

كتاب الجلال
في اصلاح الخلل من كتاب الجمل

لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي

٤٤٤ - ٥٢٩ هـ

تحقيق

سعيد عبد الكريم مغردي

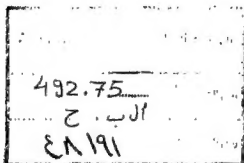


كِتَابُ الْحَلَلِ
فِي إِصْلَاحِ الْخَلَلِ مِنْ كِتَابِ الْجَمَلِ

كِتَابُ الْجَمَلِ
فِي إِصْلَاحِ الْجَمَلِ مِنْ كِتَابِ الْجَمَلِ

لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّيِّدِ الْبَطْلِيِّ

٤٤٤ - ٥٢١ هـ



تحقيق

سَعِيدُ عَبْدِ الْكَرِيمِ سَعُودِي

مقدمة

والله أحمده على أن ندبني لخدمة العربية، وجبلي على الغضب للعرب والعصية^(١)، وجعلني منذ أن كنت غص الاهاب، ريق الشباب، لدن العود، للغة القرآن عاشقا، ولعلومها محبا، وبنائها مستهما.

وحين تقدمت في مهيع الدراسة، وشدت شيئا من الأدب واللغة، أحسست في نفسي نبيل الى تلحم العلوم يزداد بمرور الأيام، ثم أخذ هذا الميل ينتجه الى النحو منها خاصة، فاذا بي أجد نفسي تواقه الى تعلمه، واذا بي لا اكفي بما ألقن منه في الدراسة، واذا بي أقبل عليه اقبال الصادي على الماء الزلال، حتى صارت مسائله وقضاياه شغلي الشاغل، بل محور تفكيري في الليل والنهار، فلا تمر بي مشكلة الا ذهبت الى المظان أفتش لها عن حل، ولا تقع عيني على كلمة غريبة التركيب، في شعر أو نثر، إلا هبت سائلا عن وجه اعرابها ومسلكتها تخريجها.

ثم قوي هذا الاتجاه في نفسي حين قدر لي ان انتقل من كرسي الدراسة الى منصة التدريس، فلما ساعفني الزمن ان التحق بقسم الدراسات العربية العليا، وكان لا بد لي من أن أختار لنفسي موضوع رسالة ماجستير، كنت واضعا نصب عيني ان أختار من النحو موضوعا، أو أن أجعل لنفسي شيئا من النحلة رفيقا وأنيسا. فلما عرض علي استاذي: الدكتور ابراهيم السامرائي تحقيق كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسي التوفي سنة (٥٢١هـ)، ليكون موضوعا لرسالتي، سررت سرورا عظيما، فقد بلغت نفسي البقية، ونالت المراد.

وكنت في أيام الطلب والتعلم قد عرفت كتاب الزجاجي، اعني «الجمل»، بل احبته وألفت نفسي مؤلفه، وانست اليه. وهو من متون النحو المباركة، وحسبكم ان قال فيه اليافعي في مرآة الجنان: «ولعمري ان كتابين قد عظم النفع بهما مع وضوح عبارتهما وكثرة امثلتهما، وهما جل الزجاجي المذكور والكافي في الفرائض للصروي، من أهل اليمن رضي الله تعالى عنه! هما كتابان مباركان، ما اشتغل احد بهما الا انتفع، خصوصا أهل اليمن

(١) مفتش من مقدمة الزعفراني كتابه «القصص» مع تعديل مناسب.

بكتاب الكافي المذكور، والجمل في بلاد الاسلام على العموم»، وذكر اليافعي أن الزجاجي قد انتفع بكتابه خلقاً لا يحصون، ببركة دعائه، إذ كان قد جاور بمكة حدة، وكان إذا قرع الباب طاف اسبوعاً ودعا بالمغفرة وإن يتنعم بكتابه قارؤه^(١)، وحسبكم أيضاً كتاب له عند المغاربة مئة وعشرون شرحاً^(٢).

أما ابن السيد البطليوسي فهو من هؤلاء

هو نحوي كبير، يترجم له القفطي في اتباع الرواة، وابن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويين، والسيوطي في البغية.

وهو فقيه كبير يترجم له ابن فرحون البعمري المالكي في كتابه الخاص بفقهاء المالكية الموسوم بالديباج المذهب في معرفة اعيان علماء المذهب. وهو أديب شاعر كبير، يقول محمد سليم الجندي في شرحه لسقط الزند: ويعد العلماء هذا الشرح أقوى الشروح وأوفاهها وأكثرها تعرضاً للتحقيق في المسائل اللغوية والنحوية^(٣)، وله شرح المختار من لزوميات أبي العلاء، وشرح لديوان المتنبي، وكتاب اسمه التذكرة الأدبية، وله شعر جيد كثير، روى طائفة من ابن خاقان في رسالته عنه، التي ينقلها المقرئ كاملة في أزهار الرياض.

وهو لغوي كبير، شهد له ابن الجزري إذ قال: الامام المشهور في اللغة والعربية^(٤). ويقول ابن بشكوال: كان علماً بالأدب واللغات مستبحراً فيها مقدماً في معرفتها وإتقانها^(٥). له كتاب: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، وكتاب في الحروف الخمسة (السين والصاد والضاد والطاء والدال). قال فيه ابن خلكان: جمع فيه كل غريب^(٦). وله «الثلث» في اللغة.

وهو قارئ كبير، ترجم له ابن الجزري في غاية النهاية في طبقات القراء.

وهو من المحدثين، فله كتاب في علل الحديث، قال فيه ابن خير في فهرسته: وحديثي به الشيخ المحدث إبراهيم بن محمد بن محمد بن هشام رحمه الله! عن أبي محمد مؤلفه^(٧). وله أيضاً شرح على موطأ الامام مالك.

وهو أخيراً فيلسوف: فقد سماه هنري كوربان فيلسوف بطليوس، وقال فيه: أعاد

١ مرة الختان: ٣٣٧٢.

المصدر نفسه والصفحة نفسها.

٢، الجلبج في أخبار أبي العلاء: ٧٧٠/٢.

٣ غاية النهاية: ٤٤٩٦.

(٥) الصلة: ١٢٨٧١.

(٦) وفیات الأعيان: ٢٨٧٢.

(٧) من: ٢٠٤.

المستشرق اسين بلاسيوس اكتشاف هذا الفيلسوف المعاصر لابن: بأجة، بعد أن ظل يعتبر من عداد النحلة واللغويين زمناً طويلاً، بسبب هفوة وقع فيها مؤرخو السير^(١). وإلى هذا المعنى كان قد أشار ابن خاقان حين قال: وله تحقّق في العلوم الحديثة والقديمة وتصرف في طرقها القويّة^(٢). وليس هذا القول غريباً فلاّين السيد كتاب الحداث في المطالب الفلسفيّ العالية العويصة. قال فيه بلاسيوس الذي نشره مع ترجمة إلى الإسبانية سنة ١٩٤٠: يعتبر أول محاولة للتوفيق بين الشريعة الإسلامية والفكر اليوناني^(٣). وما لنا نذهب بعيداً في التدليل على اتجاهه الفلسفي وأمانته مقلدة كتابه «الحلل» فمناقشاته فيها تعرض هذا الاتجاه في أوضح صوره.

وبعد فذلّكم كتاب الجمل، وهذا شيخني ابن السيد. أفلا يستحقّ كتاب يكتبه هو متبّعاً فيه تعابير الجمل، محقّقاً في مضامينه، أن يكون رسالة لنيل درجة الماجستير؟

أجل! لقد كنت مسروراً في اتخاذ تحقّق كتاب ابن السيد البطليوسي «الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل» موضوعاً لرسالتي، ليكون لنا شرف المشاركة في احياء التراث العربي، وإضافة كتاب إلى المكتبة العربية سيكون له غنياً أرى أثره في الدراسات النحوية واللغوية، فشرعت افش عن خطوطات هذا الكتاب في المكتبات العامة، وعن مصادر دراسة ابن السيد ومراجعتها.

أما نسخ الكتاب المخطّية التي حصلت عليها فثلاث: نسخة من مكتبة الاوقاف العامة ببغداد، وثانية من دار الكتب المصرية، تجسّمت مشاق السفر من أجلها إلى القاهرة، وساعدني في الحصول على مصورتها الزميل الكريم الاستاذ الدكتور يوسف عز الدين، وثالثة من (لندن) تكرم بالمساعدة على تصويرها والارسال بها إلى الزميل الكريم الدكتور قاسم السامرائي.

أما مصادر دراسة ابن السيد ومراجعتها، فهي إذا استثنينا ما بقي من مؤلفاته المقلّدة في دراسة ما يتعلق بعلمه وثقافته قليلة لا نجد المعلومات عنه، فيها، الا مقتضبة متكررة، مأخوذة بعضها من بعض.

(١) تاريخ الفلسفة الإسلامية: ص ٣٤٩.

(٢) ثلاث العنّين: ص ٢٢٢.

(٣) تاريخ الفكر الإسلامي. ص ٣٣٤.

أن أوسع ما كتب عنه قديما هو رسالة للفتح بن خاقان نجدها منقولة كاملة في كتاب المقرّي: ازهار الرياض في اخبار عياض^(١)، وهي زهاء ست وأربعين صفحة. ولابن السيد فيما سوى هذه تراجم مختصرة متقاربة في الألفاظ والمضامين في انباه الرواة للقطعي^(٢)، والصلة لابن يشكوال^(٣)، وبغية الملتبس للضي^(٤)، وقلائد العقيان لابن خاقان^(٥)، وشذرات الذهب لابن العماد الحنيلي^(٦)، والمغرب في حلى المغرب^(٧)، والديباج المذهب لابن فرحون اليعمرى^(٨)، والبداية والنهاية لابن كثير^(٩)، ووفيات الأعيان لابن خلكان^(١٠)، وغاية النهاية لابن الجزري^(١١)، ومعجم البلدان لياقوت^(١٢)، وطبقة النحاة واللغويين لابن قاضي شبة^(١٣)، وبغية الرعاة للسيوطي^(١٤) ومرآة الجنان للباقعي^(١٥)، وكشف الظنون لحاجي خليفة^(١٦)، وهدية العارفين لاسماعيل باشا البغدادي^(١٧)، وروضات الجنات للخوانساري^(١٨)، والكفى والألقاب لعباس الفقي^(١٩)، وحاشية الشمني على المغني^(٢٠)، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف البان سركيس^(٢١)، ومعجم المؤلفين لعمرو رضا كحالة^(٢٢)، والأعلام للزركلي^(٢٣)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان^(٢٤)، ودائرة المعارف الإسلامية^(٢٥)

ولم تكتب عن ابن السيد دراسة علمية كاملة، أو مستقلة، غير فصل في كتاب الحركة اللغوية في الأندلس لأبير حبيب مطلق^(٢٦)، تكلم فيها على حياته وكتابه: شرح سقط الزند، والاقتضاب. وإذا تجاوزنا هذا فلن نجد الا مقدمات لما نشره من كتب ورسائل: مقدمة الاستاذ الدكتور ابراهيم السامرائي على القسم الذي نشره من كتاب ابن السيد

- | | |
|---------------------------------------|--|
| (١٤) ٥٦٥٥٩٢. | (١) ١٤٩٠٠٣٣. |
| (١٥) ٢٢٨٣. | (٢) ١٤٧٢. |
| (١٦) ٤٨٨٩١. | (٣) ٢٨٧١. |
| (١٧) ٤٥٤٩١. | (٤) ٣٢٤. |
| (١٨) ٤٣١. | (٥) ٣٢١. |
| (١٩) ٣١٧١. | (٦) ٦٥٠٦٤. |
| (٢٠) ٢٦٢-٢٦١١. | (٧) ٣٨٥٩١ هو لملة مؤلفين. |
| (٢١) ٥٦٩١. | (٨) ١٤١-١٤٠. |
| (٢٢) ١٢١١. | (٩) ١٩٨٨٢. |
| (٢٣) ٢٦٨٤. | (١٠) ٢٨٤-٢٨٧٢. |
| (٢٤) ٥٥٤٧١ والملاحق ٧٥٨٩١ باللاتينية. | (١١) ٤٤٩٩١. |
| (٢٥) ٢٧٨٣. | (١٢) ٤٤٧١. |
| (٢٦) ٣٣٧. | (١٣) ٣٤١ مصورة دار الكتب المصرية في مكتبة قسم التاريخ. |

«المسائل والأجوبة»^(١)، ومقدمة الدكتور حامد عبد المجيد على نشرته من كتاب ابن السيد: الإنتصار ممن عدل عن الاستبصار^(٢)، ومقدمته على نشرته من كتاب ابن السيد: شرح المختار من لزوميات أبي العلاء^(٣)، ولعل هذه المقدمة أوسع ما كتب عنه حتى الآن. ويمكن أن يضاف إلى هذا ما كتبه محمد سليم الجنتي عن شرح البطليوسي لسقط الزند، في كتابه: الجوامع في اخبار أبي العلاء المعري وأثاره^(٤)، وما كتبه اللجنة التي تولت نشر شروح سقط الزند عن هذا الشرح^(٥).

ولكي يكون عملنا علمياً قسمنا البحث قسمين، الأول دراسة عن البطليوسي ومؤلفاته، وهو ثلاثة فصول.

تحدثنا في الفصل الأول منها عن حياة المؤلف، وصلته بعلماء عصره، وملوك زمانه، وتقلبه في مدن الأندلس الشهيرة: كبطليوس وطليطلة والشمرة والسهلة وبلنسية التي استقر فيها مؤلفاً ومدرساً إلى أن مات. وأوضحنا في هذا الفصل أيضاً جوانب ثقافته المتعددة، وذكرنا تلاميذه الذين لازموه واخذوا العلم عنه، ثم عرضنا لأدبه الشري والشعري.

وكان الفصل الثاني عن مؤلفاته، وقد حاولنا أن نجعلها من بطون الكتب وأمهات المراجع ونرجع إلى المطبوع منها والمخطوط لتكون فكرة صحيحة عنها. وأحصينا من مؤلفاته عشرين كتاباً غير ما أشار إليه الدارسون المحدثون، ورتبناها ترتيباً أبجدياً، ليسهل الرجوع إليها، وتحدثنا عن كل كتاب حديثاً مختصراً مشيرين إلى الذين ذكروهم من القدماء، منوهين بما اشتمل عليه، ذاكرين المحققين الذين نشره إذا كان مطبوعاً.

وأفردنا الفصل الثالث للحديث عن كتاب «الحلل»، فقصلنا القول فيه تفصيلاً، لأنه الكتاب الذي يعنينا. فبدأنا بالكلام على كتاب الجمل للزجاجي، لأنه أساس كتاب البطليوسي، مبينين منهجه واسلوبه في التأليف، مشيرين إلى الذين عتوا به، وكان هذا فاتحة الحديث عن كتاب الحلل الذي حاولنا أن نبين فيه أهداف مؤلفه ومنهجه واسلوبه في عرض القضايا النحوية وتصويب ما أخطأ فيه الزجاجي أو توهمه الناس أنه خطأ منه، ثم ما

(١) ٤-٣، ثم نشره في كتابه «نصوص ودراسات المرفقة» ص ١٤٠.

(٢) نخ.

(٣) ٣٩١.

(٤) ٧٧٠/٢.

(٥) ٧٦.

ذكره صاحبنا من آراء للنحاة البصريين والكوفيين وغيرهم من النحاة المشهورين، وتحدث بعد ذلك عن مخطوطات الكتاب التي اعتمدنا عليها في التحقيق، وهي كما قلنا: مخطوطة الأوقاف العامة ببغداد، ومخطوطة لندن، ومخطوطة دار الكتب المصرية، ووصفناها وأوضحنا ميزة كل منها.

وكان القسم الثاني تحقيقاً لمخطوطة «الخلل في إصلاح الخلل» من كتاب الجمل، وقد حاولنا أن نخرج نسخة صحيحة من الكتاب هذا يمكن الاعتماد عليها، وذلك باتخاذ نسخة الأوقاف أصلاً للتحقيق، لأنها أقدم النسخ، مستعينين بالنسختين الأخرين، ويكتتاب الجمل المطبوع للزجاجي وكتب اللغة والنحو والأدب والطبقات.

ولم يكن العمل هيناً، لأن مخطوطات الكتاب لم تكن دقيقة، ولأن البطلوسي ذكر كثيراً من أقوال أئمة اللغة والنحو والشواهد القرآنية والشعرية. وقد كلفنا ذلك جهداً كبيراً للوصول إلى ضبط الكتاب والتثبت مما اشتمل عليه.

ولعلنا استطعنا بعد ذلك كله أن نخرج نسخة من كتاب «الخلل» تكون قريبة مما كتب مؤلفها، واضحة مفيدة، لنهيء للباحثين كتاباً يتفهمون به، أملين أن يحظى عملنا هذا بقبولهم ورضاهم.

وعطيت لي وأنا أكتب جماع القلم أن أنوه بالتوجيهات السديدة والمساعدات الكريمة التي أسداها لي استاذي الفضال الدكتور إبراهيم السامرائي، ولن يفوتني هنا، أيضاً، أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني في عملي العلمي هذا، أو أعازني كتاباً، أو يسر لي أمراً، ولا سيما الدكتور أحمد ناجي القيسي والدكتور أحمد مطلوب سائلاً المولى -جل شأنه- أن يوفق الجميع لما فيه خلدمة الأمة العربية المجيدة وتراثها النفيس.

انه عجيب الدعوات.

سميد عبد الكريم سعودي

ابن السَّيِّدِ البَطْلِيِّ سَيِّ

الفصل الأول حياته وثقافته وأدبه

حياته

البطليوسي من أشهر علماء الأندلس الذين برعوا في علوم مختلفة، وتضلّعوا منها واشتهروا بها والقوا فيها العديد من الكتب والرسائل، وهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، ولد سنة (٤٤٤) للهجرة^(١) في مدينة «بطليوس»^(٢) وكانت مدينة كبيرة بالأندلس من أعمال ماردة على نهر آنة غربي قرطبة. وكانت عاصمة بني الأنطس في عهد ملوك الطوائف.

إن من يحاول أن يعرف شيئاً كثيراً عن البطليوسي لا يتيسر له ذلك، لأن معظم كتب التراجم والطبقات لم تذكر عنه إلا معلومات قليلة، وهذه المعلومات متشابهة أو متكررة إذ لا يكاد يزيد أحدها على الآخر في شيء، إلا ما كتبه الفتح بن خاقان عنه، وهو رسالة لا تقدم لنا معلومات إضافية، لأنه شغل نفسه بالوصف المسجوع والعبارة المنمقة. وقد حفظ لنا المقرئ هذه الرسالة في مؤلفه (ازهار الرياض في اخبار عياض)، وقال عنها: «ورأيت تأليفاً بديعاً للفتح صاحب القلائد، والمطمح، ضمنه التعريف بهذا الامام ابن السيد خاصة وما أنا أورده بجملته لغرابته وفصاحته وبلاغته. وإن كان فيه بعض ما هو من قبيل المزمل الذي الاعراض عنه أولى؛ وقد جرت عادة الاشياخ بذكر مثل ذلك»^(٣).

وذكر الفتح بن خاقان نفسه رسالته هذه في كتابه (قلائد العقيان في محاسن الاعيان)^(٤).

قضى ابن السيد حياته الأولى في بطليوس، يقرأ على علمائها وأدائها، ومنهم أخوه أبو الحسن علي بن السيد الذي قال عنه ابن بشكوال: «كان مقدماً في علم اللغة وحفظها والضبط لها وأخذ عنه أخوه أبو محمد كثيراً من كتب الأدب وغيرها»^(٥). وعن أخذ عنهم

(١) ينظر وفیات الأحياء: ٢٨٥/٢، ونباه الرواة: ١٤٥/٢. والصلة: ٢٨٥/١. والنبذة: ٥٦٢. وشرحات النعيب:

٦٩٢.

(٢) يفتحون وسكون اللام وباء مضمومة وسين مهملة (ينظر معجم البلدان: ٤٤٧/١).

(٣) ازهار الرياض: ١٠٥٣.

(٤) ص ٢٢١-٢٣١.

(٥) الصلة: ت ٩٠٠ (الطبعة الأوروبية).

البطلوسي ايضا علي بن أحمد بن حمدون المقرئ البطلوسي المعروف بابن اللطيفة^(١)، وعاصم بن أيوب الأديب البطلوسي^(٢).

وقد طلب العلم في قرطبة، ايضا، وكانت يومئذ تزخر بالعلماء والأدباء، فقرأ فيها على أبي علي حسين بن محمد الغساني^(٣)، واتصل بأديبين كبيرين جاءا الى الاندلس هما: أبو الفضل البغدادي الذي أخذ عنه شعر المعري، وقال: «اخبرنا أبو الفضل البغدادي شيخنا في شعر أبي العلاء»^(٤)، وقال عنه ايضا: «واخبرني أبو الفضل البغدادي شيخنا في شعره»^(٥)، وأبو القاسم عبد الدائم بن مرزوق بن خير القيرواني الذي قال عنه وعن شيخه البغدادي: «وما رويته عن شيخنا أبي الفضل البغدادي وعبد الدائم القيرواني»^(٦).

وبعد ان توفرت لدى البطلوسي اسباب العلم ومقوماته اتصل ببعض ملوك عصره فوفد على بني ذي النون امرأ طليطلة واتصل بالأمون بن ذي النون، ثم بالقادر بالله يحيى ابن الأمون بن ذي النون. وله أوصاف شتى في مجالس كان يشهدها مع هؤلاء الامراء، فمن ذلك أنه حضر مع القادر بالله مجلس الناعورة بطليطلة فقال يصف المجلس:

يا منظرًا إن رمقت بهجته أذكرني حسن جنة الخلد
تربة مسك وجو عنبرة وغيم نِدٍ وطش ماورد
والماء كاللازورد قد نظمت فيه اللالي فواغر الأسد
كأنما جائل الحساب به يلعب في حافيته بالنرد^(٧)

ولم يبق عند هؤلاء الامراء، وانما تحول الى غيرهم بعد موت اخيه أبي الحسن الذي حبه ابن عكاشة سنة (٤٨٠) في قلعة «رياح» ومات فيها. فاتصل بعبد الملك بن رزين صاحب «السهلة وشميرية»، فأكرمه، وبالغ في إكرامه، ولكن الأمر لم يلبث أن فسد بينه وبين البطلوسي، ففر منه خوفاً من أن يصاب بلذّي كما أصيب أخوه قبله.

ودخل «مرقسطة» أيام المستعين بالله واتصل به وقال يمدحه:

(١) نفسه: ت ٨٩١.

(٢) نفسه: ت ٩٦٦.

(٣) الصلة: ت ٣٣٦.

(٤) الانتصار: ص ٢١.

(٥) نفسه: ص ٤٤.

(٦) نفسه: ص ٢٣.

(٧) ثلاثة المثاني: ص ٢٢٢. وازهار الرياض: ١٠٧٣.

هم سلبوني حن صبري إذ بانوا
لئن غادروني باللوى إن مهجتي
باقمار اطواق مطالعها بان
مسايرة اظعائهم حيثما كانوا

ثم قال:

تنكرت الدنيا لنا بعد بعدكم
أنأخت بنا في أرض شئت مرية
وشمنا بروقاً للمواعيد أتعبت
فسرنا وما نلوي على متعذر
ولا زاد الا ما انتشته من الصبا
رحلنا سوام الحمد عنها لغيرها
الى ملك حابه بالمجد يوسف
الى مستعين بالاله مبيد

وحقت بنا من معضل الخطب الوان
هواجس ظن خنّ والظنّ خيوان
نواظرنا دهرأ ولم بهم ممتنان
اذا وطن أقصاك أوتك أوطان
أنوف وحازته من الماء اجضان
فلا ملؤها صداً ولا النبت سعدان
وشادله البيت الرفيع سليمان
له النصر حزب والمقادير اعموان^(١)

ويبدو أن هذا كان آخر اتصال له بالملوك والأمراء، لأنه تحول بعد ذلك الى حياة جديدة، تميزت بالطابع العلمي، تدرّساً وتأليفاً، فاستقرت به الحال في مدينة «بلنسية»، وفي هذه المدينة ألف معظم كتبه المهمة، وقصده طلبة العلم يقرأون عليه، ويقتبسون منه، لحسن تعليمه وجيد تفهيمه، ولتبحره في الأدب واللغة ومعرفته بها واتقانه لها.

ومن أشهر طلابه أبو حفص عمر بن محمد القيسي البلنسي صاحب الأحكام بلنسية، وكان نقيها حافظاً للمسائل مفتياً مشاوراً^(٢)، وأبو محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد بن عبد الرحمن العبدري البلنسي وقد لازم البطليوسي طويلاً^(٣)، وأبو علي حسين بن محمد بن حسين بن عريب الانصاري: أخذ العربية والأدب عنه^(٤)، وأبو الحسين عبد الملك بن محمد بن هشام القيسي^(٥)، وأبو الحسن علي بن عبد الله بن خلف بن محمد الانصاري: أخذ العربية عنه واختص به^(٦)، وأبو محمد عبد الله بن محمد بن الخلف بن الحسن الصديقي^(٧)، وأبو عبد الملك مروان بن عبد الله بن مروان بن محمد بن مروان:

(١) ثلاث العيان: ص ٢٢٨، وإزهار الرياض: ١٢٧٣-١٢٧٤.

(٢) التكملة: ت ١٨٢٤ (الطبعة الأوروية).

(٣) التكملة: ت ١٣٨٦.

(٤) التكملة: ت ٨٣. (الطبعة الأوروية).

(٥) نفسه: ١٧١٥.

(٦) نفسه: ١٨٦٣.

(٧) نفسه: ت ١٥٥٤.

سمع منه ولازمه^(١)، وأبو حفص عمر بن محمد بن عديس البلنسي اللغوي^(٢)، وأبو عبد الله محمد بن مخلوف بن جابر: صحبه وسمع منه^(٣)، وأبو الحسن علي بن عطية الله بن مطرف اللخمي^(٤).

وتوفي ابن السيد البطليوسي بمدينة بلنسية في منتصف رجب سنة إحدى وعشرين وخمسمائة^(٥)، فيكون إذن قد عاش سبعا وسبعين سنة كانت حافلة بجلائل الأعمال من تعلم وتعليم وتأليف في جوانب متعددة من الأدب والشعر واللغة وعلوم العربية والثقافة الدينية والفلسفية.

ثقافته

كان البطليوسي متبحرا في علوم اللغة والأدب والفقه والفلسفة. وتدلل على ذلك مؤلفاته المتنوعة، فقد ألف في اللغة والنحو والأدب والفقه والحديث والفلسفة. واثق عليه العلماء ثناء كبيرا.

قال فيه ابن بشكوال: «كان عالما بالأدب واللغات، متبحرا فيها، مقدما في معرفتها، يجتمع الناس إليه، ويقراون عليه، ويقتبسون منه، وكان حسن التعليم جيد التلقين، ثقة ضابطا، وألف كتابا حسنا^(٦)، ونقل عنه هذا القول القفطي في الانباء^(٧)، وابن خلكان في الوفيات^(٨).

وقال عنه الفتح بن خاقان: «أذ هو أزر علمائنا بحرا، وأوسعهم نحرا، وأحسنهم خواطر، وأسكبهم مواطر، وأسيرهم أمثالا، وأعدمهم مثالا». وقال أيضا: «إنه ضارب قداح العلزم ومجبلها وغرة أيامنا البهجة وتحجيلها. . . . وهو اليوم شيخ المعارف وامامها ومن في يديه مقدوها وزمامها، لديه تنشد ضوال الأعراب وتوجد شوارد اللغات

(١) نفسه: ت ١٠٨٨.

(٢) نفسه: ت ١٨٢٥.

(٣) نفسه: ت ٧٦٧.

(٤) نفسه: ت ١٨٤٤.

(٥) ينظر: وليت الاعيان: ٢٨٤/٤. والصلة: ٢٨٧/١. وانباء الرواة: ١٤٣/٢. والحقبة: ٥٦٢. وشلوات الذهب:

٦٩/٤.

(٦) الصلة: ٢٨٧/١.

(٧) ١٤٧٢.

(٨) ٢٨٧/٢.

والاعراب... وله تحقيق بالعلوم الحديثة والقديمة وتصريف في طرقها المستقيمة ما خرج بمعرفتها عن مضمار شرع ولا نكّب عن أصل للسنة ولا فرع. وتواليا في الشروحات وغيرها صنوف وهي اليوم في آذان الأيام شنوف^(١).

وقال السيوطي فيه: «كان عالما باللغات والآداب متبحرا فيها، انتصب لاقراء علوم النحو، واجتمع اليه الناس، وله يد في العلوم القديمة»^(٢).

أدبه

كان البطلوسي حريصا على الالتزام بأسلوب رفيع في كتاباته الى جانب التزامه بالاسلوب العلمي المقنع فيما بحث وعالج من قضايا. وقد امتاز هذا الاسلوب بالمتانة وسبك العبارة والجنوح الى الجمع احيانا، ويبدو ذلك واضحا كل الوضوح في مقدمات ما قرأنا من كبه فائتته في كلامنا على مؤلفاته.

وطرق باب الشعر غير أنه لم يشتهر شاعرا كما اشتهر عالما ادبيا لانصرافه الى البحث والتأليف، وقد وجدنا، فيما قرأنا من مصادر عنه، شعرا في فنون واغراض متعددة كالوصف، والغزل، والمديح، والحث على التعلم، والرياء والزهد.

قال في وصف الراح:

سَلِّ المصوم اذا نبا زمن	بمدامة صفراء كالذهب
مزجت فمن در على ذهب	طاف ومن حبيب على لب
وكان ساقيا يثير شذا	ملك لدى الأقوام منتهب ^(٣)

ومما قاله في الغزل:

أبا عامر انت الحبيب الى قلبي	وإن كنت دهرًا من عتابك في حرب
أعرض حتى بالخيال لدى الكرى	وتبخل حتى بالسلام مع الركب
كأنني أخو ذنب يمازى بذنبه	وما كان لي غير المودة من ذنب.
فيا ساخطا هل من رجوع الى الرضا	ويا نازحا هل من سبيل الى القرب

(١) ينظر إجمال الرياص: ١٠٧-١٠٧٣

(٢) بنية الوصلة: ٥٥٢

(٣) زهار الربيع: ١٠٧٣

لك القلب ما فيه لغيرك منزل منحتكه فانزله بالسهل والرحب^(١)

وما قاله في العلم:

أخو العلم حيّ خالد بعد موته وأوصاله تحت التراب رميم
وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى يظن من الأحياء وهو عديم^(٢)

وما قاله في رثاء الوزير أبي عبد الملك بن عبد العزيز:

عزاءً بني عبد العزيز وإن خلا من المجد مغناه وهذا مناره
ففيكم لهذا الصدع آس وجابر وإن كان صعباً أسوه وانجباره
لكم شرف أرمى قواعده بيته أبو بكر الساري اليكم نجاره
أجل وزير عطر الأرض ذكره وأخجل زهر النيرات فخاره
فلو كان للعلياء جيد ومعصم لأصبح منكم عقده وسواره^(٣)

وما قاله في الزهد من لزوم ما لا يلزم:

أمرت الهي بالكارم كلها ولم تعرضها إلا وائت لها أهل
فقلت أصفحوا عن أساء اليكم وعودوا بحلم منكم إن بدا جهل
فهل لجهول خاف صعب ذنوبه لديك أمان منك أو جانب سهل^(٤)

(١) أزهار الرياض: ١٢٩٣-١٣٠٠.

(٢) الصلاة: ٢٨٧٩. ووفيات الأعيان: ٢٨٧٢. وإنباء الرواة: ١٤٦٧. وبنية الرعدة: ٥٧٢. والشذرات: ٦٥/٢.

(٣) أزهار الرياض: ١٢٧٣-١٢٧٤.

(٤) أزهار الرياض: ١٤٠٣.

الفصل الثاني

مؤلفاته

مؤلفاته

الف البطلوسي كتابا كثيرة تدل على ثقافة متنوعة وإطلاع واسع ، ويغلب على معظم كتبه الطابع اللغوي والنحوي . وقد وصلت اليها مجموعة من كتبه وضاع بعضها ، وقد طبع قسم مما وصل اليها وما يزال القسم الآخر ينتظر من يقوم بتحقيقه ونشره . وكتبه التي اطلعنا عليها أو قرأنا عنها في كتب الطبقات والتراجم هي :-

١- أبيات المعاني :-

ذكره البغدادي في خزانة الأدب وهو من المراجع التي اعتمد عليها^(١) .

٢- الاقتضاب في شرح ادب الكتاب :-

الف ابن قتيبة المتوفى سنة (٢٧٦) للهجرة كتاب «أدب الكاتب» الذي يعد أصلا من أصول الأدب وركنا من أركانه الأربعة كما قال ابن خلدون : «وسمعتنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول هذا الفن وأركانه أربعة دواوين ، وهي أدب الكاتب لابن قتيبة وكتاب الكامل للمبرد وكتاب البيان والتبيين للمجاحظ وكتاب النوادر لأبي علي القالي البغدادي ، وما سوى هذه الأربعة فتبع لها وفروع عنها»^(٢) .

وكتاب ابن قتيبة في تقويم اليد واللسان ، وضعه حينما رأى الناس منصرفين عن اللغة والأدب في زمانه ، وقد عني به قديما غير واحد من العلماء فشرحوه وكتبوا عليه التعليقات ينتقدونه طورا ويعتقدون عنه طورا آخر ، ومن شرحه ابن السيد البطلوسي في كتابه «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» ، وقد وضح هدفه في مقدمته فقال : «غرضي في كتابي هذا تفسير خطبة الكتاب وذكر أصناف الكتب ومراتبهم وجل ما يحتاجون اليه في صناعتهم ، ثم الكلام بعد ذلك على نكت من هذا الديوان يجب التنبيه عليها والارشاد اليها ، ثم الكلام على مشكل اعراب ابياته ومعانيها وذكر ما يحضرن من اسماء قائلها»^(٣) . وقسمه ثلاثة اجزاء : الجزء الأول في شرح الخطبة وما يتعلق بها من ذكر أصناف الكتاب وآلائهم ، والجزء الثاني في التنبيه

(١) خزانة الأصب . ٩٦ .

(٢) مقدمة ابن خلدون : ص ٥٥٣ . ٥٥٤ .

(٣) الاقتضاب : ص ٧ .

على ما غلط فيه واضع الكتاب أو الناقلون عنه وما منع منه، وهو جائز، والجزء الثالث في شرح أبياته.

وقد اتبع في ترتيبه كتاب ابن قتيبة، وتحدث عن موضوعاته باباً باباً، وطريقته في الشرح، أو التعليق، أو التصويب أن يأخذ عبارة من كتاب ابن قتيبة ثم يشرحها أو يبين ما يرى فيها من خطأ أو صواب ويذكر ما يعنّ له من خواطر وآراء.

من ذلك قوله:

«سألف قال ابن قتيبة: ومن ذلك قول العامة: فلان يتصدق إذا أعطى، وفلان يتصدق إذا سأل، وهذا غلط. والصواب: فلان يسأل، وإنما المتصدق المعطي، قال الله تعالى: «وتصدق علينا أن الله يجزي المتصدقين».

قال المفسر: هذا الذي قاله ابن قتيبة هو المشهور عن الأصمعي وغيره من اللغويين. وقد حكى أبو زيد الأنباري وذكر قاسم بن أصبغ عنه أنه يقال: تصدق، إذا سأل. وحكى نحو ذلك أبو الفتح بن جني وأنشد:

ولو أنهم رزقوا على أقدارهم الفيت أكثر من ترى يتصدق

وذكر ابن الأثير أيضاً في كتاب «الأضداد» أن المتصدق يكون المعطي ويكون السائل. وحكى نحو ذلك صاحب كتاب «العين» والاشتقاق أيضاً يوجب أن يكون جائزاً، لأن العرب تستعمل «فعلت في الشيء» للذي يؤخذ جزء بعد جزء، فيقولون: تحسيت المرق وتجرت الماء، فيكون معنى تصدقت: التمسيت الصدقة شيئاً بعد شيء^(١). وتوضح في هذا النص وغيره ثقافة البطليني اللغوية وتبعية أقوال اللغويين والأفادة منها، كما تتضح في القسم الثالث من كتابه ثقافته الأدبية وحفظه للأشعار ومعرفة قائلها وما يتصل بروايتها، وقد أوضح ذلك في مقدمة هذا القسم، وهو الكتاب الثالث، فقال: «وهذا حين أبدأ بشرح مشكل أعراب أبيات هذا الكتاب ومعانيها وذكر ما يحضرنى من أسماء قائلها وغرضي أن أقرن بكل بيت منها ما يتصل به من الشعر من قبله أو من بعده إلا أبياتاً يسيرة لم أعلم قائلها ولم أحفظ الأشعار التي وقعت فيها، وفي معرفة ما يتصل بالشاهد وما يجلو معناه وما يعرب عن فحواه فانا رأينا كثيراً من المفسرين للأبيات المستشهد بها قد غلطوا في معانيها حين لم يقلموا الأشعار التي وقعت فيها، لأن البيت إذا انفرد احتل تأويلات كثيرة كقول

(١) الالتصاف: ص ١١٠

بعض من شرح آيات كتاب سيويه في قول العجاج:
كشعاً طوى من بلد غتارا. من يأسه اليأس أو حذارا

إنه يصف ثورا وحشياً، وفي قول أبي التجم:

يأتي لها من أين وأكمل

أنه يصف ظلياً ونعاماً^(١).

ووفي البطلوسي بما وعد في هذه المقدمة فتكلم على الشواهد التي ذكرها ابن قتيبة في
أدب الكاتب فذكر قائلها وما قبلها أو بعدها من آيات، وربط بينها، وشرح غريبها،
وأوضح معانيها، وصحح ما وقع فيه ابن قتيبة من سهو أو خطأ.

وكتاب الاقتضاب هذا مطبوع في بيروت سنة (١٩٠١) بعناية عبد الله أفندي
البناني. وقد حققه وهياه للنشر الدكتور حامد عبد المجيد والمرحوم الأستاذ مصطفى
السقا^(٢).

٣- الانتصار من عدل عن الاستبصار:-

عني الناس بشعر أبي العلاء المعري فتدارسوه وشرحوه وكان ابن السيد البطلوسي
واحداً من هؤلاء، فقد وضع شرحاً لسقط الزند لأنه وجد «ضوء سقط الزند» غير مستوف
لجميع معانيه، وتكلف من شرحه لشعر أبي العلاء ما تكلف ووقع هذا الشرح لأبي بكر
محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي فعلق عليه وانتقده مما حمل البطلوسي إلى تأليف
كتابه «الانتصار من عدل عن الاستبصار» ورده ودفع ما خلفه وبين أن ما توهمه ابن العربي
عليه من تصحيف صحف أو لفظ حرف أو ما رآه في بعض الآيات من زيادة أو نقصان إنما
هو من لحن الناسخ وأنه لو تأمل الشرح لأغناه عما توهم ولما كانت به حاجة إلى ما تكلف.

وقد أوضح البطلوسي منهجه وهدفه في مقدمة هذا الكتاب، قال: «رأيت أراك الله
منهج الحق ونسنت وجعلك من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه. اعتراضات ابن
العربي علينا في شرح شعر المعري، ولست أنكر معارضة المعارضين ومناقضة المناقضين فإنها
سبيل العلماء المعروفة وطريقهم المألوفة:

(١) الاقتضاب: ص ٢٨٧.

(٢) مقدمة شرح المختار من لزوميات أبي العلاء: ص ١٧.

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلاً ان تعد معاياه

واما ننكر من أمر هذا الرجل- وفقنا الله وياه الى صالح العمل!- انه تعسف وما انصف، وجاء في المعارضة والخلاف بأشياء استطرفتها غاية الاستطراف، وذلك أنه وجد أبيتاً أنسدها ناسخ الديوان بالزيادة والتقصان فعادت مكسورة الأوزان ونبت العين عما فيها من الشين، فنبه عليها في طرر الكتاب، وبين فيها وجه الصواب، كأنه توهم- عفا الله عنه!- أننا من الطبقة التي لا تقيم وزن الشعر، ولا تحسن شيئاً من النظم والنثر، وكذلك وجد لحناً من الناسخ في بعض الأحرف فظنه من قبل المؤلف المصنف فتفضل بأن نبه عليه في طرر الكتاب، فجعلنا عنده في مرتبة من لا يقيم وزن الشعر ولا يحسن الأعراب. ولولا أن يظن بنا هذا الرجل- وفقه الله!- عجزاً عن الانتصاف والانتصار، كما توهم علينا الجهل بالأعراب وكسر الأشعار، لصننا من مراجعة صمت الرجم ولم نتشغل بتصريف لسان في مجاوبته ولا قلم، ولكن سو معاملته أخرج الى الكلام، ولو ترك انقطاً ليلاً نائم، وقد قال الله تعالى ﴿وعسى ان تكرهوا شيئاً وهو خير لكم﴾ ثم قال ابو لطيب:

رب أمر أتاك لا محمد الفعّال فيه وتحمد الأفعالا
وقسي رميت عنها فردت في نحور الكماة عنك النصبالا

فأول ما نقول لهذا الرجل- وفقنا الله وياه!- إن كان ما يجري مجرى السهو ويعد من اللغو يحسب من الذنوب، ويعتد به في العيوب، فقد كتبت بخطك في معارضتك أبيتاً أشبهما صحفت فيها وحرفت، وكترت صحيح الوزن، ولحنت أقبح لحن، فنحن نتوخى فيها معك مناقشة الحساب، ونعتابك أشد ما يكون من العتاب.

فلا تغضبن من سيرة انت سرتها فأول راضٍ سيرة من يسيرها^(١)

وبدأ بعد هذه المقدمة التي بين فيها هدفه بالرد على ابن العربي وتصحيح ما وقع فيه من خطأ فقال في أحد المواضع مخاطباً إياه «ورأيتك لما وصلت الى قول المعري:

فلك دائر أبي فشيء ونية او يفرق الفنان
كتبت في الطرة «يفرق» بالرفع فما هذا التلطلـ ابقاك الله؟! أليست (أو) هذه هي التي يتصّب بعدها الفعل في نحو قولهم «لألزمك أو تقضي حقّي» و«لاسيرن في البلاد أو استغني»، وقول امرئ القيس:

فقلت له لا تبك عينك انما نحاول ملكاً أو ثموت فنعنزنا

(١) الانتصار: ص ١-٣.

وكذلك رأيك لما وصلت الى قول المعري :

ولاح هلال مثل نون اجادها بجاري النصار الكاتب ابن هلال
كتبت في الطرة «اخبرني من أوثقه أنه أقام يضرب على الواو من خط ابن مقله خمسة
وعشرين سنة» فأثبت في (خسة) ثاء التانيث والسنة مؤنثة وهذا لحن قبيح^(١).

ورد البطلوسي ، مأخذ ابن العربي بهذا الاسلوب ولم يقتصر في رده هذا على
الجوانب اللغوية والنحوية والأدبية ، وإنما تعرض لبعض القضايا العقلية والفلسفية ، لأن
ابن العربي عارضه في اشياء من العلوم النظرية كمخالفته له في الدهر والزمان وإثبات ارادة
للإنسان ، قال «ورأيك وفقنا الله وإياك !» قد عارضتنا في اشياء من العلوم النظرية مثل
مخالفتك لنا في الدهر والزمان وإثبات ارادة للإنسان ، وقولنا : إن النفس جوهر باق لا يهلك
بهلاك الاجسام ، ونحو هذا مما يمتد فيه باع الكلام . وكأنك نعتت علينا ان لم تقتصر في هذه
الأمور النظرية على مذاهب الأشعرية ، ولو شئت لأجبتك عنها كما فعلنا في الأمور الأدبية ،
فاستدل ببعض على بعض . واعلم ان اتباع الناس على أرائهم ليس بواجب ولا فرض ، ولا
سببا بمن ينزه نفسه عن ان يكون من أهل التقليد الذين ينادون من مكان بعيد . وليس
امسأكتنا عن القول في هذه الأشياء والخوض فيها جهلا منا بأغراضها ومعانيها لكنها أمور
يكتفى فيها بالإشارة والتلويح عن الإبانة والتصريح فنحن نطويها على عرها خافة ان تدنسنا
بعرها وليس يخفى التعسف والانصاف ولا يعلم ما في الحذف الا الله والاسكاف^(٢).

واعترض عن ذكره في «شرح سقط الزند» بعض الفلاسفة المتقدمين من الطبيعيين
والألهيين وأرائهم بأنه اضطر الى ذلك اضطرارا ، لأن شعر أبي العلاء يبعث عليه لسلوكه
غير مسلك الشعراء ، وتضمنته نكتا من المذاهب والآراء ، ومن تعاطى تفسير كلامه وشعره
وجهل هذه العلوم بعد عن معرفة ما يومي اليه ولهذا لا يفسر شعره حتى تفسيره إلا من له
تصرف في أنواع العلوم . وكتاب الانتصار هذا مطبوع في مصر سنة (١٩٥٥) بتحقيق
الدكتور حامد عبد المجيد .

٤- التذكرة الأدبية :-

ذكرها القفطي في انباء الرواة^(٣).

(١) الانتصار: ص ١٣- ١٤ .

(٢) الانتصار: ص ٤٧- ٤٨ .

(٣) ١٤٦٢ .

٥- التنبيه على الأسباب الموجبة لاختلاف الأمة :-

ذكره بهذا الاسم ابن خلكان في وفيات الأعيان^(١)، وابن بشكوال في الصلة^(٢)، والقفطي في انباه الرواة^(٣)، وابن العماد في شذرات الذهب^(٤)، وسماء السيوطي في بغية الوعاة^(٥) وكتاب سبب اختلاف الفقهاء، وسماء صاحب أثمار الرياض^(٦) والتنبيه على السبب الموجب لاختلاف العلماء في اعتقاداتهم وآرائهم وسائر اغراضهم وانحائهم، وسماء حاجي خليفة في كشف الظنون^(٧) والتنبيه على الأسباب الموجبة للخلاف بين المسلمين. وقد طبع هذا الكتاب في مصر سنة (١٣١٩) للهجرة باسم «الانصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم» بتحقيق الشيخ عمر المحمصاني الأزهرى.

٦- جزء فيه علل الحديث :-

ذكره ابن خبير في فهرسته، وقال عنه «حدثني به الشيخ المحدث أبو الحسين عبد الملك ابن محمد بن هشام رحمه الله عن أبي محمد مؤلفه»^(٨).

٧- الحدائق في المطالب الفلسفية العالية العويصة :-

نشره في مصر سنة (١٩٤٦) عزة العطلو، وفي كتاب تاريخ الفكر الأندلسي^(٩) أن «آسين بلاسيوس» نشره مع ترجمة له سنة (١٩٤٠)، وقال فيه: «إن كتاب الحدائق يعتبر أول محاولة للتوفيق بين الشريعة الإسلامية والفكر اليوناني».

٨- الحلال في اصلاح الحلال من كتاب الجمل :- وهو كتابنا هذا وستحدث عنه بالتفصيل ..

٩- الحلال في شرح آيات الجمل :-

ذكره بهذا الاسم ابن العماد في الشذرات^(١٠)، والسيوطي في البنية^(١١)، وسماء القفطي في انباه الرواة^(١٢) وكتاب شرح آيات الجمل.

(٧) المجلد الأول: ص ٤٨٨.

(٨) فهرسة ابن خبير: ص ٢٠٤.

(٩) ص ٣٣٤.

(١٠) ٦٥/٢.

(١١) ٥٦٢.

(١٢) ١٤٧٢.

(١) ٢٨٧٢.

(٢) ٢٨٧١.

(٣) ١٤٧٢.

(٤) ٦٥٦.

(٥) ٥٦٦.

(٦) ١٠٧٣.

وهذا الكتاب شرح لأبيات الجمل للزجاجي ، وقد اتبع فيه السيل التي سار عليها في الكتاب الثالث من «الاقتضاب» وذلك بأن يذكر البيت ثم ينسبه ونشرحه مبيّنا معاني الفاظه وما هو غريب منها وما هو مستعمل.

مثال ذلك قول الإخطل :-

ان من يدخل الكنيسة يوما يلقى فيها جاذرا وطلباء

وهذا البيت للأخطل ، وكان نصرانيا ، ولذلك ذكر الكنيسة . والجاذر اولاد البقر واحده جؤذر بضم الذال وفتحها ، وأهل البصرة لا يعرفون فتح الذال لأن (فعلاً) عندهم غير مستعمل ، وحكى الكوفيون الفاظاً كثيرة على (فعلل) وهو جؤذر وطحلب وضفدع ، يقول من دخل الكنيسة رأى فيها من نساء النصارى وبينهم اشياء الجاذر والطلباء .

والكتاب هذا غير مطبوع ، ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد تلي كتابه «الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل» ونسخة مخطوطة ايضا في خزانة السيد محمد المشكاة في المكتبة المركزية بجامعة طهران .

١٠- رسالة كتب بها الى ابن خلدون وأخرى بعث بها الى قبر النبي ﷺ .

١١- شرح ديوان المتنبي :-

ذكره ابن خلكان وقال عنه : «وسمعت أن له شرح ديوان المتنبي ولم أقف عليه ، قيل : انه لم يخرج من المغرب»^(١) .

١٢- شرح سقط الزند :-

قال عنه ابن خلكان وشرح سقط الزند لأبي العلاء المعري شرحاً ، استوفى فيه المقاصد ، وهو أجود من شرح أبي العلاء صاحب الديوان الذي سماه «ضوء السقط»^(٢) . وليس هذا الشرح خاصاً بسقط الزند بل ضم البطليوسي اليه طائفة أخرى من شعرا أبي العلاء بعضها من لزوم ما لا يلزم وبعضها الآخر من سائر دواوينه ، وانفرد من بين الشراح بترتيب سقط الزند على حروف المعجم .

(١) فهرسة ابن خبير : ص ٤٢٠ .

(٢) وفيات الأعيان : ٢٨٣/٢ .

(٣) وفيات الأعيان : ٢٨٧/٢ .

قال البطليوسي في مقدمته «سأنتي- واصل الله لديك نوامي النعم وبلغك أقاصي ألهم- أن اشرح لك سقط الزند من شعر أبي العلاء المعروف بالمعري وذكر أنك قرأت «ضوء سقط الزند» الموضوع فيه، فلم تجده مستوفياً لجميع معانيه ورجوت أن تجد عندي ما يوافق مرادك ويطابق اعتقادك، ولعمري إنه لشعر قوي المباني خفي المعاني؛ لأن قائله سلك به غير مسلك الشعراء وضمنه نكتا من التحل والآراء وأراد أن يرى معرفته بالأخبار والأنساب وتصرفه في جميع أنواع الآداب فأكثر فيه من الغريب والبدیع ومزج المطبوع بالمصنوع فتعقدت الفاظه وبعدت اغراضه وقد اجبتك الى ما سألت وكتبت لك من شرحه ما رغبت. ورأيت أن ترتبه على نظم الحروف المعجمة اتم في الوضع وأجل للتصنيف فاحتجت لذلك أن أزيد فيه ما يفي بالغرض»^(١).

يمتاز هذا الشرح بكثرة التعرض للتحقيقات اللغوية والمسائل النحوية وهو شديد الولوع بالموازنة بين معاني المتنبي وأبي العلاء^(٢).
وشرحه لقول أبي العلاء:

أَغْرَمْتَهُ مِنْ غُلَامٍ غَرَّ تَدِينٍ لِعَمْرِهِمْ أَرَمَ وَعَادَ
يوضح طريقته ومنهجه.

قال: «الأغر: المشهور شبه بالفرس الأغر، والأغرىض الأبيض. ونحته: رفعته الى أعلى منزلة من الشرف. وقوله تدین، أي: تخضع وتذل. وكان ينبغي أن يقول: دانت؛ لأن هذا أمر قد مضى وسلف، فالكسائي يقول في مثل هذا: ان «كان» مضمره فيه وتقديره على قيامه: كانت تدین فأضمر الكون لما فهم المعنى، ولأن كل شيء موجود لا يخلو من كونه، وهكذا قال في قوله تعالى-«واتبعوا ما تنزلوا الشياطين على مُلِكِ سُلَيْمَانَ» أي ما كانت تنزلوا، وكذلك قول الراجز:

جنارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالابمضاض

والبصريون يجعلون مثل هذه الأفعال حالا عكسية كما تقول: رأيت زيدا أمس يضحك، فتحكي الحال التي كان عليها. ومنهم من يرى ان المستقبل وضع في هذه

(١) شرح سقط الزند. القسم الأول: ص ١٥

(٢) انظر: ٧٧-٧٢ اشباع في حصر أبي العلاء شعره ونثاره..

المواضع موضع الماضي لما فهم المعنى كما وضع الماضي موضع المستقبل في نحو قول الخطبة:

شهد الخطبة يوم يلقي ربه ان الوليد أحق بالعين^(١)

والشرح هذا مطبوع مع شرحين آخرين لسقط الزند هما شرح أبي زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن التبريزي وشرح أبي الفضل قاسم بن حسين بن محمد الخوارزمي وصدرت هذه الشروح في كتاب من خمسة أقسام باسم «شروح سقط الزند» وقامت على تحقيقه لجنة أحياء آثار أبي العلاء بأشراف الدكتور طه حسين.

١٣- شرح المختار من لزوميات أبي العلاء:-

وهو شرح اللزوميات التي اختارها البطلوسي وضمها إلى شعر المعري في شرح سقط الزند حين أراد أن يرتب شعر السقط على حروف الهجاء، فاحتاج إلى أن يزيد فيه ما يفي بالغرض فضم إليه هذه اللزوميات وشرحها شرحا وافيا مستفيضا.

ولم يغرد البطلوسي لهذا الشرح كتابا خاصا أو يتخذ له عنوانا معينا وقد جمعها الدكتور حامد عبد المجيد واختار لها اسم «شرح المختار من لزوميات أبي العلاء» وطبع القسم الأول منه في القاهرة سنة ١٩٧٠.

١٤- شرح الموطأ:-

ذكره ابن خلكان في الوفيات^(٢)، والقفطي في انباه الرواة^(٣)، وابن بشكوال في الصلة^(٤) والسيوطي في البغية^(٥)، وابن العماد في الشذرات^(٦)، والمقري في أزهار الرياض وسماه «المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس»^(٧).

١٥- الفرق بين الحروف الخمسة:-

قال عنه ابن خلكان: «وله كتاب في الحروف الخمسة وهي السين والصاد والضاد والطاء والدال، جمع فيه كل غريب»^(٨).

(١) شروح سقط الزند - الطب الأول، ص ٢٩٤	(٥) ٥٦١
(٢) ٢٨١٢٢	(٦) ٦٥٤
(٣) ١٤٧١	(٧) ١٠٧٨٢
(٤) ٢٨٧٨	(٨) وفيات الأعيان، ٢٨٧٢.

١٦- فهرسة ابن السيد:-

رواها ابن خير عن شيخه ابي الحسن عبد الملك بن محمد بن هشام القيسي وابي محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد العبدري، وكلاهما عن المؤلف^(١).

١٧- قصيدة في رثاء ديك:-

رواها ابن خير في فهرسته^(٢).

١٨- المثلث في اللغة:-

ذكره ابن خلكان، وقال عنه: «كتاب المثلث في مجلدين أن فيه بالعجائب ودل على اطلاع عظيم، فإن مثلث (قطرب) في كراسة واحدة واستعمل فيه الضرورة وما لا يجوز وغلط في بعضه»^(٣)، وذكره ابن خير في فهرسته^(٤)، والقفطي^(٥)، والسيوطي^(٦)، والعماد^(٧):

ويقول مؤلف كتاب معجم المطبوعات العربية والمعربة: «وقفت على نسخة خطية من كتابه المثلث قال فيه: اجتمع لنا في المثلث المختلف المعاني (٦٨٠) كلمة ومن المثلث المتفق المعاني (١٢٣) كلمة. وقد كنت صنف في تأليف آخر مرتباً على نظم الحروف حسبها فعلت في هذا التصنيف وذلك عام سبعين وأربع مائة وذهب عني في نكبة السلطان جرت عليّ وانتبه معظم ما كان بيدي غير أنه لم يبلغ عهد ما ذكرته في هذا التأليف الثاني»^(٨).

ومن هذا الكتاب نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية. ونسخة في جامعة يابل في امريكا قديمة جداً^(٩)، ونسخة أخرى في طنجة يقول فيها مالكةا عبد الهادي بن محمد السلاوي انه: (اي كتاب المثلث مع صغر حجمه مفيد في بابيه . . . ولا اظن يغني عنه مثلث ابن مالك المطبوع فانه نظم والاول نثر وفرق بينهما)^(١٠).

١٩- المسائل والأجوبة:-

يشتمل هذا الكتاب على مسائل كان البطلوسي قد سئل عنها فكتب اجوبته عليها

(١) فهرسة ابن خير: ص ٤٣٣.

(٢) فهرسة ابن خير: ص ٤١٣.

(٣) وفيات الأعيان: ٢٨٧٢.

(٤) فهرسة ابن خير: ص ٣١٢.

(٥) انباء الرواة: ١٤٧٢.

(٦) نغمة الرملا: ٥٦٢.

(٧) شذرات الذهب: ٦٩٤.

(٨) ص ٦٩.

(٩) جولة في دور الكتب الاميركية: كورنيس عواد.

(١٠) مجلة الجمع العلمي بدمشق: ٥٧١٢.

والف منها كتابا ضخما تناول فيه ما ينيف على مئة مسألة، والكتاب ما زال مخطوطا، ومنه نسخ في مكتبة الاسكوريال وتونس ولايدن^(١). وقد نشر منه الاستاذ الدكتور ابراهيم السامرائي مسألة (رب) سنة (١٩٦٣) وتبدو في هذه المسألة طريقة البطليوسي في معالجته القضايا النحوية وهو كدأبه في كته الاخرى يعرض المسألة ويبيد رأيه فيها مصححا ما أخطأ فيه الناس مستشهدا بالقرآن الكريم والحديث الشريف وبالمأثور من كلام العرب البلغاء.

٢٠- المسائل المثورة في النحو:-

ذكره السيوطي في البغية^(٢).

٢١- كتاب الدوائر:-

قال فيه هنري كوربان: «يؤهل مؤلفه للدخول في مصاف الفلاسفة... يعرض ابن السيد فيه فلسفة فيضية ولكنها على خلاف فلسفة اتباع ابن سينا لا تكتفي باستشاه تراثيب الاقانيم الافلوطينية كمبادئ اولى بل تنظم هذا وفقا لبراهين رياضية^(٣).

وذكرت له كتب اخرى هي (الاسم والمسمى) و(الأسئلة) و(شرح الحصة المقالات الفلسفية) و (شرح الفصح لثعلب)^(٤).

(١) ينظر الانصار ص ٥، وشرح المخاطر من لزوميات ابي العلا: ق ١، ص ٢٣، والمقدمة من كتاب المسائل والأجوبة:

ص ٤.

٢١ / ٢٦

(٣) تبيين تنسفة لاسلامية: ص ٣٤٩.

(٤) ينظر: الانصار ص ٦، وبها وشرح المخاطر من لزوميات ابي العلا: ق ١، ص ١٧ وبها بعدها.

الفصل الثالث
دراسة كتاب الخلل في اصلاح الخلل من كتاب العمل

كتاب الجمل

الف ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي المتوفى سنة (٣٣٧) للهجرة كتاب «الجمل» وهو أهم كتبه النحوية، ولم يضع له مقدمة يشرح فيها منهجه والأبواب التي سيتحدث عنها، وإنما بدأه بالبحث في الكلام وأقسامه الثلاثة ثم شرع في ذكر الأبواب المهمة في علم النحو كباب الاعراب والأفعال والتثنية والجمع والفاعل والمفعول به وغير ذلك غشها آياه بأبواب من الصرف وما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر وبشيء من احكام الهجزة في الخط.

وكتاب الجمل واحد من كتب النحو المختصرة التي ألقت في الفترة الاولى من حياة النحو، لكنه كان ذا أهمية كبيرة، لذلك عكف عليه الشراح يفصلون ما أجل فيه مستعينين على ذلك بآيات القرآن، وبالأثر من كلام العرب الفصحاء تقريبا لمعانيه واغراضه من ذهن القارئ. ومن هذه الشروح: شرح الجمل لأبي القاسم الحسين بن الوليد المعروف بابن العريف والمتوفى بطليلة سنة (٣٩٠) للهجرة، وعون الجمل وهو شرح لشواهد الجمل ألفه ابو العلاء المبري المتوفى سنة (٤٤٩) للهجرة وشرح آيات الجمل لابن سيده علي بن اسماعيل المتوفى سنة (٤٥٨) للهجرة، وشرح الجمل لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالاعلم الشنتمري المتوفى سنة (٤٧٦) للهجرة، وله أيضا شرح آيات الجمل^(١).

«توثيق كتاب الحلل»

وجاء بعد هؤلاء ابن السيد البطليوسي ووضح على الجمل كتابين أحدهما «الحلل» في شرح آيات الجمل» وقد تحدثنا عنه عند الكلام على مؤلفاته، وثانيهما «الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل» وهو كتابنا الذي نتحدث عنه.

وكتاب الحلل هذا من كتب البطليوسي المعتبرة وقد سماه ابن خلكان^(٢) «الحلل في

(١) تنظر مقدمة كتاب الجمل - ص ١٢ وما بعدها. وبالزجاجي نكح سرك: ص ٢١ وما بعدها.

(٢) وفيات الأعيان: ٢٨٧٢.

اغاليط الجمل»، وسماه القفطي^(١) «اصلاح الخلل الواقع في شرح الجمل»، وسماه السيوطي^(٢) «اصلاح الخلل الواقع في الجمل»، وسماه ابن العماد^(٣) «الخلل في اغاليط الجمل»، وتبعه في هذه التسمية بعض الدارسين المعاصرين^(٤)، أما النسخة المخطوطة من هذا الكتاب التي اتخذناها أصلاً للتحقيق والنشر فقد كتب في صفحتها الأولى «الخلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل»، وقد جعلنا هذا الاسم عنواناً للكتاب.

لماذا ألفه ابن السيد

وهذا الشرح من أوضح الشروح التي وصلت إلينا وقد أوضح مؤلفه في مقدمته غرضه منه والسبيل التي اتخذها في الشرح مشيراً إلى عناية المتقدمين به أو اعتراضهم عليه وتخطته، قال «أما بعد فانك سألتني - سدد الله سهامك إلى أغراض مطالبك وأناف بك على أقاصي آمالك ومأربك - إيضاح معاني آيات كتاب الجمل واصلاح ما وقع فيه من الخلل!، وهو لعربي كتاب قد أنجد وأغار وطار في الأفاق كل مطار، وواضعه - رحمه الله - قد نزع فيه المزعج الجميل فانه حذف الفضول واختصر الطويل غير أنه مع تركه سبيل الاطالة والاكتار قد أفرط في الإيجاز والاختصار ورمى بالكلام على عواهنه غير متقيد لمساوئ القول ومحاسنه، ولم يفكر في اعتراض المتراضين وانتقاد المتقدمين وتعقيب المتعقبين فتجده في كثير من كلامه بعيد الاشارة سيء العبارة. ونحن، وإن تعقبنا بعض الفاظه واعترضنا في نكت من مقاصده وأغراضه، معترفون له بالبراعة وانه من أئمة هذه الصناعة، فاننا بكتابيه اقتحنا النظر في هذا العلم وهو الذي رشع بصائرنا لما منحناه من الفهم، وقد سبقنا غيرنا إلى الاعتراض عليه وتخطته في بعض ما نحا إليه، وليس اختلال بعض عباراته مما يخل بمحله في العلم ومكانته في الفهم فقد قال الحكماء: من ألف فقد استهدف فإن أحسن فقد استعطف وإن أساء فقد استغذف وباختلاف المختلفين ظهرت المعاني للناظرين وفطرة الانسان مبنية على النقصان إن أصاب في معنى فقد أخطأ في معنى وإن كمل من جهة نقص من أخرى وانما الكمال الذي لا نقص فيه لخالق الاشياء الذي لا تغيب عنه غائبة في الأرض ولا في السماء. وليس غرضي أن استوفي ما لم يذكره من انواع هذا العلم وأقسامه وانما غرضي أن اتبه على اغلاله والمختل من كلامه فانه أصل أصولاً لا تصح مع الاعتبار،

(١) اسم الرواة ١٤٢/٢

(٢) بنية الرواة: ٥٧٢.

(٣) ثلوث القبع: ٥٧٤.

(٤) ينظر الاختصار: ص ٤، وشرح المختار من لزوميات ابن العماد: ص ١٩.

واختار في اشيائه ما ليس بالمختار، وربما تناقض كلامه من حيث لا يشعر وخفي عليه منه ما يبدو لغيره ويظهر. وأبدأ بذكر اغلاطه والمختل من عباراته ثم اثني بالكلام في ابياته فانكلم في اعرابها ومعانيها وما يحضرن من اسماء ناقليها واذكر ما يتصل بالشاهد من قبله أو بعده ليكون زائداً في فهم القارئ ونبله».

وحينما نرجع الى الكتاب نجد المؤلف قد التزم بما ذكره في هذه المقدمة فلم يخرج على ابواب كتاب الجمل ولم يزد عليه ابواباً أخرى انما حاول أن يعتمد الى النص فيختار ما وقع فيه خلل لئنه اليه ثم يبدأ باصلاحه ليكون موافقاً لما استقر عليه رأي الجمهور بعيداً عما هو غير مألوف ولا متداول في هذا العلم مثال ذلك ان الزجاجي قال في وباب معرفة علامات الاعراب: «وحذف النون ايضا علامة للجزم في تشية الأفعال وجمعها»^(١).

فعب البطليرسي على هذا القول، قال: «هذه عبارة فاسدة؛ لأن الانفعال لا تشي ولا تجمع، ويجب أن نتأول قوله على أنه اراد في تشية ضمائر الأفعال وجمعها، فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه».

وقد يعتمد البطليرسي الى التفصيل في امور أوجزها الزجاجي إيجازاً خلا بالمقصود، مثال ذلك ما ذكره صاحب الجمل عن معاني (أم) فقال: «وتقول أقام زيد أم عمرو ومعناه «أحياء أقام» فان قلت: قام زيد أم أخوك، لم يميز، لأن أم لا يعطف بها إلا بعد الاستفهام»^(٢).

فعب صاحبنا على هذا بقوله: «هذا الذي قاله صحيح غير أن كلامه يوهم أن (أم) لا حال لها غير ما ذكره، ولو قال: لأن (أم) المتصلة لا يعطف بها إلا بعد الاستفهام لكان أوضح للكلام وارفح للايهام لأن (أم) تكون متصلة ومتقطعة، و (أم) المتصلة انما تعادل الف الاستفهام دون سائر ما يستفهم به، وليس في كلامه ما يخصص ذلك بألف الاستفهام دون غيرها».

وقد يخطيء الزجاجي فيما يؤصل من أصول، مثال ذلك قوله: «وأما قوله: وتذكير المؤنث الذي ليس بحقيقي»^(٣)، فهو على الإطلاق غير صحيح، ولكن يحتاج الى تقييد أغفله أبو القاسم فيقال: ما كان منه مقدما قبل الخبر عنه جاز في الكلام تذكيره كقوله تعالى «قد كان لكم آية في فتية» وكقوله «فمن جاءه موعظة من ربه» وإذا أخر بعد الخبر عنه لم يميز إلا في الشعر كقول الأعشى:

(١) الجمل: ص ٢١.

(٢) الجمل: ص ٣٢.

(٣) الجمل ص: ٣٦٢ (بب) لا يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر).

فأما ترى لشي بدلت فإن الحوادث أودى بها
ولكن البطليوسي لا يفهم هذا الموقف من الزجاجي دائما وإنما قد يكون الى جانبه
باعتبار، ويؤيد رأيه فيما ذهب اليه ليرد على من ظن أن الزجاجي قد توهم، فمثال اعتذاره
له قوله: في باب (التمتع): وقال أبو القاسم في هذا الباب: وأعلم ان النكرة تمتع
بالنكرة كما أن المعرفة تمتع بالمعرفة^(١).

قال المفسر: «قد عارضه في هذا الكلام بعض النحويين وقال هذا كما قال لولا أنه
علل أصلا بفرع لأن النكرة هي الأصل والمعرفة فرع عليها بدليل أنها تمتع من الصرف
والنكرة لا تمتع، وهذا الذي اعترض به هذا المعترض لا يلزم لأن أبا القاسم لم يصرح بأن
أحدهما علة للآخرى إنما هو كلام خرج غرض التشبيه وليس يلزم إذا شبه شيء بشيء أن
يكون أحدهما علة للآخر».

وقوله في الاعتذار له أيضا ورد التوهم: «قد اطلع قوم ممن يقرأ هذا الكتاب أو يقرأ
عليه بأن يزيدوا فيه (أجمعان)، (اكتعان)، (ابصعان) للمذكرين، و (جمعان) و
(كتمان) و (بصمان) للمؤنثين، وكأنهم يترهبون أن أبا القاسم أغفل ذلك أو أسقطه من
متن الكتاب وإنما أسقط أبو القاسم ذلك عن قصد منه؛ لأن العرب لم تستعمله». ومن
أمثلة ما وافق البطليوسي فيها الزجاجي تقسيم الفعل الى ماضٍ، ومستقبل وحال (دائم)
قال: «قال أبو القاسم في هذا الباب: الأفعال ثلاثة: فعل ماضٍ وفعل مستقبل وفعل في
الحال يسمى (الدائم)»^(٢).

قال المفسر: هذا التقسيم صحيح غير أنه يخالف قوله في صدر الكتاب: إن الفعل ما
دل على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل. وقد تعقب عليه قوم قوله «وفعل في الحال يسمى
الدائم» وقالوا: فعل الحال لا يثبت ولا ينفي منه جزء حتى يلحق به جزء آخر ولكن الجزء
الثاني لا يأتي إلا وصار الأول ماضيا فكيف يصح أن يسمى دائما. وهذا الذي اعترضوا عليه
به ليس بصحيح، لأنه ان جاز أن يتعقب هذا على أبي القاسم جاز أن يتعقب على سيبويه
قوله: ان الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما
هو كائن لم ينقطع، فقوله وما هو كائن لم ينقطع كقول أبي القاسم: «انه يسمى الدائم وليس
بمتنع فعل الحال ان يسمى الدائم».

(١) الجمل: ص ٢٦.

(٢) الجمل: ص ٢٦.

قيمة الكتاب

ومما يجدر ذكره أن للبطلبيوسي آراء نحوية ذكرها في اثناء كلامه على ما وورد في كتاب الجمل، وهي آراء تدل على أنه لم يكن مقلداً، فقد قال في هذا: «واعلم أن اتباع الناس على آرائهم ليس بواجب ولا فرض ولا سيما بمن ينزه نفسه عن أن يكون من أهل التقليد الذين ينادون من مكان بعيد»^(١).

ومن امثلة ذلك رأيه في الاخبار عن المبتدأ فقد ذهب الزجاجي الى أن الاسم المبتدأ يخبر عنه بأحد أربعة اشياء: باسم هو هو أو بفعل وما اتصل به من فاعل ومفعول أو بظرف أو بجملة^(٢). وذهب البطلبيوسي الى أن هذا التقسيم خطأ، لانه جعل الفعل والفاعل وما اتصل به تساً على حدته وأخرجه من الجمل وحكمه حكم الجمل، قال: «والصحيح أن يقال: ان الاسم المبتدأ يخبر عنه بثلاثة اشياء: باسم مفرد هو هو، وجملة، وظرف. ويتقسم المفرد ثلاثة أقسام: مفرد مشتق كقولك زيد قائم، ومفرد غير مشتق كقولك: القائم زيد، والذي في الدار عمرو، ومفرد منزل منزلة المشتق كقولك: زيد أبوك، وزيد حاتم جوداً. وتنقسم الجملة ايضاً ثلاثة أقسام: جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل، أو ما سد مسد الفاعل، وجملة مركبة من شرط وجزاء، وتنقسم الظرف ثلاثة أقسام: ظرف زمان، وظرف مكان، وجار ومجرور ويلحق بكل واحد من الثلاثة شيء يجري مجراه أو يتزل منزله».

وقد يوافق الآخرين في آرائهم أو يستحسنها، من ذلك ما ذكره في باب المفعول الذي لم يسم فاعله حيث قال: «انا نوافقهم على أن باب المفعول الذي لم يسم فاعله منقول من باب الفاعل مغير عنه وهو عندنا صحيح لا تنازعهم فيه».

ومن ذلك ايضاً استحسانه لرأي ابن بابشاذ في (كان) حيث قال: «قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم أن لكان أربعة مواضع»^(٣).

قال المقر: هذا التقسيم خطأ، لانه يوهم أنه جاء بأربعة أقسام وانما أتى بثلاثة لأن (كان) التي يضم فيها الشان والقصة قسم من أقسام الناقصة. ورد عليه ابن بابشاذ في هذا الموضع بنحو ما ذكرناه، وجعل القسم الرابع (كان) بمعنى: صار. وهذا طريف، لأن

(١) الانصار: ص ٤٦.

(٢) الجمل: ص ٤٨-٤٩.

(٣) الجمل: ص ٦١.

(كان) التي بمعنى صار ناقصة ايضا، لأنها تحتاج الى خبر، كقوله تعالى «كنتم خير امة اخرجت للناس».

والبطليوسي على ما يدولنا من خلال معالجته لقضايا النحوبصري المذهب يستشهد بأقوال سيبويه كثيرا وأقوال النحاة البصريين كالأخفش والمازني والجرمي والزجاج والمبرد على أنه قد يوافق غيرهم في بعض المسائل التي عاجلها في كتابه ويستشهد بأقوالهم كالفراء ومعاذ الجراء والكسائي.

«مخطوطات الكتاب»

اعتمدنا في تحقيق كتاب «الحلل في اصلاح الحلل من كتاب الجمل» على مخطوطات ثلاث هي :-

١- مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (برقم ٢٣٨١): وهي اقدم النسخ، كتبها لنفسه حسن بن أحمد بن جعفر في شهر ربيع سنة احدى وخمسين وستائة، وقد عددها أصلاً للتحقيق لقدّمها ولأنها منقولة عن نسخة المؤلف معارضة عليها^(١) ولقطة السقط فيها، وهي في ثلاث وستين ورقة كتب في صفحتها الأولى: «كتاب الحلل في اصلاح الحلل من كتاب الجمل». تأليف الشيخ الأجل الأوحّد الأنبل محمد بن عبد الله بن السيد البطليوسي رحمه الله عليه وقد أخطأ الناسخ في كتابة اسم البطليوسي في هذه الورقة؛ لأنه هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد كما ذكرت كتب الطبقات والتراجم وكما جاء في مقدمة المخطوطة هذه: «قال الفقيه الأجل الامام الأنبل أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي»..

وجاء في خاتمة مخطوطة الكتاب «تم كتاب الحلل في اصلاح الحلل من كتاب الجمل والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد النبي وعلى آله وسلامه. كتبه لنفسه الفقير الى الله حسن بن أحمد بن جعفر وهو يسأل الله تعالى ان يشبه في ديوان الحسنات ويمحو به عن كاتبه السيئات». ثم يلي ذلك كتاب شرح اعراب ابيات الجمل للبطليوسي نفسه.

٢- مخطوطة ليدن: وهي عفوطة بمكتبة ليدن (برقم ١٤٢) وتأتي بعد المخطوطة السابقة من حيث الزمن لأنها كتبت في سادس شهر المحرم سنة اربعين وثمانمائة وهي غير

(١) قال ناسخها: بنف معروفة على الآء فيا وجد فيه من تشكيك عن شيء من مسئلة او ابيات شعره فهو في الام كذلك.

مشكولة، وفيها سقط كثير وطمس في الكلمات وتقديم وتأخير غلان بالمعنى. كتب في صفحتها الأولى كتاب شرح جل أبي القاسم الزجاجي للأستاذ أبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي رحمه الله ورخصي عنه وجاء في آخرها وتم الكتاب بحمد الله تعالى والصلاة على سيدنا محمد وآله أجمعين وسلم تسليما ولم يشر ناسخها إلى النسخة التي نقل منها. أما عدد أوراقها فاحدئ وثمانون ورقة من الحجم الصغير.

٣- مخطوطة دار الكتب المصرية: وهي برقم (١١١٠) نحو (٤٠٩٩٠) عمومية، وهي مكتوبة بخط مغربي، غير واضح، كتب في صفحتها الأولى: «كتاب اصلاح الخلل تأليف أبي محمد عبد الله بن السيد رحمه الله»، وقد تملكها عماد بن محمد بن أحمد الباجي ثم انتقلت في غرة محرم الحرام سنة الف وسبع للهجرة إلى علي بن ولي بن حمزة المغربي الجزائري الشهير بنديم الحاسب، وكتب في آخرها: «تم الكتاب الأول بحمد الله وعونه وصونه وصلواته على محمد خاتم رسله وعلى جميع أنبيائه وسلم يتلوه في الكتاب الثاني فيه شرح أبيات كتاب الجمل واعرابها واخبار شعرائها وأنسابهم وكناهم صنعة أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي رحمه الله برحمته والسقط في هذه النسخة أقل من السقط في نسخة ليدن. أما عدد أوراقها فخمسة وثمانون ورقة وبحجم شبيه بحجم ورقة (ليدن). ولم يشر ناسخها أيضا إلى النسخة التي نقل منها. وهي خالية من تاريخ النسخ.

الخاتمة
منهج التحقيق

منهج التحقيق

أشرنا فيما سبق الى اننا حصلنا على ثلاث نسخ خطية من الكتاب هي نسخة مكتبة الاوقاف العامة في بغداد، ونسخة (ليدن) في هولندا، ونسخة دار الكتب المصرية. وقد رمزنا الى الاولى بالحرف (و) والى الثانية بالحرف (ل) والى الثالثة بالحرف (د).

وقد اتخذنا النسخة (و) أصلا، لانها منقولة عن نسخة المؤلف مطابقة عليها، ولانها اقدم النسخ تاريخيا. وقد سائرنا نصها حين رأيناها صحيح الاسلوب، مقبولا من حيث المادة والموضوع. غير اننا رغبة منا في تهيئة نسخة أقرب ما تكون الى نسخة المؤلف اتبعنا الطريقة الالتقاطية كلما رأينا عبارة نسخة من الآخرين أقوم منها في النسخة (و)، واعتمدنا في اجراء تصحيحات أخرى بدت لنا لازمة على كتاب الجمل المطبوع وعلى امهات كتب النحو كالكتاب لسيويه، والمقتضب للمبرد، والاصول لابن السراج وغيرها.

وكثيرا ما حافظنا على نص كتاب الجمل كما هو عليه في المخطوطة، وأبقينا ما رأيناه صحيحا بعيدا عن الخلط، ولو جاء مخالف لما في النسخة المطبوعة منه.

وقد راعينا رسم الخط الحديث ولم نر أية فائدة في اثبات اخطاء الرسم التي في المخطوطات الثلاث.

أما الزيادات التي أضفناها الى النسخة (و)، في مواضعها، من النسختين (ل) و (د)، او من احدهما فقد وضعناها بين عضادتين [هكذا]، وكذا الحال بالنسبة الى الساقط من النسخة (و) الموجود في النسختين الإغريتين او في احدهما.

وأما ما وجدناه ساقطا في النسختين (ل) و (د)، فيما كان منه كنسمة واحدة اكتفينا بوضع رقم عليه، وما كان اكثر من كلمة وضعناه بين قوسين (هكذا).

وقد خرجنا ما استشهد به المؤلف من الآيات الكريمة، والاحاديث الشريفة. على ان استشهاده بالآخرة قليل.

وقد اكثر المؤلف الاستشهاد بالشعر فخرجناه بالرجوع الى كتب النحو المختلفة والى كتب الشواهد ودواوين الشعراء ومجاميع الادب وكتبه ورسائله. فنسبنا الآيات الى قائلها

ما أمكن ذلك ، وترجينا باختصار لاولئك الشعراء ذاكرين الاصول من مظان تراجمهم .
وقد أشرنا الى موضوعات النحو المناقشة في الكتاب في امهات كتب النحو ولا سيما
تلك الكتب التي ذكرها المؤلف او نقل منها . ولم نغفل تراجم اعلام النحو الواردة في
الكتاب فقد ذكرنا مظانها ومراجعتها الكافية .
واخيرا ، فاننا نستطيع ان نقول اننا قد هيأنا نسخة من الكتاب قريبة من نسخة مؤلفه
غير اننا لا ندعي اننا بلغنا الكمال او قاربناه ، فان الكمال والعصمة لله تعالى وحده .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَاللَّعْنَةُ عَلَى الْإِمَامِ الْأَمِيرِ الْمُتَوَكِّلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَرَحْمَةُ اللَّهِ
 الْحَسَنِ الَّذِي لَمْ يَخْذْ قَبْلَهُ وَلَا ظَهَرَ مِنْهُ خَلْقٌ كَلَّمَ شَيْءٌ فَعَدَّ نَفْعًا وَالصَّلَاةُ غَائِبَةٌ
 لَمْ يَنْسَلُهُ سَاهِدًا وَمُتَشَرِّيًا وَتَذَرًا وَدَاعًا إِلَى اللَّهِ بِأَذْنِهِ وَسُورًا كَامِنًا **إِنَّمَا بَعَا**
 هَذَا شَيْءٌ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ مَا لَمْ يَكُنْ مَطَالِكًا وَأَمَّا وَكَانَ أَقْبَضَ لَهَا الْفَقْرَانِ كَلَامَهُ
 وَمَا لَهَا كَابِ الْجَلْدِ وَاصْلَاحُ مَا وَجَعَ فِيهِ مِنَ الْحَالِ وَقَوْلُهُمْ كِتَابٌ مُلْحَدٌ وَإِعَارَةٌ
 فِي الْأَوَّلِ وَكُلُّ مَطْلَبٍ وَوَاضِعُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ قَدْ رَزَقَ فِيهِ الْمَنْعَ الْجَمِيلَ فَاتَّخَذَ وَالْقُصُورَ
 تَعْلُومًا غَيْرَ أَنَّهُ مَعَ رُكْبَةٍ شَيْءٌ لِلْإِطْلَاقِ وَالْإِخْتَارِ فَهَذَا قَوْلُهُ فِي الْإِخْتَارِ وَالْإِخْتَارِ وَدَوِّ
 الْكَلَامِ عَلَى إِيَّاهُ غَيْرَ مُسْتَعْدِلًا وَكَانَ لَهُ وَجْهَانِ وَلَمْ يَكُنْ رَافِعًا غَيْرَ أَنَّ
 وَلِسَادَ الْمُسْتَقْدِرِ وَتَعَقُّبِ الْمُتَعَقِّبِينَ فَخَذَّ فِي كَلَامِهِ بَعْدَ الْإِسَارَةِ وَمِنْهُ الْعِلْمُ وَالْإِيمَانُ
 نَعْقَابُ نَعْرِ الْفَاطِمَةِ وَاعْتَرَضَ بِهَا وَكَتَبَ فِيهَا صِدْقُهُ وَاعْتَرَضَ بِهَا نَفْسُهُ فِي الْإِسَارَةِ وَفِي
 مَرَاتِمِ هَذِهِ الصَّاعَةِ فَاتَّابَ إِلَيْهِ أَهْلُ النَّظَرِ وَفِي الْعِلْمِ وَفِي الْإِيمَانِ وَفِي الْإِسَارَةِ
 بِحُكْمِهِ مِنَ الْقَهْمِ وَقَدْ سَقَطَ عَنْهُ إِلَى الْعِزِّ عَلَيْهِ وَخَطْبُهُ وَنَفْسُهُ لَهَا إِلَيْهِ وَلَيْسَ إِلَّا
 نَعْرِ عَالِمَهُ مَا خَلَّ حُلَّهُ وَالْعِلْمُ وَمُكَاتَبَةُ وَالْقَهْمُ فَذَلِكَ الْكَلَامُ مِنَ الْقَوْلِ فَاسْتَعْدَدَ
 فِي الْإِسَارَةِ وَقَدْ اسْتَعْدَدَ وَأَسَافَ اسْتَعْدَدَ وَاجْتَلَا وَاجْتَلَا فِي الْمَعَالِي وَالْمَعَالِي
 وَفِي طَرَفِهِ لَأَشَانُ مَبْنِيَّةٍ عَلَى النِّعَانِ لَأَسَافَ اسْتَعْدَدَ وَمَعْنَى وَاسْتَعْدَدَ مِنْ جِهَةٍ
 نَعْرِ مِنْ أُخْرَى وَأَمَّا الْكَلَامُ الَّذِي لَا يَنْعَرُ فِيهِ إِلَّا الْإِسَارَةُ لَمْ يَنْسَلُهُ غَائِبًا وَلَا
 وَلَا الْإِسَارَةَ وَلَمْ يَنْسَلُهُ غَائِبًا وَلَا يَنْسَلُهُ غَائِبًا وَلَا يَنْسَلُهُ غَائِبًا وَلَا يَنْسَلُهُ غَائِبًا
 أَنْ يَنْسَلُهُ عَلَى أَعْلَاقِهِ وَلَمْ يَنْسَلُهُ مِنْ كَلَامِهِ فَاتَّابَ أَعْلَاقَهُ لَا يَنْسَلُهُ غَائِبًا وَلَا يَنْسَلُهُ غَائِبًا
 فِي أَسَانِ الْمُسْتَقْدِرِ وَرَبَّمَا سَافَ كَلَامَهُ مِنْ حَسْبِ اسْتَعْرَ وَجَفَى عَلَيْهِ مَا سَدَّ لَعْنَةً
 وَيُظْهِرُ وَأَنْزَلَ بِذِكْرِ أَعْلَاقِهِ وَالْحُلُّ مِنْ عِيَانِهِ لَمْ يَنْسَلُهُ غَائِبًا وَلَا يَنْسَلُهُ غَائِبًا

كِتَابُ الْإِحْلَالِ
فِي إِصْلَاحِ الْإِحْلَالِ مِنْ كِتَابِ الْإِحْلَالِ

لِلْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَلْبَلٍ

٤٤٤ - ٤٤١ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
وصل الله على محمد وآله^(١)!

قال الفقيه الأجل، الامام الأنبل، أبو محمد، عبد الله بن السيد، البطليوسي رحمه الله^(٢): الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا^(٣) ولا ظهيرا، وخلق كل شيء بقدره تقديرا، والصلاة على نبيه الذي أرسله شاهدا ومبشرا ونذيرا، وداعيا إلى الله^(٤) باذنه وسراجا منيرا^(٥).

أما بعد، فانك سألتني- سدد الله سهامك^(٦) إلى أغراض مطالبك وأناف بك على أقاصي آمالك ومأربك- ابضاح معاني أبيات (كتاب^(٧) الجمل واصلاح ما وقع فيه من الخلل)، وهو- لعمري- كتاب قد أنجد وأغار، وطار في الأفاق كل مطار، وواضعه- رحمه الله^(٨)!- قد نزع فيه المترع الجميل، فانه حذف الفضول واختصر الطويل^(٩)، غير انه، مع تركه سبيل الاطالة والاكتار، قد أفرط في الایجاز والاختصار، ورسم بالكلام على عواهنه^(١٠)، غير منتقد^(١١) لساوىء القول وعماسه، ولم يفكر في اعتراض المعترضين وانتقاد المتقدين، وتعقب المتعقبين. فتجده في كثير من^(١٢) كلامه، بعيد الإشارة، سيء^(١٣) العبارة، ونحن- وأن تعقبنا بعض الفاظه، واعترضنا في نكت من مقاصده وأغراضه- معترفون له بالبراعة، وانه من أئمة هذه الصناعة، فإنا، بكتاب، افتتحنا النظر في هذا

(١) في ل: وصل الله محمد وآله. وفي د: وصل الله على محمد وآله وسلم تسليما.

(٢) تأخرت هذه العبارة في ل، د إلى ما بعد الدعاء.

(٣) في ل، د: ولما.

(٤) في ل: إليه.

(٥) في ل بعد هذه العبارة: قال الأستاذ أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي رضي الله عنه. وفي د: قال الفقيه الأستاذ

الأحد أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي رضي الله عنه.

(٦) في ل، د: سألتني سدد الله سهامك.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في ل، د: رحمة الله تعالى عليه.

(٩) في و: التطويل، والتصحيح من ل، د. وكشف الظنون ٦٠٣٨.

(١٠) في د: براهينه. والتصحيح من ل، د.

(١١) في و: مستند. والتصحيح من ل، د.

(١٢) في و: ناقض في كلامه. والتصحيح من ل، د.

(١٣) في و: متين. والتصحيح من ل، د.

العلم، وهو الذي رشح بصائرنا^(١) لما منحناه من الفهم وقد^(٢) سبقنا غيرنا الى الاعتراض عليه^(٣)، وتخطت في بعض ما نحا اليه، وليس اختلال بعض عباراته^(٤) مما يخل بمحله^(٥) في العلم، ومكانته (في الفهم)^(٦)، فقد قال^(٧) الحكماء: من أَلَفَ فقد استهدف، فإن احسن فقد استعطف، وإن اساء فقد استغذف. وباختلاف المختلفين ظهرت المعاني للناظرين. وفطرة الانسان مبنية على التقصان، أن اصاب في معنى، فقد أخطأ في معنى، وإن كمل من جهة، نقص من أخرى. وإنما الكمال الذي لا نقص فيه لخالق الاشياء الذي لا تغيب عنه غائبة في الارض ولا في السماء. وليس غرضي أن استوفي ما لم يذكره من أنواع هذا العلم واقسامه، وإنما غرضي أن اتبه على اغلاطه والمختل من كلامه. فإنه أصل اصولا لا تصح مع الاعتبار، واختار في اشياء ما ليس بالمختار^(٨) وربما تناقض كلامه من حيث لا يشعر، وخفي عليه^(٩) ما يبدو لغيره ويظهر. وابدأ بذكر اغلاطه والمختل من عباراته، ثم اثني بالكلام في ابياته، فأتكلم في اعرابها ومعانيها وما يحضرن من اسماء قائلها، واذكر ما يتصل بالشاهد من قبله او بعده^(١٠) ليكون زائدا في فهم القارئ^(١١) ونيله. وإنا أسأل الله عوناً على ما أريد^(١٢). انه وفي الفضل ومسديه^(١٣)، لا رب لي سواه ولا مغيره. حاشاه!

(١) في و: رشح بقلقة. والتصحيح من ل، د.

(٢) في ل: فقد.

(٣) من الذين شرحوا كتاب الجمل قبله: أبو القاسم الحسين بن الوليد (٣٩٠ هـ) وابن سيده (٤٥٨ هـ) والأعلام الششمي

(٤٧٦ هـ). (تنظر مقدمة الجمل ص ١٢ وما بعدها).

(٥) في ل، د: عبارته.

(٦) في و: محله. والتصحيح من ل، د.

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في ل: قللت.

(٩) في ل: بمختار.

(١٠) الزائدة من ل، د.

(١١) في ل، د: من بعده او من قبله.

(١٢) في د: للقتال.

(١٣) في ل، د: انوبه.

(١٤) في و: سئلته، والتصحيح من ل، د.

الباب الاول^(١)

[باب اقسام الكلام]

[بسم الله الرحمن الرحيم]^(٢)

مسألة:

قال أبو القاسم الزجاجي - رحمه الله : أقسام الكلام ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى^(٣) . فالاسم ما جاز ان يكون فاعلا ، او مفعولا ، او دخل عليه حرف من حروف الحذف^(٤) .

قال المفسر : أما تقسيمه الكلام ثلاثة أقسام فصحيح لا اعتراض فيه لمعارض ، وأما تحديد الاسم بأنه ما جاز ان يكون فاعلا او مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الحذف^(٥) فإنه لا يصح ، على الاطلاق ، لأننا نجد^(٦) من الاسماء ما لا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا يدخل عليه حرف خافض^(٧) وهي الاسماء التي ذكرها أبو القاسم في باب^(٨) ما لا يقع الا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره ، فمن^(٩) ذلك قول العرب : «يا هناء اقبل» لا يستعمل الا في النداء خاصة^(١٠) لا يقال : «جاءني هناء» ولا «رايت هناء»^(١١) ، ولا «مررت بهناء» ؛ لانه للنداء خاصة . هذا نص كلامه^(١٢) ؛ وهو يناقض ما صدر به [كتاب]^(١٣) ،

(١) في ل ، د : الكتاب الاول . والزيادة من عندنا لاننا رأينا المؤلف يذكر عنوانه بواب كتبه ولا يجعل لها رقما .

(٢) الزيادة من ل ، د .

(٣) كذا في ل ، د ، وكتاب الجمل ص ١٧ . وفي و : وحرف جاء لمعنى في غيره

(٤) ينظر كتاب الجمل ص ١٧ .

(٥) كذا في و ، د . وفي ل : أو دخل عليه حرف من حروف الحذف . وهي الاسماء التي ذكرها ، فإنه لا يصح . . .

(٦) في و : لانه يجد . والتصحيح من ل ، د .

(٧) في ل : حرف من حروف الحذف .

(٨) في ل ، د : في قوله باب . . .

(٩) في ل ، د : ص .

(١٠) سقطت في ل ، د . بقول الاسعوري ١٦٧٣ : يقال في نداء المجهول والمجهولة بألف ويا . . . ونه بي «ونعبرهن ما يلي

آخر المندوب نحو يا هناء ويا هنتاء نفس الملاء وكسرها .

(١١) في و : هتاء . والتصحيح من ل ، د .

(١٢) في ل : هذا نص أبي القاسم . وفي د : هذا نص كلام أبي القاسم .

(١٣) الزيادة من ل ، د .

وكذلك نجد من الاسماء ما لا يكون فاعلا وذلك نحو اسماء الاستفهام^(١) والاسماء التي يجازى بها، وكذلك «حَيَّ» [و«عَوْضُ»]^(٢) و«لَعْمَرُك» و«أَيْمُنُ اللَّهِ» ونحو ذلك، كلها^(٣) خارجة عن هذا التحديد ومثل هذا لا يسمى حدا، وإنما يُسمى رسبا لأن الحد إنما هو قول وجيز يستغرق^(٤) المحدود ويحيط به، ولذلك سماه المتكلمون: الجامع المانع أرادوا بقولهم: «الجامع»^(٥) انه يجمع المحدود حتى لا يثد منه شيء، وأرادوا بقولهم: «المانع»^(٦) انه يمنع ان يدخل في المحدود شيء ليس منه، أو يخرج^(٧) منه شيء هو منه.

والعذر لابي القاسم في هذا شيثان.

أحدهما: ان ابا القاسم لم يسمه حدا فيلزمه هذا وإنما (هو رسم)^(٨) رسم به الاسم على طريق التمثيل والتقريب^(٩).

والثاني: ان أكثر النحويين المتقدمين فعلوا مثل هذا، لانهم حدوا الاسم بحدود لا تفرق أقسامه.

فأما ابو العباس المبرد^(١٠) فإنه قال^(١١) في مقتضبه^(١٢): كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، فإن امتنع من ذلك فليس باسم^(١٣). وحكى عنه علي بن سليمان الاختفش^(١٤) انه قال: الاسم ما أخبر عنه، (وهو قول ابي علي^(١٥) في «الايضاح»^(١٦)).

(١) في ل: وهي الاسماء التي يستفهم بها وفي د: وذلك الاسماء التي يستفهم بها.

(٢) الزيادة من ل: د.

(٣) في ل: كله.

(٤) في و: يشرق، والتصحيح من ل: د.

(٥) في ل: د: جامع.

(٦) في ل: د: مانع.

(٧) في ل: د: ويخرج.

(٨) سقطت في ل.

(٩) في ل: د: على وجه التقريب والتمثيل.

(١٠) هو: أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي البصري المعروف بشيخ النحوي. كان إماما في النحو واللغة، له تواليف كثيرة منها: كتاب الكامل، والقرضية، والمقتضب، توفي سنة ٢٨٦هـ وصنف كتاب التحوين للزبيدي ص ١٠٨، ١١٩، ١٢٠. وديان الأعيان ٤١٧٢، وله كتاب «الفاصل» وقد ضيع.

(١١) في و: فقال.

(١٢) في ل: د: المختص.

(١٣) ينظر المختص ٢٨١.

(١٤) هو أبو الحسن علي بن سبيح بن الفضل، المعروف بالاختفش الأصغر النحوي، روى عن ميرد ونعم وغيرهما، توفي سنة ٣١٥ وقيل ٣١٦ ووفيت الأعيان ٤٦٧٢.

(١٥) هو حسن بن حمد بن محمد بن محمد بن سبيح الأحمدي، أخذ عن المرحلي وابن السراج وميرد، صنف «المصباح في النحو» و«التمهيد في التصريف»، توفي بعد سنة ٣٧٧ هـ روي عنه ٤٩٧١ و ٤٩٧٢.

(١٦) سقطت في ل: د.

وأما أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة^(١)، فقال: إذا وجدته^(٢) يحسن له الفعل والصفة، نحو قولك: «زيد متطلق»، ثم وجدته أيضا يثنى ويجمع، نحو^(٣): زيد، وزيدان [وزيدون]^(٤)، ثم وجدته، أيضا، يمتنع من التصرف، علمت أنه اسم. وقال أيضا: ما يحسن فيه: ينفعني، ويضرفي^(٥) (فهو اسم)^(٦).

وأما أبو بكر بن السراج^(٧) فقال: الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص (وقال غيره: ما دل على مسمى وكشف عن ذاته ومعناه. وقال غيره: الاسم ما كان حقيقته الأعراب وإن منعه عارض)^(٨).

وأما أبو اسحاق الزجاج^(٩) فقال: الاسم صوت متقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان.

وأما السيرافي^(١٠) فقال: الاسم ما دل على معنى غير مقترن بزمان محصل.

وأما الكسائي^(١١) فقال: الاسم ما وصف.

وأما الفراء^(١٢) فقال: الاسم ما احتمل التثنية أو الإضافة أو الالف واللام.

(١) هو سعيد بن مسعدة الجليلي، النحوي، المعروف بالأخفش الأوسط له مصنفات كثيرة منها: كتاب الأوسط في النحو، وكتاب تفسير معاني القرآن، وكتاب المقائيس في النحو، توفي سنة ٢١٥ وقيل ٢٢١، (وفيات الأعيان ١٢٧٢ و ١٢٣٠).

(٢) في ل. د: وجدت شيئا.

(٣) في ل. د: نحو قولك.

(٤) الزيادة من د، ولي ل: نحو قولك: زيدون وزيدان.

(٥) في د: ما حسن ليه تعني وضرفي.

(٦) سقطت في د.

(٧) هو محمد بن السري البغدادي النحوي، تولى بكر بن السراج، أخذ عنه أبو القسم الزجاجي وسركاني والفارسي والفارسي، له من الكتب الأصوات الكبير، جمل الأصوات، الموحز، شرح سيبويه مات سنة ٣١٦. (بغية الوعاة ١٠٩/١ و ١١٠). انظر تعريفه في كتابه (الأصوات ٢/١ تحقيق الدكتور عبد المحسن الفتي (رسالة الدكتوراه مطبوعة ماربورج).

(٨) سقطت في ل. د.

(٩) هو أبو اسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، له من التصنيفات: معاني القرآن، الإشتقاق، مختصر النحو، شرح إنبات سيبويه، مات سنة ٣١١. (بغية الوعاة ٤١٧/١، ٤١٢، ٤١٣).

(١٠) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي المعروف بالفارسي، شرح كتاب سيبويه، وله كتاب الفات والوصل والقطع، وكتاب أخبار النحويين البصريين وكتب أخرى، قرأ النحو على أبي بكر بن السراج توفي سنة ٣٦٨ (وفيات الأعيان ٣٦١/١ و ٣٦٢).

(١١) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، مولد بني أسد، أخذ عن الرؤاسي توفي هو وعبد صاحب أبي يوسف دفنا في يوم واحد سنة ١٨٩ فقال الرشيد: دفنا «ثقة واللغة في الرأي في يوم واحد» (طبقات النحويين ص ١٢٨-١٢٢).
(١٢) هو أبو دكريان بن زيد بن عبد الله بن منظور المعروف بالفراء الكبير، كان أبا ع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب أخذ النحو عن أبي الحسن الكسائي، وله تصنيفات كثيرة منها: كتاب معاني القرآن، وكتاب الحدود، وكتاب البهائم. توفي سنة ٢٠٧ في طريق مكة (وفيات الأعيان ٢٢٩/٥ و ٢٢٩).

وأما هشام الضرير^(١)، [وهو]^(٢) من مشايخ الكوفيين، فقال: الاسم ما دخلت عليه الباء، تقول: مررت بمضروب ولا تقول: مررت ببيضرب، ولا بضرب، وروى عنه أيضا أنه قال: الاسم ما يودي عن معنى، ولا يودي عن زمان ولا مكان.

وأما الرياشي^(٣) فقال: الاسم ما يضرع فيه أي ما يكون خيرا.

وقال أبو عبد الله الطوال^(٤): الاسم ما اعتورته المعاني^(٥) وانتسبت إليه الاوصاف.

وقال بعض مشايخ الكوفيين [وأحسبه قول معاذ الهراء^(٦)]: الاسم ما لم يدل على زمان كما أن الفعل ما دل على زمان. وقال بعض الكوفيين^(٧): الاسم ما نعت.

وقال أبو علي الفارسي^(٨) في الإيضاح: ما جاز الأخبار عنه فهو اسم^(٩).

وجميع ما ذكره من هذه الأقوال لا يصح أن يكون حدا للاسم وإنما هو رسم وتقريب، لأن شرط الحد أن يستغرق^(١٠) المحدود كما ذكرنا. وهذه الأقوال كلها لا تستغريه إلا أن بعضها أقرب للتحديد^(١١) من بعض. فمما يفسد [به]^(١٢) تحديد أبي العباس، وتحديد الاخفش، والكسائي والفارسي، والفراء، وهشام هو ما ذكرناه في فساد قول أبي القاسم الزجاجي، لانا نجد من الأسماء [كما تقدم]^(١٣) ما لا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا يدخل

(١) هو عبد الله هشام بن معاوية الضرير، النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، له مقالة في النحو تسمى إليه، صنف: مختصر النحو، الخفوة، القياس، توفي سنة ٢٠٩ (هجرة الولاة ٣٢٨/٢).

(٢) الزيادة من ن. د.

(٣) هو العباس بن الفرج الرياشي مولى محمد بن سنان بن علي يكنى أبا الفضل، كان أهل البصرة إذا اختلفوا في شيء قالوا ما قال أبو الفضل فالتفتوا لأمره وروايته، قتله صاحب الزنج سنة ٢٥٧ (طغلت النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٦).

(٤) هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي من أهل الكوفة، أحد أصحاب الكسائي، حدث عن الأصمعي ومات سنة ٢٤٣ (هجرة الولاة ٥٠٨).

(٥) في: التواميل، والتصحيح من ن. د.

(٦) هو أبو سعيد محمد بن مسلمة الفراء، وقد جاء عند مالك بن نيران ومات سنة (١٨٧) قال بن النجار في تاريخ بغداد: كان من أعيان النحاة، أحد عمه أبو الحسن الكسائي وعده، وصنف كتابا في النحو (المراجع أسبق ٢٩٠/٢، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣).

(٧) الزيادة من ن. د.

(٨) سقطت في ن.

(٩) كذا في د. د. والذي في ن: ما حد عنه الأحبار فيرسم.

(١٠) في: ن. يكون يستغرق، وتصحيح من ن. د.

(١١) في: ن. د. من التحديد.

(١٢) للزيادة من ن. د.

(١٣) للزيادة من ن. د.

عليه حرف جر ولا يكون خبراً عنه ولا خبراً، ونجد منها ما لا يجوز أن يثنى ولا يجمع ولا يُصغَر ولا يُوصَف نحو الاسماء التي تستعمل في القسم، نحو: جبر^(١)، وعوض، وإيُن الله، والاسماء التي تنوب متاي الف الاستفهام ومتاب [حرف الشرط والاسماء التي سميت بها الافعال. ونجد ما يخبر عنه ويكون خبراً. ويكون فاعلاً ومفعولاً ومجروراً ولكنه لا يصغر ولا يثنى نحو:]^(٢) من، وما، فيستقضى قول من حذف الاسم بأنه: ما جاز أن يثنى ويجمع ويثنى، ويستقضى قول من حذفه بأنه ما جاز أن يضاف، او يدخله الالف واللام باسماء الإشارة وبالمضمرات^(٣) وباسماء الافعال، نحو: «هه»، و«مه». واما قول ابن السراج فلا يصح، ايضاً^(٤)، حتى يقول: ما دل على معنى في نفسه، مفرد، من زمان مختص. وكذلك قول السيرافي لا يصح حتى يزيد فيه «ويكون معناه في نفسه»، الا ان قول ابن السراج، وقول السيرافي اقرب الى الحد من الاقوال المتقدمة. واما قول ابي اسحاق، فلا يصح [ايضاً]^(٥) حتى يقول: انه صوت مقطع مفهوم، دال على معنى في نفسه، مفرد، غير دال على زمان محصل، ولا مكان محصل، وكذلك ما روى عن هشام الضرير^(٦) من^(٧) تحديده الاسم بأنه: ما يؤدي عن معنى ولا يؤدي عن زمان ولا مكان لا يصح ايضاً حتى يقول: ما يدل على معنى، في نفسه، مفرد، ولا يؤدي عن زمان ولا مكان محصلين، [كذا قال ابو جعفر بن النحاس^(٨) في اصلاح هذين الحدين. وانا ارى ان ذكر المكان المحصل في هذه، لا وجه له، لان الفعل لا يعطي مكاناً محصلاً فهو في هذا كالا اسم، الا ترى انك اذا سمعت: «قام زيد»: تحصل لك زمان معين، ولم يتحصل المكان الذي يكون فيه القيام، واذا سمعت: «سيقوم زيد». تحصل لك زمان معين ولم يتحصل المكان الذي يكون فيه القيام، فانما يدل الفعل على المكان دلالة تضمنين لا دلالة تصريح، اعني بدلالة التضمنين ان المخاطب يعلم انه لا يتفك من مكان وان كان اللفظ لم يوضع لذلك^(٩)، وكذلك قول الرياشي: ان الاسم ما يضم فيه. فسروه بأنه اراد ما يتحمل ضميراً ويكون خبراً، فان كان [اراد]^(١٠) هذا فهو خطأ، لان الاسماء الاعلام نحو: زيد، وعمر. تكون اخباراً

(١) الزيادة من ل. د.

(٢) ي. ل. د. كجبر.

(٣) سقطت في ل.

(٤) ي. ل. د. وبالضائر.

(٥) الزيادة من: ل. د.

(٦) سقطت في: ل. د.

(٧) ي. و. في، والتصحيح من: ل. د.

(٨) هذا جمع جمع من سماعين معروف بالتحسين. اخذ عن ابي اسحاق ثرواح. له كتب مطبوعة منها كتاب معاني مطبوع وكتاب احكام مطبوع. طبع سنة ١٣٠٧ (مطبوعات الزيدية من ١٣٢٩ - ١٣٤٠).

(٩) الزيادة من: د. والمصدر كذلك في ل مع اختلاف يسير.

(١٠) الزيادة من: ل. د.

ولا يضمّر. وينبغي على هذا التفسير ان تكون الافعال اسماء، لانها تكون اخبارا ويضمّر فيها. وان كان اراد ان الاسم ما يجوز ان يوضع مكانه ضمير وما يعود عليه ضمير^(١) فهو خطأ ايضا، لان من الاسماء ما لا يضمّر (مثل: صه، ومه)^(٢) ولا يعود عليه ضمير، وكذلك قول ابي عبد الله الطولاني: ان الاسم ما اعتورته المعاني^(٣) وانتسبت اليه الاوصاف. غير صحيح؛ لان الافعال تعتورها المعاني، ومن الاسماء ما لا يوصف، وكذلك قول من جعل حد الاسم^(٤): انه ما جاز ان ينادي وما جاز ان يمدح او يذم خطأ، لان من الاسماء ما لا ينادي ولا يصح فيه مدح ولا ذم، فقد ثبت بجميع ما ذكرناه ان هذه الاقوال كلها لا تصح ان تسمى حدودا وانما هي رسوم وضعت على جهة التقريب.

واشبه الاقوال بان^(٥) يكون حدا ان يقال: الاسم كلمة^(٦) تدل على معنى، في نفسها^(٧)، مفرد، غير مقترن بزمان محصل، يمكن^(٨) ان يفهم بنفسه، لان حكم الحد ان يكون مركبا من جنس الشيء الذي يشاركه فيه غيره، ومن فصله التي ينفصل بها^(٩) عن كل ما يقع تحته^(١٠) ذلك الجنس.

فقولنا: كلمة: لفظة تجمع الاسم، والفعل، والحرف. فهي كالجنس لها. وقولنا: تدل على معنى في نفسها، فصل يخلص الاسم من الحرف. [وقدلتا: «دل معنى غير مقترن بزمان محصل» فصل يخلص الاسم من الفعل]^(١١) واشترط فيها الافراد لئلا يلبس بالجمع.

وقد اختلف اهل المنطق، ايضا، في تحديد الاسم، فقال ابو يوسف الكندي^(١٢)

(١) الزيادة من ل. د.

(٢) سقطت من ل. د.

(٣) في و: العواميل. والتصحيح من ل. د.

(٤) في ل: من حد الاسم.

(٥) في و: ان. والتصحيح من ل. د.

(٦) في ل: كل كلمة.

(٧) في و: في نفسه والتصحيح مثل، د.

(٨) في: ويمكن. والتصحيح من ل. د.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل: د: ما يقع معه تحت

(١١) الزيادة من ل. د.

(١٢) هو ابو يوسف يعقوب بن اسحاق الكندي يسمى فيلسوف العرب كان معاصرا للمأمون والمعتصم وأبو القاسم والمتوكل برع في الطب والفلسفة وخباب والمنطق والأخلاق واشتهر، له تصانيف كثيرة منها: الحاشية على تعلم الفلاسفة والمداخل لمنطقى والمقولات العشر. (التحقيق لآلن النقيب ص ٣٥٧ ويترويح آداب اللغة العربية خروحي زبدان ج ٢ ص ٢٤٩).

وجامعة من المنطقيين: الاسم صوت موضوع باتفاق لا يدل^(١) على زمان معين، فان^(٢) فرقت اجزائه لم يدل على شيء هن معناه، وهذا حد غير صحيح، لان الحرف هذه صفته ايضا.

وحده ابن المقفع^(٣) في كتابه الموضوع في المنطق بان قال: الاسم هو الصوت المخبر الموضوع غير الموقت، الذي لا يبين الجزء منه عن شيء من المسمى، وهذا^(٤) كلام غيرين يمكن فيه الاعتراض.

ولم نر^(٥) لاحد من المنطقيين حدا احسن ولا اثبت^(٦) من تحديد ابي نصر الفارابي^(٧) بان قال^(٨): الاسم لفظ^(٩) دال على معنى مفرد يمكن ان يفهم بنفسه وحده من غير ان يدل ببنيته^(١٠) لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى.

وأما سيبويه^(١١) فانه حدد^(١٢) الفعل والحرف ولم يحدد^(١٣) الاسم وكأنه جعل تعريته^(١٤) من حد الفعل^(١٥) وحد الحرف حدا له. وكأنه رأى ما في تحديده من الاشكال

(١) في ل: ولا يدل.

(٢) في ل: د: وان.

(٣) هو عبد الله بن المقفع ويكنى قتيب اسلمه ابا عمر قتيبا اسلم الكتي بابا محمد، كتب لمسى بن علي وكان في نهاية الفصاحة والبلغة. من مصنفاته كتاب كلیلة ودمنة وكتاب الادب الكبير والادب الصغير، فتل سنة ١٤٣ (ال فهرست لابن التميم ص ١٧٢، وتاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان ١٥٧٢-١٥٦٩).

(٤) في ل: د: وهذا ايضا.

(٥) في ل: د: ولم نر فيه.

(٦) في ل: د: اكتف.

(٧) هو ابو نصر محمد بن طرخان الفارابي التركي الحكيم المشهور، صاحب التصانيف في المنطق والموسيقى وغيرهما من العلوم، توفي سنة ٣٣٩، (وفيات الاعيان ٤ / ٢٣٩ - ٢٤٢).

(٨) في ل: د: فانه قال.

(٩) سقطت في ن.

(١٠) في ل: بنيته.

(١١) هو ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسبويه، كان اعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو، ولم يوضع فيه مثل كتابه، وذكره الجاحظ فقال: لم يكتب الناس في النحو كتابا مثله، وجميع كتب الناس عليه عيال. اخذ سيبويه النحو عن الخليل بن احمد وعن عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب واخذ اللغة عن ابي الخطاب المعروف بالاختفش الاكبر وغيره. توفي سنة ١٨٠ (وفيات الاعيان ٣ / ١٣٣ و ١٣٤).

(١٢) في ن: حد.

(١٣) في ن: يحد.

(١٤) في ن: د: تعريه.

(١٥) في ن: الاسم.

الذي اوجب اضطراب كلام العلماء فيه . فالاشبه عندني انه جعل تعريته من الحد كالحدد له .

فان قيل لم خصّ سبويه الاسم بذلك دون الفعل والحرف^(١)؟ فالجواب : ان الاسم هو الاصل ، والفعل والحرف فرعان عليه ، لان كل واحد منهما يحتاج^(٢) اليه ، والفرع يحتاج الى البيان اكثر مما يحتاج اليه الاصول^(٣) . الا ترى ان التانيث لما كان فرعاً على التذكير احتاج الى علامة تشعر بتانيثه ولم يحتاج التذكير الى علامة تشعر بتذكيره ، وكذلك الجمع والافراد والتثنية^(٤) والنسب وما اشبه^(٥) ذلك .

مسألة

قال ابنو القاسم : والفعل ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل^(٦) .

قال المفسر : هذا كلام مجمل^(٧) لانه لم يذكر فعل الحال وهو مخالف لقوله في باب الافعال^(٨) : الافعال ثلاثة : فعل ماض ، وفعل مستقبل ، وفعل في الحال يسمى «الدائم» ، وهذا الذي قاله في باب الافعال هو التقسيم^(٩) الصحيح ، ولولا هذا التقسيم المذكور في باب الافعال لأوهم كلامه انه من الفئة التي تنفي فعل الحال وتقول انما الافعال قسيمان ، ماض ، ومستقبل ، وموهوا بأن قالوا : اخبرونا عن الحال الكائن اذ وقع فكان^(١٠) «فيكون»^(١١) موجودا (في حيز^(١٢)) ما يقال عليه : كان أم لم يقع فيكون معدوما في حيز^(١٣) ما يقال عليه لم

(١) في ل : دون الاسم والفعل والحرف . انظر الكتاب ٢/١ ، ويقول الزنجيني : واما سبويه فلم يجد الاسم حدا يفصله من غيره ولكن مثله فقال : والاسم رجل وفرنس . (الايضاح ص ٤٩) .

د (٢) في ل ه : يحتاج .

(٣) في ل ه : والفروع تحتاج في البيان اكثر مما تحتاج اليه الاصول .

(٤) في ل : وكذلك الجمع والتثنية والافراد .

(٥) في ل ه د : يشبه .

(٦) ينظر كتاب الجمل ص ١٧ .

(٧) في ل ه د : غلط .

(٨) في و : وهو مخالف لأنه قد ذكر في باب الافعال . والتصحيح من ل ه د .

(٩) في و : التقسيم . والتصحيح من ل ه د .

(١٠) في د : ويكون .

(١١) في ل : اخبرونا عن الحال اكان وقع فيكون .

(١٢) في و (حال) والتصحيح من ل ه د .

(١٣) في و (حيز) والتصحيح من ل ه د .

يكن^(١). وهذه شبهة أول من اثارها قوم من الفلاسفة [المتقدمين]^(٢) يسمون السوفسطائية، وهم قوم يطلون الحقائق، ويؤمنون ان الحق باطل وإن الباطل حق، وكذلك يفعلون في الازمنة. وإثما^(٣) الزمان عندهم قسمان: ماضٍ، ومستقبل. وهم يعتقدون، مع ذلك^(٤)، ان ما^(٥) يقولونه^(٦) باطل، ولكنهم يرونه نوعا من الخلق بالجدل^(٧)، والتصرف في فنون المقال، وهذه الشبهة يبطلها السماع والنظر. أما السماع فقولته تعالى^(٨) : وله ما بين ايدينا وما خلفنا وما بين ذلك^(٩). فما بين ايدينا المستقبل^(١٠)، وما خلفنا الماضي^(١١)، وما بينها هو الحال^(١٢). وقال زهير [بن أبي سلمى]^(١٣):

واعلم علم^(١٤) اليرم والأس قبله ولكنني عن علم ما في غد عم^(١٥)

وأما الرد عليهم^(١٦) من طريق النظر فمن وجوه كثيرة لقتصر^(١٧) منها على أوضحها وهو ان يقال لقاتل هذا: هل انت موجود الآن او غير موجود [فانه ان قال: انه موجود]^(١٨)، ولا يمكنه ان يقول غير ذلك قيل له^(١٩): أفي زمان ماض انت الآن ام في زمان مستقبل؟ فان قال انه في احدهما قيل له: فانت اذا معلوم موجود في حال^(٢٠) واحدة، ويجب ان يقال له: اذا

(١) في ل، د: في حيز ما يقال: كان ام لم يقع فيكون موجودا في حيز ما يقال عليه لم يكن.

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) في و، د: الخا، والتصحيح من ل.

(٤) في ل، د: هللا.

(٥) في و: الخا، والتصحيح من ل، د.

(٦) في ل: يفتقونه.

(٧) في ل، د: الجدل.

(٨) في ل، د: عز وجل.

(٩) سورة مريم، الآية ٦٤.

(١٠) في ل، د: هو المستقبل.

(١١) في ل، د: هو الماضي.

(١٢) في ل، د: والفتي بينها هو الحال.

(١٣) الزيادة من ل، د. وهو الشاعر الجاهلي المعروف (نظر الشعر والشعراء لابن قتيبة ج ١ ص ٧٦ - ٨٨) ومقتطف ديوانه من

٨ وما بعدها).

(١٤) في ل والديوان ص ٢٩: ما في.

(١٥) في و، ل: عسى.

(١٦) في و: عليه، والتصحيح من ل، د.

(١٧) في و: تنصرو. والتصحيح من ل، د.

(١٨) سقطت في و

(١٩) في و: ته قيل له والتصحيح من ل، د.

(٢٠) في و: حلة والتصحيح من ل، د.

كنت موجودا كلمناك في هذه المسألة (وان لم تكن موجودا لم نكلمك)^(١) ؛ لانك الان معدوم. فان قال: لست في ماض ولا مستقبل اثبت بينها واسطة، وتناقض قوله^(٢).

ويوضح ذلك ايضا ان الماضي والمستقبل انما يصحان بالاضافة الى شيء موجود لا يقال له ماض ولا مستقبل، فبا تقدم من ذلك الشيء يسمى ماضيا وما تأخر عنه يسمى مستقبلا^(٣). فان لم يكن ثم زمان ثابت موجود^(٤) لم يصح ان يوجد^(٥) ماض ولا مستقبل ونقول له مع ما قدمناه: نحدد^(٦) الازمنة بحدود تبين انها ثلاثة.

فنقول: ان الماضي من الافعال هو الذي يغير عنه في زمان متأخر عن زمان وجوده كقولنا: «كان من زيد قيام امس»، والمستقبل هو الذي يغير^(٧) عن وجوده في زمان متقدم لزمان وجوده: فيقال^(٨) «سيكون من زيد قيام غدا»، والحال هو الذي زمان وجوده هو^(٩) زمان الإخبار عنه، وهذا ايضا هو «الآن»^(١٠) المستعمل في صناعة النحو، وهو المشهور عند الناس، وأما الآن الذي يسمى^(١١) «حد الزمانين»، فليس يمكن ان يقع فيه فعل على التمام، لانه يمضي جزء^(١٢) بعد جزء، ولا يرد الجزء الثاني الا و[الجزء]^(١٣) الاول قد صار ماضيا، فان الزمان الذي ينطق فيه بالجسيم من «جعفر» لا يثبت^(١٤) حتى يجيء الزمان الذي ينطق فيه بالعين، ولكن يصير ماضيا، وكذلك اذا نطقت بالفاء صار الزمان الذي نطقت فيه عند نطقك بالعين ماضيا^(١٥)، فهو بمنزلة الماء الذي يسيل من^(١٦) بين

(١) سلطت في له. د.

(٢) في له. د: اثبت واسطة بينها وتناقض.

(٣) في له: مستقبلا له.

(٤) في د: وموجود.

(٥) في د: لم يكن يوجد والتصحيح من له. د.

(٦) في له. د: نحن مع ما قلنا نحدد.

(٧) في له. د: يعلت.

(٨) في د: فيقال له. والتصحيح من له. د.

(٩) الزيادة من: له. د.

(١٠) في له. د: وهذا اما هو في الآن

(١١) في و سني

(١٢) في و: حروا. وفي له: حروا

(١٣) الرعدة من: له.

(١٤) في له. د: يثبت.

(١٥) في له. د: ما سلطت مثله صار الزمان الذي نطقت فيه ماضيا

(١٦) سقطت في له. د

يديك، فإن الجزء الذي يقابلك منه لا يثبت حتى يجيء الجزء الذي يتلوّه، ولكنه مع صغره موجود بل هو الموجود على الحقيقة، لأن الماضي معدوم، والمستقبل ممكن أن يكون، ويمكن أن لا يكون، فلو لم يكن بين الماضي والمستقبل واسطة لم يكن شيء موجوداً. والمستقبل أقرب إلى فعل الحال من الماضي، لأن المستقبل ممكن^(١) أن يوجد، وأما الماضي فلا سبيل إلى وجوده، ولهذا قال أبو القاسم في كتاب «الإيضاح»^(٢): فعل الحال بالحقيقة مستقبل، لأنه يتكون أولاً فاولاً، فكل جزء منه خرج^(٣) إلى الوجود صار في حيز الماضي. قال: ولهذا العلة جاء فعل الحال بلفظ الفعل المستقبل.

وقد اختلف النحويون في حد الفعل كاختلافهم في حد الاسم. فقال مسيبويه: الفعل^(٤) أمثلة أخذت من لفظ أحداث، الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما^(٥) هو كائن لم ينقطع^(٦)، فجعلها كما ترى ثلاثة.

وقال أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش: ما امتنع من التثنية والجمع^(٧). وإن لا يحسن^(٨) له الفعل والصفة وجاز أن يتصرف علمت أنه فعل.

وقال الكسائي والقراء وجماعة من الكوفيين: الفعل ما دلّ على زمان.

وقال قطرب^(٩): الفعل ضربان يدلّان على ثلاثة معانٍ، وإنما جعل الفعل (على ضربين)^(١٠) لأن صيغة المستقبل والحال واحدة.

(١) في له، د: متعصب. لأن يوجد.

(٢) الإيضاح في علل النحر للزجاجي حققه ونشره ملزوم المبارك سنة ١٩٥٩ مطبعة المجمع بالقاهرة، والوضع الذي يناقشه البطليوسي يقع في باب عن فعل الحال وسطيقته ص ٨٦ - ٨٨.

(٣) في له، د: فكل جزء خرج منه.

(٤) في و: الأفعال. وفي الكتاب: وما الفعل ٢/١.

(٥) في و: ولما. وفي الكتاب: وما.

(٦) ينظر الكتاب: ٢/١.

(٧) ذكر ابن فارس في الصحاح هذا التعريف ولم يسمه. انظر ص ٨٥، تطبيق الشوقي - بيروت ١٩٦٣.

(٨) في د: وأن يحسن.

(٩) هو أبو علي محمد بن المستنيرين أحد النحويين اللغويين البصريين. المعروف بقطرب، أخذ الأدب عن مسيبويه ومن جماعة من العلماء البصريين. وكان من جهة عصره، وأنه من التصنيف كتاب: معاني القرآن وكتاب الاشتقاق وكتاب العلل. توفي سنة ٢٠٦ (وفاته: لا بين ٢٠٣ / ٢٣٩ و ٢٤٠).

(١٠) في له، د: صريحت.

وقال الجرمي^(١): الفعل ما حُسِّنَ فيه التاء^(٢)، نحو: «ضربت» و«قامت». قال: وبهذا^(٣) علمنا ان نعم ويُس فعلان لقولنا: «نعمت المرأة هند»^(٤) وبُست الفعلة.

وقال ابو عبد الله الطوال: الفعل كل كلمة دلت على حدوث فعل في بعض الاوقات.

ولابي العباس المبرد^(٥) في تحديد الفعل اربعة اقوال:

احدها: ان الفعل ما دل على حركة.

والثاني: ان الفعل ما دل على حدوث شيء في زمان محدود.

والثالث: ان الفعل ما احتمل الضمير.

والرابع: ان الفعل ما حَسُنَ فيه امس او غد^(٦).

وقال ابو اسحاق. الزجاج: الفعل (صوت مقطوع مفهوم)^(٧) على معنى في زمان ومكان مأخوذ من حدث.

وقال الاخفش الصغير وهو علي بن سليمان^(٨): الفعل صفة ولا يوصف.

وقال محمد بن الوليد^(٩): الفعل ما كان مختلفا^(١٠).

(١) هو ابو عمر صالح بن اسحاق البجلي، مولى حم، نزل في جرم فنسب اليهم اخذ من أبي الحسن الاخفش: وهو الغثالث: نظرت في كتاب سيره فلذا فيه الف وخمسون بيتا، فاما الالف فغرقت اسماء قائلها واما الخمسون فلم اعرف قائلها. من تصانيفه: كتاب الابنية، وكتاب العروض ومختصر في النحو وكتاب غريب سيويه: توفي سنة ٢٢٥ (طقات النحويين ص ٧٦ و ٧٧، ووفيات الاعيان ٢ / ١٧٨ و ١٧٩).

(٢) ذكر ابن فارس هذا التعريف ولم يفسد: الصاحبي ص ٨٥.

(٣) في د: ولذا، والتصحيح من ل، د.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) في ل، د: ولابي العباس محمد بن يزيد.

(٦) قال ابن فارس: قال قوم: والفعل ما حسن فيه امس وغدا. الصاحبي ص ٨٥.

(٧) في ل: صوت مفهوم.

(٨) المزيعة من ل، د.

(٩) هو ابو الحسن محمد بن الوليد بن ولاد التنهجي المتوفى سنة ٢٩٨، قرأ على المبرد كتاب سيويه، وله في النحر كتاب

سنه: التمتع (طقات النحويين ص ٣٣٦ و ٣٣٧).

(١٠) في ل: مذكورا.

وقال ابو الحسن بن كيسان^(١): الفعل ما كان مذكورا لاحد زمانين ما مضى وما يستقبل او احدهما، وهو الحال.

واكثر هذه الاقوال^(٢) قد اعترض فيها، فعورض سيبويه في قوله انه امثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء. قيل: هذا الحد لا يصح الا على^(٣) مذهب البصريين الذين يقولون: ان الفعل مشتق من المصدر^(٤)، والحد انما ينبغي ان يكون بالفاظ متفق عليها.

قالوا: وقد وجدنا افعالا لا مصادر لها، وهي «ليس، وعسى، ونعم، ويش»، وهذا الاعتراض لا يلزم سيبويه (في تحديده)^(٥)، لان قول الكوفيين ان المصدر مشتق^(٦) من الفعل^(٧) خطأ، ولكن ليس هذا موضع الكلام في ذلك، وانما^(٨) بنى سيبويه تحديده على القول الصحيح الذي يقتضيه الحصر^(٩) لان الخطأ لا ينسب اليه^(١٠)، وهذه الافعال وان لم يكن لها مصادر لفظية فلها مصادر معنوية فكان سيبويه قد قال^(١١): «أخذت من لفظ احداث الاسماء لفظاً او تقديران [كان]^(١٢) لم يصح بذلك، كما انا ذا قلنا: ان الاعراب حده ان تختلف او اخر الكلم لاختلاف العوامل فانما نريد لفظاً او تقديراً وان لم نصرح بذلك. وقد عورض ايضا في قوله اخذت من لفظ احداث الاسماء. وفي قول ابي القاسم ما دل على حدث وزمان ماض او مستقبل، فقيل^(١٣): ليس هذا بحد انما هو رسم، لانا نقول:

(١) سقط في ل اسم ابي الحسن بن كيسان ونسب الناسخ كلامه الى محمد بن الوليد. وابن كيسان هو ابو الحسن محمد بن احمد، وكان بصريا كوفيا، يحفظ القرويين، ويعرف المذهبين. وكان اخذ عن ثعلب والبريد وكان ميله الى مذهب البصريين اكثر. توفي سنة ٢٩٩، من تصانيفه: المهذب في النحو، معاني القرآن، حلال النحو، ما يختلف فيه البصريون والكوفيون (طبقات النحويين ص ١٧٠ - ١٧١، وبلغية الرملة ج ١، ص ١٨ - ١٩).

(٢) في ل، د: الاقوال.

(٣) في ل: في.

(٤) انظر الانصاف ج ١ ص ٣٣٥.

(٥) سقطت في ل، د.

(٦) في ل، د: منقوض.

(٧) انظر الانصاف ج ١ ص ٢٢٥.

(٨) في ل، د: فانما.

(٩) في ل، د: النظر.

(١٠) في ل، د: يلتفت.

(١١) يته الى ان نص قول سيبويه: وما الفعل فاعلة اخذت من لفظ احداث الاسماء ومبت. لا مضى. الخ. الكتاب

ج ١ ص ٢.

(١٢) الزيادة من ل، د.

(١٣) في ل، د: وقيل.

انتفى الضدان، فلا يدل انتفاؤهما^(١) على حديث، لأن الضدين لم يجتمعا [قطب]^(٢)، فدل انتفاؤهما^(٣) على انتفاء اجتماعهما، وكذلك «كان» الناقصة لاحتد لها، وهي عند النحويين فعل، فدل هذا على أنه إنما يعني على الأكثر، واضرب عما عرضت له علة أخرجته عن منهاج نظائره، وهو مع ذلك راجع إلى حكم نظائره بنوع من التأويل. وأما من حدد الفعل بأنه ما امتنع من التثنية والجمع فليس بصحيح لأن من الأسماء ما لا يثنى ولا يجمع، والحروف كلها لا تثنى ولا تجمع، وكذلك قوله في حده: أنه ما لا^(٤) يحسن له الفعل والصفة وجزاز أن يتصرف^(٥)، غير صحيح أيضا، لأن من الأسماء ما لا يحسن له الفعل وما لا يوصف^(٦)، ومن الأفعال ما لا يتصرف.

وكذلك قول الكسائي والفره: إنه ما دل على زمان، خطأ، لأن هذا التحديد^(٧) تدخل تحته ظروف الزمان، وكذلك قول من قال: ما حسنت فيه التاء، غير صحيح، لأن فعل التعجب لا تدخل عليه تاء التانيث وهو فعل باتفاق من البصريين^(٨).

وقول من قال: أنه ما دل على حركة، وأنه ما احتمل الضمير ليس بحد لأن أسماء الفاعلين نحو: ضارب، وقاتل تدل على^(٩) حركة وتحتل الضمائر [وقولنا: سكن الشيء، ووقف ومات، يدل على ارتفاع الحركة]^(١٠) وكذلك قول من حده بأنه ما حسن فيه اسم أو غد خطأ، لأنه اسقط فعل الحال، ولأن^(١١) اسم الفاعل يدخل تحت هذا الحد، وقد اختلف النطقيون أيضا في تحديد الفعل، ويسمونه الكلمة فقال أبو يوسف الكندي وجماعة منهم: الكلمة صوت موضوع باتفاق دال على زمن^(١٢) وأن فرقت اجزأؤه لم تدل على شيء من معناها (وهو^(١٣) قول يمكن أن يعترض فيه).

(١) في ل: فلا يدل انتفاء الضدين. وفي د: فلا يدل انتفى على.

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) في ل، د: انتفى.

(٤) في ل: ما لم.

(٥) في ل، د: وأنه ما يتصرف.

(٦) في و: ولا يوصف.

(٧) في ل، د: الحد.

(٨) انظر الانصاف ج ١ ص ١٢٦.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) الزيادة من ل، د.

(١١) في ل: وإن.

(١٢) في ل، د: زمان.

(١٣) في د: وهذا.

وقال ابو نصر الفارابي: (الكلمة لفظ ذال على معنى)^(١) يمكن ان يفهم بنفسه وحده^(٢)، ويدل بيئته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى وهذا قول صحيح^(٣) لا اعتراض فيه لمعارض.

«مسألة»

قال ابو القاسم: والحدث المصدر وهو اسم الفعل، والفعل مشتق منه^(٤).

قال المفسر: قد عورض ابو القاسم في هذا القول، وقيل: كيف يصح ان يقال ان الشيء مشتق من اسمه والمسمى مقدم^(٥) على التسمية فاجاب من احتج له^(٦) عن هذا بجوابين: احدهما ان يكون اوقع الاسم موقع المسمى لا موقع التسمية. كما يقال: هذا الدرهم ضرب الامير، وهذا الثوب نسج اليمين، فيوقع الضرب موقع المضروب، والنسج موقع المنسوج. والثاني ان يكون اراد باسم الشيء اصله المين عنه فلا يكون على^(٧) معنى التسمية، والكلام في هذا الموضع يبنى على الكلام^(٨) في الاسم والمسمى، وذكر مذهب من قال: ان الاسم هو المسمى، ومذهب من قال: انه^(٩) غيره، ولا مدخل لهذا في هذه الصناعة. والذي عندي ان الفعل الاول غير الفعل الاخر، وان ابا القاسم لم يذهب الى شيء مما قالوه. وبيان هذا ان الافعال في الحقيقة انما هي حركات الاشخاص وتأثيرها في غيرها ولكن الحركات والتأثيرات لما اختلفت وضع على كل واحدة منها لقب لينفصل بعضها من بعض، فليل لبعضها قيام ولبعضها قعود^(١٠) وضرب ولبعضها قتل، كما نعل بالجواهر حين اختلفت فسمي بعضها حجرا، وبعضها نباتا^(١١)، وبعضها حيوانا، ونحو ذلك^(١٢) واما قولهم: يقعد وقعد ويضرب وضرب^(١٣) ونحوها فانما هي صيغ مشتقة منها

(١) سقطت في: ل.

(٢) سقطت في: ل.

(٣) في و: القول الصحيح. والتصحيح من ل، د.

(٤) ينظر كتاب الجمل، ص ١٧.

(٥) في ل، د: مقدم.

(٦) في و: عنه. والتصحيح من ل، د.

(٧) في ل، د: فلا يكون قاصدا الى.

(٨) في ل، د: ينقل الى الكلام.

(٩) في ل: هو.

(١٠) في و: وبعضها. والتصحيح من ل، د.

(١١) في و: ثيابا. وقد سقطت الكلمة في ل. والتصحيح من د.

(١٢) الزيادة من د.

(١٣) في و: وضرب يضرب. والتصحيح من ل، د.

لتحصيل الازمنة، اذ كان القعود والضرب ونحوهما لا يعطي زمانا محصلا انما يعطي زمانا مبهما فلما كانت هذه الصيغ تعطي المعاني التي تبدل عليها اسماء الحركات والتأثيرات وتزيد عليها بتحصيل الازمنة كانت اولى بان تسمى افعالا من اسماء الحركات والتأثيرات، فاذا ذكر النحويون الافعال لم يريدوا اسماء الحركات والتأثيرات، وانما يريدون الصيغ المشتقة منها ووضعوا للحركات والتأثيرات القابا آخر فمؤها احداثا؛ لان الاشخاص يحدوثونها^(١)، وسموها مصادِر، لان الصيغ المحصلة للازمنة^(٢) لما اشتقت منها صدرت عنها^(٣) كما يصدر الصادر عن المكان وكانت في ذلك بمنزلة^(٤) الطين^(٥) الذي تصنع منه الانية، والفضة التي تصاغ منها اصناف الحلية. واراد^(٦) ابو القاسم يقوله: وهو اسم الفعل، أنه اسم للحركات والتأثيرات، ويقوله: والفعل مشتق منه، الصيغ المشتقة من المصادر المحصلة للازمنة. فاذا حل كلامه على هذا لم يكن فيه اعتراض ولم يحتاج الى ان يعتذر عنه^(٧) بما اعتذر.

«مسألة»

قال ابو القاسم: والخرف ما دل على معنى في غيره نحو من. والى. وثم. وما اشبه ذلك^(٨).

قال المفسر: هذا الحد غير صحيح عند متألمي^(٩) حتى يزداد فيه: ولم يكن احد جزأي الجملة المفيدة. أو يقال كما قال سيوريه: [ما]^(١٠) جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل^(١١). وانما لم يكن ما قاله ابو القاسم حدا لان في الاسماء ما معناه في غيره نحو اسماء الاستفهام واسماء

(١) في ل. د: تحلها.

(٢) في و: والازمنة المشتقة. والتصحيح من ل. د.

(٣) في ل. د: منها.

(٤) في ل. د: د: بمثابة.

(٥) في ل. د: المعين.

(٦) في ل. د: د: فإراد.

(٧) في ل. د: د: له.

(٨) كذا في ل. د. وكتاب الجمل ص ١٧. وفي و: من وثم والى وما اشبهه.

(٩) في ل. د: د: التل.

(١٠) المضافة من ل. د.

(١١) (١١) عبارة سيوريه في الكتاب ج ٢ ص ٢ هي. وانما ما حنه معنى وليس باسم ولا فعل فتعود. له وسرف وواو القسم ولاء الاضافة ونحو ذلك.

المجازاة [لان هذه الاسماء^(١)] لما ثابت مناب الحروف جرت مجراها، وكذلك الاسماء الموصولة فان^(٢) المعاني المقصودة انما هي في صلاحها الا ترى انك اذا قلت: مررت بالرجل الذي ضرب عمرا فانما غرضك ان تصف [الرجل]^(٣) بالجملة التي هي «ضرب عمرا» والذي انما جيء به^(٤) وصلة الى وصف المعارف بالجملة، لان الجمل كلها نكرات بدليل انها تكون صفات للنكرات فلما احتيج الى وصف المعارف بها لم يميز ادخال لام المعرفة عليها كما تدخل على الاسماء المفردة، فأتوا بالذي وادخلوا^(٥) عليه اللام التي كان يجب ان تدخل على الجملة وصار الذي وصلة الى ذلك، وكذلك «يا ايها الرجل» فاذا قلت في حد الحرف: انه ما جاء لمعنى في غيره^(٦) ولم يكن احد جزأي الجملة المفيدة او قلت: وليس باسم ولا فعل نخلص حد الحرف. وقد اختلف النحويون^(٧) في تحديده ايضا كاختلافهم في تحديد الاسم والفعل.

فقال سيبويه ما ذكرناه وهو حد صحيح لامطعن^(٨) فيه.

وحده الاخفش سعيد بن مسعدة بان قال: الحرف ما لا^(٩) يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع ولم يميز أن يتصرف.

وقال ابو العباس المبرد^(١٠): الحرف ما كان وصلا لفعل^(١١) الى اسم [أو عطف]^(١٢) او تابعا لتحدث به معرفة، او كان عاملا.

وقال ابو اسحاق الزجاج: الحرف ما لم يكن صفة لذاته (وكان صفة لما تحته. الا ترى انك تقول: «مررت برجل صاحبك»، فصاحبك صفة لذاته^(١٣)، وتقول: «مررت برجل

(١) الزيادة من ل. د.

(٢) في و: كأن.

(٣) الزيادة من ل. د.

(٤) في ل. د: بها.

(٥) في و: ووصلوا عليه. والتصحیح من ل. د.

(٦) سقطت في ل.

(٧) انظر الايضاح للزجاجي ص ٥٤.

(٨) في ل: يطن.

(٩) في ل. د: ما لم.

(١٠) في ل. د: ابو العباس محمد بن يزيد المبرد.

(١١) في ل: موصلا بفعل. وفي د: موصلا لفعل.

(١٢) الزيادة من ل. وفي د: عاتفا.

(١٣) سقطت في ل.

ويقولك (يا أبا الرجل) فان «أبا» ها هنا صلة الى نداء ما فيه الالف واللام ويستتض عليه بقولك: «مروت»^(١) برجل ذي مال» فان «ذي» صلة الى وصف الرجل بالمال. وإن التعجب ليطول من قوم يعتقدون هذه^(٢) الاشياء حدودا وهم ائمة مشهورون، ولو سمعنا ذلك ولم نره عنهم منصوحا^(٣) لما صدقناه.

وقال ابو نصر الفارابي في تحديد الحرف. الاداة لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن ان يفهم بنفسه وحده دون ان يقرن باسم او كلمة. وهذا تحديد صحيح وهو نحو^(٤) ما قاله سيويه: انه جاء لمعنى في غيره ليس باسم ولا فعل. ونحو ما قلناه: انه ما لم يكن أحد جزءي الجملة المفيدة. ولاجل هذا الذي ذكرناه من تسامح النحويين في حدود هذه الاصول الثلاثة وقلة تنقيفهم للكلام فيها قال ابو الحسن الاشعري^(٥)، وهو يفتخر بعلم الجدل. ويعيب صناعة النحو كما عاب غيرها من العلوم، فذكر انه شاهد نحويا وهو يقرأ عليه: الكلام ينقسم ثلاثة اقسام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. قال^(٦): فقلت له اليس الاسم والفعل جاء^(٧) لمعنى كالحرف. فما اختصاصك بذلك الحرف دونها قال ابو الحسن: فقال لي: انما اعني بذلك جاء لمعنى في غيره، لأن الاسم والفعل جاء لمعنى في انفسهما والحرف ليس كذلك، لانه لا معنى له الا باسم او فعل ينضم اليه. ارايت لو قلنا^(٨): «زيد» لدل على شخص ما غير محدود، ولو قلنا^(٩): «ضرب» لدل على ضرب كان في زمان ماض الا انه غير منسوب الى موضوع يولو قلنا^(١٠): «من» لم يدل على شيء حتى يقترب به موضوع. فدل هذا على ان قوله جاء لمعنى انما يعني به (في غيره)^(١١) لا في نفسه، وان كان ليس في الكتاب كذلك.

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د: مثل هذه.

(٣) في ل، د: منصوحا عنهم.

(٤) في ل: من نحو.

(٥) هو ابو الحسن علي بن اسماعيل الاشعري التكلمي. توفي سنة ثمان وثلاث مئة، وله تصانيف كثيرة منها: اللع، والموجز، وايضاح البرهان (وفيات الاعيان ٢ / ٤٤٦).

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل: قد جاء.

(٨) في و: قلت، وانما صححته من ل، د لينجم مع قلنا الثالثة.

(٩) في و: قلت. وانما صححته من ل، د لينجم مع قلنا الثالثة.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) في ل: غيره.

قال ابو الحسن: فقلت له^(١): ان اخراج الاشياء عن طريقها^(٢) وحرفها عن ما تدل عليه لا بد في ذلك من حجة تخصص احدهما دون الاخر. والظاهر من هذا الكلام جاء لمعنى وليس في الكتاب^(٣)، في غيره، فما الدليل على تأويلك^(٤) دون تأويل^(٥) من قال: انما عني [بتلك]^(٦) جاءت^(٧) لمعنى واراد الاشياء الثلاثة وغير بالواحد عن الجمع^(٨)، وهذا شائع في كلام العرب. قال الله تعالى: «هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرُوهُمْ»^(٩) فغير عن الجماعة بالعدو، والعدو اسم مفرد لا اسم مجموع.

قال ابو الحسن: ثم قلت له: ألسنا قد نجد في الاسماء ما لا يدل على معنى في نفسه كوجوده في الحرف. فالواجب عليك ان تلحقه بالحروف دون الاسماء. [قال]^(١٠) فقال لي ان ذلك لا يوجد في الاسماء البتة بوجه من الوجوه، فان كنت تدعي ذلك فهاته. قال ابو الحسن: فقلت له: «إني» اسم عندك^(١١) أم حرف؟ فقال: بل اسم. فقلت له^(١٢): أرايت اذا قلنا^(١٣) «إني» أليست كقولك «من» لا تدل على شيء الا باقترانها بموضوع قال: فقال لي: «إني» يدخله الاعراب و«من» لا يدخله الاعراب. فلما دخله الاعراب كان اسما. قال ابو الحسن: فقلت له: ان الشيء يبين بابين منه، وهذا أغمض^(١٤) منه، ونحن لم نسألك عن العلة التي من أجلها^(١٥) قيل: ان الاعراب للاسماء، والانسان انما يجب ان يصحح حجة بمقدمات يقر بها خصمه^(١٦)، ثم قال: قلت له^(١٧): أرايت ان كان التوئين في «إني» هو^(١٨)

(١) سلطت لي له د.

(٢) لي له د: قرأها.

(٣) لي ل: الكتب.

(٤) لي ل، د: تولك.

(٥) لي ل، د: تولل.

(٦) الزيادة من له د.

(٧) لي ل: جاء.

(٨) لي له د: الجمع.

(٩) سورة (التلقين)، الآية ٤.

(١٠) الزيادة من له د.

(١١) لي ل: أي هو عندك اسم. ولي د: اسم هو عندك.

(١٢) سلطت لي ل.

(١٣) لي ل: قلت.

(١٤) لي ل: انما يبين الشيء بابين منه لا بالغمض. ولي د: ان الشيء انما يبين بابين منه لا بالغمض.

(١٥) سلطت لي ل.

(١٦) لي د: بعد ان يقر. ولي ل: والاسم انما يجب حجة تقدمات والصحيح من د.

(١٧) لي له د: قال: ثم قلت له.

(١٨) سلطت لي ل.

المائع له من ان يكون حرفا فالواجب ان يكون الفعل حرفا اذ لا تتوين فيه . فقال^(١) :
 الفعل يتصرف والحرف لا يتصرف . قال : فقلت له : ان كان التصرف هو المميز^(٢) للفعل
 عن الحرف فالواجب ان يكون ليس حرفا . وكذلك عسى ونعم ويش . وكذلك الاسماء
 كلها ينبغي ان تكون حروفا لانها لا تتصرف . قال : فعميت عليه الانباء وانقطع .

وهذا الذي قاله الاشعري لا يجب به الطعن على صناعة النحو ، لان في كل علم
 المتقدم والمتأخر والقوي والضعيف . ولو ناظر في ذلك^(٣) رجلا له نظر^(٤) بصناعة النحو
 لكان الاشعري هو المنقطع دونه ؛ لأن صناعة النحو ليست من صناعة الجدل وان كان بين
 الصناعتين مناسبة من بعض الجبهات ولكن الاشعرية تعترض في كل صناعة بما أمكن من
 حق وباطل ، وقد روي ان الباقلاني^(٥) تكلم في شيء من النحوفرد عليه النحويون وقال له
 بعضهم : ليست هذه الصناعة لك بضاعة ، فاتركها لاهلها . فحملته الأنفة على ان تعاطى
 شرح كتاب سيبويه فما تشاغل بشرحه احد ولا رأينا منه حرفا الى عصرنا هذا .

(١) في ل : فقال لي .

(٢) في و : المائع . والتصحيح من ل . د

(٣) في ل : هذا

(٤) في ل : د : بهصر .

(٥) هو القاضي ابراهيم محمد بن الطيب الباقلاني المصري المتكلم المتوفى سنة ثلاث واربعمائة . له تصانيف كثيرة مشهورة

في علم الكلام وغيره (وفيات الاعيان ٣ / ٤٠٠) .

باب معرفة علامات الاعراب

مسألة

قال أبو القاسم [في هذا الباب]: ^(١) وحذف النون ايضا علامة الجزم في ثنية الافعال وجمعها. ^(٢)

قال المفسر: هذه عبارة فاسدة لأن الافعال لا تنى ولا تجمع. ويجب ان نتأول قوله على انه اراد في ثنية ضمائر الافعال وجمعها، فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه، وقد كرر هذا في موضع آخر من كتابه سنذكره اذا وصلنا اليه ان شاء الله. فاذا قلت: الزيدان يضربان، والزيدون يضربون، فانما نيت وجمعت الضمير الذي في قولك: «زيد يضرب» ولم تن الفعل ولم تجمعهم، ولذلك كانت الالف والواو في «يضربان» و«يضربون» اسما، وفي قوله: «ضاربان وضاربون حرفا» ^(٣)، لانك لم ترد ان تضم فعلا الى فعل كما ضمنت اسما الى اسم ولذلك ايضا قامت النون في يضربان مقام حركة فقط ^(٤).

فان قال قائل: فما البلة المانعة من ثنية الفعل وجمعه؟ فالجواب: ان الثنية والجمع انما يراد بهما ^(٥) التكثر والاشعار بان الاسم ^(٦) قد تجاوز حد الافراد. الا ترى انك اذا قلت: «زيد» فانما ^(٧) يدل على شخص واحد فاذا اردت ^(٨) اكثر من شخص واحد ^(٩) احتجت الى ان تقول: زيدان او زيدون. والفعل لا يحتاج فيه الى ذلك، لان لفظ الفعل يستغنى ^(١٠) به عما قل منه وما كثر. الا ترى ان «قام وقعد» انما وضعوا في اصل وضمهما ليعبر

(١) الزيادة من ن. د.

(٢) ينظر كتاب الجمل ص ٢١.

(٣) في ل. د: وفي قوله: ضاربون وضاربين حرفين.

(٤) في ن: ولذلك الترد ايضا في «ضاربون» و«ضاربان» بدلا من حركة وتثنية. وفي د: ولذلك ايضا كانت النون في قولك: «ضاربان» و«ضاربون» بدلا من حركة وتثنية، وكانت في «يضربان» و«يضربون» بدلا من حركة.

(٥) سقطت في ن.

(٦) في و: اليه. والتصحيح من ل. د.

(٧) في و: قلته. والتصحيح من ل. د.

(٨) سقطت في ن.

(٩) سقطت في ن. د.

(١٠) في ل. د: يعبر.

بها عن كل قائم وقاعد، ولم يوضعا ليكونا عبارة عن فعل واحد بعينه فلم يحتاج فيه الى تثنية كما احتيج في الاسماء. ويدل على صحة هذا ان الفعل اذا لم يتضمن ضميراً لم تلحقه علامة تثنية ولا جمع نحو قولك: «قام الزيدان» و«خرج العمران»، [وقام الزيدون وخرج العمرون]^(١) ولو كان الفعل مما يشي ويجمع لثني وجمع (اذا كان)^(٢) مقدما على المخبر عنه كما ثني وجمع اذا كان مؤخرا، ويدل على ذلك ايضا ان معنى قولنا: قام الزيدان او قام الزيدون كان منها ومنهم قيام، ففائدة الفعل ها هنا كضائفة المصدر لو ذكر، فإن قال قائل فما تنكرون^(٣) ان تكون العلة في تثنية الفعل وجمعه الأشعار بتكريره^(٤) من الفاعل فتكون تثنيته اشعارا بأنه فعل^(٥) مرتين ويكون جمعه اشعارا بأنه فعل مرات^(٦). فالجواب ان التثنية والجمع لو زلما لهذه العلة [التي ذكرت]^(٧) لثني الفعل وجمع وهو غير^(٨) عن فاعل واحد^(٩)، لأن الفاعل الواحد قد يفعل الفعل مرتين ويقعله مرارا، فكان يجب على اعتلاله^(١٠) الفاسد ان يقال: (زيد قاما) اذا قام مرتين، (وزيد قاموا) اذا قام مرارا، وهذا لا يجوز.

فان قال قائل: قد روي ان من العرب من يقول: «قاما اخواك» و«قاموا اخوتك» فيلحق^(١١) الفعل علامة التثنية والجمع، وهو مقدم^(١٢)، كما يلحقها اياه وهو مؤخر، وهذه الالف في التثنية وهذه^(١٣) الواو في الجمع على هذه اللغة حرفان وليسا باسمين لأن قولنا: «قام اخواك»^(١٤) لا ضمير فيه، وعلى هذه اللغة انشد النحويون:

(١) الزيادة من د، وسقطت في ل: وخرج العمرون.

(٢) سقطت في ل، د.

(٣) في ل، د: تنكر.

(٤) في ل: يتكرره وفي د: يتكرره.

(٥) في ل، د: قد فعل.

(٦) في ل، د: قد فعل مرارا.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في ل، د: غير.

(٩) في ل: عن الواحد وفي د: عن الفاعل الواحد.

(١٠) في ل، د: اعتلالك.

(١١) في ل: فيلحقوا والتصحيح من ل، د. وقد عبر النحويون عن هذا بلغة الكلوني اليراني، وهي لغة بني اوزد شني.

الاشعوري ٤٧٨-٤٨.

(١٢) في ل، د: يمدح الفعل وهو مقدم علامة التثنية والجمع.

(١٣) في ل: وهذا.

(١٤) في ل، د: اخوتك.

الفيتا عيناك عند التقفا أول فاولى لك ذا واقميه^(١)

، واتشدوا ايضا:

يلوموني في اشتراء النخيل قومي^(٢) وكلهم^(٣) يحذل^(٤)
واهمل الذي باع يلحونه كما يلحي البائع الاول

فالجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: ان الالف والواو في هذه اللغة وان^(٥) كانتا حرفين كما ذكرت فليستا
بعلامتي^(٦) نشية للفعل ولا جمع [له]^(٧) كما توهمت، ولكن اهل هذه اللغة ارادوا ان يجعلوا
للنشية والجمع علامة كما جعلوا للتأنيث علامة في قولنا، خرجت هند وذهبت دعد^(٨)،
نكما ان التاء في «ذهبت وخرجت» لا تدل على ان الفعل مؤنث وانما تدل على تأنيث الذي
سند اليه الخروج^(٩)، والذهاب^(١٠)، فكذلك الالف والواو اللاحقتان^(١١) في: ذهاب اخواك،
وذهبوا اخوتك، لا تدل على ان الفعل مثنى ومجموع وانما هما دليلان^(١٢) على ان المستند اليه
«الذهاب» مثنى ومجموع.

ويرى اهل النظر من النحويين ان اصحاب هذه اللغة انما فعلوا ذلك، لان من^(١٣)

(١) قلنا في ل. د. ووضح السلك في فنية ابن مالك لأب هشام ج ١ ص ٣٤٦، والذي في و:
اتشفتا عيناك عند الشفتين اولى فاولى لك من واقميه
والبيت من السبع وهو لعمر بن ملط الطائي شاعر جاهلي، كان فارسا في قومه معاصرا لعمر بن هند (الاشتاق لابن جريد ص
٣٨٥ ومجمع الشعراء للرزائي ص ٥٧)، والشاهد فيه قوله: «الفيتا عيناك» حيث الحذف الف الاثنان بالفعل مع كونه مستندا الى
اسم ظاهر مثنى، وهو قوله: «عيناك».

(٢) في ل. د.، وديوان امية ص ٤٨، وابن عقيل ج ١ ص ١٧٠ والاشموني ج ٢ ص ٤٧، والجرجاني ص ١٠٤: اهلي.
(٣) في ل. د. والديوان ص ٤٨ وابن عقيل ج ١ ص ٤٧٠ والاشموني ج ٢ ص ٤٧ والجرجاني ص ١٠٤: لكلهم.
(٤) من القلوب وهو لامية بن ابي الصلت التميمي وهو شاعر جهمي (الشعر والشعراء ج ١ ص ٣٦٩-٣٧٢ ومقدمة ديوانه
ص ١٥٥) والشاهد فيه قوله: يلوموني، حيث الحذف به واو الجمع مع كونه مستندا الى اسم ظاهر وهو «لهم» على لغة بني سحوت
ابن كعب، ولو جرى على لغة جمهور العرب المصحح لقل: «يلومني».

(٥) في و: لا.

(٦) في ل. د.: علامتي.

(٧) للزيادة من ل. د.

(٨) في ل. د.: زبيب، وفي د.: فاطمة.

(٩) في و: القفل. والتصحيح من ل. د.

(١٠) في و: اللحقان. والتصحيح من ل. د.

(١١) في ل. د.: اما دليل، وفي د.: انما هي دليل.

(١٢) في ل. د.: في.

الاسماء اسماء لا يظهر فيها علامة للتنية ولا للجمع، يحو: «من» و«ما». إلا ترى انك اذا قلت: قام من في الدار. احتمل ان تريد واحدا هو تثنى او جماعة (١) فالحقوا الفعل علامة تدل على ذلك حرصا على البيان ثم حلوا مالا: اشكال (٢) فيه على ذلك، ليكون الحكم واحدا في الجميع (٣) كما حلوا «تعد وتعد وأعد» ب«يعد» وكما حلوا «تكرم وتكرم وتكرم» على فعل المتكلم اذا قال: انا أكرم. وكما حلوا «مررت برجل ذي علم» على قولهم (٤). (مررت برجل (٥) ذي دار)، لأن الاصل في «هي» هذه ان تدخل وصلة الى وصف الاسماء (٦) بالاسماء الجملة التي لم تستعمل في صفة، ثم انجرتا غيرها قولهم مررت برجل ذي علم، والعلم لا يحتاج في (٨) الوصف به إلى صلة (٩) لانهك تجد منه اسما مشتقا يغنيك عن ذلك وهو قولك: مررت برجل علم، هذا كثير في العربية. فهذا احد الجوابين.

والجواب الثاني: ان قولهم: قاما اخواك وقاموا اخوتك ليس من الضرورة ان تكون الالف والواو فيها حرفين بل قد يمكن ان يكونا اسمين مضميرين ويكون الاخوان بدلا من الالف، والاخوة بدلا (١٠) من الواو ويجوز ان يكون ما بعدهما مبتدأ والفعلان خبر للمبتدأ فيكون قاما اخواك بمنزلة اخواك قاما، وقاموا اخوتك بمنزلة اخوتك قاموا. فان قال (١١) قائل: هذا يستحيل، لان النحويين قد قالوا: خبر (١٢) الابتداء لا يجوز تقديمه عليه اذا كان فعلا (١٣). فمن اين زعمت انه يجوز ان يكون خبرا مقدما؟ فالجواب ان النحويين انما منعوا من ذلك في (١٤) الفعل الذي يكون خبرا عن المفرد كقولك: زيد قام، لانهك اذا قلت: قام

(١) في ل. د: وجدة.

(٢) في ل. د: ما اشكال فيه

(٣) في ل. د: في جميع الاشياء. وفي د: جميع الاسماء.

(٤) سقطت في ل.

(٥) في ل. د: على محمل قولهم. وفي د: محمل قولهم

(٦) سقطت في ل.

(٧) في د: المتعارفة. والتصحيح من ل. د

(٨) كذا في ل. د. وفي د: لا. ولا يستغني معها السابق.

(٩) في ل. د: وصلة

(١٠) في ل. د: خلف.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) في ل. د: ان خبر.

(١٣) في ل. د: لان النحويين قد قالوا: من خبر المبتدأ يجوز ألا يكون كان فعلا.

(١٤) في د: وان. والتصحيح من ل. د

زيد انتقض شرطك في المبتدأ (١) وعاد فاعلا، لأن عامله (٢) لفظي موجود وعامل المبتدأ معنوي متوهم، واللفظي الموجود أقوى من المعنوي المتوهم (٣). فإذا لحقت الفعل علامة التنبيه والجمع (٤) ذهب (٥) العلة المانعة من التقديم، وصار قولك (٦): (قاما اخواك) بمثابة قولك: (قامان اخواك)، و(قاموا اخوتك) بمثابة قولك (٧): (قاممون اخوتك) وبمثلة (قام ابواهما اخواك) وبمثلة (٨) (قام أبأؤهم اخوتك). فان قلت: فقد كان ابو عثمان المازني (٩) يذهب في قولنا: (اخواك قاما واخوتك قاموا) الى ان الالف والواو حرفان وليسا باسمين وان الفاعلين مضعون في حال (١٠) التنبيه والجمع كاضمار الفاعل في حال الافراد اذا قلت: (اخوك قام). فالجواب ان المازني موافق لنا في ان الفعل لا يشئ ولا يجمع وانما قاس المثنى والمجموع على المفرد وهو مع ذلك خطأ عند اصحابه، والصحيح قول سيبويه (١١) وذلك انه لا خلاف بين النحويين ان المتكلم له ضميران: ضمير يظهر في اللفظ كقولك: قممت، وضمير لا يظهر في اللفظ كقولك: انا اقوم. وكذلك المخاطب له ضمير يظهر في اللفظ كقولك: قممت، وضمير لا يظهر كقولك: انت تقوم. فاذا صح ان هذا موجود في فعل المتكلم والمخاطب لم يمنع مانع من ان يكون للغائب ايضا ضمير يستتر (١٢) في بعض الاحوال ويظهر في بعض، ويشبه ان يكون المازني قاس: (أخواك قاما) و(اخوتك قاموا). على قولهم: (قاما اخواك)، و(قاموا اخوتك)، فاعتقد ان الالف والواو حرفان في حال

(١) في ل، د: شرط المبتدأ.

(٢) في ل، د: لان عامل الفاعل، وفي د: لان عامل الفعل.

(٣) في ل، د: المعلوم.

(٤) في ل، د: وعلامة الجمع.

(٥) في ل، د: زالت.

(٦) في ل، د: قولنا.

(٧) في ل، د: قولنا.

(٨) سقطت في ل.

(٩) هو ابو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني البصري النحوي المتوفى سنة ٢٤٩هـ وقيل ٢٤٨هـ وقيل ٢٣٦هـ. له من التصانيف كتاب «ما تلحن فيه اللامعة» وكتاب «الالف واللام»، وكتاب «التصريف» وغير ذلك (طبقات الزبيدي ص ١٠٢ - ١٠٠، وابن خلكان ٢٥٤/٨ - ٢٥٦).

(١٠) سقطت في ل.

(١١) ور به: (ان هذه الحروف هما حلفتان حال تكون فيها اسما، وذلك اذا تقدمتا ظاهر نحو قولك الزيدان قاما والزبدون قاموا فالالف في نفا اسم وهو ضمير والواو في قاموا ضمير اسم واذا قلت قاما الزيدان فالالف في قاما علامة مؤنثة بان الفعل لا تيس وكذلك الواو في الزبدون قاموا اسم لانه ضمير الفاعل واذا قلت قاموا الزبدون فالواو حرف مؤنثة بان الفعل خدعة وعمل ذلك بحمل قومه اكلوني البراهغيث. شرح السرفافي على الكتاب ج ١ ورقة ١٠٢ د نقلا عن رتيبة «شمسي (ابو عثمان المازني ٢٠٢ - ٢٠٣).

(١٢) في د: ينيز. والتصحيح من ل، د.

تأخرهما كما هما حرفان في حال تقدمهما. فان كان قد قاس تأخرهما على تقدمهما فقد خالف^(١) القياس، والدليل على اختلاف حال^(٢) تقدمها وتأخرهما انك اذا قلت : اخواك قاما، واخوتك قاموا. امكن ان تضع مكانها اسمين ظاهرين فتقول : اخواك قام ابواهما واخوتك قام آبأؤهم ولا يمكنك ذلك اذا قدمتها. ويؤيد ذلك انك اذا قدمتها لا يمكن اسقاطها ويمكنك ذلك في حال تأخرهما^(٣) فان قال قائل : فلاية^(٤) علة لم يكن للضمير^(٥) المفرد المرفوع علامة، ولزم ان يكون للثنتين والجمع علامة؟ فالجواب عن ذلك : ان الفعل معلوم في المقول^(٦) انه لا بد له من فاعل كالكتابة التي لا بد لها من كاتب والبناء الذي لا بد له من بان وشبه ذلك^(٧)، ولا يحدث شيء من تلقاء نفسه. فلما كان الفعل لا يخلو من فاعل واحد لم يحتج الى علامة، ولما جازان يخلو من الاثنين والجماعة احتاج الى علامات^(٨).

فان قال قائل : اذا كانت الالف والواو في قاما اخواك وقاموا اخوتك والتون في قمن الهندات علامات^(٩) تؤذن بتعداد^(١٠) الفاعلين . كما ان التاء في وقامت هذه علامة مؤذنة بالتأنيث . فهلا كان الاختيار عندكم^(١١) الحاق هذه الحروف^(١٢) كما كان الاختيار الحاق علامة التأنيث في : وقامت هذه، ولم يحسن عندكم : وقام هذه.

فالجواب : انها يفترقان لعلل^(١٣) : منها ان التأنيث لازم للاسم، والتثنية والجمع ليسا كذلك، لانها قد يفارقان الاسم فيصير الى الواحد. فلما لزم التأنيث^(١٤) لزم علامته، ولزوال التثنية والجمع لم يلزم علامتها. وعلة اخرى وهي ان علامة التأنيث لا تمنع

(١) سقطت في ل. وفي د: علة.

(٢) في ل: حالي.

(٣) في ل: د. ويؤيد ذلك اذا قدمتها امكن اسقاطها ولا يمكن ذلك في حال تأخرهما.

(٤) في ل: د. لاية

(٥) في ل: د. النحر.

(٦) في د المقول. وفي د: والتصحيح من ل.

(٧) في ل. د. وما اشبه ذلك

(٨) في ل. د. علامة.

(٩) في ل. د. علامة.

(١٠) في ل. د. معد.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في و: لعان. والتصحيح من ل: د.

(١٤) في ل. د: منزوم التأنيث.

ضمير الاثنين كقولك: «الهندان قامتاه». وعلامة الاثنين تمنع ضمير^(١) الاثنين وتشبهه^(٢). فكان لا يمنع اولى بالزوم مما يمنع. وعلّة اخرى وهي^(٣) انك اذا قلت: قام اخواك وقاموا اخوتك، وقمن الهندات. جازان تكون هذه الحروف^(٤) ضمائر، وتكون الافعال المتصلة^(٥) بها اخبارا مقدمة، كما ذكرنا فيما مضى، و «التاء» لا يقع فيها لبس بغيرها، تقدمت او تأخرت.

وعلّة اخرى: وهي^(٦) انه قد يشترك المؤنث والمذكر^(٧) في اسماء كثيرة نحو: هند، واسماء، وجعفر. قال الشاعر:

فجاوزت^(٨) هنداً رغبةً عن قتالهِ الى مالك^(٩) اسموا الى ذكرِ مالك^(١٠)
فهند في هذا البيت اسم رجل، وقال الآخر^(١١):

يا جعفر يا جعفر يا جعفر ان اك دحداحا فانت اقصر
أو اك ذا شيب فانت اكبر^(١٢)

و «جعفر» في هذا الشعر^(١٣) اسم^(١٤) امرأة كانت عيرته بالقصر والشيب، ولذلك قال

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: تنبه. والتصحيح من ل. د. وذلك ان علامة الاثنين الف وان ضمير الاثنين الف.

(٣) في و: وهو والتصحيح من ل. د.

(٤) في ل. د: الاحرف

(٥) في ل. د: التي اتصلت بها.

(٦) في و: وهو. والتصحيح من ل. د.

(٧) في ل. د: المذكر والمؤنث.

(٨) في ل. د: تجاوزت.

(٩) في و: ملك. والتصحيح من ل ومن العقد الفريد ج ٥ ص ١٧٥.

(١٠) من الطويل وروايته في العقد الفريد على النحو الآتي:

تجنبنت هنداً ورغبة عن قتاله الى مالك اهنس الى غره مالك
وقالته شاعر جاهلي اسمه عبد الله بن جندب رئيس بني فزاس من كتانة ورواية البيت في د:

تجاوزت هنداً ورغبة عن قتاله الى مالك اهنس الى ذكر مالك
وهو كذلك في ل غير ان كلمة مالك كتبت في الموضع (ملك). وهو امر مألوف في كتانة الاعلام مثل عبد الرحمن وعبد

الرحمن واسحق واسحاق.

(١١) في ل. د: آخر

(١٢) من المرجح. ينظر الكمال للمرد ٨/ ٨٥. وفيه «ان اك ريمة». وابن يمشي ٩٧/٢ وهو فيها غير منسوب.

(١٣) في ل: البيت.

(١٤) سقطت في ل. د.

بعد هذا:

غَرَّكَ سُرْبَالٌ عَلَيْكَ أَحْمَرٌ وَمَقْنَعٌ مِنَ الْخَرِيرِ أَصْفَرُ

وتحت ذاك سورة لا تذكر (١)

فلما اشترك النساء والرجال في بعض الاسماء لزمنا علامة التانيث لئلا يتوهم ان الفاعل مذكر.

(١) ينظر الكامل نسرد ٨٥٧. والمقنع: ما تغطي به المرأة رأسها.

«باب الأفعال»

قال أبو القاسم في هذا الباب:

الأفعال ثلاثة: قتل ماض، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى الدائم^(١).

قال المفسر: هذا التقسيم صحيح غير أنه يخالف قوله في صدر الكتاب: ان الفعل مادل على حدث وزمان: ماض او مستقبل. وقد تعقب^(٢) عليه قوم قوله: وفعل في الحال^(٣) يسمى الدائم، وقالوا: فعل الحال لا يثبت ولا ينفي منه جزء حتى يلحق به جزء آخر، ولكن الجزء الثاني لا يأتي الا وقد صار الاول ماضيا. فكيف يصح ان يسمى دائما، وهذا الذي اعترضوا عليه به^(٤) ليس بصحيح^(٥)، لانه ان جاز ان يتعقب هذا على ابي القاسم جاز ان يتعقب على سيبويه قوله: ان الفعل امثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما^(٦) هو كائن لم يتقطع. فقوله: ولما هو كائن لم يتقطع، كقول ابي القاسم: انه يسمى الدائم، وليس يتجنع فعل الحال ان يسمى الدائم^(٧) على تأويلين:

أحدهما: انه يراد انه دائم التعاقب^(٨). والآخر: ان الزمان الفاصل بين الزمانين^(٩): الماضي، والمستقبل، وهو الذي قبل فيه ان «الآن» حدّ بين^(١٠) الزمانين يتقسم قسمين: قسم فلسفي لا مدخل له في صناعة النحو، وهو الذي^(١١) اعترض به هذا المعترض، وقسم نحوي وهو الذي يستعمله اهل النحو العربي والعجمي، فليس يجب ان

(١) ينظر كتاب الجمل ص ٢٩.

(٢) سقطت في ل.

(٣) في و: في فعل الحال، والتصحيح من ل، د.

(٤) في ل: به عليه.

(٥) في ل: غير صحيح.

(٦) في ل، د: وما. وقد مررت الاشارة الى موقع هذا النص في الكتاب.

(٧) في ل، د: دائما.

(٨) في و: التعقب. والتصحيح من ل، د.

(٩) في ل، د: الزمان.

(١٠) سقطت في ل، د.

(١١) سقطت في ل.

يستعمل احدهما مكان الآخر، ولكن نتكلم في كل صناعة بالاصول التي قد تعارفها اهلها، فاما «الآن» الفلسفي: فهو الذي ينزل منزلة «النقطة» التي لا امتداد لها، وعمل على جهة التقريب من الافهام بالحد الفاصل بين الظل والشمس. فالآن الذي بهذه الصفة لا يمكن ان يقع فيه فعل على التمام، ولكن الفعل متحرك بتجديده^(١). فاذا قال القائل: «جعفر»، فالزمان^(٢) الذي ينطق فيه بالجيم لا يثبت^(٣) حتى يجيء الزمان الذي ينطق فيه بالعين، بل يصير ذلك^(٤) ماضيا، وقد مثلوا ذلك بمثل تقريبا من فهم المتعلم، فقالوا: الزمان^(٥) ينقسم قسمين، سنون قد مضت وسنون مستقبله، والموجود منها السنة التي نحن فيها، فالسنة التي نحن فيها تنقسم قسمين: شهور قد مضت، وشهور مستقبله، والموجود منها الشهر الذي نحن فيه، والشهر الذي نحن فيه ينقسم قسمين: ايام قد مضت وايام مستقبله، والموجود منها اليوم الذي نحن فيه، واليوم الذي نحن فيه ينقسم الى ساعات قد مضت وساعات مستقبله، والموجود منها الساعة التي نحن فيها، والساعة التي نحن فيها تنقسم الى اجزاء مضت^(٦) واجزاء مستقبله، والموجود منها الجزء الذي نحن فيه. فاذا تأمل المتأمل الزمان الحاضر على هذه [الصفة]^(٧) خيل اليه انه غير موجود، وهو الموجود في الحقيقة اذا تأمله المتأمل على وجه آخر. فهذا هو «الآن» الذي تسميه الفلاسفة «حد الزمانين» ولا مدخل في صناعة النحو له^(٨). واما «الآن»^(٩) الذي يستعمله النحويون من العرب والمعجم فانهم يجعلون كل ما قرب^(١٠) من الماضي والمستقبل من تلك النقطة داخلا^(١١) في الآن، فلذلك يقولون: خرجت الآن، وزيد يخرج^(١٢) الآن، لأن «الآن» الذي بهذه الصفة يمكن ان تقع فيه الافعال على التمام ويمكن ان يقال: انه لم ينقطع كما قال سيبويه، ويسمى «دائبا»^(١٣) كما قال ابو القاسم، فافهم هذا فان فيه^(١٤) غموضا.

(١) في ل. د.: يتجزأ بتجزئه.

(٢) في ل. د.: فلفظين.

(٣) في ل. د.: لا يثبت.

(٤) سقطت في ل. د.

(٥) في ل. د.: للزمن.

(٦) في ل. د.: قد مضت.

(٧) الزيادة من ل. د.

(٨) في ل. د.: جاءت الكلمة وله بعد: لا مدخل.

(٩) سقطت في ل. د.

(١٠) في و: ما قرب كله. والتصحيح من ل. د.

(١١) في ل. د.: انا داخلا.

(١٢) في ل. د.: يخرج.

(١٣) في ل. د.: ويسمى ذلك دائما.

(١٤) في ل. د.: به.

«مسألة»

قال ابو القاسم في هذا الباب: فالماضي ما حسن فيه «أمس»، وقال في المستقبل: انه ما حسن فيه «غده»^(١).

قال المفسر: هذا الذي قال^(٢) تقريب، لأنه انما يصح في الافعال التي لم^(٣) يعرض لها عارض يخرجها عن موضوعها الذي^(٤) وضعت عليه، وما وضع الشيء عليه في اصل وضعه هو المعتمد بالتحديد، ولكن الاشياء قد تعرض لها عوارض تخرجها عن اصولها، فتوهم الضعيف في الصناعة ان الحدود والرسوم التي حدثت ورسمت بها^(٥) فاسدة الا ترى ان حروف الشرط تدخل على الافعال الماضية فتصير بمنزلة المستقبل فتقول: ان جـ في زيد اكرمه، وكذلك تدخل حروف الجزم على الافعال المستقبل فتصيرها بمعنى الماضية فتقول: لم يجني^(٦) زيد أمس. فيلزم من اجل هذا العارض^(٧) الذي يشكك^(٨) في حدودها ورسومها ان يقال: الفعل الماضي ينقسم ثلاثة اقسام: ماض في اللفظ والمعنى كقولك: قام زيد أمس، وماض في اللفظ لا في^(٩) المعنى كقولك: ان قام زيد اكرمه، وماض في المعنى لا في^(١٠) اللفظ كقولك: لم يقم زيد أمس. ويقال في المستقبل مثل ذلك.

«مسألة»

قال ابو القاسم في هذا الباب يعني الفعل المستقبل: وهو مرفوع ابدا حتى يدخل عليه ناصب او جازم^(١١).

(١) ينظر كتاب الجبل ص ٢٢٠.

(٢) في ل: قلله.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في و: التي.

(٥) سقطت في د. وفي ل: حدثت بها وروست.

(٦) في ل: د: لم يجيء.

(٧) في و: العارض. والتصحيح من ل: د.

(٨) في ل: شككت.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) ينظر كتاب الخليل ص ٢٢.

وهذا كلام صحيح لا تعقب فيه^(١).

ثم قال: فالتناسب^(٢): أَن وَلَّنْ وَأَذَنْ وَحَتَّى وَكِي وَكِلا وَلَكِي وَلَكِلا وَلام كي وَلام الجيحد، والجواب بالواو والفاء^(٣) وأو، ولها موضع^(٤) تذكر فيه^(٥).

فسمي هذه كلها حروف نصب الأفعال، وهذا إنما ينبغي أن يحمل على وجه التسامح لا على الحقيقة؛ لأن من هذه الأشياء التي ذكر ما ينصب بنفسه (ومنها ما ينصب بغيره)^(٦) ومنها ما تنصب بعده «أن»، ومنها ما فيه خلاف: هل ينصب بنفسه أو بأضمار «أن»، ولذلك قال أبو العباس المبرد:

واعلم أنَّها هنا حروفاً تنصب بعدها الأفعال وليست الناصبة، إنما بعدها «أن» مضمرة والفعل ينتصب بان، وهذه الحروف عوض منها وذالة عليها. فمن هذه الحروف: الفاء والواو وأو وحتى، واللام المكسورة، ولها موضعان: أحدهما نفي، والآخر: إيجاب وذلك قولك: جئتكَ لأكرمك ونحو^(٧) قوله عز من قائل^(٨) ليفقر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر^(٩) فهذه للإيجاب^(١٠)، والنفي [قولك]^(١١): ما كان زيد ليقوم^(١٢).

قال المفسر: هذا الذي قاله أبو العباس مذهب البصريين^(١٣) إلا إبا عمرو الجرمي، فإنه كان يرى [أن]^(١٤) النصب بالفاء والواو أو من غير أضمار «أن» وهو مذهب الكوفيين.

وكان الكسائي يرى أن ينصب^(١٥) ما بعد حتى^(١٦) بأضمار «أن». ومن قال: جئت

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: والتناسب. والتصحيح من ل. د. وكتاب الجمل ص ٢٢

(٣) كلها في النسخ المحطوطة. وفي كتاب الجمل ص ٢٢: بالفاء والواو.

(٤) في و: مواضع. والتصحيح من ل. د.

(٥) ينظر كتاب الجمل ص ٢٢.

(٦) سقطت في ل. د.

(٧) في ل: ونحوه.

(٨) في ل. د: عز وجل.

(٩) سورة الفتح، الآية ٢

(١٠) في ل. د: فهذا للإيجاب.

(١١) الزيادة من ل. د.

(١٢) ينظر كتاب المنتصب لأبي العباس المبرد متعلق بمحمد عبد الحفيظ عيسى ج ٢ ص ٧٦.

(١٣) انظر المسالكين ٧٥ و ٧٦ في كتاب الانصاف ص ٥٥٥ و ٥٥٧.

(١٤) الزيادة من ل. د.

(١٥) في ل. د: نصب.

(١٦) انظر المسألة ٨٣ في كتاب الانصاف ص ٥٩٧.

لكي. اضرب زيدا ولكيلا، فادخل «اللام» على «كي» فكي عنده^(١) حرف ناصب لا جار، لأنه لا يدخل جار على جار^(٢). ومن قال: جئت كي افعل^(٣)، واسقط اللام، فهي^(٤) عنده جارة، بدليل قولهم في الاستفهام «كمية»، و«ما» الاستفهامية لا تحذف «الفها» الا مع حرف^(٥) الجر كقولهم: لم جئت؟ وقوله تعالى: «فيم انت من ذكراها؟»^(٦) و: «عم يتساءلون؟»^(٧) وبهذا علمنا ان «حتى» حرف جر لقولهم: حتام تكرع^(٨) ولا تنقع. وان النصب بعدها باضمار «ان» بخلاف ما قال الكسائي.

وقد قيل في «أذن»: انها مركبة من «اذ» و«أن»، وفي «لن» انها محذوفة من «لا ان» وهو مذهب الخليل، وحكي عن الكوفيين^(٩) ان النصب في قولهم: جئت لأفعل [وما جئت لأفعل]^(١٠) باللام نفسها. والكلام في هذا يطول جدا ولا يتسع له [هذا الموضع]^(١١)، ففي هذه الحروف من الخلاف ما ترى، وقد اطلق عليها ابو القاسم: النصب للافعال من غير تبين ولا تقيد، وسمى ايضا النصب بعد «الواو واو»^(١٢) جوابا وانما سمي جوابا ما ينصب بعد «الفاء» خاصة. وهذا كله منزل منه^(١٣) منزلة التقريب، ولسنا نقول انه كان يجهل ما ذكرناه الا ان الاخلال بتنفيذ الاشياء وتحديدتها مفسد لنظر القارىء وتحجير لباله.

«مسألة»

وقال في هذا الباب: وحروف المجازاة وهي «ان» الخفيفة و«مهما» واذ ما^(١٤) وحيثما

(١) سقطت في ل.

(٢) انظر المسألة ٧٨ في كتاب الانصاف ص ٥٧٠.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل. د. كي.

(٥) في ل. د. حروف.

(٦) سورة النازعات الآية ٤٣.

(٧) سورة النساء الآية ١.

(٨) في ر: تطرع والتصحيح من ل. د. وهي كذلك في جميع الاصل للمبدائي جدا من ٢٠٩. لتقدير محمد بن عبد

الاحميد.

(٩) في ر وحكي الكوفيون. انظر المسألة ٧٩ في الانصاف ص ٥٧٥.

(١٠) الرواية من ل. د.

(١١) سقطت في و.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) سقطت في ل.

(١٤) في و. وانما والتصحيح من ل. د.

وكيفها ومن وما وإي وأتى وما أشبه ذلك ولها موضع تذكر فيه^(١).

قال المفسر: في هذا الكلام تعقب، لانه سماها كلها حروفا (ومنها اسماء ليست بحروف ويجب ان يعتذر عنه بان يقال: انما استجاز ان يسميها كلها حروفا)^(٢)، لان ما كان منها اسما دائما يجوز لتضمنه معنى حرف الشرط ومتابيه عنه، وفيه اعتراض آخر بانه ذكر «كيفها» فيما يشترط به. وفي الجزم بها بين النحويين^(٣) خلاف، وسنذكر ذلك اذا انتهينا الى باب الجزاء من هذا الكتاب^(٤) ان شاء الله تعالى.

«مسألة»

قال ابو القاسم: واما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ كقولك: زيد يقوم^(٥) الان، ويقوم غدا، وعبد الله يصلي الان ويصلي غدا، فان^(٦) اردت ان تخلصه للاستقبال ادخلت^(٧) عليه السين او سوف فقلت سوف يقوم وسيقوم^(٨) فيصير مستقبلا لا غير^(٩).

قال المفسر: هذا الكلام يوهم من يسمعه ان المستقبل ليست له صيغة تختص به^(١٠) [كما للماضي صيغة يختص بها]^(١١) وقد قال سيويه حين قسم الافعال الى الماضي والاستقبال والحال^(١٢) ثم مثلها بان قال: واما بناء^(١٣) ما مضى: فذهب، وسمع، وحمد، ومكث، واما بناء ما لم يقع فانه قولك^(١٤) أمرا: اذهب واقتل واضرب^(١٥)، وغبرا:

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي كتاب الجمل ص ٢٢: وحروف المجازاة وهي ان الحنفية ومنها واذا ما وحيث ما وكيف ما ومن وما واينما واي والي ولها موضع تذكر فيه.

(٢) سقطت في ل.

(٣) في ل: وفي الجزم بها خلاف بين النحويين. انظر الاتصاف ص ٦٤٣.

(٤) سقطت في ل.

(٥) كذا في ل. د. وكتاب الجمل ص ٢٢. وفي: يقوم زيد الان.

(٦) كذا في و. ل. وكتاب الجمل ص ٢٢. وفي د: فلذا.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي كتاب الجمل ص ٢٢: ادخل.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي كتاب الجمل ص ٢٢: فقلت: سيقوم، وسوف يقوم.

(٩) ينظر كتاب الجمل ص ٢٢.

(١٠) في ل. د: يختص بها.

(١١) الزيادة من ل. د.

(١٢) في ل. د: والحال والمستقبل.

(١٣) كذا في ل. د. والكتاب ٣٨. وفي: اما بناء

(١٤) كذا في ل. د. والكتاب ٣٨. وفي: فترك.

(١٥) في: اذهب اقتل اضرب. والتصحيح من ل. د.

[يذهب و] ^(١) يضرب ويقتل.

فجعل المستقبل كما ترى نوعين: نوع خالص ^(٢) للاستقبال لا شركة فيه للحال وهو صيغة الامر، ونوع مشترك بين صيغة ^(٣) الحال والاستقبال وهو الذي يراد به الاخبار، ومثله بفعل الامر المجرد عن «اللام»؛ لثلاثتهم متوهم أن «اللام» الداخلة عليه ^(٤) هي التي ازيلت عنه الاشتراك، وهذا من لطائفه.

وفعل الحال ليست له صيغة يختص بها ^(٥) في لسان العرب، وهذا مما احتج به الذين نفوا فعل الحال، وهذا لا حجة لهم فيه لوجهين: احدهما: ان له صيغة في غير اللسان العربي.

والثاني: ان ^(٦) في لغة العرب اشياء كثيرة لم يوضع لها صيغ تختص بها، ولا يعطل ذلك [ان تكون موجودة لان وجود الشيء ليس بوجود اسمه انما بوجوده] ^(٧) ان يكون حقا ^(٨) في ذاته. وقد وجدنا النصب في التثنية والجمع المسلم قد اشترك مع الحذف ولم يوضع له لفظ ينفرد به، ولم يكن له دليل ^(٩) على انه ليس بوجود. فان قال قائل: فلم كان اشترك فعل الحال مع المستقبل ^(١٠) اول من اشتركه مع الفعل الماضي ^(١١)، فقيل: إنما كان اشتركه مع المستقبل اول من الماضي ^(١٢)، لانه معرب مثله، وكل واحد منهما تلحقه الزوائد الاربعة. ومن طريق النظر ان الفعل الماضي معدوم وفعل الحال موجود، فهما ^(١٣) متضادان، والفعل المستقبل ممكن والممكن اقرب الى الموجود من المعدوم.

(١) الزيادة من ل. د. والذي في و: بحرا تقرب ويقتل.

(٢) في ل: حال.

(٣) سقطت في ل. د.

(٤) في ل: عليها

(٥) في ل: تختص به

(٦) سقطت في ل. د.

(٧) سقطت في و

(٨) في و: جمعا، وفي د: قد يكون حدثا، والتصحيح من ل.

(٩) في ل. د: ولم يكن في ذلك دليل

(١٠) في ل. د: مع الفعل المستقبل

(١١) في و: اولى من الماضي.

(١٢) في ل. د: فخرت به قد خستت به منفي.

(١٣) في د: وهما

«باب الفاعل والمفعول به»^(١)

قال أبو القاسم في هذا الباب: وإنما قلت: قام^(٢) ولم تقل: قاموا، وهم جماعة، لأن الفعل إذا تقدم الاسماء وحّد، وإذا تأخر ثني وجمع للضمير^(٣) الذي يكون فيه^(٤).

قال المفسر: هذا شبيه^(٥) بقوله في باب علامات الاعراب: وحذف النون أيضا علامة الجزم في تنية الأفعال وجمعها، وقد قلنا هناك^(٦) ما يعني عن اعادته هاهنا، وكان الوجه أن يقول:

فإذا^(٧) تأخر لحقه ضمير الاثنين والجمع^(٨) أو ثني وجمع الضمير الذي فيه^(٩)، ونحو ذلك، ووجه الاعتذار له أن يقال: أنه^(١٠) نسب التنية والجمع إلى الفعل مجازا^(١١)، ومراده الضمير الفاعل المستكن فيه من حيث كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد [وكان كالجزم منه]^(١٢) لا ترى أنه يسكن له آخر الفعل^(١٣) في نحو: ضربت، وذهبت، لاجتماع أربع متحركات وهم لا يكرهون اجتماع الحركات وتواليها إلا في الكلمة الواحدة، ولأجل ذلك لم يسكنوا آخر الفعل مع ضمير المفعول في^(١٤) نحو^(١٥) بضربك، وقد توالى فيه اربع متحركات كما توالى في «ضربت».

(١) قلنا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٣: باب ذكر الفاعل والمفعول به.

(٢) قلنا في و، والجمل ص ٢٣، وفي ل: د: قام الزيدون.

(٣) في د. الضمير. يدل على صحة ما جاء في و. ل قول الشرح: وكذلك كلام أبي القاسم كأنه قل ثني وجمع لأجل

الضمير الوردية ١٠٠.

(٤) ينظر كتاب الجمل ص ٢٣.

(٥) في ل: انه.

(٦) في ل: د: وقد قلنا في هذا هناك.

(٧) في ل: د: ولذا.

(٨) في ل: د: والجمع.

(٩) في ل: د: أو ثني الضمير الذي فيه وجمع

(١٠) سقطت في ل: د.

(١١) قلنا في و: د: وفي ل: عاز.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) في ل: د: لا يتناهى تسكين آخر الفعل...

(١٤) سقطت في د.

(١٥) سقطت في ل.

ويدل أيضاً على أنهم يجعلون الفاعل مع الفعل كالكلمة الواحدة استتار ضمير
الفاعل في الفعل^(١)، فكانت نجد الفاعل قد صار حشواً في الفعل في نحو: يقومان ويقومون
وتقومين^(٢). وقالوا^(٣): «رجل كنتي» للرجل المسن، لأنه يقول: كنت كذا وكنت كذا قال
الشاعر:
إذا^(٤) كنت ملتصقا لغوث^(٥) فلا تضرخ بكنتي كبير^(٦)

وقال آخر:

فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا وشراً خصال المرء كنت وعاجن^(٧)
والعاجن: الشيخ الذي إذا أراد القيام اعتمد على يديه، شبه بالذي يعجن. وقيل
لفتاة من فتيات العرب^(٨): كيف حال أهلك؟ قالت: عجن وخبز وطبخ وأكل. أرادت أنه
انتهى إلى غاية الكبير.
فلما كانت حالة الفعل والفاعل على^(٩) ما وصفناه من الاختلاط صار ما لحق الضمير
المتصل به من التثنية والجمع كأنه قد لحقه.

وقد تحرز أبو القاسم أيضاً من هذا الاعتراض بعض التحرز بقوله للضمير^(١٠) الذي
يكون فيه^(١١)، لأن هذه اللام تسمى لام العلة كالتي في قولك^(١٢): أكرمت زيداً لك. أي

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل: تقومان ويقومون وتقومين.

(٣) في ل: وقال: رجل للشيخ المسن لانه.....

(٤) سقطت في ل.

(٥) في ل: لغوث.

(٦) البيت من الوافر، وهو في اللسان غير منسوب في مدية (كون) ويبدو

فليس محذوف شكاً بصري ولا صغ. ولا نظر صغير

(٧) البيت من الطويل. وفي اللسان غير منسوب في مدية (عجن).

فاصبحت كنتيا وصبحت عاجن وشراً خصال المرء كنت وعاجن

وفي تسنيداً في مدية (كون) ورويت: «حرب» هـ.

وهـ أي كنتي ولا أنا عجن

و. وما كنت كنتياً وما كنت عجن

(٨) في ل: د: الإعراب.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة وفي النسخ من ٢٣: الضمير.

(١١) أي يكون فيه سقطت في د

(١٢) في د: كالتي في قوله وانصح من.. د

أكرمت زيداً لأجلك^(١)، لا لانه من تجب له الكرامة بنفسه، وكذلك كلام أبي القاسم كانه قال: بُني ويجمع لأجل^(٢) الضمير المتصل به لا لانه تجب له تشنية وجمع^(٣) في نفسه.

مسألة

قال أبو القاسم: وأعلم ان الوجه تقديم الفاعل على المفعول وقد^(٤) يجوز تقديم المفعول كما ذكرت لك، وقد جاء في كتاب الله عز وجل^(٥): ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾^(٦). و ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَاجُهَا﴾^(٧) و ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾^(٨). قال المفسر: وفي هذا الكلام اختلال من ثلاث جهات: احداها^(٩) انه قال: المفعول على الاطلاق، ولا يسمى مفعولاً على الاطلاق الا المصدر، لانه المفعول الصحيح الذي يسمى حدثاً. واما المفعول^(١٠) في هذا الباب فيسمى مفعولاً به^(١١) ومعنى ذلك أن^(١٢) فعل الفاعل وقع به دون غيره. وقد تعود كثير من النحويين ان يسموه مفعولاً كأنهم يذهبون به^(١٣) مذهب الاختصار اذا كان^(١٤) لا يشكل.

والخلل الثاني: انه اجاز تقديم المفعول على الفاعل ولم يقيد ذلك بشرط فلوهم كلامه ان ذلك جائز في كل موضع وذلك غير صحيح وانما يجوز ذلك فيما لا اشكال فيه فلذا وقع في الكلام اشكال لم يميز.

فالذي يجوز [نحو قولك]: ﴿أضرب زيداً عمرو﴾ و ﴿خرق السرَّ المسامر﴾^(١٥) لان

(١) في د: من اجلك. وفي ل: أكرمت زيداً الذي أكرمه من اجلك.

(٢) في ل، د: من اجل.

(٣) في ل: التشية والجمع.

(٤) كلنا في و، د. وكتاب الجمل ص ٢٤. وفي ل: وقد قال يجوز....

(٥) كلنا في الجمل ص ٢٤. وفي ل، د: وقد جاء في كتاب الله تعالى قال الله عز وجل. وفي و: كما ذكرت لك قال الله

تعالى:....

(٦) سورة البقرة، الآية ١٢٤.

(٧) سورة الحج، الآية ٣٧.

(٨) سورة الانعام، الآية ١٥٨.

(٩) في و: احداها. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في ل، د: المذكور.

(١١) في ل: فانما مفعولاً به. وفي و: فانما يسمى مفعولاً به.

(١٢) في و: لان. والتصحيح من ل، د.

(١٣) في ل، د: فيه.

(١٤) في ل، د: د كان.

(١٥) بالزيادة من ل، د.

(١٦) سقطت في ل، د.

ظهور الاعراب في الاسمين قد بين الفاعل والمفعول. فاذا^(١) لم يظهر الاعراب فيها أو في أحدهما كقولك: ضرب موسى يحيى^(٢)، لم يميز التقديم والتأخير.

فإن ثبت أو جمعت فقلت: ضرب الموسيان اليحيين أو ضرب الموسون اليحيين. جاز التقديم والتأخير، وكذلك إن وصفت أحدهما بصفة يظهر فيها الاعراب أو وكنته^(٣) أو عطفت عليه عطف اشراك^(٤) أو عطف بيان [ونحو ذلك]^(٥) مما يرفع الاشكال جاز التقديم والتأخير^(٦).

والخلل الثالث: أنه احتج لذلك بقوله تعالى^(٧): ﴿وَإِذَا ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ۖ﴾ و﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ وهاتان الآيتان غير موافقتين لما ذكره، لأن الفاعل فيها لا يجوز تقديمه^(٨) على المفعول به للضمير المتصل به وهو عائذ على^(٩) المفعول، وإنما كان ينبغي أن يحتج بتأخير في التقديم والتأخير.

والمفعولون الذين يحكمهم أن يقدموا على فاعليهم ثمانية:

أحدها^(١٠): ما كنت^(١١) مستغنياً عنه، كقولك: من ضرب زيدوايتهم رأيت^(١٢)؟

والثاني: أن يكون المفعول أجل من الفاعل كقولك: شتم الخليفة السفهاء. وفي الحديث: انشد النبي ﷺ [بفتح] أحسان بن ثابت.

والثالث: أن يكون في الفاعل ضمير يعود على^(١٣) المفعول به، كقولك: اهانَ زيداً غلامه^(١٤). وكقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾.

(١) في و: وإذا.

(٢) في و: ه: عيسى.

(٣) في ل: د: اكنته. جاء في اللسان في (اكند): اكند العهد والمقد لفة في وكنته، وقيل هو بئله.

(٤) في ل: د: اشراك.

(٥) الزيادة في ل: د.

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) في ل: د: يقول الله عز وجل

(٨) في ل: د: أن يقدم.

(٩) في ل: د: إلى.

(١٠) في ل: د: احلهم.

(١١) في ل: د: ما كان.

(١٢) في ل: د: وبلى أنت وفي د: وبلى وحل رأيت.

(١٣) للزيادة من ل: د: صلى الله عليه.

(١٤) في ل: د: إلى

(١٥) في ل: ضرب زيد غلامه. وفي د: ضرب زيداً غلامه

والرابع: ان تكون عناية المخبر او المخاطب^(١) بالمفعول اشد من عنايته بالفاعل،
كقولك: ضرب اخي زيد، وشتم اباك عمرو.

والخامس: ان يسجع الكاتب، او الخطيب في فواصل^(٢) مرفوعة، فيعرض له فيها
فاعل ومفعول، فيؤخر الفاعل من اجل السجع، كقول القائل: اعى الذاهب المذهب،
وفات الطالب المطلب .

والسادس: ان يصنع الشاعر شعراً، قوافيه مرفوعة، فيؤخر الفاعل من اجل
القافية، كقول^(٣) النابغة^(٤):

اذا خَضَخَصَتْ مائة السماء القبائل^(٥).

والسابع: ان يكون تقديم الفاعل يوجب انفصال ما حكمه الاتصال، كقولك
ضربني زيد، وشتمك عمرو.

والثامن: الاسماء التي يجازى بها [فانما تجري مجرى^(٦)] الاسماء المستفهم^(٧) بها
[كقولك: من يضرب زيد اضرب^(٨)]، وقوله تعالى: ﴿يَا مَأْتَدُعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ
الْحُسْنَى﴾^(٩) [٩] (١٠).

(١) في و: والمخاطب، والتصحيح من ل، د.

(٢) في ل، د: كلاماً بفواصل.

(٣) في ل، د: كما قال.

(٤) هو زياد بن معاوية ويكنى ابا امية وهو شاعر جاهلي (تتفرع ترجمته في الشعر والشعراء ج ١ ص ٩٢ - ١٠٦ . ومقدمة ديوانه الذي حفظه الدكتور شكري فيصل).

(٥) كذا في ل، د، والديوان صفحة ١١٧ . وصغر البيت:

وكانت له ربيعة ينفروها

وفي و، هـ اللسان مادة (خضخض):

اذا خضخضت ماء السماء القنابل

ووردت في وبعد هذا الشعر جاثان الكلستان جمع قبيلة. ولعل هذا من زيادة النسخ. والبيت من الطويل وروية غررة في
اول اوقلت الغزو وذلك في بقية من الشتاء والقنابل جمع ليل وهي القنطرة من الخيل وبخضخض: التحريك، والقنطرة الجماعة.

(٦) الزيادة من ل، د.

(٧) في و: الاسماء التي يجازى بها والاسماء التي مستفهم بها، والتصحيح من ل، د.

(٨) في ل: من يضرب ويبدأ.

(٩) سورة الاسراء، الآية ١١٠

(١٠) الزيادة من ل، د. «آية تعطي» وذاها على «أصل حلقة السيق إليها.

مسألة

قال ابو التاسم في هذا الباب : فاما «ما» فانها تقع على ما لا يعقل، و«من» تقع^(١) على من يعقل^(٢).

قال المفسر: هذا على الاطلاق لا يصح، لأن، «ما»، قد تقع على الانواع، كقوله تعالى: ﴿فَانكحُوا ما طاب لكم من النساء^(٣)﴾، اي: انكحوا هذا النوع. وتقع على صفات^(٤) من يعقل ايضاً^(٥) يقال: ما زيد؟ فيقال: عاقل. ظريف، ومن هذا قول الله عز وجل^(٦): ﴿وما رب العالمين. قال: ربّ السموات والارض﴾^(٧). وتستعمل فيمن يعقل ايضاً اذا اريد معنى الانكار، والاحتقار، أو التعظيم والاكبار^(٨)، كقولك: ما أنت وقصة من تريد. وكقول المخيل السعدي^(٩).

يا زبرقان اتحا بني خلف ما أنت ويب^(١٠) ابيك والفخر^(١١)

وكقول الآخر:

تكلفني^(١٢) سنويك الكرم جرم وما جرم وما ذاك السنويك^(١٣).

(١) في و: بلغ، والتصحيح من ل. د.

(٢) ينظر كتاب الجمل ص ٢٥.

(٣) سورة النساء، الآية ٣.

(٤) في ل. د: وقع لصفات.

(٥) حطت في ل. د.

(٦) في و: ومن هذا قوله، والزيادة من ل. د.

(٧) سورة الشعراء، الآية ٢٣ و ٢٤.

(٨) في و: والتعظيم والاكثار. والتصحيح من ل. د.

(٩) هو ربيعة بن مالك وهو شاعر مخضرم (نظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ٣٣٧).

(١٠) كذا في ل. د.، وسيبويه ج ١ ص ١٥١، وفي و. ويل.

(١١) البيت من الكامل والشاهد فيه وقع الفخر عطفًا على نت مع ما في ثواب من معنى مع ومتاع التسبب فيه اذ ليس قبله فعل يتعدى اليه وينصبه، ومعنى ويب ابيك التضمير له والتحقيق.

(١٢) في و: يكلفني. والتصحيح من ل. د.، وسيبويه ج ١ ص ١٥٢.

(١٣) البيت من الزنجر وهو لزيد الاعجم وهو زيد بن سمس من عبد القيس لقب بالاعجم لملكته فيه وكان معاصراً للفرزدق (ينظر الشعر والشعراء ج ١ ص ٣٤٤).

فهذا على معنى الاحتقار والانكار، واما الانكار^(١)، دون الاحتقار، فنحو قول
علقمة^(٢):

وما أنت أم مالا^(٣) ذكرها ربيعة
يخط لها من ثرمدة قلب^(٤)

ومما جاء على معنى التعظيم قول الأعشى^(٥):

يا جارنا ما أنت جبار^(٦)

وقد حكى [عن العرب]^(٧): «سبحان ما سبَّح الرعد بحمده» وذهب قوم من
المفسرين في^(٨) قوله سبحانه^(٩): ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا وَالْأَرْضِ وَمَا طَعَنَاهَا﴾^(١٠) الى انه اراد:
ومن بناها ومن طعناها، وهذا لا يلزم في هذا الموضع، انما هي [ها]^(١١) هنالتي بمعنى
المصدر^(١٢) في نحو قولك: باعجيني ما صنعت. أي: صنعتك. فكانه قال: والسماء وبناها
والأرض وطعنوها.

«مسألة»

ذكر أبو القاسم في [هذا الباب]^(١٣): بما دعا زيدا الى الخروج، وتأوله على ان «ما»

(١) في و: الاكثر. والتصحيح من له، د.

(٢) هو علقمة بن عتبة بن أبي نهم، جاهلي، وهو الذي يقال له علقمة النحل. تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ١ ص
١٤٥-١٤٨، ومقدمة ديوانه ص ٥ وما بعدها.

(٣) في و: اما، والتصحيح من له، د. والديوان ص ٣٥.

(٤) البيت من الطويل، وقوله ربيعة يعني ابنا من ربيعة بن مالك، وقوله يخط لها من ثرمدة قلبه، أي: هي تازلة بهذا
الموضع مقبلة فيه، وكفى عن اقامتها بخطر القلب، وهو البئر، لان من اقام بموضع فلا بد من ماء يفهم عليه.

(٥) هو ابو بصير بن قيس، شاعر جاهلي، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ١، ص ١٧٨-١٨٦، ومقدمة ديوانه ص
آ وما بعدها.

(٦) كذا في و. وفي له، د.

بانت لتخوننا عفارة يا جارنا ما أنت جبار

وفي الديوان ص ١٥٣:

بانت لتخوننا عفارة.

يا جارني ما كنت جبار
والبيت من محزوه الكامل. وعفارة صاحبة الإعشى

(٧) الزيادة من له، د.

(٨) في و: الى، والتصحيح من له، د.

(٩) في له، د: تعالى.

(١٠) سورة الشمس، الآية ٥، ٦.

(١١) الزيادة من له، د.

(١٢) كذا في و. وفي د: التي تأتي بمعنى المصدر. وفي ل: التي تأتي المصدر بمعنى المصدر.

(١٣) الزيادة من له، د.

استفهام والتقدير: اي شيء دعا زيدا الى الخروج^(١)؟

قال المقرئ: هذه المسألة تحتمل تأويلين^(٢):

احدهما: الذي قال.

والثاني: ان تكون «ما» نافية^(٣)، فإذا اعتقدت فيها انها نفي جاز رفع «زيد»^(٤) على انه فاعل لم يذكر مفعوله كما تقول: ضرب زيد ولا تذكر المضروب، ويجوز ان يُنصب «زيد»^(٥) ويضمر في «دعا» ضمير^(٦) يرجع الى المذكور قد جرى ذكره. ونظير ما ذكرناه^(٧) من حذف المفعول قول^(٨) النابغة الجعدي^(٩):

حتى لحقناهم تُعدي فوارسنا كأننا رعنُ رُعُ قُفَّ يرفعُ ألا^(١٠)

أراد: تُعدي فوارسنا خيلهم^(١١).

وكان ابو علي الفارسي يروي قول الشاعر:

لا يعدلن أناتيون^(١٢) تضريهم^(١٣) نكباء صرُ باصحاب الحلات^(١٤)

يعدلن: يفتح الباء وكر الدال على^(١٥) اللفظ الغيبة وفسره^(١٦) فقال: أراد: لا

(١) ينظر كتاب الجمل ص ٢٥.

(٢) كلما في و، ل. وفي د: وجهين.

(٣) كلما في و، وفي ل: ان يكون ما نفيًا. وفي د: ان تكون ما نفيًا.

(٤) في و: ذلك، والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل، د: ان نصب زيدًا.

(٦) في ل، د: ويضمر في دعا ضميرًا.

(٧) في و: ونظيره ما ذكرناه، والتصحيح من ل، د.

(٨) في و: كقول، والتصحيح من ل، د.

(٩) هو عبد الله بن قيس وكان يكنى ابا ليل، وهو جاهلي ادرك الاسلام ومدح الرسول ﷺ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء

ج ١ ص ٢٠٨، ومقدمة ديوانه ص ٧ وما بعدها.

(١٠) كلما في و، والديوان ص ١٠٦. لما في د، والاختصاص ص ٢٩٨. فجاءه: لحناهم. ولما في ل فجاء: لحناهم

تعلموا فوارسنا. والبيت من البسيط: والقف: ما ارتفع من الارض والرعن: انقب الخيل.

(١١) في ل، د: الخيل.

(١٢) كلما في و، د، واللسان مادة (أني). وفي ل: انايون.

(١٣) في و: تحريهم. والتصحيح من ل، د. واللسان مادة (أني)

(١٤) البيت من البسيط، ولم يذكر صاحب اللسان نائله، والانايون: الغريب واحد من اناوي، وأني، والنكباء ربح اشتهرت وولعت بين رنين او بين الصبا والشمال. والصعر بالكسر يرد يضرب البتات والحوت.

(١٥) الزيادة من ل، د.

(١٦) في و: فسرته.

يعدلن أناويون، هذه صفتهم انفسهم باصحاب المحلات^(١)، (فحذف المفعول)^(٢)، وهكذا رواه ابو علي البغدادي^(٣) وعبد الدائم القيرواني^(٤)، ورواه قوم : لا تعدلن أناويين على الخطاطب ونصب أناوين، وروى السكري^(٥) وعلي^(٦) بن حمزة^(٧): لا يُعدلن أناويون، على صيغة ما لم يسم فاعله. وحذف المفعول في الشعر والكلام كثير^(٨).

(١) في و : هذه صفتهم لاصحاب المحلات احدا، والتصحيح من له، د.

(٢) سقطت في ل.

(٣) هو اسماعيل بن القاسم ابو علي الفاي، المعروف بالبغدادي، اللغوي النحوي البصري، له اوضاع كثيرة منها كتابه في الاخبار والمحكيات المعروف وبالتواخر والامالي، و «المقصود والمفود»، نولى سنة ٣٥٦ (تلاه الرواة ١ / ٢٠٤ - ٢٠٩)
(٤) هو عبد الدائم بن مرزوق القيرواني، نحوي فقيه، روى عنه ابو جعفر محمد بن حكم السرقسطي، واكثر ابو حيان في الارششاف من النقل عنه (بغية الرواة ج ٢ ص ٧٥).

(٥) هو ابو سعيد الحسن بن الحسين بن عبيد الله بن عبد الرحمن المعروف بالسكري، النحوي اللغوي الراوية الثقة المئتي سنة ٣٧٥، من كتبه: كتاب اشعار هذيل، وكتاب الايات السائرة، عمل اشعار جماعة من الشعراء، منهم: ابرئ القيس، الثانية الذبياني، زهير (معجم الادباء ٦٧/٢ - ٦٣).

(٦) في ل : السكر علي بن حمزة.

(٧) هو ابو نعم علي بن حمزة البصري النحوي اللغوي المئتي سنة ٣٧٥، احد الاعلام الائمة في الادب واحيان اهل اللغة الفضلاء المعروفين، له ودود على جماعة من امة اللغة منها: الرد علي ابي زياد الكلبي والرد علي ابي عمرو الشيباني في نوافره، والرد على ثعلب في الفصح (بغية الرواة ١٦٥/٢).

(٨) في ل : وحذف المفعول كثير في الكلام، وفي د : كثير في الكلام والشعر.

«باب ما يتبع الاسم في اعرابه»

قال ابو القاسم : وهي ^(١) اربعة أشياء : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل ^(٢) .
قال المفسر : هذا كلام مجمل ^(٣) ، لانه جعل التوابع اربعة ، وهي خمسة ، واسقط
عطف البيان الذي هو خامسها ، ولم ^(٤) يذكره ، وكأنه جعله غير خارج عن التقسيم الذي
قسمه ، وذلك غير صحيح ، لان عطف البيان حكمه ان يكون بالمعارف دون النكرات ، وله
مواضع يشارك فيها النعت ، ومواضع يشارك فيها البدل ومواضع يتفرد بها ، ومن اجل هذه
المواضع التي يتفرد بها احتيج اليه .

وأكثر ^(٥) ما يكون عطف البيان في رد الأعلام على الكنى ورد الكنى على الأعلام .
فمن المواضع التي ^(٦) يشارك فيها غيره من التوابع قولك :

رأيت زيدا ابا عمرو فإن ابا عمرو ها هنا [يصلح ان] ^(٧) يقال فيه :

انه نعت ويصلح ان يقال فيه : انه بدل ويصلح ان يقال فيه ^(٨) : انه عطف بيان .

ومن المواضع التي يشترك فيها ^(٩) النعت وعطف البيان قولك : [بعث اليك بالشوب
الحنز ، ومن المواضع التي يشترك فيها البدل وعطف البيان قولك] : ^(١٠) رأيت ابا عمرو زيدا ،
وقد يشارك عطف البيان ايضا التوكيد اللفظي ، وهو الذي يكرر فيه الاسم بلفظه كقولك :
رأيت ^(١١) زيدا زيدا .

(١) كلها في النسخ المخطوطة . والذي في كتاب الجمل ص ٢٦ : وهو

(٢) ينظر كتاب الجمل ص ٢٦ .

(٣) في ل : د : غلط .

(٤) في ل : ظلم .

(٥) في ل : وكثير .

(٦) في ل : الذي .

(٧) سقطت في و .

(٨) سقطت كلمة فيه في ل ، د في المواضع الثلاثة .

(٩) سقطت في ل .

(١٠) سقطت في و .

(١١) سقطت في ل .

وأما المواضع التي ينقرد بها عطف البيان ومن أجلها احتيج إليه فهي ثلاثة:

أحدها: باب النداء.

والآخر: باب المبهمات.

والثالث: باب اسم الفاعل.

أما باب النداء فنحو قولك: يا أخانا زيداً، ويا أبا عبد الله محمداً. ومنه قول رؤبة بن

العجاج^(١):

إني واسطار سطر سطر لقاتل يانصر: نصراً^(٢) نصراً^(٣)

فمن نصب «نصراً» الثاني والثالث جعلهما عطف بيان على موضع «نصر» الأول المتأدى، ومن رفع «نصراً» الثاني وتوثنه جعله عطف بيان على لفظ المتأدى وجعل «نصراً» الثالث عطف بيان على موضعه، ومن رفعه ولم يتوثنه أبدله من «نصر» المتأدى. هذا مذهب سيويه^(٤) والاصمعي^(٥) وأبي عبيدة^(٦)، وفي هذا البيت قولاً آخران لا حاجة بنا إلى ذكرهما. في هذا الموضع.

ومن هذا الباب قول الآخر:

فيا (٧) أخوتنا عبد شمس (٨) ونوفلا أعيدك يا الله ان نعدنا (٩) حرباً (١٠).

(١) هو أبو محمد رؤبة بن العجاج، وهو شاعر لموي (نظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ٢ ص ٤٩٥ - ٥٠٠، ووليات الأحيان ج ٢ ص ٦٣ - ٦٤)

(٢) في و: نصر، والتصحيح من ل: ده، والديوان ص ١٧٤ وكتاب سيويه ج ١ ص ٣٠٤.

(٣) البيت من الرجز والشاهد فيه نصبه: نصراً نصراً حلاً على موضع الأول لأنه في موضع نصب. ولورفع حلاً على لفظ الأول لجاز لأنه اسم مفرد عطف على الأول عطف البيان الذي يرفع مقام الوصف فجري مجرى التمثل المقرد في جواز الرفع والنصب.

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٣٠٤ - ٣٠٥.

(٥) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب المعروف بالاصمعي، الباهلي المتيقن سنة ٢١٦. كان صغير لغة ونحو، وبالله في الاعجاز والبراعة والمطلع والغرائب له من التصنيفات كتب «حق الإنسان» وكتاب «الاجناس» وكتاب «الاستعداد» وكتاب «الاراجيز» وغير ذلك (وليات الأحيان ج ٢ ص ٣٤٤ - ٣٤٩).

(٦) هو أبو عبيدة عمر بن القتيبي، البصري، النحوي، العلامة المتيقن سنة ٢٠٩. قال الجاحظ في حقه: لم يكن في الأرض خوارجي ولا عجمي اعلم بجميع العلوم منه. له من التصنيفات كتب «غريب القرآن» وكتاب «معاني القرآن» وكتاب «غريب الحديث» وكتاب «الدنيا» وكتاب «الحلوة» وغير ذلك (وليات الأحيان ج ٤ ص ٣٣٣ - ٣٣١).

(٧) كلها في النسخ المضطربة، والذي في الأشموني ج ٣ ص ٨٧: أيا.

(٨) في ل: عبد نيس.

(٩) في و: نجباء، والتصحيح من ل: ده، والأشموني ج ٣ ص ٨٧.

(١٠) البيت من الطويل وهو لطلال بن أبي طالب من قضيبة يمدح بها النبي ﷺ والشاهد في عبد شمس ونوفلا فأنهما عطف بيان عن أخوتنا، وليساً يبدل، لأن أحد المتماثلين مفرد، وهما منصوبان (شرح الشواهد للمصنف ج ٣ ص ٨٧).

ويروى: عبد شمس ونوفل^(١) بالرفع على اضممار مبتدأ.

واما باب المبهات فتحو قولك: مررت بهذا الرجل، ولقيت هذا الغلام. والنحويون يتساحون في هذا فيسمونه، نعتا، لانه يُبين كما يبين النعت، واغما هو في الحقيقة عطف بيان.

واما باب اسم الفاعل فتحو قولك: هذا الضارب الرجل زيد، بخفض «زيد» في هذه المسألة على عطف البيان^(٢)، ولا يصح ان يكون بدلا (من الاول)^(٣)، لان البدل محل محل المبدل منه. ولو قلت: هذا الضارب زيد. لم يجوز، لان ما فيه الالف واللام لا يضاف الى ما ليس فيه الالف واللام^(٤) الا ان يكون مثنى او مجموعا جمع السلامة كقولك: الضاربا زيد والضاربون زيد وان كان المضاف (اسما غير جار على فعل لم يجوز ايضا في تشبيه ولا جمع كما لم يجوز في الواحد)^(٥)، كقولك: هذان^(٦) الغلاما زيد. واتشد سيويه:

انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقه وقوعا^(٧)
والبدل والنعت والتوكيد وعطف البيان تشترك كلها في أن الغرض فيها البيان
والزيادة في الايضاح وفي^(٨) انها جارية على الاسماء التي قبلها في اعرابها وتفصل من وجوه
نحن نذكرها، ان شاء الله^(٩).

أما النعت والبدل فانها يتفصلان من تسعة اوجه:

احدها: ان النعت سبيله ان يكون بالصفات المشتقة من الافعال او ما هو في حكم
المشتق، جارية كانت الصفات على افعالها^(١٠) او غير جارية، والبدل حكمه ان يكون

(١) في ل: وقد روى عبد ونوفل، وفي د: وقد روى عبد شمس ونوفل.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل، د.

(٤) في ل، د: الف ولام.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في و: هذا، والتصحيح من ل، د.

(٧) من الرافع، وهو للعراد الاسدي كما في الكتاب ٩٣/١ وشرح ابن عقيل ٢٢٢/٢ والاشموني ٨٧/٣ اوضح المسالك ٣/ ٣٦ وشذروا فذهب من ٤٣٦ والجرجاني ص ٢٠٥. والشاهد فيه كما في شرح الشاهد للشجري ٩٣/١. اضافة التارك الى البكري تشبيها بالحسن الوجه لانه مثله في اضافته الى الالف واللام وجاز ذلك مع تقدير الانفصال، واجرى بشرا على لفظ البكري عطف بيان عليه او بدلا منه وان لم يكن فيه الالف واللام وبيّن ذلك لبعده عن الاسم المضاف ولانه تابع والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع.

(٨) في و: في، والتصحيح من ل، د.

(٩) في ل، د: الله تعالى.

(١٠) في ل: جارية كانت الافعال على صفحتها، وفي د: جارية كانت الصفات على معانيها.

بالاسماء الجامعة او بالمصادر.

والثاني: ان التعت يجري على المنعوت في تعريفه وتنكيره، والبذل لا يلزم فيه ذلك.

والثالث: ان التعت جزء من المنعوت. اعني انه صفة من جملة صفاته التي يوصف بها، والبذل ليس بجزء منه في كل موضع بل قد يكون جزء منه، كقولك: ضربت زيدا رأسه، وقد يكون هو إياه بعينه، كقولك: جاءني أخوك زيد، وقد يكون حدثا من أحداثه، كقولك: اعجبني زيد حسنه، وقد تكون شيئا^(١) مصاحبا له صفة عرضية يمكن زوالها عنه وانفصالها منه، كقولك: سلب زيد ثوبه. وقد يكون جاريا مجرى الغلط، كقولك: مرت برجل فرس.

والرابع: ان البذل يجري مجرى جملة أخرى تبيين^(٢) بها الجملة الاولى ويقدر معه إعادة العامل، والتعت لا يقدر تقدير جملة أخرى ولا يقدر معه إعادة العامل ولكنه^(٣) الاول بعينه ومن جملة^(٤). والدليل على ان البذل يجري مجرى جملة أخرى ظهور العامل معه في قوله عز وجل: «لَّذِينَ اسْتَغْفُوا لَنْ أَمْنُ مِنْهُمْ»^(٥) فأعاد اللام الجارة، وفي نحو قول الشاعر:

ألا بكر الناعي بخير^(٦) بني اسد بعمر بن مسعود وبالتد الصمد^(٧)

والخامس: أن التعت يكون بما هو للمنعوت وبما هو من سببه، كقولك: مرت برجل قائم، فتصفه بصفة هي له، ومررت برجل قائم أبوه، فتصفه بصفة هي لسببه^(٨). ولا يبدل من الاسم الا ما هو هو^(٩) أو جزء^(١٠) منه أو مصاحب له مما يشتمل عليه، ولا يبدل

(١) في له: د. اسأ.

(٢) في له: د. يثبت.

(٣) في له: د. ولكن هو.

(٤) في له: من جملة.

(٥) سورة الاعراف، الآية ٧٥.

(٦) كذا في د، وسط الآلي ٩٣٣-٩٣٧ في إحدى روايتي البيت. قال صاحب السمط: ويروي: بعمر بن اسد، لأن

باب الفعل لا يثنى ولا يجمع، يقال: الزيدان أفضل مني، والزيدون أفضل مني. وفي له: د. والسمط ٩٣٧٢ والخزانة

٥٠٩/٤ والامالي ٢٨٨/٢ بخيري بن اسد

(٧) من الطويل، وهو لسرة بن عمرو الاسدي. والسيد الصمد: ابو عمر خالد بن الفضل، أحد خالدي بن اسد، والثاني

خالد بن نضلة (سمط الآلي ٩٣٣٢).

(٨) في د: سببه، والتصحيح من له: د.

(٩) في د: الا بما هو هو. وفي له: الا ما هو والتصحيح من د

هذه نسخة فصول يتفصل بها التعت من الف

(١٠) في د: جزء، والتصحيح من له: د.

منه ما هو لسيبه^(١). الا ترى انك تقول: ضُرب زيد رأسه، ولا تقول ضُرب زيد رأس أخيه^(٢).

والسادس: ان البدل قد يكون منه ما يجري مجرى الغلط ولا يكون^(٣) ذلك في النعت.

والسابع: ان النعت قد يكون منه ما يراد به المدح أو الذم أو الترحم^(٤) ولا يكون ذلك في البدل.

والثامن: ان النعت قد يسد مسدس الجمل والظروف والمجرورات.

فقول: مررت برجل وجهه جميل، ومررت برجل عند المسجد، ولقيت رجلا من بني تميم. فسدت^(٥) هذه الاشياء كلها مسد الصفات ولا يجوز ذلك في البدل.

والتاسع: ان نعت الشيء يجري مجرى الفعل فيرتفع به فاعل مضمر في نحو قولك: [مررت برجل قائم وفاعل ظاهر فيه ذكر من المنعوت كقولك]:^(٦) مررت برجل قائم ابوه، ولا يكون ذلك في البدل.

فهذه تسعة فضول ينفصل بها النعت في البدل فاما^(٧) النعت وعطف البيان فانهما ينفصلان من خمسة اوجه:

احدها: ان النعت يكون بالصفات كما قدمنا^(٨)، وعطف البيان يكون بالاسماء الجامدة^(٩) كالبدل.

(١) في و: بسبه، والتصحيح من لده.

(٢) في لده: ابيه.

(٣) في و: يجري.

(٤) في و: المدح والذم والترحم، والتصحيح من لده.

(٥) في لده: فسدت.

(٦) سقطت في و.

(٧) في لده: ولما.

(٨) في و: ثا قدمناه، والتصحيح من لده.

(٩) في لده: الجامدة.

والثاني: ان النعت يكون بالمعارف والتكرات، وعطف البيان لا يكون عند البصريين^(١) الا بالمعارف.

والثالث: ان النعت يكون بما هو [من]^(٢) المنعوت وبما هو من سببه^(٣) [كما قدمنا]^(٤)، وعطف البيان هو المعطوف عليه بعينه.

والرابع: ان النعت تسد مسدده الجمل^(٥) والظروف والمجرورات ولا يكون ذلك في عطف البيان.

والخامس: ان النعت جزء من المنعوت، اعني: صفة من صفاته كما قلنا^(٦)، وعطف البيان هو الاول بعينه.

وأما البديل وعطف البيان فين فصلان من اربعة اوجه:

احدهما: ان البديل قد يكون هو البديل منه^(٧) بعينه وقد يكون جزء منه وقد يكون شيئا مصاحبا له يشتمل الاول عليه، كقولك: سلب زيد ثوبه^(٨)، وقد يكون حدثا من احداثه وعرضا من اعراضه، وعطف البيان هو المعطوف عليه ابدا.

والثاني: ان البديل يكون^(٩) بالمعارف والتكرات وبالاسماء الظاهرة والمضمرة. وعطف البيان لا يكون الا بالاسماء المعارف [الظاهرة]^(١٠) عند البصريين.

والثالث: ان البديل كما قلنا يقدر معه اعادة العامل وكأنه جملة أخرى، وعطف البيان لا يقدر فيه ذلك بل هو في هذا الوجه كالنعت.

والرابع: ان البديل يحییء منه ما يجري مجرى^(١١) الغلط، وعطف البيان لا غلط فيه.

(١) في ل: عند البصريين لا يكون.

(٢) زيادة التضاها السياق.

(٣) في ل: بما هو لبيه. وفي د: بما هو من لبيه.

(٤) الزيادة من ل. د.

(٥) في ل: الجملة.

(٦) في ل: قدما.

(٧) منقطعت في ل.

(٨) في د: ماله.

(٩) في و: قد يكون. والتصحيح من ل. د.

(١٠) الزيادة من ل. د.

(١١) في و: ما يراد به. والتصحيح من ل. د.

فهذه أوجه^(١) الانفصال بين [هذه]^(٢) التوايع الثلاثة.

وأما التوكيد^(٣) فيختص بأشياء دون هذه فإن الغرض فيه إثبات الحقيقة ورفع المجاز. والقول فيه يتسع ويتشعب. ومنه لفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف، ومنه معنوي لا يكون إلا في الأسماء خاصة وغير هذا الموضوع أولى [به]^(٤).

(١) في ر. بهذا وجه. وفي ل. فهذه وجهه. والتصحيح من د.

(٢) الزيادة من ل. د.

(٣) في ل. التأكيد.

(٤) الزيادة من ل. د.

باب النعت

قال أبو القاسم: أما^(١) النعت فتابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتذكيره، [إن كان الاسم مرفوعاً فنعت مرفوع، وإن كان منصوباً فنعت منصوب، وإن كان مخفوضاً فنعت مخفوض]^(٢).

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح غير أن النعت يتبع المنعوت في خمسة أشياء [أخر]^(٣) لم يذكرها أيضاً^(٤) وهي: الأفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير^(٥)، والثانيث. ألا ترى أنك تقول: مررت برجل عاقل، وبرجلين عاقلين، وبرجال عقالين، وبامرأة عاقلة، وبامراتين عاقلتين، وبنساء عاقلات وعواقل.

وينبغي أن يعتذر لابي القاسم بأن يقال: إنما لم يذكر هذه الخمسة الأخرى^(٦) لأنها لا تطرد كما تطرد الخمسة التي ذكرها^(٧). ألا ترى أن الجمع قد وصف بالواحد في نحو قولهم: مررت بقوم عدولك، ويقوم صديق لك. وقد وصف الواحد بالجمع في نحو قولهم: برد اخلاق وثوب اسماع (ويرمة اعشار)^(٨) وثوب شراذم وشبارق. كل ذلك إذا كان بالياء متقطعاً، ونعل اسماط، إذا لم يكن فيها رقعة، وسراويل^(٩) اسماط إذا كانت غير محشوة.

(١) كلها في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣٦: ثلما.

(٢) الزيادة من ل، د، هـ ومن الجمل ص ٣٦.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) سقطت في ل، د، هـ.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في ل: الأخرى.

(٧) سقطت في د.

(٨) في ل، د، هـ: ذكر.

(٩) سقطت في ل، د. والبرمة: القدر مطلقاً، وهي في الأصل التخفة من الحبر المعروف بالحجاز واليمن (اللسان مادة برم). والعشر: قطعة تنكسر من القدر أو البرمة كأنها قطعة من عشر قطع، والجمع اعشار. وقدر اعشار وقدر اعشار قدور اعشار. مكسرة على عشر قطع (اللسان مادة عشر).

(١٠) في وسراويل، والتصحيح من ل، د. ويؤيده الشاهد الذي ذكره الشارح. ويقول الأشموني: أعلم أن سراويل اسم مفرد أصحجي... ٢٤٧٣ طبعة الباي.

قال الراجز:

جاء الشتاء وقميصي اخلاق شراذم يضحك منها^(١) الشواق^(٢)

وقال آخر:

على سراويل له اسماط^(٣)

وقد قالوا: مروت برجل حر ثيابه وقائمين^(٤) آباؤه، ومررت برجال قائم آباؤهم .
فخالقوا بين الصفة والموصوف في^(٥) الأفراد والجمع، وكذلك قد انشوا صفة المذكر فقالوا:
رجل علامة ونسابة، وذكروا صفة المؤنث فقالوا: امرأة عاشق وحائض^(٦) وطاقق . فلما
كانت هذه الأشياء الخمسة التي ذكرناها لا تطرد كاطراد الخمسة التي ذكرها^(٧) كان له عذر
في ترك ذكرها^(٨).

ويجب أن يقال: إن النعت تابع^(٩) للمنعوت في رفعه [وخفضه] ^(١٠)لأنه نصب لفظا
وتقديرا والا كان في الكلام خلل . ألا ترى أن من الاسماء الموصوفة ما لا يظهر فيه رفع ولا
نصب ولا خفض، كقولك: مررت بموسى الطويل ورأيت موسى الطويل، (وجاءني .
موسى الطويل)^(١١)، وهذا يستمر في جميع الاسماء المقصورة، وكذلك الاسماء المبنية .

(١) في ل، د واللسان مادة (توق): مي .

(٢) في اللسان في الموضع نفسه: نيل: التواق اسم ابته، ويرى التواق بالتون، ويقال في الكل: الراء تواق الى ما لم يتل .

وقيل: التواق الذي تتوق نفسه الى كل فنانة .

(٣) نيله في د واللسان مادة (شروط):

يلحن من ذي رجل شروط محتجز بختي شطاط

وقبله في ل:

يلحن من ذي رجل شروط محتجز شر بختي شطاط

والرجز يلحن بن تظب كما في اللسان . والشروط: الطويل . والشطاط: القطع المفترقة وتفرق شطاطي اي فرقا
قطعا، واحدها شطاط وشطوط، وثوب شطاط . وسراويل اسماط: غير محشوة، وقيل: هو ان يكون طاقا واحدا

(٤) في ر: وثالب والتصحيح من ل، د .

(٥) في ر: والأفراد، والتصحيح من ل، د .

(٦) في ل، د: حاصر .

(٧) في ر: ذكرناها، والتصحيح من ل، د .

(٨) في ر: عندها، والتصحيح من ل، د .

(٩) في ل، د: يتبع المنعوت .

(١٠) سقطت في ر

(١١) سقطت في ل

والممنوعة من الصرف، (وقد تمتنع الصفة من ظهور حركات الإعراب فيها وتكون ظاهرة في الموصوف)^(١) وقد تمتنع من الظهور في الموصوف والصفة جميعا فوجب لذلك ان يقال: لفظاً، أو تقديرًا وإن اغفل ذلك في اللفظ فهو في ضمن^(٢) الكلام مفهوم من فحواه.

مسألة

قال أبو القاسم في هذا الباب: وأعلم ان النكرة تنعت بالنكرة كما ان المعرفة تنعت بالمعرفة^(٣).

قال المفسر: قد عارضته في هذا الكلام بعض النحويين، وقال هذا كما قال لولا^(٤) انه علل اصلاً بفرع، لان النكرة هي الاصل والمعرفة فرع عليها بدليل انها تمتنع من الصرف^(٥)، والنكرة لا تمتنع^(٦)، وهذا الذي اعترض به هذا المعترض لا يلزم، لان ابا القاسم لم يصرح بان احدهما^(٧) علة للآخرى انما هو كلام خرج مخرج التشبيه وليس يلزم اذا شبه شيء بشيء ان يكون احدهما علة للآخر.

مسألة

قال أبو القاسم: واذا تكررت التعوت فان شئت اتبعتهما الاول وان شئت قطعتهما منه ونصبتها باضمار فعل^(٨) أو رفعتها باضمار مبتدأ^(٩).

قال المفسر: لم يبين أبو القاسم الصفات التي يجوز فيها القطع من الصفات التي لا يجوز فيها القطع^(١٠). بل ظاهر كلامه يوهم^(١١) ان ذلك جائز في كل صفة، وجعل ايضا العلة الموجبة لقطعها التكرار^(١٢) وصار ظاهر كلامه يوهم ان القطع لا يجوز في الصفة

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د: يفسر.

(٣) ينظر الجمل ص ٢٦.

(٤) في ل، د: ولكنه.

(٥) في ل، د: تمتع الصرف.

(٦) في ل، د: لا تمتنع.

(٧) في د: احدهما، والتصحيح من ل، د، وفي حاشية و: احدهما علة للآخر.

(٨) في د: اعني، والتصحيح من ل، د والجمل ص ٢٧.

(٩) كلها في النسخ المخطوطة. وفي الجمل في المتن نفسه: المبتدأ. ينظر الجمل ص ٢٧.

(١٠) في ل، د: قطعها.

(١١) سقطت في ل، د.

(١٢) في ل، د: التكرير.

المفردة. وقال^(١): وإن شئت عطفك بعض التعوت على بعض^(٢). ولم يبين كيف يكون العطف، وإي حروف العطف يصلح لذلك وإي حرف لا يصلح، وليس التكرار^(٣) للصفات موجبا^(٤) لقطع الصفات في كل موضع، ولا يصلح^(٥) القطع أيضا في كل صفة. ولا يجوز [العطف]^(٦) بكل حرف، ولكن يحتاج هذا [كله]^(٧) إلى تقييد وشرط يبين ما يجوز منه وما لا يجوز، وكلام أبي القاسم عار من ذلك.

والاصل المعتمد عليه في هذا أن الصفات نوعان:

نوع يقصد به تبيين الموصوف^(٨) وفصله ممن يشاركه في اسمه، فهذا النوع من الصفات حكمه وقياسه أن يجري على الموصوف في اعرابه، ولا يقطع، لأن الموصوف لما كان مجهولا في نفسه عند المخاطب لا يبين إلا بالصفة صار هو وصفته كالشيء الواحد وصارت الصفة هاهنا للموصوف بمنزلة الصلة للموصول.

ونوع آخر: يكون الموصوف غنيا عنه يشهرته عند الناس في فضل أو بمساءة^(٩) ويكون الواصف له لا يذكر الصفة ليميزه بها من غيره وإنما يذكرها مادحا له أو ذاما^(١٠).

فهذا النوع من الصفات يجوز إجراؤه على الموصوف في اعرابه، ويجوز فيه القطع^(١١) والا حسن فيه القطع وإن جعل^(١٢) اعرابه مخالفا لأعراب موصوفه، لأنك إذا أجرته عليه في اعرابه صار بمنزلة ما يحتاج إليه الموصوف ولم يبين أن المراد به مدح أو ذم.

والنوع الأول المراد^(١٣) به التمييز ورفع الاشكال يجوز أن يكون بما^(١٤) فيه مدح أو ذم،

(١) في و: قال، والتصحيح من ل، د.

(٢) ينظر الجمل ص ٢٨.

(٣) في ل، د: التكرير.

(٤) في ل، د: بموجب.

(٥) في ل، د: ولا يحسن.

(٦) سقطت في و.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في ل، د: التعوت.

(٩) في ل، د: حساسة.

(١٠) في ل، د: داما له.

(١١) في ل، د: ويجوز قطعه.

(١٢) في و: جعل، والتصحيح من ل، د.

(١٣) في ل: والمراد.

(١٤) في و: لا، والتصحيح من ل، د.

كالكریم والثلیم والماعقل واللاحق وبما لا مدح فيه ولا ذم، كقولك: الكوفي والبصري والقطار واليزاز وابن زيد وأخو عمرو، ونحو ذلك.

وأما النوع الذي يراذ به المدح أو الذم فلا يكون إلا بما فيه معنى مدح أو ذم. ويستوي في الصفات المقطوعة (أن تكون) ^(١) مكررة وغير مكررة، ولذلك ^(٢) أجاز سيويه. الحمد لله الحميد، والملك ^(٣) لله أهل الملك. بالنصب. وقال: ولو ابتدأته فرغمته كان ^(٤) حساً، وذكر أن من العرب من يخفض فيقول: الحمد لله أهل الحمد والحمد. قال: وكذلك الحمد لله أهله. إن شئت جررت وإن شئت نصبت وإن شئت ابتدأته ^(٥). وأنشد لمهل ^(٦):
ولقد خيطن يبيوت يشكر خبطة أخواننا وهم بنو الأعمام ^(٧)
وأجاز سيويه أيضاً: مررت بقومك الكرام ^(٨).

فقدت تين بما ذكرناه أن الموجب لقطع [الصفات] ^(٩) شيان:
أحدهما: أن يكون الموصوف غنياً عن الصفة، لشهرته ^(١٠) عند المخاطب. والثاني:
أن يكون في الصفة معنى مدح أو ذم ^(١١). وسواء تكررت [الصفات] ^(١٢) ولم تتكرر.

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل: وإفا.

(٣) في و: وأحمد، والتصحيح من ل. د والكتاب ٢٤٨٨.

(٤) في و: لكان. وفي د: فرغمته حساً. والتصحيح من ل. والكتاب ٢٤٨٨.

(٥) عبارة سيويه في الكتاب ٢٤٨٨ في باب ما ينتصب في التثنية والمدح هي: وإن شئت جعلته صفة فعلى عمل الأول وإن شئت قطعت ما ابتدأته بذلك فترك: الحمد لله الحميد هو، والحمد لله أهل الحمد، والملك لله أهل الملك ولو ابتدأته فرغمته كان حساً كما قال الأضطر:

نسبني فمادح مسير المؤمنين أفا
أبدي الصوابيذ يوم يسئل ذكر
الحسنات الحسن والميسون طائره
خليفة الله يستحق به الشرف
وأما الصفة فإن كثير من العرب يجعلونه صفة فيجوز الأول فيقولون أهل الحمد والحمد هو وكذلك الحمد لله أهله إن شئت جررت وإن شئت نصبت وإن شئت ابتدأت كما قال مهمل:
ولقد خيطن
وهو عتي بن ربيعة، سعى مهملًا لأنه فعل الشعر. أي لونه، وهو خال امرئ القيس وجد عمرو بن كلثوم. (نظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٤٨٩-٢٤٩٧).

(٧) من الكامل، وهو من شواهد سيويه ٢٤٥٨، والمشهد فيه قطع الأحوال بما قبلها وخلفها على الابتداء، لأنه كما قال بيووت يشكر توهم أن يقال له: ومن هم؟ فقال أخواننا أي هم أخواننا، وهو سوا نعمتنا، ويراد بالبيوت القائل والأحياء (٨) عبارة سيويه ٢٥٧٨: فوكد يجوز مررت بقومك الكرام إذا حجت المخاطب كأنه قد عرفهم.
(٩) في و: الموجب للصفات، والتصحيح من ل. د.
(١٠) في ل. د: شهرته.
(١١) في ل. د: معنى يمدح به أو يذم
(١٢) سقطت في و

وأما التكرير الذي ذكره أبو القاسم فإنه يوجب القطع في موضعين: أحدهما: في صفات الموصوف الذي ليس بمشهور عند المخاطب^(١) فإنه إذا وصف بصفات يكفي ببعضها في التمييز صار بمنزلة المشهور عند السامع واستغنى عما بعد تلك الصفة التي ميزته فجاز قطعها، كقول القائل^(٢): مررت بزيد الكريم القاضل^(٣) فتجري الصفة الأولى (على زيد)^(٤) وتنصب الثانية، لأنه لما وصفه بالكريم علم المخاطب أنه لا يوصف بالكريم^(٥) إلا من هو فاضل وصار بالصفة الأولى بمنزلة المشهور الغني عن الصفة.

والموضع الثاني (من الصفات)^(٦) صفات النكرة، لأن حكم القطع لا يكون إلا في المعارف المشهورة الغنية عن الصفات لشهرتها. ولا يكون في النكرات، لأن النكرة مفتقرة إلى صفة تميزها وتوضحها. وقد يعرض في بعضها ما يحسن في صفاتها القطع، ولذلك لا يكون إلا بأن توصف بصفات تصير ببعضها بمنزلة المعروف وإن لم تكن معروفة كقول أمية بن أبي عائذ الهذلي^(٧).

ويأوي إلى نسوة عطل مرأسيه مثل السعالي^(٨)
ذهب سبويه إلى أنه من هذا الباب وفسره، فقال: كأنه لما قال: إلى نسوة عطل
صرن [عنده]^(٩) كأنهن^(١٠) ممن علم أنهن^(١١) شعث^(١٢)، ولكنه ذكر ذلك تشبيهاً لمن

(١) في ل: السمع.

(٢) في و: كقول، والتصحيح من ل، د.

(٣) في و: العاقل، والتصحيح من ل، د. بدل عل صفة ما جاء في ل، د. قول الشارح: علم المخاطب أنه لا يوصف

بالكرم إلا من هو فاضل.

(٤) في و: ذلك، والتصحيح من د.

(٥) سقطت في ل.

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) هو أمية بن أبي عائذ، بالذال المعجمة العمري، أحد بني عمرو بن الحارث بن قيس بن سعد بن حليل، شاعر إسلامي

مغمرم، وقيل: أنه من شعراء الدولة الأموية وأحد مداحهم، له في عبد الملك بن مروان وعبد العزيز قصائد (تنظر الحزاة

٤٢٧).

(٨) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ٢٥٧/١ والأشعرى ٦٨٣. وفي ديوان الخليلين ج ٢ ص ١٨٤:

له نسوة عاطلات العسلو

وقال مخنف الديوان: وقد ورد هذا البيت في اللسان:

ويأوي إلى نسوة

والبيت من المطلوب، وقد استشهد به على نصب قوله: وشعثاً بأعصار فعل.

(٩) الزيادة من ل، د والكتاب ٢٥٧/١.

(١٠) سقطت في ل، د.

(١١) في ل: أنه.

(١٢) في و: شعثاً، والتصحيح من ل، د. والكتاب ٢٥٧/١.

وتشوبها^(١). قال: وقال الخليل (رحمه الله)^(٢): كأنه قال: وأذكرهم شعنا إلا أن هذا فعل لا يستعمل اظهاره. قال: وإن شئت جررت على الصفة^(٣). قال سيويه: وزعم يونس أن ذلك أكثر، كقولك: مورت بزید أخيك وصاحبك^(٤)، وكقول الراجز:

بأعين منها مليحات النقب شكل التجار وحلال المكتسب^(٥)
قال سيويه: كذلك سمعناه من العرب^(٦).

وتجري أيضا الصفات التي يراد بها الترحم نحو: المسكين، والبائس، والشقي عند الخليل وسيويه مجرى صفات المدح والذم في الجري على الموصوف و[في]^(٧) القطع^(٨). ويستوى في ذلك المفرد منها والمكرر، وأنشد سيويه:

فأصبحت بقرقرى كوانسا فلا تلمه أن ينسام البائسا^(٩)
ومن ذلك قول طرفة^(١٠):

لنا يوم وللكروان يرم تطير البائسات ولا^(١١) تطير^(١٢)
وأما عطف الصفات التي يراد بها المدح أو الذم أو الترحم، فلا تكون إلا بالواو، لأنها تفيد اجتماع الصفة للموصوف. فإن لم يرد بالصفات مدح ولا ذم فقد يعطف بغير

(١) في و: وتشوبا. والتصحيح من ل. د. والكتاب ٢٥٠/١.

(٢) سقطت في ل. د.

(٣) ينظر قول الخليل في الكتاب ٢٥٠/١.

(٤) في و: مورت بأخيك وصاحبك. والتصحيح من ل. د. وفي الكتاب ٢٥٠/١: وزعم يونس أنك تقول: مورت بزید أخيك وصاحبك.

(٥) في و:

بأعين منها مليحات النقب من ساكن السدار وحلال الكسب

والتصحيح من ل. د. والكتاب ١٥٠/١. واللسان مائة (نقب)، والبيت غير منسوب في الكتاب واللسان. والشاهد في جري شكر التجار وحلال المكتسب على ما قلناه نمتا، ونتر قطع فصب أو رفع لا فيه من معنى المدح بخلاف.

(٦) ينظر الكتاب ٢٥٠/١.

(٧) الزبادة من ل. د.

(٨) ينظر الكتاب ١ / ٢٥٥ - ٢٥٦.

(٩) من الرجز، وهو غير منسوب في الكتاب ٢٥٥/١. والشاهد فيه نصب البائس باعتباره فعل على معنى الترحم وهو فعل لا يظهر. وقرئ موضع معصب باليمين وأصل الكوس للظاء وبتر الوحش فاستبدله بالليل.

(١٠) هو خرفة بن العدين سفيان وهو أشهر الشعراء بعد امرئ القيس (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ١١٧١ - ١١٧٢ والخزائن ٤١٤/١).

(١١) في ل. د. وما.

(١٢) لمن الرجز، ينظر ديوانه ص ٩٧. والشاهد فيه: البائسات منصوب على الترحم. وقاعل تطير ضمير الكروان.

الواو، حكى سيبويه: مروت برجل لا قائم ولا قاعد، ومروت برجل راكب^(١) فذاهب،
ومروت برجل راكب ثم ذاهب^(٢)، ومروت برجل راكع أو ساجد، ومروت برجل راكع لا
ساجد^(٣).

وهذا باب يتسع القول فيه.

(١) في: لا راكب، والتصحيح من ل. هـ. والكتاب ٢١٣٨.

(٢) في: فذاهب، والتصحيح من ل. هـ. والكتاب ٢١٣٨.

(٣) ينظر الكتاب ٢١٣٨.

باب العطف

اختلف كلام ابي القاسم [رجه الله تعالى] ^(١) في «أما» فعدها في هذا الكتاب من حروف العطف ^(٢) وهو مذهب بعض النحويين، وذكر في غير الجمل انها ليست من حروف العطف ^(٣) وهو مذهب الفارسي وجماعة من النحويين.

قالوا ^(٤): انما تأتي «أما» ^(٥) لمعنى الشك. كقولك: لقيت اما زيدا واما عمرا. اذا كنت شاكيا فيمن لقيت منها. وتكون للايهام كقولك ^(٦): اكلت اما تمرا واما زبيبا. وهذا ليس بموضع شك ولكنه يُهم الامر على المخاطب. وتكون للتخير فيها تقدمه حظر وما لا يراد به الجميع بين الشئين كقول القائل: كُلْ إما سمكا واما لبنا ^(٧). وتكون للاباحة في كل ما يكون فيه الجمع والتفريق مباحين [مما] ^(٨) كقول القائل: جالس اما الفقهاء واما القراء. وتكون للتقسيم والتوزيع كقولك: لا يخلو الجسم ان يكون اما ساكنا واما متحركا ^(٩).

قالوا: ولا يصح ان تكون عاطفة لعتين:

احدهما: انها تقع في صدر الجملة حيث لا يكون عطف.

والثانية: دخول حرف العطف عليها، ولا يجتمع حرفا عطف.

وقال من جعل «أما» هي العاطفة يلزم من جعلها غير عاطفة ان يجعل الواو [هي] ^(١٠)

(١) الزيادة من ل. وفي د: رحمه الله.

(٢) ينظر اشمس ص ٣٠.

(٣) في ل، د: ليست بحرف عطف.

(٤) في ل، د: وقالوا.

(٥) سقطت في ل، د.

(٦) في ل، د: كقول القائل.

(٧) في ل، د: كل اما السمك واما اللب.

(٨) الزيادة من ل، د.

(٩) التصحيح من د. وفي و: لا يخلو الجسم اما ان يكون متحركا او ساكنا وفي ل: لا يخلو الجسم من ان يكون اما ساكنا واما

متحركا.

(١٠) زيادة انضاعا السياق.

المعاطفة^(١)، [ولا يصح ان تكون ها هنا عاطفة]^(٢) لان معناها الجمع و «إماء» معناها التفریق. ولا يصح في الإشياء اجتماع واقتراق في حالة^(٣) واحدة: فقليل لهم: يلزمكم مثل هذا في قولكم: ان «إماء» هي المعاطفة. والصحيح انها غير عاطفة وإنما ذكرت مع حروف المعطف لصحتها لها كما يسمى النحويون الالفين في «حرء» الفی الثانیث (وإنما ألف الثانیث)^(٤) الثانية التي انقلبت همزة لاجتماع الساكنين والاولی انما زیدت للمد، فلما اصطلحنا ولزمت احدهما الاخرى سمينا جميعا الفی الثانیث وهذه عبارة للنحويين^(٥) اتفقوا عليها في صناعتهم كما اتفقوا [علی ان قالوا: ان «الفاء» جواب الشرط وإنما الجواب ما بعدها، وكما اتفقوا]^(٦) علی ان قالوا في قول القائل: كان زيد قائما، وان زيدا قائم. ان «قائما» خبر «كان» وخبر «ان» وإنما الاعتبار عن الاسم المرفوع بكان والاسم المنصوب بأن، لان الافعال والحروف لا يخبر عنها. فان قلت: كيف^(٧) يصح حمل «الواو» على معناها من الجمع الذي وضعت له، و «إماء» انما توجب أحد الشیئين. قلنا: المراد بدخول «الواو» ها هنا ان الشیئين قد اجتمعا في الشك او في التخيير او في^(٨) التقسيم فان هذه المعاني ليست في احدهما^(٩) دون الآخر.

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: وغول قام محمد لا أخوك. ترفع ومحمداء بعمله و «أخوك» عطف عليه، والقائم محمد دون الاخ وان كان قد شركه في الاحراب^(١٠).

قال المنصر: اختلف كلام ابي القاسم في «لا» المعاطفة فاجاز في الجمل ان يعطف بها (بعد الفعل الماضي كما ترى وذكر في كتابه المؤلف في معاني الحروف ان «لا»^(١١) يعطف

(١) في ل، د: ان يكون المعطف انما هو بالواو.

(٢) سقطت في د.

(٣) في ل، د: حاء.

(٤) سقطت في ل، وفي د: وإنما الثانیث بالثانية.

(٥) في د: وهذه عبارات للنحويين. وفي ل: وهذه عبارات النحويين.

(٦) سقطت في د.

(٧) في ل: فكيف.

(٨) سقطت في د.

(٩) في و: احدهما. والصحيح من ل، د.

(١٠) ينظر الجمل من ٣١-٣٢.

(١١) سقطت في د.

بها) (١) الا بعد الفعل المستقبل فقال: تقول: أمرُ بعيد الله لا زيد.. كأنك (٢) تقول: أمر بعيد الله لا أمر يزيد. [ولو قلت: مروت بعيد الله لا زيد. لم يجوز، لأنك لا تقول: مروت بعيد الله لا مروت يزيد] (٣) لأنك إنما تنسق بها في الفعل (٤) المستقبل لا في الفعل (٥) الماضي وذلك أن (٦) الماضي يوجب وجود الفعل لأنه قد كان، ولا يستفي وجوده ولا يكون متفيا موجودا في حال واحدة. وذكر أن المعطف بها إنما يكون في كل ما يجوز دخول «لم» عليه. وإنما تدخل على المستقبل لا على الماضي. قال: فكل شيء لا تقع عليه «لم» فهو محال إذا جعلت «لا» فيه عطفًا.

قال القسّر: فيلزم أبا القاسم في كلامه هذا اعتراضات من ثلاثة أوجه:
أحدها: أن يقال له: إذا كان المعطف بلا لا يجوز عندك الا بعد الفعل (٧) المستقبل فلم اجزته في كتاب الجمل (٨). وهذا تناقض منك.

والثاني: أن يقال [له] (٩): أن العرب قد تدخل «لا» على الفعل الماضي فتضيد ما تضيده «لم» مع المستقبل كقوله تعالى «فلا صلّ ولا صل» (١٠) معناه: لم يصدق ولم يصل. وأكثر ما تأتي في هذا المعنى مكررة، وقد نجيء مفردة كقوله تعالى «فلا اتحمم المغبة وما ادراك ما المغبة» (١١)، وكقول أبي خراش الهذلي (١٢):

ان تغفر اللهم تغفر جما وإني عبد لك لا الما (١٣)

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د: لاك.

(٣) سقطت في و.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) سقطت في ل، د.

(٦) في ل: لأن.

(٧) سقطت في ل.

(٨) ينظر الجمل ص ٣١.

(٩) سقطت في و.

(١٠) سورة القبله، الآية ٣١.

(١١) سورة البلاء، الآية ١١ و ١٢.

(١٢) هو خراش بن مرة، أحد بني قرد بن عمرو بن معاوية بن قيس بن سعد بن هذيل، مات في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو صاحب (ديوان المخلين ١١٧٢).

(١٣) من الرجز وهو غير موجود في شعر أبي خراش في ديوان المخلين ١١٧٢-١١٧٣. وقد ذكره السكري في كتاب وشرح اشعار المخلين ١٣٤٧٣ عند الكلام على ما نسب لأبي خراش في غير هذا الكتاب. وذكر البيت منسوبا إلى أبيه بن أبي الصلت في الاغاني ١٣٧٤ (دار الثقافة) ولم أجده في ديوانه الذي جمعه ووقف على طبعه بشاريوت وطبع بالمطبعة الوطنية في بيروت سنة ١٩٣٤.

وانشد سيوفه:

وأي خميس لا أنانا نهابه واسيافنا يقطرون من نجدة^(١) دعا^(٢)
أراد^(٣) أبو خراش: وأي عبد [لك]^(٤) لم يلعم بذنب. وأراد الآخر^(٥): وأي خميس
لم نغيء نهابه.

والثالث: إن يقال له: قد وجدنا العرب قد عطفت بلا في مواضع ليس للفعل
المستقبل فيها مدخل، كقول عائشة رضي الله عنها للنبي عليه السلام! حين نزلت
براءتها من الأفك: بحمد الله لا بحمدك^(٦). [معناه: قد برئت بحمد الله لا بحمدك]^(٨).
ويقال في الخل: «جذك لا كذك»^(٩)، أي: المعول عليه جذك لا كذك وقال امرؤ القيس^(١٠):

كأن دشارا حلقت بلبونه عقاب تنوق^(١١) لا عقاب القواصل^(١٢)

(١) كذا في د. وديوان حسان بن ثابت ص ٢٢١. وفي ل. د. كشه.

(٢) كذا روى البيت في النسخ المخطوطة. وفي الديوان ص ٢٢١ والكتاب ١٨٧.

لنسا الجففت الفم يلعمن بالفحى وأسبنا يقطرون من نجدة دعا

وهو من الطويل وقد نسيه سيوفه في حسان بن ثابت شاعر الرسول ﷺ

(٣) في د. وأراد.

(٤) الزينة من ل. د.

(٥) في ل. آخر.

(٦) في ل. ﷺ.

(٧) الذي في صحيح البخاري ١٥٣/٥ مطالع الشم ١٣٧٨ هـ القاهرة: والله لا أقوم اليه فاني لا أحد إلا الله عز وجل.

وفي رواية الإمام أحمد: والله لا أقوم اليه ولا أحد إلا الله عز وجل. وهو الذي أنزل مراد في تفسير ابن كثير ٢٧/٣ طعة الحلبي-
القاهرة. وفي رواية ابن هشام: قلت بحمد الله (تجيب سيرة ابن هشام ٢٥٦ الأولى- القاهرة). وفي رواية أخرى: بحمد الله لا
بحمدك (تفسير ابن كثير ٢٧/٣).

(٨) سقطت في د. ل.

(٩) يروى بالرفع على معنى: حيك يخي عك لا كذك، ويروى بالنصب أي: مع حيك لا كذك (جميع الأمثال للميداني
١٧٩٨ طبعة مصر سنة ١٣٥٢ هـ).

(١٠) هو امرؤ القيس بن حجر بن عكرمة الكندي. شاعر جاهلي. من الطبقة الأولى. تنظر ترجمته في الشعر والشعراء لأم قتيبة
٥٠٧ هـ. ومقدمة ديوانه ص ٥ وبها

(١١) في د. ل. توف، وتنصح ص د. وسيمون ص ٩٤

(١٢) من الطويل يقرئون مري، نفس ص ٩٤. ولاسيما ١١٧٣ وتتر سم وعي بل حري القيس، واللبون
الابل التي خا لين وتتوق سم مريع في حلي ص ٥. ولتوافع حلف صحت وجفت ذهبت.

وقالت الختاء^(١):

وناجية كاتان الشميل (م) غادوت باخل اوصالها
الى ملك لا الى سوقة وذلك ما كان أكلامها^(٢)

مسألة

وقال في هذا الباب: وقول: ما خرج محمد لكن عمرو، ولو قلت: خرج محمد. لكن عمرو. لم يجوز، لأن «لكن» لا يعطف بها إلا بعد الجحد. فإن جئت بعدها بكلام قائم بنفسه جاز كقولك: خرج محمد لكن عبد الله مقيم^(٣). [واتطلق أخوك لكن زيد مقيم]^(٤).

قال المفسر: هذا الكلام على الإطلاق فيه تعقب، لأنه يلزم منه أن يجوز: خرج محمد لكن عبد الله يضحك، لأن هذه جملة تامة قد وقعت بعدها، فيبني أن يقال: فإن^(٥) جئت بعدها بكلام قائم بنفسه^(٦) مضاد لما قبله. لأن «لكن» مضادة «ولاء» في الوضع^(٧) أعني: أن «لا» وضعت لتنفي^(٨) عما بعدها ما أوجب^(٩) لما قبلها. و«لكن» وضعت لتوجب لما بعدها نفي ما قبلها^(١٠). فإذا جاءت بعد كلام موجب صارت مثل «لا» فتفت عما بعدها ما أوجب^(١١) لما قبلها، ويقع بعدها حيث بدأ والخبر، وقد يجيء بعدها ما ليس بمتبدأ^(١٢) كقولك: خرج محمد لكن لم يخرج عبد الله.

(١) هي فاضر بنت عمرو بن الشريد شاعرة غفيرة. تنظر ترجمتها في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢٦٨-٢٦٩.

(٢) من المتعارف، ينظر شرح ديوانها ص ٧٦، والناجية السريعة وأتان السيل: الصخرة يجرعها السيل. والتسيل: بقية الماء في الصخرة. والخل: الطريق في الرمل.

(٣) في: و. متعلق. وفي: د. لا يخرج. والتصحيح من كتب الجمل ص ٣٢.

(٤) سقطت في و. ينظر كتاب الجمل الصفحة السابقة.

(٥) في ل. وإن.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في و: هذا الوضع، والتصحيح من ل. د.

(٨) في ل. د. لينفي.

(٩) في و: أوجب.

(١٠) في ل. د. ما تنفي عما قبلها.

(١١) في و: أوجب.

(١٢) في ل. د. وقد يجيء بعدها ما ليس بمتبدأ. وفي: د. وقد يجيء بعدها بمتبدأ

مسألة

وقال في هذا الباب: وتقول^(١): أقام زيد أم أخوك^(٢). ومعناه: أيها قام^(٣)، فإن قلت: قام زيد أم أخوك، لم يجز، لأن «أم» لا يعطف بها إلا بعد الاستفهام^(٤).

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح، غير أنه كلام يوهم أن «أم» لا حال لها غير^(٥)، ما ذكره^(٦)، ولو قال: لأن «أم» المتصلة لا يعطف بها إلا بعد الف الاستفهام لكان أوضح للكلام وأرفع للإيحاء، لأن «أم» تكون متصلة ومنقطعة، و«أم» المتصلة إنما تعادل «الف» الاستفهام» دون سائر ما يستفهم به. وليس في كلامه ما يخص ذلك بالف الاستفهام دون غيرها.

(١) سقطت في د.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة، وفي كتب الجمل من ٣٧: عمرو

(٣) كان الصحيح أن يقول الزجاجي إذا أريد هذا المعنى: أزيد قام أم أخوك. أما إذا كان السؤال عن الفعل قلنا: أقام زيد أم قام. ينظر استمالة الفقرة للتصوير في معنى الريب ٨٦ تحقيق د. الحارثي ومحمد علي حد.

(٤) ينظر الجمل من ٣٢.

(٥) في د: إلا.

(٦) في ل، د: ما ذكر.

باب التوكيد

قد اطلع قوم من يقرأ^(١) هذا الكتاب أو يقرأ^(٢) عليه بأن يزيدوا فيه^(٣) وأجمعان
اكتعان [أبصعان]^(٤)؛ للمذكرين و«جمعاوان كتماوان [بصعاوان]^(٥)» للمؤنثين، وكأنهم
يتوهمون أن أبا القاسم أغفل ذلك أو أسقطه^(٦) من متن الكتاب وإنما أسقط أبو القاسم
ذلك^(٧) عن قصد منه، لأن العرب لم تستعمله. قال أبو اسحاق الزجاج: استغنت العرب
عن أجمعين أكتعين [أبصعين]^(٨) بكليهما وعن جمعاوين كتماوين [بصعاوين]^(٩) بكليهما كما
استغنت^(١٠) «بترك» عن أن يقولوا: ودع ووذر، ويقولهم «تارك» عن أن يقولوا «وادع» و
«واذر».

وأما أهل الكوفة فانهم أجازوا ذلك، وتبع الكوفيين على ذلك قوم من البصريين
وأجاز الكسائي: رأيت الزيديين أجمعين ورأيت جارتك جمعاوين.

قال أبو جعفر بن النحاس: وهذا خطأ عند البصريين لمتنين: أحدهما: أن العرب
لا تستعمل في مثل هذا إلا «كليهما وكليهما». والعلة الأخرى: أنك لا تقول^(١١): رأيت
زيدا أجمع، لأن «أجمع» لا يؤكد^(١٢) إلا ما جاز تفريقه. فلما لم يؤكد «زيد»^(١٣) أجمع لم

(١) سقطت في ل.

(٢) في لـد. وقرأ.

(٣) في و: ليها، والتصحيح من لـد.

(٤) سقطت في و.

(٥) قال ابن منظور في اللسان في مادة (بصع): وأبصع: كلمة يؤكد بها، ويضغهم بقوله بالفساد المعجمة، تقول: اضغلت
حفي أجمع أبصع والأتى جماء بصعاع، وجاء القوم أجمعون أبصعون، ورأيت النسوة جمع بصع، وهو توكيد مرتب لا يقدم على
أجمع. قال ابن سيده: وأبصع نعت تابع لأكتع وإنما جازوا بأبصع وأكتع وتابع أتباعا لا جمع لأنهم عدلوا عن إعادة جميع حروف
أجمع إلى إعادة بعضها. قال الأزهري ولا يقال أبصعون حتى يتقدمه أكتعون. وقد سقطت هذه الكلمة في و.

(٦) في و: أو أنه أسقط. وفي د: وأنه سقط، والتصحيح من ل.

(٧) في لـد: وإنما أسقط ذلك أبو القاسم.

(٨) سقطت في و.

(٩) سقطت في و.

(١٠) في ل: اكتصوا، وفي د: استغنتوا.

(١١) في لـد: أنه لا يقال.

(١٢) في لـد: لأن أجمع إنما يؤكد به ما حفر.

(١٣) سقطت في لـ.

يؤكد به «الزيدان». قال ابو جعفر فان قلت: أخذت ماليها أجمعين، وهدمت دارهما
 جمعاوين. جاز على القياس، أراد ان المال لما كان^(١) يؤكد بأجمع جاز ذلك في تنيته.
 وكذلك الدار لما كانت تؤكد^(٢) بجمعاء جاز ذلك في تنيتها وهذا اعتلال غير صحيح، لان
 التثنية لو امتنعت لهذه^(٣) العلة لا تمتنع بالجمع وانما امتنع ما امتنع من ذلك لأنه لم يسمع من
 العرب. لا علة له غير هذا^(٤).

(١) في و: أراد بذلك لما كان المال. والتصحيح من د.

(٢) في ل، د: توصف.

(٣) في و: جهه. والتصحيح من ل، د.

(٤) في ل، د: وانما امتنع من امتنع من احدية ذلك لأنه لم يسمع من العرب لا علة له غير هذه.

باب البدل

قال أبو القاسم في هذا الباب: وإنما قلنا بدل^(١) البعض والكل مجازاً، وعلى استعمال الجماعة له مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز. وأجود من هذه العبارة (إن تقول)^(٢):
ويبدل^(٣) الشيء من الشيء وهو بعضه^(٤).

قال المفسر: هذا اعتذار اعتنريه أبو القاسم من قوله في صدر الباب: ويبدل البعض من الكل. إن تقول^(٥) ويبدل الشيء من الشيء وهو بعضه. وهذا اعتذار طريف، لأن في كتابه هذا عبارات كثيرة فاسدة لم يعتذر منها بشيء والذي دعاه إلى الاعتذار في هذا الموضع أن بعض النحويين المعاصرين^(٦) له عارضه فيه. فالحق هذه الزيادة.
وهذا الاعتذار يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون اعتذر^(٧) من ادخاله الالف واللام على «بعض» و«كل» وهما يقدران تقدير المعارف، لأنها مضائقان في المعنى وإن^(٨) لم يضافا في اللفظ، ولهذا قال سيبويه: هذا باب ما يتصعب خبره لأنه معرفة وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصف، وذلك قولك: مررت بكل قائم. ومررت ببعض قائم. وبعض جالس^(٩). ألا ترى أن سيبويه قد جعلها معرفتين وإن كانا بلفظ النكرة^(١٠) وإنما لم يترك ذلك لأنها^(١١) إنما يتكلم بها^(١٢) إذا جرى

(١) سقطت في ل. د. وهي غير موجودة في عبارة الجمل ص ٣٧.

(٢) سقطت في ل. د. وهي موجودة في عبارة الجمل في الصفحة نفسها.

(٣) كلها في النسخ المخطوطة. وفي الجمل في الصفحة عنها: يبدل.

(٤) ينظر كتاب الجمل ص ٣٧.

(٥) في ل. د: أن أقول.

(٦) في و: القاريين. وفي ل: المنرضين. والتصحيح من د.

(٧) في ل: اعتذرا. وفي د: أنه اعتذر.

(٨) في ل: وإما.

(٩) ينظر الكتاب ٢٧٣٨.

(١٠) في ل: بلقظ واحد النكرة

(١١) في ل. د: لأن هذا

(١٢) في ل. د: به.

ذكر قوم يُستغنى^(١) بما جرى من ذكرهم عن ان يضافا الى الضمير ولذلك^(٢) لم يوصفا، لانها قد اغتيا عن ذكر الضمير فجريا مجراه حين اكتفي بذكرهما عن ذكره. وكذلك لم يوصف بها كما لا^(٣) يوصف بالضمير فلا يقال: مرت^(٤) بكل الصالحين ولا بالزبدان كل. ويمكن ان يكون امتناع وصفها والوصف بها لانها لم ينفكا عن الاضافة في المعنى فصارا^(٥) كـبعض اسم. وبعض الاسم لا يوصف ولا يوصف به. فلما كانا في تقدير المعرف بالاضافة في اللفظ والمعنى^(٦) قبح دخول الالف واللام عليها. واعتذر عن ذلك واحتج بأن النحويين قد فعلوا ذلك [قبله فاتبعهم]^(٧) وقد يكون لكل وبعض حال ثانية يحسن فيها دخول الالف واللام [عليها]^(٨) وهو ان يقول القائل: ابعث اليّ بالكل من تلك الدراهم. وقد وجهت اليك البعض^(٩) من تلك^(١٠) الثياب. اذا كان بينه وبين من يخاطبه عهد متقدم. فيحسن دخول الالف واللام عليها في هذا الوجه، لانها ليسا مضافين. ومع هذا فان القائل قد يقول: النصف، والثلث، والرابع، والخمس، ونحو ذلك الى العشرة فيدخل [عليها]^(١١) الالف واللام. وان كانت لا تنفك من معنى الاضافة فلا يلزم الاعتذار من هذا الوجه [فهذا أحد الوجهين]^(١٢)

والوجه الثاني ان بدل البعض من الكل ينقسم قسمين:

احدهما داخل في بدل البيان.

والثاني داخل في بدل الغلط.

(١) في لـ د: يستغنى.

(٢) في د: وذلك.

(٣) في و: لم، والتصحيح من لـ د.

(٤) سقطت في لـ د.

(٥) جاءت هذه العبارة في لـ د على النحو الآتي: لانها لا ينفكا من معنى الاضافة صارا..

(٦) في لـ د: في تقدير التعريف بالاضافة معنى.

(٧) سقطت في و.

(٨) سقطت في و.

(٩) في لـ د: البعض.

(١٠) في د: من كل.

(١١) الزيادة من لـ د.

(١٢) سقطت في و.

(فأما الذي من بدل البيان)^(١) فإن يكون الثاني جزء عما قبله كقولك: ضربت زيدا رأسه^(٢).

وأما الذي من بدل الغلط فإن^(٣) يكون الثاني ليس جزء عما قبله كقولك: ضربت زيدا رأس عمرو. [فإذا قال: ويبدل البعض من الكل على الإطلاق أوهم هذا الإطلاق أن البعض يجوز إبداله من الكل سواء كان جزء منه أم لم يكن]^(٤). فإذا قال ويبدل الشيء من الشيء وهو بعضه ذهب التوهم وانحصر على أحد^(٥) القسمين فكان أحوط في البيان وأوضح في المعنى^(٦). والاعتذار لهذا الوجه الثاني الزم منه للوجه الأول.

مسألة

قال أبو القاسم (في هذا الباب)^(٧): والبدل الرابع بدل الغلط ولا يجري^(٨) مثله في القرآن ولا في كلام فصيح^(٩) (فيؤتى منه بمثال كما يؤتى بأمثله من غيره)^(١٠).

قال المفسر: هذا الذي قاله أبو القاسم قد قبله غيره، وكأنه اتفاق^(١١) من النحويين. فأما^(١٢) قولهم: أنه لم يقع في القرآن فصحيح لا اعتراض فيه، وأما قولهم^(١٣) أنه لم يجرى في شعر ولا في كلام فصيح فقد تأملته فوجدته^(١٤) غير صحيح، ووجدت الغلط ينقسم قسمين:

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل: فإن يكون الثاني ليس جزء عما قبله كقولك: ضربت زيدا رأس عمرو.

(٣) في و: والثاني بدل اللفظ وهو أن... والتصحيح من د. وقد سقطت هذه العبارة في ل.

(٤) سقطت في و.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في ل، د: وأصح للمعنى.

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في ل: يجوز.

(٩) هنا تنتهي صورة كتاب الخليل. ننظر الصفحة ٣٥ منه.

(١٠) في ل، د: وأكد هذا ما قل في آخر الباب: وليس الغلط ما يجري بفارس محتاج إلى تمثيل. 'وأما أنه لا يوجد شيء منه في

القرآن ولا في كلام فصيح فيؤتى منه بمثال كما أتى بمثله من غيره.

(١١) سقطت في د.

(١٢) في و: وأما.

(١٣) في و: قوله، والتصحيح من د.

(١٤) في ل، د: عرابته.

أحدهما: يقع من غير أن يريد المتكلم، ولكنه يذهب إلى أن^(١) يقول شيئا فيسبق^(٢) لسانه إلى غيره، وقد يكون من عي المتكلم وغاوته كما حكي عن شجاع كاتب أوتامش^(٣) التركي أنه دخل على المستعين بالله^(٤) وذيل قبائه قد تحرق فسأله عن ذلك فأراد أن يقول: دُست ذنب الكلب فحرق قبائي، فقلب الكلام وقال^(٥): داس الكلب ذنبي وخرقت قبأه.

والثاني: شيء يتعمده المتكلم ويقصده ويريد بذلك المبالغة كقول القائل: هند كوكب، بل بدر، بل شمس. لا شبهها بالكوكب خطأ نفسه فقال: غلظت، بل هي بدر، ثم غلظ نفسه في تشبيهها بالبدر فقال: بل [هي] شمس^(٦). وهذا النوع من التشبيه^(٧) حكمه أن يُبدأ فيه بالادنى ثم يرتقى^(٨) إلى الأعلى، فإن عكس القائل ذلك فقال: هند شمس، بل بدر بل كوكب. كان معيا في الكلام وتقصيرا بالممدوح^(٩)، لأنه يحطه من المرتبة العليا إلى أقل منها. وهذا النوع كثير في الشعر، فمنه قول زهير:

قف بالديار التي لم يعفها القدم بل وغيرها الأرواح والديم^(١٠)

كان أبو عبيدة^(١١) يذهب إلى أنه رجع عما قال واكذب نفسه ونحوه قول طرفة:

وفي الحي أحوى ينفض المرد شادن مظاهر سطحي لؤلؤ وزبرجد

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: ويسبق.

(٣) أوتامش: هو وزير المستعين بالله الخليفة العباسي. ورد اسمه على هذا النحو في مختصر التاريخ لابن الكازوري ص ١٥٣ والفرج بعد السدة للتبرخي ص ١٥٧ و ١٥٩ وتاريخ الحقوقي ٩٠٣/٧ وقد جاء اسمه (اتامش) في الطبري ٨٤/١١ (الطبعة الحسينية) وكامل ابن الأثير ١٤١/٧.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) في ل، د: فقال.

(٦) الزيادة من ل، د.

(٧) في و: التسمية، والتصحيح من ل، د.

(٨) في ل، د: يرتقى.

(٩) في و: للممدوح، والتصحيح من ل، د.

(١٠) من البسيط، ينظر ديوانه ص ٩٨ و ١٤٥، وهو من فصيحة يمدح بها هرم بن سنان المزي. والأرواح جمع روح. والديم جمع دمة: مطر يدم مع سكون يروما أو يرومين.

(١١) هو معمر بن المثنى، وقد تقدمت ترجمته.

(١٢) في و: قال.

نخذول تراعي ريسيا بخميلة تناول أطراف البربر وترتدي^(١)
واكثر ما يستعمل ذلك المحدثون^(٢) من الشعراء وقد صرح بذلك المتنبي^(٣) في
قوله:

أقاضي^(٤) هذا^(٥) الذي انت أهله غلظت ولا الثلثان هذا ولا النصف^(٦)
وقال في أول هذه القصيدة:

لجنية أم غادة رفع السجف لوحية لا ما لوحية شفت^(٧)
وهو^(٨) كثير في الشعر.

(١) من الطويل، ينظر ديوانه ص ٧ و ٨، والبيتان من معلته. والمعنى في المحي حبيب يشبه قلبا أخرى في كحل العينين
وسمرة الشفتين في حال نفس الظبي ثمرة الأراك لأنه يمد عتقه في تلك الحال ثم صرح بأنه يريد أنسانا، وقال قد ليس علقين
احدهما من اللؤلؤ والاخر من الزبرجد. شبهه بالظبي في ثلاثة أشياء في كحل العينين وحرة الشفتين وحسن الجبهة ثم انصرفه منحل
بعقدين من لؤلؤ وزبرجد. والزبرجد القطيع من الغنم ويقر الوحش. والخميلة لورث ذات شعر. والبربر ثمرة الأراك المدرك
بالبحر.

(٢) في و: المحدثون، والتصحيح من ل. د.

(٣) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي المعروف بالمتنبي الشاعر المشهور (تظهر
ترجمته في دليات الأعيان ١٠٧٨).

(٤) في و. أنفستنا، والتصحيح من ل. د. والديوان ٢٩٧٢.

(٥) في ل: هذه.

(٦) من الطويل. يقول: أنت أهل للفتي اتى عليك به، ثم رجع عطف. ما غلظت، ليس هذا ظني ما أنت أهله ولا
النصف.

(٧) أراد الجنية فحذف همزة الاستفهام ودل عليها قوله (أم). واللغة الناعمة. ويسحب حسا شتر. والشفت ما عبق
في أهل الأذن.

(٨) في ل: هذا.

باب أقسام الافعال في التعدي

ذكر في هذا الباب ما لا يتعدى من الافعال. وذكر في الجملة: تفاعل، نحو: تضارب القوم^(١). وقد يجيء^(٢) تفاعل متعديا، قالوا: تداولنا الشيء، وتناولنا^(٣) الماء، ونجاوزت المكان، وتفاضيت الدين، وتعاطينا الكؤوس^(٤)، وتعاهدت ضيعتي. ومن ذلك قول امرئ القيس:

نجاوزت احراسا اليها ومعثرا علي حراسا لويشرون مقتلي^(٥)

وقال^(٦):

فلما تنازعنا الحديث وأسمحت هصرت بغصن ذي شماريخ مبال^(٧)

وقال أبو حية النعمري^(٨):

إذا ما تفاضى المرء يوم وليلة تفاضاه شيء لا يمل التفاضيا^(٩)

(١) ينظر كتاب الجمل ص ٣٩.

(٢) ينظر لي ل: نحيء.

(٣) في و: تراويتا.

(٤) في ل، د: وتعاطيت الشيء.

(٥) كذا في و، ل. وفي د، والديوان ص ١٣:

نجاوزت احراسا واحوال معشر علي حراس لويشرون مقتلي

ويشرون يظهرون اي هم حراس لويشرون فلي من فيظهم علي. ويروي: يسرون، اراد: لويشرون مقتلي، وذلك لا ينفي لنباهي وموضعي في حسي. والبيت من الطويل.

(٦) في ل، د: وقوله.

(٧) من الطويل (ينظر ديوانه ص ٣٢). ومعنى: فلما تنازعنا الحديث، اي حللته وحللتها. وأسمحت: انقلبت وسهلت

بعد صموتها ومهصرت: جلبت ومددت، واراد بالنصن جسمها، وشبه شعرها بشماريخ النخل لثناخله وغزارته.

(٨) هو المحدث بن الربيع بن كثير بن جناب النعمري، من غفري الدولتين الاموية والعباسية، وقد مدح الخلفاء فيها جميعا (تنظر ترجمته. في الاغانى ٢٣٦/١٦-٢٣٩ دار الثقافة، والخرائط ٢٨٣/٤. والسطح ص ٧٤٤.

(٩) من الطويل وقد ذكره ابو علي الفاي في اماليه ١٨٥/٢ منسوبا، مع بيتين، الى أبي حية النعمري.

مسألة

قال ابو القاسم [في هذا الباب]: ^(١) وفعل لا يتعدى الا بحرف خفض ^(٢) نحو قولك: دخلت الى اخيك، ومررت بزيد وركنت ^(٣) الى ابيك ^(٤).

قال المفسر: ووقع في بعض النسخ ركبت بالباء، وفي بعضها ركنت بالنون والأشبه ^(٥) ان يكون «ركنت» بالنون، كقوله تعالى «ولا تركنوا الى الذين ظلموا» ^(٦) وأما «ركبت» بالباء فانما يحتاج الى حرف الجر اذا دخل على ما لا يركب ^(٧)، كقولك: ركبت الى الامير. واذا كان مما يركب لم يحتاج الى حرف الجر كقولك ركبت الفرس وركبت البعير وانما يحتاج الى الحرف اذا عدّي مفعولين فليس بمنزلة «مررت، وغضبت» ونحوهما مما لا يوجد الا متعديا بحرف جر ^(٨).

(١) الزيادة من ل، د.

(٢) في و الجر، وفي ل: جر. والتصحيح من د، وكتب الحمل من ٤٣.

(٣) كذلك في و، د، وفي ل، وابتس في الصفحة نفسها، وركبت.

(٤) ينظر كتاب الحمل من ٤٣.

(٥) في ل. والأشبه به

(٦) سورة هود، الآية ١١٣.

(٧) في ل، ما يركب

(٨) في ل، د جر

(٩) في ل، د مما لا يوجد متعدي الا بحرف

باب ما تتعدى اليه الافعال المتعدية وغير المتعدية

قال أبو القاسم في هذا الباب: واعلم ان اقوى تعدي الافعال الى المصدر، لانه^(١) اسمه ومشتق منه، ثم الى الظرف^(٢) من الزمان، لان الفعل انما اختلفت ابنيته للزمان وهو مضارع له من اجل ان الزمان حركة الفلك [والفعل حركات الفاعلين]^(٣)

قال المفسر: ليس الزمان حركة الفلك^(٤). كما قال. وان قال ذلك قائل فهو تسامح منه في العبارة، وانما الزمان في الحقيقة مدة حركة الفلك. وكذلك [زمان]^(٥) كل موجود من الاجرام انما هو مدة وجوده ساكنا كان^(٦) أو متحركا وانما ذكرنا الاجرام لان الامور المعقولة لا توصف بالزمان انما توصف بالدهر. واما الباري جل جلاله فليس يوصف بدهر ولا بزمان بل هو مبين لجميع الاشياء. ولا يشبه^(٧) شيئا ولا يشبهه شيء.

ومن الناس من يجعل الزمان والدهر سواء، وهو المشهور في اللغة العربية وليس هذا من صناعة النحو فتتص^(٨) القول فيه.

مسألة

قال أبو القاسم [في هذا الباب]^(٩): وأما الحال فكل^(١٠) اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة قد تم الكلام دونه، فانه يتصّب على الحال. قال^(١١): ولا تكون الحال الا نكرة ولا

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي كتاب الجمل ص ٤٧: كانه.

(٢) في ل: د: الظروف.

(٣) ينظر كتاب الجمل ص ٤٧. وبقيّة العبارة فيه: ثم الى الظروف من المكان ثم الى الحال.

(٤) سقطت في و.

(٥) سقطت في و.

(٦) سقطت في ل: د.

(٧) في ل: د: لا يشبه.

(٨) في و: فينقص. وفي ل: فينقصنا. والتصحيح من د.

(٩) الزيادة من د، وفي ل: في هذا وأما الحال...

(١٠) في ل: د، واجمل ص ٤٧: فهو كل.

(١١) في ل: وقله. وفي د: ثم قال.

تكون (الا بعد معرفة)^(١) ولا تكون الا بعد تمام الكلام ، ولا بد لها من عامل [يعمل]^(٢) فيها

قال المفسر: ذكر أبو القاسم [يعض]^(٣) شروط الحال ولم يستوف جميعها. وشروطها سبعة^(٤) !:

أحدها: ان تكون نكرة، أو في حكم النكرة .

والثاني: ان تكون بعد معرفة أو ما هو منزل منزلة المعرفة .

والثالث: ان تكون مشتقة من فعل أو منزلة منزلة المشتق .

والرابع: ان تكون متقلة أو منزلة منزلة المتقلة^(٥)

والخامس: ان تأتي بعد كلام^(٦) تام أو منزل منزلة التام .

والسادس: ان تكون مقدرة بفي .

والسابع: ان تكون منصوبة، وانما يجب ان تكون نكرة، لانها فضلة في الخبر، وحقيقة الخبر ان يكون نكرة، لانه فائدة يستفيدها المخاطب وانما يستفاد ما هو غير معلوم عند السامع، ولانها تضارع التمييز، وانما قلنا [أو]^(٧) في حكم النكرة، لقولهم: «ادخلوا الاول فالاول»، و«طلبت جهدي وطاقتي»، وقول ليبي^(٨):

فاوردها^(٩) إلراك^(١٠) ولم يبدِها ولم يُشفق على نقص الدّخال^(١١)

(١) سقطت في ل، د، والجمل ص ٤٧.

(٢) الزيادة من الجمل ص ٤٧.

(٣) سقطت في و.

(٤) في ل: نعمة.

(٥) في ل، د: المتقل.

(٦) في و: بكلام، وفي ل: تمام كلام تام. والتصحيح من د.

(٧) سقطت في و، د.

(٨) هو ليبي بن ربيعة العامري، من شعراء الجاهلية وقراسم (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ١٩١/٨ - ٢٠٤ مقدمة ديوانه ص ٤ وما بعدها).

(٩) كذا في و، والديوان ص ٨٦. وفي ل، د، والكتاب ١٨٧٨، وللتعقب ٢٣٧٣ والاتصاف ٨٢٧٢، وابن عثيل ٦٣٠/١: فأرسلها.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) من الراك. والشاهد فيه نصب العراك وهو مصدر في موضع الحال والحال لا يكون معرفة. وصف الشاعر ابلا أووردها الماء مزججة ولم يخف عليها من تنقصها ومشتقتها من ملأخلتها في بعضها وزاحتها على الماء.

وقول اوس بن حجر^(١):

فاوردها التّريب والشّد منها **قطاةٌ مُعيدةُ الورد عاطف^(٢)**

فهذه كلها مصادر معرّقة سدت مسد الاحوال. فالاول^(٣) فالاول وان لم يكونا مصدرين فقد سدا مسد قولك: ادخلوا واحدا واحدا.

ولزم ان تكون مشتقة، لانها [صفة]^(٤) معنوية، وحقيقة الصفة ان تكون في المشتق^(٥) وهي الاسماء المركبة بين العين وغير العين. فالعين كقولك «زيد» وغير العين كقولك «علم» فاذا وجد «العلم» في «زيد» اشتق له منه اسم يوصف به فقيل: «زيد عالم»، وقلنا^(٦): او في حكم المشتق، لقولهم: «بينت له حسابه بابا بابا»، و«تصدفت بمالي درهما درهما» ونحو^(٧) قول النبي ﷺ وقد سئل. كيف يأتيك الوحي فقال^(٨): «أحيانا يتحمل لي الملك رجلا»^(٩).

فهذه الاسماء وان لم تكن مشتقة من افعال، فقد نابت مناب المشتق. فناب قولهم: «بابا»^(١٠) مناب [قولهم]: «دميأ»، وقولهم: «درهما»^(١١) مناب قولهم: مقسما ومفصلا. وقوله (عليه السلام)^(١٢): «رجلا» مناب قوله: عسوسا أو مرثيا. ومن هذا النوع قول امرئ القيس:

(١) هو اوس بن حجر بن عتاب، من شعراء الجاهلية وفصحها (انظر ترجمته في الشعر والشعراء ١٣٧٨-١٣٧ ونثرات الادب

٢٣٩٢-٢٣٦٦).

(٢) كذا في د، والديوان ص ٩٩. وفي د:

قطاةٌ مُعيدةُ الورد عاطف

فاوردها التّريب والشّر منها

والرواية في ل موافقة لما في د. والديوان عدا كلمة (كره) فقد جاءت موافقة لما في د، وهي (كده). والبيت من الطويل والشاهد فيه قوله: واوردها التّريب (برواية النصب) اي اوردها تقريبا.

— (٣) في ل، د: والاول.

(٤) سقطت في د.

(٥) في ل، د: بالمشتق.

(٦) في ل، د: وقتنا.

(٧) في د: وقول. وفي ل: ونحوه.

(٨) سقطت في ل.

(٩) انظر ص ٢-٣ من صحيح البخاري (ج ١) طبعة البلي الحلي.

(١٠) كذا في ي، د. وفي ل: بابا بابا.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) في ل، د: درهما درهما.

(١٣) سقطت في ل، د.

..... سمو حجاب الماء حالا على حال^(١)

(فان قوله)^(٢): «حالا على حال» قد ناب مثاب قوله^(٣): مترسلا أو مترقفا^(٤)، ونحو ذلك.

وقلنا: ان حكمها ان تكون منتقلة، لاختلاف احوال صاحبها ولذلك سميت حالا،
وقلنا^(٥): أو في حكم المنتقلة^(٦)، لانه^(٧) قد يجيء منها ما هو كالمهيئة الثابتة^(٨) كقوله تعالى:
«وهو الحق مصدقا»^(٩) والحق لا يفارقه التصديق. ولكن لما كان المتكلم قد يذكر الحق
ليصدق [به]^(١٠) حقا آخر، وقد يذكره لذاته من غير ان يقصد به [الى]^(١١) تصديق غيره
أشبه الحالة^(١٢) المنتقلة حين كان لها معنيان ينتقل من احدهما الى الآخر. وكذلك قولهم:
«دعوت الله سميعا بصيرا»^(١٣) يجري مجرى الحال عندنا ان كان تعالى^(١٤) لا يكون سميعا
تارة غير^(١٥) سميع تارة، تعالى وتقدس عن ذلك، وانما جرى هذا مجرى الحال^(١٦) لوجهين:

احدهما: ان القائل لو قال: «دعوت الله» وسكت لعلم انه سميع. وكذلك لو قال:
«وهو الحق» لعلم انه مصدق. فسميع ومصدق ومؤكدان^(١٧) للكلام كالفضلة التي لا حاجة
بالكلام^(١٨) اليها.

(١) (ينظر ديوانه ص ٣١). وقوله سموت اليها اي نهضت اليها شيئا بعد شيء. لتلا بشر عكالي، نكتت في ذلك كحجاب الماء وهو يعطى بعضه بعضا في رفق ومهل، وحجاب الماء: طرأته، وقوله: حالا على حال: اي شيئا بعد شيء.

(٢) سقطت في د.

(٣) في د: قولهم.

(٤) في و: مغرعا، والتصحيح من لـ د.

(٥) في ل: وقولنا.

(٦) في لـ د: المنتقل.

(٧) في و: وكأنه، والتصحيح من لـ د.

(٨) في ل: الثانية.

(٩) سورة البقرة الآية ٩١.

(١٠) الزيادة من لـ د.

(١١) للزيادة من لـ د.

(١٢) في لـ د. اشبهت الحال.

(١٣) سقطت في لـ د.

(١٤) في لـ د: الله تعالى.

(١٥) في لـ د: وغير.

(١٦) في و: وانما جرى هذا المجرى.

(١٧) في لـ د: فصار سميع ومصدق ومؤكدتين.

(١٨) في و: للكلام، والتصحيح من لـ د.

والوجه الثاني: ان الشيء اذا كانت لنوعه خواص تختص به لم يلزم ان توجد تلك الخواص كلها في [كل] ^(١) شخص من ذلك النوع ^(٢). ولكن حيث وجدت كلها او بعضها حكم له بانه من ذلك النوع. الا ترى ان الاسم له خواص تختص بنوعه كالإلف واللام، والتعت، والتصغير، والتثنية، والجمع. وقد يوجد من الاسماء ما يتعري من بعض هذه ^(٣) الخواص (الموجودة لها) ^(٤) ولا يخرجها ^(٥) ذلك عن ان تكون اسما ^(٦) وكذلك الحال قد تتعري من بعض الخواص الموجدة لها ولا يخرجها ذلك عن ان تكون حالا ^(٧) كالانسان الذي لا يخرجها عن الانسانية تعريته ^(٨) من بعض خواص الانسان وصفاته. فافهم هذا، فان فيه لطفا.

وأما ما علل [به] ^(٩) الرماني ^(١٠) ومن ذهب مذهبه من ان هذا انما جاز من اجل انه ليس بقطع ^(١١) على احد الجائزين المحتملين فكلام لا يتحصل وهذر لا يعقل، لأنه زعم هو ومن رأى رأيه: ان القطع على احد الجائزين لا يكون الا فيما وقع بين نفي وإيجاب وذلك غير صحيح، لأنه قد يقطع ^(١٢) على احد الجائزين وان لم يكن على الصفة التي قال، كقول القائل ^(١٣): زيد والله منطلق، وزيد بلا شك خارج، وكيف يصح لقائل ان يقول: ان قولنا: دعوت الله سميعا، ليس بقطع ^(١٤) على انه ^(١٥) سميع، وان كان لم يقع بين نفي وإيجاب. وانتصاب «سميع» في قولنا: دعوت الله سميعا، على انه حال من الله تعالى ^(١٦) ليس برأي متفق عليه، ولكنه يجوز ان يكون نصبا على المدح والتعظيم، ويجوز ان يكون نصبا على

(١) الزيادة من ل.

(٢) سقطت في د.

(٣) سقطت في ل.

(٤) سقطت في د. وفي ل: الموجدة لها.

(٥) في د: ولا يخرجها.

(٦) في ل: حالا.

(٧) سقطت في و، ل.

(٨) في ل: د: تحريره.

(٩) سقطت في و.

(١٠) هو علي بن عيسى الرماني، كان اماما في العربية في طائفة الفارسي والسيوالي. صنف: التفسير، شرح اصول ابن السراج، شرح سيويه، شرح المختص، وغيرها. مات سنة اربع وثمانين وثلاثمائة (بشبه الرواة ١٨٠/٣ - ١٨١).

(١١) في ل: انه ليس قطع، وفي د: انه ليس فيه قطع.

(١٢) في و: يقع، والتصحيح من ل، د.

(١٣) سقطت في ل.

(١٤) في ل، د: ليس فيه قطع.

(١٥) سقطت في و.

(١٦) في ل: هن.

القطع. على رأي الكوفيين^(١٦). ومعنى القطع عندهم أنه أراد^(١٧): دعوت الله السميع، على الصفة، فلما قطع الالف واللام من الصفة نصبها، ونحوه قول امرئ القيس:

..... وعالين فتواننا من البسر احمر^(١٨)

قالوا: اراد من البسر الاحمر ثم قطع الالف واللام فنصب، ويجوز ان يقال في سميع انه بدل من الله تعالى^(١٩) ويجوز ان يكون حالا من التاء في «دعوت»^(٢٠) ويكون «سميعا»^(٢١) ها هنا بمعنى «سميع» كما قالوا: «عذاب اليم» بمعنى «مؤلم» فيكون كقول عمرو بن معدى كرب^(٢٢):

أمن ريمانة الداعي السميع يُؤرّقني وأصحابي مُجبروع^(٢٣)

ومن استجاز من النحويين ان يجعله حالا من الله تعالى فمجاز قوله على^(٢٤) ما قدمنا ذكره. وشيء آخر وهو ان يذهب بالسماع ها هنا الى معنى القبول فلما كان الله تعالى قد^(٢٥) يقبل دعاء الداعي وقد لا يقبله^(٢٦) اشبه ذلك الانتقال بالاضافة الى الداعي وان كان الله تعالى لم يزل سميعا ولا يزال، وصفات الله تعالى^(٢٧) يضعب الكلام فيها لمجانبتها^(٢٨)

(١) انظر الاتصال ص ٤٦٨.

(٢) في و: ايم اربادا.

(٣) من الطويل، وصدره: سوامق جبار اتيت فروعه. (ينظر ديوانه ص ٥٧) والسوايق من النخل المرتفعات الطوال، والجبار الذي قد فلت اليد لطلوه، والاثبت الغزير. وقوله: عالين فتوانا. أي قد أدرك هذا النخل وابتغى ثماره فحرقه وهلكها فروعه. والقنوان الملقوق، والبحر ما احمر من الصعر.

(٤) سقطت في و.

(٥) في و: دعوته، والتصحيح من ل، د.

(٦) في ل، د: سميع.

(٧) هو عمرو بن معدى كرب الزبيدي، من ملجج ويكنى ابا ثور، وهو ابن عالة الزبيرقان من بكر. وكان من لرسا العرب المشهورين بالباس في الجاهلية. أدرك الاسلام وقدم على رسول الله (ص) فأسلم ثم ارتد بعد وفاته فبسن ارتد باليمن ثم هاجر الى العراق فأسلم وشهد القادسية (ينظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٨٩٨-٢٩١٠).

(٨) من الواو (ينظر ديوانه ص ١٣٦)، واللسان حادة (سميع) قال ابن منظور: فهو في هذا البيت بمعنى السميع وهو شاذ، والظاهر الاكثر من كلام العرب ان يكون السميع بمعنى السامع مثل عليم وعالم وتقيير وتقدر.

(٩) في ل، د: فمجازته على قوله.....

(١٠) سقطت في د.

(١١) في و: بثيل، والتصحيح من ل، د.

(١٢) في ل، د: عزوجل.

(١٣) في ل، د: لخالقتها.

صفات البشر فتحمل على ما ينبغي ان يوصف به لا على المعاني المعهودة ، تعالى ان يشبه شيئا ^(١) يشبهه شيء .

واما قلنا انها تأتي بعد كلام تام او في حكم التام ، لقولهم : [ضربي زيدا قائما] ^(٢) ، واكثر شربي السويق ملتوتا ^(٣) ، فهذه الاحوال ^(٤) لا يستغنى عنها ، لانها سدت مسد خبير المبتدأ ^(٥) فلم يكن بد منها كما انه لا بد من الخبر ، والنحويون يعملون العامل في هذه الاحوال وكان مضمرة ويقدرونها احيانا بالمضي وحيانا بالاستقبال فيجيزون ان يكون التقدير ، ضربي زيدا اذ كان قائما واذا كان [قائما] ^(٦) ، ويجوز في بعضها ان يكون حالا من الفاعل والمفعول ^(٧) ومنها ما لا يكون الا من الفاعل فقط ، ومنها ما لا يكون الا من المفعول فقط .

واما الضرب الذي يجوز ان يكون حالا من الفاعل والمفعول به فنحو هذه المسألة المتقدمة . الا ترى انه يجوز ان يكون التقدير : ضربي زيدا اذ كنت قائما واذا كنت قائما . ويجوز ان يكون التقدير : اذ كان قائما واذا كان قائما ^(٨) .

واما النوع الذي لا يكون الا من المفعول فنحو قولهم : «اكثر شربي السويق ملتوتا» ، و «اكثر اكلي اللحم» ^(٩) مشويا وكقول ليذ :

عهدى بها الحى الجميع وفيهم قبل التفرق ميسر وندام ^(١٠)

(١) سقطت في و .

(٢) جاء في ويعد هذه العبارة : واكثر شربي زيدا قائما .

(٣) في ل ، د : احوال .

(٤) في و : لا ابتداء . والتصحيح من ل ، د .

(٥) سقطت في و . والعبارة فيها : اذا كان قائما ولا كان . القول : يقدرونها باذ اذا ارادوا المضي ، وبلاذ اذا ارادوا الاستقبال .

(٦) في ل ، د : ومن المفعول .

(٧) عبارة و : الا ترى انه يجوز ان يكون التقدير : اكثر شربي زيدا اذا كنت قائما وبلاذ كان قائما واذا كان قائما واذا كنت قائما .

والتصحيح من ل ، د .

(٨) سقطت في ل .

(٩) كلا في ل ، د . ورواية ثانية من روايتي الديوان ص ٢٨٨ ، والكتابة ٩٨٨ . اما رواية الديوان الاول فهي :

عهدى بها الالى الجميع وفيهم قبل التفرق ميسر وندام وفي و :

عهدى بهذا الحى الجميع وفيهم قبل التفرق ميسر وندام والبيت من الكامل ، وعهدى مرفوع بالابتداء ونحوي : «الالى معزج عهدى والجميع نعمه ، واليسر القنصر» ، والندام النادمة

وأما النوع الذي لا يكون إلا^(١) من الفاعل وحده قد سَوَّرك : «أكثر رَكوبِي الغرس دارعاء» وفي هذه الاحوال^(٢) سؤالات لاتصح الا بعد اقتضاء الاجوبة عنها^(٣) .

منها ان يقول السائل : ما الذي اخرجكم الى اضممار «كان» في هذه المسائل لتكون عاملة في هذه الحال . وما الذي يمنعكم من ان تعملوا فيها المصدر^(٤) الذي هو ضربي ونحوه فالجواب ان المانع [لنا]^(٥) من ذلك أننا ان اعملنا في هذه الحال المصدر كما سمنا^(٦) صارت من صلة المصدر ولم يميز^(٧) ان تسد مسد الخبر . فلا يصح اعمال المصدر^(٨) فيها الا [على]^(٩) ان يكون الخبر مقدرًا محذوفًا ، كأنك قلت : «ضربي زيدًا قائمًا واقع أو كائن» ، وقد ذهب الى هذا بعض الكوفيين .

ومنها ان يقال : فاذا أضمرتم «كان» على زعمكم فما الذي يمنعكم [من]^(١٠) ان تجعلوا قائمًا ونحوه^(١١) ، خيرا لكان المضمره؟ وما الذي اخرجكم الى ان تجعلوا^(١٢) الحال التي تزعمون انها فضلة في الكلام سادة مسد الخبر الذي لا يد منه؟ فالجواب عن هذا السؤال الثاني ان يقال : انما قلنا ذلك لأننا رأينا العرب لم تستعمل [في]^(١٣) هذه المواضع^(١٤) الا أسماء منكورة^(١٥) مشتقة من افعال ، فحكمنا عليها بأنها احوال^(١٦) اذ لو كانت اخبارا لكان المضمره ، كما اردت ، لجاز ان تقع معارف ونكرات وبالأسماء المشتقة

(١) سقطت في ل.

(٢) كذا في د. وفي و: ل: الحال.

(٣) يقول المؤلف فيما بعد : والجواب عن هذا السؤال الثاني للتصحيح لازم وهو في الاصل : عليها .

(٤) سقطت في و.

(٥) الزيادة من ل، د.

(٦) اي كلفنا التغير . قال ابن منظور في «اللسان (سوم)» : وسامه الامر اي كلفه اياه .

(٧) في و: ويمكن ، والتصحيح من ل، د.

(٨) سقطت في ل.

(٩) الزيادة من ل، د.

(١٠) الزيادة في ل.

(١١) سقطت في د.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) في ل، د: هذا الموضع .

(١٥) في و: مذكورة ، والتصحيح من ل، د.

(١٦) اقول: ويؤيد هذا الحكم بجيتها جملة بعد الواو كما في الحديث الشريف: «الرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد .

وعجبتا شب جملة كما في قول الشاعر .

وأكثر ما النفس الصديقت بحرجا وذلك لا يكفي الصديقت ولا يرسي

وغير المشتقة كما يفعل فيها هو خير لكان. فقد بان بهذا سداد ما فعله النحويون في هذه المسائل، وخطأ ما أردت ان تحمله^(١) عليه.

ومن الاعتراضات في هذه الاحوال ان يقول السائل: فيلزمكم على هذا اذا قلتم: «زيد في الدار جالسا» ان تجعلوا «جالسا» حالا من «زيد» سد^(٢) سد الخبر. فالجواب: ان الحال عندنا لا تسد سد الخبر الا اذا كان مبتدأ مصدرا^(٣)، فلم يلزم ما سمعنا^(٤) اياه.

فان قال قائل^(٥): لم^(٦) وجد ذلك عندكم في المصدر خاصة^(٧) دون غيره؟ فالجواب: اني يقال: انما لزم ذلك لان التقدير «ضري زيدا اذا كان قائما»، و «اذ كان قائما»^(٨) ولو ذكرت «اذ واذا» في هذه المسائل^(٩) لكانا هما الخبرين عن المصدر، ولكن الظرفين حذفنا وسدنا الحال مسدما لما بين الاحوال والظروف من المناسبة، فكما ان ظروف الزمان لا تكون اخبارا عن الجثث وانما تكون اخبارا عن المصادر فكذلك وجب ان لا تسد [الحال]^(١٠) سد الخبر الا عن المصدر^(١١) [بل اذا لم يميز^(١٢) في الظرف الزماني الذي هو الاصل ان يسد سد الخبر الا عن المصدر]^(١٣) فما ناب منابه اخرى بذلك.

فان قيل^(١٤): فقد وجدناكم تجعلون الحال سادة سد خبر^(١٥) ما ليس بمصدر، فتجيزون «اكثر شري السويق. ملتوتا» وأخطب ما يكون الامير قائما» و «اكثر»^(١٦) و

(١) في ل، د: تحملا.

(٢) في ل، د: يسد.

(٣) القول: او اسد تفضيل مضافا الى مصدر صريح او مؤول. قال ابن مالك

كشيري المعبود سينا واتم تبيني الحق منوطا بالحكم
ينظر ابن عثي ٢٤٧٨.

(٤) في و: ما سلطنا.

(٥) سقطت في ل، د.

(٦) في ل، د: ولم.

(٧) في ل: بخاصة.

(٨) في ل، د: ضري اذا كان قائما وبذا كان قائما.

(٩) في ل، د: للسالة.

(١٠) سقطت في و.

(١١) في و: المصادر، والتصحيح من ل، د.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) في ل، د: فان قال قائل.

(١٥) سقطت في ل.

(١٦) في ل: واكتب.

«أخطب» ليسا مصدرين. فالجواب ان خاصّة «أفعل» الذي يراد به المفاضلة انه اذا اضيف الى شيء صار منه جزء^(١). الا ترى انه لا يجوز ان يقال: «فرسك أفضل الحمير» ، وانما يقال: «فرسك أفضل الخيل» ، فلما كان «أفعل» في هذه المسألة^(٢) المذكورة مضافا الى المصدر أو الى ما هو في حكم المصدر صار كالمصدر وسقط جميع ما اعترض به هذا المعترض.

ويجب ان يفهم في هذا الموضع ان التحوين لم يريدوا بقولهم: ان الحال فضلة في الكلام [ان الحال لا معنى لها ولا فائدة تحتها، وانما المراد بذلك شيان:

أحدهما:]^(٣) ان الحال حكمها ان تأتي بعد كلام تام^(٤) لو سكت عليه التكلم لاستقل^(٥) بنفسه.

والثاني: ان الحال لا تستقل بنفسها ولا يسند اليها وانما تكون ابدا تابعة لغيرها.

(١) في ل، د. صار جزءا منها.

(٢) في ل: المسائل.

(٣) سقطت في د.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) في ل: لاستقل.

باب الابتداء

قال أبو القاسم في هذا [الباب] ^(١) حين ذكر المبتدأ [والخبر] ^(٢): والابتداء معنى رفعه وهو مضارعة ^(٣) للفاعل وذلك ان المبتدأ لا بد له من خبر، ولا بد للخبر من مبتدأ يسند اليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه. فلما ضارع المبتدأ الفاعل رُفع ^(٤).

قال المفسر: لا أحفظ خلافا بين النحويين فيما وقفت عليه من مذاهبهم في ان حكم المرفوع ان يكون في الرتبة قبل المجرور والمنصوب ^(٥)، فان ^(٦) الجمل المفيدة تتركب من المرفوعات من غير ان تحتاج الى منصوب ولا مجرور كقولك: «قام زيد» و«عبد الله خارج». ولا تتركب جملة مفيدة من منصوبات ولا مجرورات حتى يكون في الجملة اسم مرفوع تعتمد عليه الجملة ويقع الاستناد اليه ^(٧). ولأجل هذا رفع المفعول الذي لم يسم فاعله عند ^(٨) عدم الفاعل الا ان يكون المنصوب او المجرور في تأويل المرفوع كقولك: «ان زيدا في الدار»، و«ما يأتي ^(٩) من رجل».

واختلف النحويون في المبتدأ والفاعل. أيها في الترتيب قبل صاحبه؟ فذهب قوم الى ان رتبة الفاعل ان يكون قبل المبتدأ، ومن حجتهم ان سيبويه قدم في كتابه الكلام على الفاعل وما تعلق به قبل كلامه على المبتدأ وخبره ^(١٠) وزعموا ان المبتدأ يرتفع بمضارعة

(١) سقطت في و.

(٢) الزيادة من د.

(٣) في و، أ: والابتداء معنى رفعه مضارعة . وللتصحیح من د. والجمل من ٤٨.

(٤) ينظر الجمل من ٤٨.

(٥) في ل، د: قبل التنصوب والمجرور.

(٦) في ل، د: لأن.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في ل، د: حين.

(٩) في ل، د: حصص.

(١٠) في ل، د: وخبر.

الفاعل وهو الظاهر من مذهب أبي القاسم، وزعم آخرون أن رتبة المبتدأ أن يكون قبل الفاعل، وهؤلاء يرون أن الفاعل يرتفع بمضارعة للمبتدأ، واحتجوا بقول سيويه:

«واعلم أن الاسم أول أحواله^(١) الابتداء وإنما يدخل الرفع والتناصب^(٢) سوى الابتداء والجار^(٣) على المبتدأ^(٤) وهذا هو الظاهر من مذهب ابن السراج^(٥) في الأصول، لأنه بدأ بباب المبتدأ وخبره وأتى بعد ذلك بباب الفاعل^(٦)، وكذلك فعل أبو علي الفارسي في كتاب الإيضاح، واضطرب في ذلك كلام أبي العباس محمد بن يزيد البرد^(٧). فقال في مقتضبه^(٨): «أما كان الفاعل رفعاً^(٩) لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، ونجب بها^(١٠) الفائدة للمخاطب، والفعل والفاعل^(١١) بمنزلة المبتدأ وخبره^(١٢) إذا قلت: قام زيد. فهو بمنزلة قولك: القائم زيد^(١٣)»

وقال أبو جعفر [بن] ^(١٤) النحاس: سمعت ابن كيسان يقول: كان المبرد يقول: ارتفع المبتدأ لوقوعه موقع الفعل كما رفع الفعل لوقوعه موقع الاسم^(١٥) أراد: أن المبتدأ للخبر^(١٦) كالفاعل للفاعل. قال أبو جعفر وحكى لي عنه علي بن سليمان أنه قال: رفعته لأنه يشبه الفاعل، ففي القول الذي حكاه عنه ابن كيسان جعل خبر المبتدأ بمنزلة الفاعل، وفي هذا القول الذي حكاه علي^(١٧) بن سليمان جملة^(١٨) بمنزلة الفاعل وقال في المختضب: الرفع

(١) هكذا في الكتاب ٧٨. وفي جمع الأصول: أوله.

(٢) كلها في النسخ المخطوطة وفي الكتاب ٧٨: التناصب والرائع.

(٣) في ل: والجار.

(٤) في و: الابتداء، والتصحيح من ل: د، والكتاب ٧٨.

(٥) في ل: من كلام أبي بكر بن السراج. وفي د: من مدح أبي بكر السراج.

(٦) المبتدأ ص ١٨ والجار ص ٣٣ والفاعل ص ٣٣ (الأصول الجزء الأول).

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في ل، د: المختضب.

(٩) سقطت في ل، وهي موجودة في و، د، والمختضب ٨٨.

(١٠) في و: إليها، والتصحيح من ل، د، والمختضب ٨٨.

(١١) كذا في و، د. وفي ل: فالفاعل والفاعل. وفي المختضب ٨٨: فالفاعل والفاعل.

(١٢) كذا في و. وفي ل، د: المبتدأ والجار. وفي المختضب ٨٨: الابتداء والجار.

(١٣) ينظر المختضب ج ١ ص ٨. تحفيظ محمد عبد الحافظ عيسى.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) في ل، د: رفعت المبتدأ بوقوعه موقع الفعل، كما أرفع الفعل بوقوعه في موقع الاسم.

(١٦) سقطت في ل.

(١٧) سقطت في ل.

(١٨) في ل، د: حمل لبتاً.

له تعريته من العوامل^(١) . وإلى هذا ذهب أبو عمر الجرمي وأبو سعيد السيرافي وكثير من البصريين . وذكر القراء انه مذهب الخليل ، وناقضه فيه . وأصحاب الخليل لا يعرفون هذا . وحكي^(٢) أبو جعفر [بن] النحاس عن أبي اسحاق الزجاج انه قال : رفعت المبتدأ ، لانه في المعنى يشبه الفاعل ، لانك تحدث عنه كما تحدث عن الفاعل . [قال]^(٣) وقال سيبويه : ان المبتدأ يعمل فيها بعده^(٤) ومن هذا المعنى^(٥) امتنبت أبو العباس المبرد قوله : رفعت المبتدأ لوقوعه موقع الفعل . وانما وقع [هذا]^(٦) الخلاف فيه لانه من المواضع المشككة . الا ترى انك اذا قلت : «زيد قام» ، و «قام زيدا»^(٧) . فكل واحد منها يحدث عنه مستند اليه غير ان حديث المبتدأ بعده وحديث الفاعل قبله . وكذلك كان قطرب يزعم : انك اذا قلت : «زيد قام» ، ان «زيدا» فاعل في حال تقديمه^(٨) كما هو في حال تأخير^(٩) ، ولم يفرق بين الفاعل اللفظي والمعنوي ، وان ذلك لو كان كما زعم لم يميز ان يقول : زيد قام^(١٠) أبوه ، فيرفع بقام فاعلا آخر ، وان ذلك يوجب عليه ان يقول في الثنية والجمع : «الزيدان قام» و «الزيدون قام» فيخل^(١١) الفعل من الضنير في حال تأخير^(١٢) كما يفعل [به]^(١٣) . في حال تقديمه . وقد حكى مثل هذا القول الفاسد عن ثعلب^(١٤)

(١) عبارة القنطري ١٢٧/٤ : فأما رفع المبتدأ فيالابتداء ، ومعنى الابتداء : التنبيه والتعريف عن العوامل غيره ، وهو اول الكلام وما يدخل الجار والتأصب والرائع سوى الابتداء على المبتدأ .

(٢) في ل . و حكاه .

(٣) سقطت في و .

(٤) سقطت في و .

(٥) عبارة سيبويه في الكتاب ٢٧٨/١ : وأعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو أو يكون في مكان أو زمان ، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ . فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المسمى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء

(٦) في ل ، د : الموضع .

(٧) الزيادة من ل ، د .

(٨) في و : زيد قائم أو قائم زيد . والتصحيح من ل ، د .

(٩) في ل ، د : تقدمه .

(١٠) في ل ، د : تأخره .

(١١) في و : قائم . والتصحيح من ل ، د .

(١٢) في ل : يفرق .

(١٣) في ل ، د : تأخره .

(١٤) سقطت في و .

(١٥) هو أبو الفلاس احد بن يحيى النحوي ، المعروف بـ ثعلب ، صنف كتاباً كثيرة منها كتب الفصيح وكتاب ما تلحن فيه العامة وغيرها . توفي سنة ٢٩١ (وفيات الأعيان ٨٤/١ - ٨٧)

قال المفسر: والاشبه عندي ان تكون مرتبة المبتدأ قبل مرتبة الفاعل على ما رتبته^(١) ابو بكر بن السراج في الاصول، والفارسي. في الايضاح. ويقوي ذلك ان حكم المبتدأ ان يؤتى به أولا للثلاث^(٢) وحكم الفاعل ان يؤتى به ثانيا لاول. اعني: ان حكم المبتدأ ان يقدم قبل الحديث عنه فيكون حديثه تابعا له في الاخبار، وان^(٣) حكم الفاعل ان يقدم^(٤) الحديث عنه [قبله فيصير]^(٥) تابعا لحديثه قبل ان يعرض للمبتدأ المجاز، والاشخاص مقدمة في الرتبة قبل حركاتها الموجودة منها وقيل تأثيراتها في غيرها. وايضا فان الفاعل يجوز ان ينعكس مبتدأ ابدا ما لم يكن فيه ضمير عائد الى مفعوله والمبتدأ ليس له^(٦) ان ينعكس فاعلا في كل موضع كقولك: «زيد أخوك»، و«القائم في الدار زيدة»، ونحو ذلك. وايضا فانا نجد الفاعل وحديثه يسدان مسد الخبر عن المبتدأ نحو قولك: «زيد قام ابوه»، ولا نجد مبتدأ وخبرا يسدان مسد حديث الفاعل^(٧) [ولا مسد الفاعل]^(٨) كما يسد الفاعل وفعله مسد المبتدأ في قولهم: «حبذا زيدة» في رأي من يرى ذلك، وايضا فان المبتدأ لما كان حكمه ان يكون عاريا من عامل لفظي يقترن به، وكان حكم الفاعل ان يكون غير عار من عامل لفظي يقترن به صار المبتدأ شبيها بالبيسط والفاعل شبيها بالمركب وان لم يكونا كذلك في الحقيقة.

وللنحويين اقوال كثيرة في حقيقة الرفع للمبتدأ. ما هو؟ بعد اتفاقهم على ان عامله معنوي سوى ما قدما ذكره. فأحسن ما قيل [فيه]^(٩): ان المعنى الرفع له عناية التكلم واهتماما^(١٠) وانه جاء به لیسند اليه ما بعده فهو بمثابة ملك نوه باتسان وعني بامر لیسند اليه اموره ويقلده اباه، والفاعل بمثابة رجل رفعته افعاله التي فعل.

قال^(١١) ابو جعفر بن النحاس: سمعت ابن^(١٢) كيسان يقول: المعنى الذي رفع

(١) في ل. د: وثب.

(٢) في ل. أو لثلاثي.

(٣) في و: لأن، والتصحيح من ل. د.

(٤) في ل: يتقدم.

(٥) سقطت في و.

(٦) في ل. د: يمكن.

(٧) أقول: يريد به الحديث عن الفاعل وهو الفعل.

(٨) سقطت في و.

(٩) الزيادة من ل. د.

(١٠) في ل. د: اقباله.

(١١) في ل. د: وقال.

(١٢) في ل. د: بن.

المبتدأ عندي هو ان العامل لا يقع الا قبل المعمول [فيه] ^(١). فاذا قلت: «قام زيد». ارتفع بفعله. فاذا ^(٢) قلت: «زيد قام». لم يكن بدّ من ان يكون في «قام» ضمير يعود الى «زيد». لان المعمول فيه لا يكون قبل العامل كما تقول: «مررت بزيد». ثم تقول: «زيد مررت به». فتشغل العامل بضميره، فلما لم يجز ان ترفعه بلفظ الفعل لموضع الضمير وكان معناه كمعنى «قام زيد» رفعت بالمعنى اذ ^(٣) امتنع اللفظ. قال: فاذا قلت: «زيد اخوك». رفعت «زيدا» ايضا بالمعنى اذ كان ما بعده يقوم مقام الفعل، لانه حديث عن «زيد» كما ان الفعل حديث عنه.

قال: ورفعت «الاخ» بلفظ «زيد» لان لفظك بزيد كلفظك بالفعل قبل الفاعل.

وكان ابن كيسان يرد قول من زعم ان التعمية ^(٤) هي العاملة في المبتدأ، ويقول: ان العامل اذا عمل ^(٥) بظهوره شيئا لم يعمل بسقوطه. قال: والعوامل ترفع وتُنصب وتُخفض. فيسقط أياً أوجب الرفع، فاذا ^(٦) كان سقوط الرفع هو الذي اوجب [الرفع] ^(٧) فهو اذن يعمل عملاً واحداً وجد او عدم، فلا ينبغي اذا وجد ان يسمى عاملاً، لانه لم يرد ^(٨) شيئا كان معدوماً قبل ظهوره. قال: وإن كان سقوط الناصب هو الذي يوجب الرفع، فهو اذا عدم أقوى منه اذا وجد لأن الرفع أقوى من الناصب. قال ^(٩): وان كان سقوط الخافض هو الرفع لزم فيه ما يلزم في الناصب، وان كان سقوط جميعها اوجب الرفع لزم ايضا مثل ما ذكرنا ^(١٠)

وقيل كيف تختلف اعمالها اذا ظهرت، وتستري اذا سقطت. فيلزم على هذا ان لا تكون التعمية ^(١١) وحدها هي العاملة، ولزم ان يكون ثم عامل غير التعمية ^(١٢)، واحتج

(١) سقطت في و.

(٢) في ل: واذا.

(٣) في و: اذا. والتصحيح من ل: د.

(٤) في و: التعمية، والتصحيح من ل: د.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في ل: د: قال.

(٧) سقطت في و.

(٨) في ل: د: يرد.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل: د: ذكرناه.

(١١) في ل: التعمية.

(١٢) في ل: التعمية.

الذين قالوا بالتعزية بأن قالوا: ان العوامل في صناعة التحول ليست عوامل في الحقيقة انما^(١) هي أدلة على المعاني المختلفة، وعدم الدليل قد يكون دليلا كما يكون^(٢) وجوده كثوين ابيضين صبغنا احدهما وتركنا الاخر عاريا [من الصبغ]^(٣) فكما ان وجود الصبغ في احدهما علامة يتفصل بها عن صاحبه فكذلك عدمه من الاخر.

وزعم الكوفيون ان المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ^(٤)، ورد عليهم ابو اسحاق وغيره بأن قالوا: هذا محال، لانهم يجعلون كل واحد منهما عاملا معمولاً فيه في حال واحدة، ومن^(٥) جهة واحدة. قالوا: وايضا فان حق العامل ان يكون قبل المعمول فيه، وحق المعمول فيه ان يكون بعد العامل فيه، فيجب من هذا ان [حق]^(٦) كل واحد منهما ان يكون متقدما متأخرا.

قالوا: ويلزمهم ان لا ينصبوا المبتدأ اذا دخلت عليه «ان» وايضا فأننا نقول: «زيد قائم». فقامم قد رفع ضميرا مستترا فيه، فان كان «قائم» هو الذي رفع «زيد» [ايضا]^(٧) فقد رفع العامل شئين على وجه الاشتراك. ويلزمهم ان [يجلوا «قائم» من الضمير لانه قد رفع اسما ظاهرا، ويلزمهم ان]^(٨) يقدموا الفاعل على العامل فيه، ويلزمهم ان لا يميزوا «زيد خلقك»، فان زعموا ان «خلقك» انتصب بالخلاف للاول^(٩)، لزمهم ان ينصبوا كل شيء بخالف^(١٠) غيره، ومع هذا فكل واحد منهما قد خالف صاحبه. فمن اين^(١١) اوجب الخلاف نصب احدهما دون الاخر؟

ويروي ان الجرمي قال للقراء: بم نرفع «هندا» من قولنا: «هند التي اكرمتها؟ فقال: بالعائد عليها^(١٢) من ضميرها. فقال له الجرمي: فقد اعملت ما في الصلة^(١٣) فيما قبل الموصول. فسكت القراء، ولم يجز جوابا.

(١) في ل: ابا.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في و.

(٤) انظر المسألة ٥ في كتاب الانصاف ص ٤٤.

(٥) في ل، د: من.

(٦) سقطت في و.

(٧) سقطت في و.

(٨) سقطت في و.

(٩) في ل: الاول.

(١٠) في ل، د: خالف.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في ل، د.

(١٣) في ل، د: يند.

مسألة

قال أبو القاسم في هذا الباب: وأعلم أن الاسم المبتدأ يجبر عنه بأحد أربعة أشياء: باسم هو هو كقولك: «زيد قائم»، و«الله ربنا»، و«محمد نبينا»، و«عبد الله أخوك»^(١)، وما أشبه ذلك، أو بفعل، وما اتصل به من فاعل ومفعول كقولك: «زيد خرج»^(٢)، وعبد الله أكرم أخاك، وما أشبه ذلك^(٣)، أو يظرف كقولك: «زيد عندك»، و«محمد في الدار»^(٤)، وعبد الله أمامك^(٥)، أو يجملة نحو قولك: «زيد أبوه قائم»^(٦).

قال المفسر: هذا التقسيم خطأ، لأنه جعل الفعل والفاعل وما اتصل به قسما على حدته، وأخرجه من الجمل، وحكمه حكم الجمل. والصحيح أن يقال:

أن الاسم المبتدأ يجبر عنه بثلاثة أشياء: باسم مفرد هو هو وجملة، وظرف.

وينقسم المفرد ثلاثة أقسام: مفرد مشتق كقولك: «زيد قائم» ومفرد غير مشتق كقولك: «القائم زيد»، و«الذي في الدار عمرو»، ومفرد متزل متزلة المشتق كقولك: «زيد أبوك»، و«زيد حاتم جودا»^(٧).

وتنقسم الجملة أيضا ثلاثة أقسام: جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل، أو ما سـ^(٨) مسد الفاعل، وجملة مركبة من شرط وجزاء.

وينقسم الظرف ثلاثة أقسام: ظرف^(٩) زمان، وظرف مكان، وجزاء وبحرور.

ويلحق بكل واحد من الثلاثة شيء يجري مجراه، أو يتزل^(١٠) منزلته.

(١) سقطت في د، وهي مرجوعة في الجمل من ٤٨.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٤٩: زيد خرج أبوه.

(٣) كذا في و، وأبطل من ٤٩. وفي لـ: د: وما أشبهه.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٤٩: محمد في الدار وزيد عندك.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٤٩: وما أشبه ذلك.

(٦) ينظر الجمل من ٤٨ - ٤٩.

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في لـ: د: يسد.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في لـ: د: ويتزل.

فالذي يبدء مسد المفرد [الواو] ^(١) في نحو قولك: «كل انسان وضيعته» ^(٢)، والذي يبدء مسد الجملة الامر والنهي ونحوهما، والذي يبدء مسد الظرف الحال في نحو قولك: «ضربي زيدا قائما» (واالله اعلم) ^(٣).

مسألة

قال ابو القاسم: واعلم انه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه الا اذا كان فعلا فانه لا يجوز تقديمه عليه ^(٤).

قال المفسر: اذا كان [خبر] ^(٥) المبتدأ معرفة كقولك: «زيد أخوك»، لم يميز ايضا تقديمه عند جماعة من النحويين، فلا يقال: «أخوك زيد» على ان يكون خبرا مقدما، لثلاث يلبس الخبر ^(٦) بالمخبر عنه، ولكن ايها تقدم كان [هو] ^(٧) المبتدأ وما بعده الخبر، واذا كان خبر المبتدأ فعلا لواحد كقولك: «أخوك خرج»، لم يميز تقديمه عند احد علمناه لا ^(٨) يقال: «خرج أخوك»، لثلاث يلبس المبتدأ بالفاعل. فاذا الحققت بالفعل ^(٩) ضمير الاثنين فقلت: «أخواك خرجا» ^(١٠)، أو ضمير الجماعة فقلت: «وأخوتك خرجوا» جاز التقديم والتأخير عند بعض النحويين [فتقول: خرجا أخواك وخرجوا أخوتك] ^(١١) لان هذا موضع قد أمن فيه اللبس الذي كان في فعل الواحد، ومن النحويين من يجعل «الالف» و«الواو» حرفين يدلان على التثنية والجمع كما تدل «التاء» على التانيث في قولك: «قامت هند»، ولا يجعلها ^(١٢) ضميرين، ويجعل ما بعد الفعلين مرتفعا على انه فاعل [لا] ^(١٣) على انه خبر مقدم. ومنهم من يميز ان يكون «الالف» و«الواو» ضميرين فاعلين عائدتين على

(١) سقطت في و.

(٢) في ل، د: كل انسان وشأنه، وكل امرىء وضيعته.

(٣) سقطت في ل، د.

(٤) ينظر الجمل ص ٤٩.

(٥) سقطت في و.

(٦) في ل، د: المخبر به.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في ل: فلا.

(٩) في ل، د: الفعل.

(١٠) في ل: قلما.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في ل: ولا يعنهما.

(١٣) سقطت في و.

مذكورين، وما بعدهما بدل منها.

قال أبو القاسم: وأعلم أن ظروف الزمان^(١) لا تكون اخباراً عن الجشث^(٢)، ولكن تكون اخباراً عن المصادر كقولك: «الخروج غداً» و«قدوم عبد الله بعد غدٍ»^(٣) ولو قلت: «زيد غداً، أو اليوم»^(٤) لم يكن كلاماً مستتباً^(٥).

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح لا خلاف فيه، غير أنه يحتاج^(٦) إلى تقييد وذلك أن يقال: إلا أن يتضمن الخبر معنى تقع به الإفادة كقولك: «زيد في يوم طيب»، وفنحن في زمان سوء؛ وعلى هذا إجاز النحويون «الجباب»^(٧) شهرين و«الثلج شهرين» على معنى «ليس الجباب شهرين» و«نزل»^(٨) الثلج شهرين. وقد^(٩) إجازوا «الليلة الهلال»، لأنه مُضمَّن معنى الحدوث. والمكان العام^(١٠) الذي لا يجوز أن يخلو منه الشخص لا يجوز أن يكون خبراً عن الشخص، ولا عن الحدث. ألا ترى أن قائلًا لو قال: «زيد»^(١١) في مكان أو «الجلوس في موضع» لم يميز، لأن المخاطب قد علم أن الشخص والحدث لا يتفكان من مكان وموضع. فإذا قال: في مكان كذا أو [في]^(١٢) موضع كذا جاز^(١٣)؛ لأن المخاطب تحصل له بالأخبار فائدة كان يجهلها. فالزمان لا يختص بهذا دون المكان. فالحكم في هذا أن يقال: ما وقعت فيه فائدة جاز أن يكون خبراً، وما لم^(١٤) تقع فيه فائدة لم يميز أن يكون خبراً، ولا يختص الزمان^(١٥)؛ لأن تخصيص الزمان بهذا [فيه]^(١٦) أيام أن ذلك جائز في المكان على الإطلاق.

(١) في ل، د: أن الظروف من الزمان، وهي كذلك في الجمل ص ٥٠.

(٢) كذا في النسخ للخطوة. وفي الجمل ص ٥٠: الجشث.

(٣) كذا في النسخ للخطوة. وفي الجمل ص ٥٠: الخروج وقدم عبد الله بعد غد.

(٤) كذا في و، د. وفي الجمل ص ٥٠: زيد غدا واليوم. وفي ل: زيد غدا.

(٥) ينظر الجمل ص ٥٠.

(٦) في و: لا يحتاج. والتصحيح من ل، د.

(٧) الجباب جمع جبة. جاء في اللسان: والجبة ضرب من مقطعات الثياب تلبس وجمعها جيب وجباب. (أقول: الجباب بكسر الجيم).

(٨) في ل، د: شرب.

(٩) سقطت في ل، د.

(١٠) في و: الباهي. والتصحيح من ل، د.

(١١) في ل: إن زيدا.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) سقطت في ل. وفي د: في موضع كذا وفي مكان كذا.

(١٤) سقطت في ل.

(١٥) في ل، د: زمان من غيره.

(١٦) سقطت في و.

باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره

قال ابن القاسم في هذا الباب^(١): والرفع أجود الا في الاستفهام، والامر، والنهي، والجهد، والعرض، والجزاء^(٢)، فانه يختار فيها^(٣) النصب وان اشتغل الفعل بضميره^(٤)

قال المفسر: هذا الكلام فيه خلل من جهتين^(٥).

احدهما^(٦) انه يؤهم القارئ^(٧) للكتابة ان النصب لا يختار الا مع هذه الاشياء الستة التي ذكرها^(٨) فقط؛ وليس كذلك لان «التحضيض» يختار النصب فيه^(٩) كقولك: «هلا زيدا اكرمته» وكذلك الدعاء كقولك: «زيدا رحمه الله»^(١٠).

والوجه [الثاني]^(١١) ان هذه الاشياء لا يختار فيها النصب على الاطلاق بل تحتاج الى تقييد وشروط اعملها ابو القاسم.

فاما الاستفهام فيقدم ثلاثة اقسام: قسم يُختار فيه النصب كما ذكر. وهو كل اسم تقدمه حرف استفهام وجاء بعده فعل واقع على ضميره^(١٢)، ولم يفصل بينه وبين الاستفهام بغير ظرف كقولك:

«أزيدا ضربه»، لان الاستفهام اذا دخل على جملة فيها اسم وفعل كان بأن يليه الفعل أولى. فان كان الضمير فاعلا كقولك: «أزيد قام» لم يجوز الا الرفع، وكذلك ان فصلت بين

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: والنهي. والتصحيح من ل: د. والجمل من ٥٩.

(٣) في و: د: نه. والتصحيح من ل: د. والجمل من ٥٩.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل: وان اشتغل الفعل به بضميره. ينظر الجمل من ٥٩.

(٥) في ل: د: وجوهين.

(٦) في ل: د: احدهما

(٧) في ل: ان القارئ.

(٨) في ل: ذكر.

(٩) في ل: د: فيه النصب.

(١٠) في و: ارحمه. والتصحيح من ل: د.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في و: ضمير. والتصحيح من ل: د.

[الف] ^(١) الاستفهام وبين الاسم الذي يختار فيه النصب باسم ليس يظرف. فسيويه يختار الرفع في الاسم ويجريه مجرى [ما] ^(٢) الاستفهام معه كقولك: «أأنت زيد ضربته» ^(٣). والاختش يختار النصب، ويرفع «أنت» بفعل مضمر، لأن «التاء» في «ضربته» مرتفعة بفعل فيجري ^(٤) «أنت» مجرى «التاء» ويوقع ذلك الفعل المضمر على «زيد». وإن كان الفاصل طرفاً لم يعتد به واختير حينئذ ^(٥) النصب كقولك: «أليوم زيدا ضربته». وقسم يختار فيه الرفع. والنصب جائز، وهو عكس القسم المتقدم، وهو الاستفهام بالاسماء المتضمنة لحرف ^(٦) الاستفهام الموضوعة موضع الهزمة كقولك: «أيم ضربته»، «ومن حدثته» ^(٧) لأن الاستفهام هنا ليس عن الفعل، إنما هو عن الاسم فجري مجرى «زيد ضربته» حين لم يتقدم هذه الاسماء ^(٨) شيء هو بالفعل أولى. وقسم لا يجوز فيه الرفع وهو: كل استفهام وقع موقع خبر كقولك: «زيد هل ضربته»، لأن ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله.

والامر ينقسم ثلاثة اقسام: قسم يختار فيه الرفع وهو: كل أمر ^(٩) يراد به العموم كقوله تعالى: «واللذان يأتيانها منكم فآتوهما» ^(١٠)، وقوله «والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما» ^(١١) فهذا القسم (يختار فيه الرفع، لشبهه بالشرط لما دخله من العموم والابهام. وقسم ^(١٢) يختار فيه النصب وهو: كل أمر ^(١٣) يراد به الخصوص مثل قولك: «زيداً اضربه» فهذا هو الذي يختار فيه النصب الذي ذكر ابو القاسم. وقسم لا يجوز فيه الرفع وهو:

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و.

(٣) بنظر الكتاب ٥٤٨.

(٤) في و: بفعله فجري.

(٥) سقطت في ل، د.

(٦) في ل: حرف.

(٧) في ل: حثته.

(٨) في و: الأشياء. والتصحيح من ل، د. يدل على صحة هذا قوله في آخر هذا الباب: ان الاختيار في هذه الاسماء النصب على الاطلاق لا يصح.

(٩) في ل: اسم.

(١٠) سورة النساء، الآية ٦٦.

(١١) سورة المائدة، الآية ٣٨.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في ل: اسم.

كل أمر^(١) كان باسماء الافعال كقولك: «زيد تراكه»^(٢)، و«عمرو نزاله»^(٣)، لأن هذا النوع من الامر لا يعمل فيها قبله، وكذلك لا يفسر^(٤) عاملاً فيه. والنهي يجري مجرى الامر في عمومته وتخصوصه، واسماء أفعاله.

والجحد ايضا ينقسم ثلاثة اقسام، قسم لا يجوز فيه الا الرفع وهو: ان يكون النفي بما يتقدم الاسم قبلها كقولك: «زيد ما ضربته». وقسم يختار فيه النصب، وهو ان يكون النفي بلا، أو بلم، أو بلى أو يتأخر الاسم بعد «ما» كقولك: «زيدا لم اضربه» و«عمرا»^(٥) لن اضربه» و«زيدا لا اضربه» و«ما زيدا ضربته». وقسم في جواز النصب فيه خلاف وهو قولك^(٦): «وازيدا لست مثله».

والجزاء ينقسم قسمين: قسم لا يجوز فيه (الا الرفع)^(٧) وهو كل^(٨) ما كان الاسم فيه واقعا قبل حرف الشرط كقولك: «زيد ان تأته بكرمك»، لان ما بعد حرف الشرط لا يعمل فيها قبله، وقسم لا يجوز فيه الا النصب، وهو كل ما كان الاسم واقعا فيه بعد حرف الشرط^(٩) كقولك: «ان زيدا تكرمه يأتك». فقد ظهر من كلامنا هذا ان قول ابي القاسم ان الاختيار في هذه الاسماء^(١٠) النصب على الاطلاق لا يصح.

مسألة

ختم ابو القاسم هذا الباب بأن ذكر قول الله تعالى: «يدخل من يشاء في رحمة، والظالمين احذ لهم عذابا اليما»^(١١).

قال المفسر: هذه الآية من الباب غير انه لم يقدم لها مقدمة من المسائل التي ضمنها

(١) في ل: اسم.

(٢) في ل: د: دواكه.

(٣) في ل: د: تراكه.

(٤) في و: لا يفسر.

(٥) في ل: د: زيدا.

(٦) في و: كقولك. والتصحيح من ل: د.

(٧) في ل: د: النصب.

(٨) سقطت في ل: د.

(٩) كذا في و. وفي ل: د: وشرب حكمه ان ينصب وهو ما وقع فيه الاسم بعد حرف الشرط. وقد سقطت في ل كلمة «حكمه» من هذه العبارة.

(١٠) في ل: د: الاشياء.

(١١) سورة الانسان، الآية ٣١. وينظر الجمل من ٥٣.

فيه، لأنه لم يذكر حكم الأفعال المتعدية بحرف الجر، وكان يجب أن يقول: إذا كان الفعل مما لا يتعدى إلا بحرف جر، أضمرت فعلا في معناه لا من لفظه، لأن ما يتعدى بحرف جر لا يجوز أن يضم كقولك: «زيدا مررت به» تقديره «لقيت زيدا مررت به»، و«عمرا نزلت عليه» تقديره «أتيت عمرا نزلت عليه» ثم يجيء بالاية بعد ذلك كما فعل سائر من تكلم في شاذ^(١) الباب.

(١) في نسخة: هذا

باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر

[وهي: كان، وأمسى، وأصبح، واخواتها]^(١)

قال المفسر: سمي أبو القاسم هذه العوامل حروفا وليست بحروف^(٢)، وهذا بما تعقبه^(٣) الناس عليه، وقالوا^(٤): إنما هي أفعال ناقصة، ونقصانها لا يخرجها عن الفعلية كما أن «عسى ونعم وئس وفعل التمجيد» لا يخرجها عن أن تكون أفعالا عدم تصرفها. قالوا: والدليل على أنها أفعال تصرفها بالماضي والاستقبال واشتقاق أسماء الفاعلين منها، واتصال الضمائر بها^(٥) تارة [ظاهرة]^(٦) في [نحو]^(٧) «كنت، وكنت، وكنت» واستارها فيها تارة في نحو قولك: «زيد كان قائما». وأنها تعمل عملين: فترفع، وتنصب فتقول: «كان زيد منطلقا» كما تقول: «ضرب زيد عمرا» غير أن المنصوب بها^(٨) هو المرفوع.

قال المفسر: وهذا الذي قالوه صحيح، وقد ذكرنا^(٩) فيما مضى من كلامنا^(١٠) أن النوع إذا كانت له خواص لم يلزم أن يوجد جميعها في كل شخص من اشخاص ذلك النوع، ولكن كل ما^(١١) وجدت فيه تلك الخواص أو بعضها حكم له بحكم ذلك النوع كما أن بعض الأسماء قد^(١٢) يتعرب من بعض خواص الأسماء، ولا يخرجها ذلك عن أن تكون أسماء، وكذلك الصفات والأحوال قد يتعرب بعضها من بعض خواص الصفات وخواص الأحوال، ولا يوجب ذلك أن تكون خارجة عن حكم أنواعها لنقصان ما نقص من

(١) سقطت في و. ينظر كتاب الجمل من ٥٣ هي موجودة فيه.

(٢) أقول: استعملت العرب الحرف بمعنى الكلمة وسيرجع ابن السيد عن تعقبه هذا. وجاء في اللسان في مادة (حرف):

وكل كلمة تقرا على الوجوه من القرآن تسمى حرفا تقول: هذا في حرف ابن مسعود أي في قراءة ابن مسعود. أقول: ويسمى الكلمة بالحرف مجاز مرسل كسمية الكلام بالكلمة. قال ابن مالك في أول الفه: وكلمة يا كلام قد يؤم.

(٣) في و: يمتنع. والتصحيح من ل.د.

(٤) في ل: وقال.

(٥) سقطت في ل.

(٦) سقطت في و.

(٧) الزيادة من ل.د.

(٨) في ل.د: فيها.

(٩) في و: ذكر. والتصحيح من ل.د.

(١٠) في و: كلامه. والتصحيح من ل.د.

(١١) في و.د: كلها. والتصحيح من د.

(١٢) سقطت في ل.

خواصها وشروطها. غير ان تسمية ابي القاسم لهذه العوامل حروفا ليس ببعيد^(١) في القياس والنظر لعلتين:

احدهما: ان الفعل الصحيح انما وضع في اصل وضعه ليدل على حدث واقع في زمان محض، وذلك الحدث هو خبره الذي يستفاده المخاطب منه اذا ذكر، وذلك الحدث^(٢) الذي هو خبره مضمن فيه^(٣) غير خارج عنه. واحداث هذه الافعال التي هي اخبارها خارجة عنها غير مضمنة فيها. الا ترى انك اذا قلت: «قام زيد» وكان زيد قائما، فانما نخبر عن «زيد» بالقيام في كلتا^(٤) المسألتين. غير ان القيام مضمن^(٥) في «قام» غير خارج عنه، والقيام خارج عن «كان» غير مضمن فيها. فلما كان الحدث الذي هو خبرها خارجا عنها اشبهت الحروف التي معناها في غيرها^(٦)، وهذه العلة قال النحويون: انها داخلة على مبتدأ وخبر، لان الخبر الذي يستفاده المخاطب بعدمها هو الذي يستفاده بوجودها لم تزد فيه «كان» اكثر من انها جعلته في الماضي، وكان قبل دخولها ممكنا ان يكون في غيره فصار قولك: «كان زيد قائما» بمنزلة قولك: «زيد قائم فيما مضى» فافادت ما يفيد الظرف^(٧)، وهذه العلة قالوا: «قائما» خبر كان، والافعال لا يغير عنها باتفاق، وانما هو خبر عن اسمها لا عنها^(٨) وانما ارادوا بذلك انه خبر كان الذي ينبغي^(٩)، ان يكون مضمنا فيها [غير خارج عنها]^(١٠) وانما لم تستد الى «زيد» خبرا آخر اكثر من الخبر الذي كان مستندا اليه قبل دخولها. فهذا^(١١) احد وجهي مضاعفتها للحروف.

وأما الوجه الثاني: فانك اذا قلت: «زيد قائم» احتملت هذه الجملة معاني كثيرة غير محصلة من لفظ الجملة فتدخل عليها هذه العوامل ليحصل لكل واحد منها معنى من تلك المعاني التي كانت غير محصلة، فاذا قلت: «كان زيد قائما» افادت انه كان فيما مضى واذا قلت

(٤) في و: بعد. والتصحيح من ك: د. يدل على ذلك الكلام الالى بعد.

(٥) في و: الملقب. والتصحيح من ل: د.

(٦) في و: الذي هو خبر مصر له. والتصحيح من ل: و. في د: الذي هو خبر له مصر له.

(٧) في و: د: كلا. والتصحيح من ل:

(٨) في ل: مصر.

(٩) في ل: د: اشبهت الحرف الذي معناه في غيره.

(١٠) في و: وافادت ما قبله الحروف. والتصحيح من ل: د.

(١١) في و: ها.

(١٢) في ل: د: الذي كان ينبغي.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) في ل: د: لهذا.

«أصبح» أفادت انه وقع في الصباح، وإذا قلت: «أمسى» أفادت انه وقع في المساء، وإذا قلت: «بات» أفادت انه كان في الليل، وإذا قلت: «ظل» أفادت^(١١) انه كان بالنهار، وإذا قلت: «صار» أفادت انه كان بمعنى الانتقال من حال الى حال^(١٢)، وإذا قلت: «ما زال» أفادت اتصال الفعل ودوامه، فلما كان بكل^(١٣) عامل منها يحصل معنى من تلك المعاني المهمة التي كانت الجملة تحتلها قبل دخولها^(١٤) من غير تغيير للخبر^(١٥) أشبهت^(١٦) حروف المعاني التي تفيد المعاني المختلفة في الجملة الواحدة، ألا ترى انك تقول «زيد قائم» فتوجب له القيام، ثم تقول: «أزيد قائم» فتفيد معنى الاستفهام، ثم تقول: «ما زيد قائما»^(١٧) فتفيد معنى النفي، ثم تقول: «لزيد قائم» فتفيد معنى القسم، ثم تقول: «كان زيدا قائم» فتفيد معنى التشبيه أو الشك، ثم تقول: «لعل زيدا قائم» فتفيد معنى الترجي أو التوقع^(١٨)، ثم تقول: «ليت زيدا قائم» فتفيد معنى التمني، فيفيد كل واحد منها^(١٩) معنى من المعاني المتعاقبة^(٢٠) على الجملة الواحدة، والخبر^(٢١) في [جميع]^(٢٢) ذلك واحد. وما يسهل أيضا تسميتها حروفاً إن ضيويه قد سمي في كتابه الأفعال والأسماء حروفاً، فقال حين تكلم على الفعل الماضي: وإنما لم يسكنوا آخر هذه الحروف^(٢٣)؛ لأن فيها بعض ما في المضارعة^(٢٤)، وقال في باب ما ينتصب في الالف^(٢٥) تقول: «أعبد الله ضريته»، «وأزيدا مررت به»، «وأمعرا قتلت أباه»^(٢٦)، «وأزيدا اشتريت له ثوبا»^(٢٧)، ففي كل هذا قد اضمزت بين الالف

(١) في و: الله.

(٢) في ل، د: أفادت معنى الانتقال من حال الى حال.

(٣) في و: للذا.

(٤) في ل: كل.

(٥) في ل: دخوله.

(٦) في ل: للجملة.

(٧) في د: المشيئة.

(٨) في ل، د: قائم.

(٩) في و: وانتوقع. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في ل، د: من الحروف.

(١١) في ل: المتعاقبة.

(١٢) في و: الجواب. والتصحيح من ل، د.

(١٣) الزيادة من ل، د.

(١٤) في ل، د: وإنما لم يسكنوا آخر الحرف.

(١٥) عبارة سيويه في الكتاب ٤٨: والفتح في الأفعال التي لم تجز المضارعة فوهم ضرب وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فعل، ولم يسكنوا آخر فعل لأن فيها بعض ما في المضارعة.

(١٦) في و: ما ينتصب بالالف. وفي ل: ما ينتصب بالالف. والتصحيح من د، والكتاب ٥٧٨.

(١٧) كذا في و. وفي ل، د، والكتاب ٥٧٨: انه.

(١٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٥٧٨: أمعرا اشتريت له ثوبا.

والاسم^(١) فعلا^(٢) هذا تفسيره كما فعلت ذلك فيما نصبت في هذه الحروف^(٣) في غير الاستفهام^(٤).

وقال في قول الله تعالى^(٥) : «فبما نقضهم ميثاقهم»^(٦) . فانما جاء^(٧) ، لانه ليس^(٨) لما^(٩) معنى [سوى ما كان]^(١٠) قبل ان تحيى به الا التوكيد^(١١) فمن ثم جاز ذلك اذا لم ترد به^(١٢) اكثر من هذا ، فكانا حرفين ، أحدهما في الآخر عامل . ولو كان اسما او ظرفا او فعلا لم يميز^(١٣) ، فسمى النقص حرفا كما ترى ، وانما جاز ان تسمى الاصول الثلاثة التي يدور عليها الكلام . حروفا ، لانها لما كانت محيطة بالكلام صارت كالحدود له ، والشئ انما يتحدد بجهاته التي هي حروفه ، فصبح بما ذكرناه ان تسمية ابي القاسم لهذه العوامل حرفا ليس بمستحيل في القياس .

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب : ويموز تقديم اخبار هذه الحروف عليها وتوسيطها^(١٤) ، لانها متصرفه^(١٥) .

قال المفسر : أما توسيط اخبارها فجائز لا خلاف فيه الا ان يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام نحو : «من كان اخوك» و«كم كان مالك» فان هذا الضرب لا يكون خبره ابدا الا مقدما ، لان الاستفهام له صدر الكلام .

وأما تقديم اخبارها عليها فانها تنقسم فيه ثلاثة أقسام :

(١) كلما في ل.د. والكتاب ٥٧٨ . وفي و : قد اضمحلت الحروف بين الالف والاسم .

(٢) في و : فعل . والتصحيح من ل.د. والكتاب ٥٧٨ .

(٣) كلما في النسخ المخطوطة . وفي الكتاب ٥٧٨ : الاحرف .

(٤) ينظر الكتاب ٥٧٨ .

(٥) في و : قوله .

(٦) سورة النساء . الآية ١٥٥ ، وسورة المائدة . الآية ١٣ .

(٧) في النسخ المخطوطة : جاز . والتصحيح من الكتاب ٩٧٨ .

(٨) في و : لما . والتصحيح من ل.د. والكتاب ٩٧٨ .

(٩) الزيادة من الكتاب ٩٧٨ .

(١٠) في و : تحيى الالف للتوكيد . وفي ل.د. : تحيى الا التوكيد . والتصحيح من الكتاب ٩٧٨ .

(١١) في النسخ المخطوطة : . يا . والتصحيح من الكتاب ٩٧٨ .

(١٢) ينظر الكتاب ٩٧٨ .

(١٣) كلما في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ٥٤ : توسطها .

(١٤) ينظر الجمل ص ٥٤ .

قسم يجوز تقديمه بلا خلاف وذلك ثمانية أفعال [وهي^(١)]: كان، وأصبح، وأمسى، وغدا، وأضحى، ويات، وظل، وصار^(٢).

وقسم لا يجوز تقديم خبره بلا خلاف وذلك قولك: «أتيتك^(٣)» ما دام زيد جالسا «لأن» ماء هذه موصولة بالجملة التي بعدها، فإذا قدمت الخبر كنت قد قدمت (الصلة على)^(٤) الموصول^(٥).

وقسم فيه خلاف، وهو خمسة أفعال: ما زال، وما انفك، وما فتى، وما برح، وليس، فبين النحويين في هذه^(٦) الأفعال الخمسة خلاف^(٧) وتنازع، فكان ابن كيسان يميز ذلك، وحكي مثله عن الكسائي^(٨)، وليس في كلام سيويه (في ذلك)^(٩) شيء واضح وإجاز ابن النحاس «منطلقا ما زال زيد»، واحتج بان العامل انما هو الفعل وليست «ماء» عاملة، وهذه حجة من إجاز التقديم لأن العامل إذا كان الفعل دون «ماء» والعامل متصرف ويجب التقديم. والذين لم يميزوا هذا^(١٠) احتجوا بان معنى الدوام والاتصال انما حدث في الجملة بدخول «ماء» على الفعل، ولولا ذلك لم يكن في الفعل دليل على ذلك، فلما كان اقتران الحرف بالفعل هو الذي أفاد هذا^(١١) المعنى غلب على الفعل معنى (الحرف فامتنع التقديم لذلك، واحتجوا ايضا بانها أفعال قلبت^(١٢) عن معنى^(١٣) الزوال من مكان الى مكان، والدوام فيه الى الزمان^(١٤) فامتنع التصرف ايذانا بانها^(١٥) صمّت ما ليس لها في اصل وضعها، والظاهر من مذهب سيويه في «ليس» انه يجوز تقديم خبرها عليها، لانه

(١) سقطت في و.

(٢) كلها في و. وفي ل: وهي كان وأمسى وأصبح وغدا... وفي د: وهي كان وأمسى وأصبح وغدا ويات

وأضحى....

(٣) في و: أتيتك.

(٤) سقطت في ل.

(٥) انظر الانصاف ص ١٦٠

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في ن. د.

(٨) انظر المسألة ١٧ في الانصاف ص ١٥٥-١٦٠.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ن. د: ذلك

(١١) سقطت في ل.

(١٢) في د: نقلت.

(١٣) سقطت في ن.

(١٤) في و: الزوال. والتصحيح من ن. د.

(١٥) في و: انها

أجاز في كتابه «أزيدا لست مثله»^(١) (ينصب «زيدا»^(٢)) بفعل مضمر تفسره «ليس» كأنه في التقدير «أخالف»^(٣) «زيدا. لست مثله»^(٤) والعامل الظاهر لا يجوز أن يفسر عاملا متقدما عليه إلا أن يكون منصرفا في نفسه. وإنما جرت «ليس» مجرى الأفعال المنصرفة، لأن لفظها لفظ الماضي، وهي موضوعة لنفي الحال، وإذا كان في الكلام دليل على الاستقبال استعملت فيه فاصرات كالتنصريف^(٥) لهذا المعنى الذي تضمنته. ومن اعتقد فيها أنها بمنزلة الحرف^(٦) لم يميز تقديم تخبرها. وقد زعم قوم أنها مركبة من «لا» النافية و«أيس» ومعناه الوجود، وإن أصلها «لا أيس»^(٧) كقولك: «لا وجود» فلما كثرت استعمالها حذفت الهمزة. كما قالوا: «ويلمه»^(٨) والأصل «ويل لاه»^(٩) و«أيش لك» وهم يريدون «أي شيء لك»^(١٠) وهذا منقول من كلام الفلاسفة إلى صناعة النحو، لأنهم يعبرون عن الوجود^(١١) بال«أيس»، وعن العلم بال«ليس». والأظهر في «ليس» أنها فعل لا حرف، لأن العرب ألحقها الضمائر كما تلحق بالأنفعا، فقالوا: «لست، ولست، ولست، وليست، وليسا، ولسا»^(١٢) و«ليسوا، ولسن»، وقالوا: «زيد ليس قائما» فأضمرها فيها كقولك: «زيد كان قائما» واستخرج من زعم أن «ليس» تكون حرفا بمنزلة «ما» بقول العرب: «ليس خلق الله مثله»^(١٣)، و«ليس قالها»^(١٤) «زيد»، و«ليس الطيب إلا المسك»، ويقول هشام أخى ذي الرمة^(١٥):

(١) ينظر الكتاب ٧٨.

(٢) في د: زيد.

(٣) في د: حلفت. والتصحيح من د.

(٤) سقطت في د، وجعلت مكانها: والعامل الظاهر لا يجوز مثله.

(٥) في د: كالتنصريف.

(٦) في د: أنها حرف.

(٧) انظر بحثا في تركيب «ليس» للدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه «دراسات في اللغة من ٥٥ و ٥٦» مطبعة عالمي ببغداد.

١٩٦١.

(٨) في د: وقال الله.

(٩) في د: وقال الله. والتصحيح من د:، والمفصلين لابن جني ١٥٠٣.

(١٠) سقطت في د.

(١١) في د: بالوجود.

(١٢) سقطت في د.

(١٣) في د: كما تقول.

(١٤) كذا في النسخ المطبوعة. وفي الكتاب ٧٨: وقد زعموا أن بعضهم يجعل ليس كما وذلك قليل لا يكاد يعرف فقد يجوز

أنه يكون من ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد.

(١٥) في د: قلم. والتصحيح من د:، والكتاب ٧٨.

(١٦) هو هشام بن عتبة الميموني، نفع بكنية أبى، وأتى عليه زمان مقاسيا لآلام الفجعة به، ثم أصيب بعلة بغيلان. وقيل أنهم أربعة أمية لام وأبى. غيلان، وسمرقند وهشام وأبو وكلهم شعراء. كان أحدهم يقول الأبيات فيزيد فيها ذو الرمة وينطب عليها (حماسة أبي تمام ٧٩٣٢ والوسط ٥٨٦٦).

هي. الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس. منها شفاء الداء مبذول^(١)
 وقال سيويه: هذا كله سمع من العرب، والوجه والحد فيه^(٢) ان تحمله على ان في
 «ليس» اضمارا وهذا مبتدأ كقولك^(٣): «أنه أمة الله ذاهية»^(٤). وقال ابن جني^(٥) في
 قولهم^(٦): «ليس الطبيب الا المسك» تقديره: «ليس الطبيب في الدنيا (الا المسك)»^(٧)، ثم
 أبدل «المسك» من «الطبيب» واتشد:
 لفني عليك للهنفة من خائف يعني^(٨) جوارك حين ليس بجبر^(٩)

قال: فحذف خبر «ليس» كأنه [قال]^(١٠) «ليس في الدنيا جبر». وقد انكر جماعة من
 النحويين رفع «المسك». وحكى أبو حاتم^(١١) عن الأصمعي قال^(١٢) جله عيسى بن عمر
 [الثقفي]^(١٣) ونحن عند أبي عمرو [بن العلاء]^(١٤) إلى أبي عمرو^(١٥) فقال لأبي عمرو: بلغني

-
- (١) من البسيط. وهو من شواهد سيويه في الكتاب ٣٧٨ و٧٣، والمقتضب ١٠/٧٤ وقد وردت فيه كلمة «انه» مكان «لوه» في البيت. وقد استشهد به على الاضمار في ليس ويحمل الجملة تفسيراً للمفسر في موضع الخبر.
 (٢) كلما في ل.د. وفي: والوجه الجيد فيه.
 (٣) كلما في ل.د. والكتاب. وفي: اضطر مبتدأ كقولك.
 (٤) عبارة سيويه في الكتاب ٧٣٨: هذا كله سمع من العرب. والحد والوجه ان تحمله على ان في ليس اضماراً وعلماً مبتدأ كقولك: انه أمة الله ذاهية.
 (٥) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصل. كان اماماً في علم العربية. له من المصنفات القليلة في النحو كتاب الخصائص، وصناعة الاعراب وغيرها. توفي سنة ٣٩٢ (وفيات الاعيان ١٠٩٢-١١٧٤).
 (٦) في: على قولهم. والتصحيح من ل.د.
 (٧) سقطت في ل.د.
 (٨) في: تنفي. والتصحيح من ل.د. وشرح ديوان الحماسة ٩٥٠/٣.
 (٩) البيت من الكامل وهو من سمة أبيات منسوبة إلى التميمي في حاشية أبي تمام ٩٥٠/٣. وقد نسب هذا البيت إلى الشمر بن اللخمي في الحماسة البصرية ٣٣٠/٨. ولشاهد فيه حذف غير ليس
 (١٠) سقطت في و.
 (١١) هو سهل بن محمد السجستاني كان اماماً في علوم العربية وعنه اخذ علماء عصره. له من المصنفات كتاب اعراب القرآن وكتاب ما يلحق به العامة وغيرها. توفي سنة ٢٤٨ (وفيات الاعيان ١٠٥٠/٧-١١٥٢).
 (١٢) في: بأن.
 (١٣) سقطت في و. وهو أبو عمرو عيسى بن عمر الثقفي البصري. اخذ سيويه عنه التحوير في الكتاب الذي سماه «اجتماع في النحو». توفي سنة ١٤٩ (وفيات الاعيان ١٠٤٣-١١٥٦).
 (١٤) هو أبو عمرو بن العلاء النيسابوري. كان اعلم الناس بالقرآن الكريم والعربية والشعر. وهو واحد القراء السبعة. توفي سنة ١٥٤ وقبل غير هذا (وفيات الاعيان ١٣٧٣-١٤٠).
 (١٥) سقطت في و.

عك شي^(١). فقال ابو عمرو وما هو قال عيسى: بلغني انك تحيزه: وليس الطبيب الا المسك، بالرفع. فقال ابو عمرو: نمت يا عيسى^(٢) وادلج الناس، ليس في الارض حجازي الا وهو ينصب، وليس في الارض عجمي الا وهو يرفع.

[ثم^(٣) قال: قم يا يحيى^(٤) يعني اليزيدي، وانت يا خلف^(٥) يعني الاحمر^(٦)، فاذهبا الى ابي المهدي^(٧)، فللقناه الرقع، فانه لا يرفع، واذهبا الى المتجع^(٨)، فللقناه النصب فانه لا ينصب. قال اليزيدي، وخلف الاحمر: فأتينا ابا المهدي، فوجدناه يصلي فوق [تل]^(٩) سماء، وقد غرس^(١٠) امامه قصبه يستقبلها واذا هو يقول: اخسانان عني. وكان به عارض، فامهلناه^(١١) حتى قضى صلاته، فقال: ما هذه القنمة^(١٢) كان حولنا جششة. والقنمة. الرائحة الكريهة، والحششة: الخنف واحدها «حش»^(١٣) فقلنا له: انك منها لعل تبيح^(١٤) ضخم. فقال: ما خطبكما؟ فقلنا: جئتاك لنسألك عن شيء من كلام العرب. فقال:

(١) كلما في و. وفي ل: فقال: يا ابا عمر وما شيء بلغني عك انك تحيزه. وفي د: فقال له: يا ابا عمر ما شيء بلغني عك انك تحيزه. وفي طيفات النحويين لليزيدي ص ٣٨ (ترجمة عيسى بن عمر). فقال يا ابا عمر: ما شيء بلغني انك تحيزه قال.
(٢) في ل، د، وطيفات النحويين ص ٣٨: يا ابا عمر.

(٣) الزبالة من ل، د.

(٤) هو ابراهيم بن محمد يحيى بن المبارك النحوي صاحب ابي عمرو بن العلاء. من تصانيفه كتاب الترادف وكتاب التصور والمنسود وغيرهما. توفي سنة ٢٠٢ (وفيات الاعيان ٢٣٧٥-٢٣٧٧).

(٥) هو ابراهيم بن محمد خلف بن حبان الاحمر. وهو احد رواة اللقاة والشعر وتلقاه العلماء به ويقال له وصناعته، وهو احد الشعراء المحسنين. صنف جبال العرب وما قيل فيها من الشعر. مات في حدود الثمانين ومائة (طيفات النحويين ص ١٧٧-١٨١ وانابه الرواة ٣٤٨-٣٥٠ وفيه الرواة ٥٥٤).

(٦) كلما في النسخ المخطوطة. وفي طيفات النحويين ص ٣٨: قال ابراهيم ثم قال ابو عمرو: تعال يا يحيى. وتعال انت يا خلف خلف الاحمر.

(٧) في و: ابن مهدي. وفي ل: ابي مهدي. والتصحيح من د، وطيفات النحويين ص ٣٨، وبجلس العلماء للزجاجي ص ٢ (الكوت ١٩٦٢) وعلق محقق هذا الكتاب قائلا: كلما في الاصل، وفي معظم المراجع انه ابراهيم.

(٨) كلما في النسخ المخطوطة. وفي طيفات النحويين ص ٣٨: المتجع التبيي.

(٩) الزيادة من ل، د. وقد سقطت عبارة وفوق تل سنده في طيفات النحويين ص ٣٨.

(١٠) في ل: عرس.

(١١) في ل: فلهلته.

(١٢) في ل: القنمة.

(١٣) في القاموس المحيط في مادة (حش) نحو الحش مثلاً: المخرج، لانهم كان يقضون حوائجهم في البساتين ج حشوش وحشون. وفي اللسان في مادة (حشش): والحش والحش المخرج، لانهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين. والجمع حشوش وفي حديث طلحة بن عبد الله انه قال: ادخلوني الحش وقربوا اللبغ فوضعه على قضي قبايت واتا مكره. وفي الحديث: ان هذه الحشيش تنغصه يعني الكلب ومواضع قصاء الحاجة.

(١٤) التبيح: وسط الشيء ومعظمه، واضطراب الكلام وتفتته، وتسمية الخط وتركه بهانه.

هاتيا، فقلنا كيف تقول: «ليس الطيب الا المسك»^(١)، فقال: أأمراني بالكذب على كبر سني^(٢)، فأين أجيادي^(٣) وأين [بنة]^(٤) الأبل الصادرة وأين كذا، (وأي كذا)^(٥) قال خلف الأحمر: فقلت له: ليس الشراب الا العسل، فقال: ما تصنع^(٦) سودان هجر؟ ما لهم شراب غير هذا النمر. قال اليزيدي: فلما رأيت ذلك منه قلت [له]^(٧): ليس ملك الامر الا طاعة الله والعمل بها، فقال: هذا كلام لا دخل فيه، ليس ملك الامر الا طاعة الله والعمل بها^(٨)، فرفعت، فقال: ليس هذا لخي ولا لحن قومي. فأتينا المتجع فوجدناه رجلا يعقل فلقناه النصب وجهنا به^(٩) فلم ينصب وأبى الا الرفع. فأتينا أبا عمرو، وعنده عيسى لم يبرح، فأنخبرناه بما جرى، فأخرج عيسى خاتمه من^(١٠) أصبعه، ورمى به الى أبي عمرو، وقال: هو لك، بهذا والله فقت^(١١) الناس^(١٢).

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: وأعلم ان كل شيء كان خبرا للمبتدأ فانه يكون خبر هذه الحروف من فعل وما اتصل به، ومن^(١٣) ظرف وجملة^(١٤).

قال المفسر: في هذا الكلام خلل من وجهين:

أحدهما: انه أخرج الفعل وما اتصل به^(١٥)، وجعله نوعا آخر.

(١) في و: ليس الطيب الا المسك او المسك. وفي ل: ليس الا المسك. والتصحيح من د، ومن طبقات النحويين ص ٣٨.

(٢) كذا في و. وفي له د: كبره سني. وفي طبقات النحويين ص ٣٨ كبره السن.

(٣) الجادي: الزعفران.

(٤) سلطت في و. والبة: الرياح الطيبة والمثنته مثان.

(٥) سلطت في ل.

(٦) في ل: يصنع. وفي د: لها يصنع. وفي طبقات النحويين ص ٣٨: لها تصنع سودان هجر ما بمعان شراب الا هذا النمر.

(٧) الزيادة من ل، د، وطبقات النحويين ص ٣٩.

(٨) سلطت في و.

(٩) كذا في و، د، وطبقات النحويين ص ٣٩. وفي ل: جهنمه.

(١٠) في و: من. والتصحيح من ل، د. وفي طبقات النحويين ص ٣٩: من به.

(١١) في و: فقه. والتصحيح من ل، د، وطبقات النحويين ص ٣٩.

(١٢) ذكر هذا الخبر ايضا في ذيل الامالي والزيادة لابي علي الغالي ص ٣٩.

(١٣) سقطت في ل، د، والجمل ص ٥٤.

(١٤) ينظر الجمل ص ٥٤.

(١٥) في ل، د: وما تعلق به من الجمل.

والوجه الثاني: ان هذا الذي قاله لا يصح على الإطلاق؛ لأن المبتدأ يغير عنه بالاستفهام كقولك: «زيد هل لقيته»، و«عمرو كم مرة»^(١) رأيت»، ويغير عنه بالامر، والنهي كقولك: «زيد اضربه»، و«عمرو لا تعرض له»، وبالتحضيض كقولك: «زيد هلاً اكرمته»، وبالدعاء كقولك: «زيد عفا الله عنه»^(٢)، ولا يجوز ان يغير عن كان واخواتها بشيء من ذلك. ومن هذه الافعال ما لا يجوز ان يغير عنه بالفعل الماضي، وهو^(٣): ليس، وصار، وكل ما في أوله «ما»، ومنها ما فيه خلاف بين النحويين، لا يميز كثير منهم: «كان زيد قام»، و«أصبح»^(٤) عمرو خرج» و«أمسى عبد الله مرض» حتى يزداد عليها «قد»، واجاز ذلك بعضهم، واجتجوا بقول الله تعالى «ان كان قميصه قد من قبل»^(٥). ويقول زهير:

وكان طوى كشحاً على^(٦) مسكناً فلا هو أبداها ولم يتقدم^(٧)

وقول النابغة:

أست خلاء وأمسى أهلها احتملوا اخني عليها الذي أخني على لبد^(٨)

وأما^(٩) «ليس عبد الله خرج» فلا يجوز عند احد علمناه، لأنها وضعت لنفي الحال والمستقبل اذا كان في الكلام دليل عليه.

(١) سقطت في د.

(٢) في ل، د: غفر الله له.

(٣) في ل، د: وهي.

(٤) في ل، د: أمسى.

(٥) سورة يوسف، الآية ٢٦.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل، د: ولم ينجم. ينظر ديوان زهير ص ٢٢. والبيت من الطويل. والكشع: الحاصرة. وقوله: على مسكنة أي على امرأته في نفسه. ويقال: طوى كشحه على كذا. أي لم يظهره. وقوله: ولم يتقدم. أي في الحرب. ويروي: لم ينجم. والشاهد في هذا البيت الاختيار عن «كان» بالفعل الماضي.

(٨) للبيت روايتان هذه احداها. والآخرى:

أضحت تقفرا وأضحي أهلها احتملوا أخني عليها الذي أخني على لبد

ينظر ديوان النابغة الذبياني ص ٥. ومعنى أخني عنيها. ي: أفسد عليها الدهر الذي أفسد على لبد وهدمه وإفاته. ولبد: نسر من نسور لقمان، وله حديث حسن. والبيت من البسيط وقد استشهد به الأشعرني في باب كان واخواتها ٢٣٠/٨ على كون الخبر ماضياً. (٩) في ل: لما.

مسألة

قال ابي القاسم (في هذا الباب) ^(١) ولا تؤثر هذه الحروف في الجمل ^(٢).

قال المفسر: هذا ايضا على الاطلاق غير صحيح، لانه لا خلاف بين النحويين انه يجوز «كان زيد قائما ابوه» و«كان عمرو ضاربا اخاه» فقد أثر ^(٣) «كان في» و«ضارب» و«قائم» وهما فعلاان لما بعدهما جاريان مع ما عملا فيه مجرى الجمل المركبة من الفعل والفاعل ^(٤).

مسألة

قال ابي القاسم في هذا الباب: واذا وقع بعد هذه الحروف حرف خفض كان ما بعد المخفوض مرفوعا اسما ما، وكان المخفوض خبرا لها كقولك: «كان في الدار زيد» و«كان عندك عمرو» و«ليس لعبد الله عذره» ^(٥).

قال المفسر: وهذا ايضا مما تعقب عليه، لان «عند» ^(٦) ليست ^(٧) بحرف خفض انما هي ظرف، والظروف نوع من الاسماء غير انها متضمنة لغيرها، ولو قال: واذا ^(٨) وقع بعد هذه الحروف حرف خفض او ظرف لم يكن فيه اعتراض. الا ان الامر في هذا اعم ^(٩)، لان اسماء الافعال ^(١٠) قد سماها سيويه حروفا ^(١١) على الوجه الذي قدمناه، ولان «عند» ايضا غير متمكنة، فهي مضارعة للحروف، وايضا فان الظروف انما صارت ظروفًا لما تضمنته من معنى «في»، واذا لم يميز ان تقدر بغيري لم تكن ظروفًا ^(١٢)!

(١) سقطت في ل. د.

(٢) ينظر الجمل ص ٥٥.

(٣) في ل. د: أثرت.

(٤) في و: من الفاعل والمفعول. والتصحيح من ل. د.

(٥) ينظر الجمل ص ٥٥.

(٦) في و: عندك.

(٧) في و: ليس.

(٨) في: و. ل.

(٩) في و: في عند اسم. والتصحيح من ل. د.

(١٠) في ل. د: لان الاسماء والافعال.

(١١) عبارة سيويه في الكتاب ١٢٣/١: واعلم ان هذه الحروف التي هي اسماء لا تظهر فيها علامة الضم وذلك

لأنها اسماء وليست على الامة التي أخذت من الفعل فيما مضى ولما يستقبل وفي يومك.

(١٢) في و: ظرفًا. والتصحيح من ل. د.

مسألة

قال [ابو القاسم]^(١) في هذا الباب: فإن جئت بعد المرفوع بخبر نصيبته، وكان الخافض صلة له، فتقول: «كان في الدار زيد جالسا»، و«كان عندك عبد الله مقيما»، وكذلك ما أشبهه^(٢).

قال المفسر: في هذه المسائل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون الظرفان صلة للاسماء المنصوبة [كما قال]^(٣).

والوجه الثاني: أن تكون الأسماء المنصوبة صلة للظروف على العكس.

والثالث: أن لا يكون بعضها صلة لبعض.

وأما^(٤) الوجه الذي تكون الظروف فيه صلة للاسماء المنصوبة، فهو أن يقول القائل: «كان في الدار زيد جالسا»، وغرضه أن يخبر بالجلوس، ثم^(٥) يتوقع أن يسأل عن المكان الذي وقع فيه الجلوس، فذكر الظرف^(٦) متمما للخبر، فيكون الاعتماد على «جالس»، والظرف صلة له^(٧) [كما قال].

وأما الوجه الذي يكون فيه «جالس» صلة للظرف^(٨) فهو أن يكون غرض المخبر أن يخبر عن «زيد» أنه في الدار، ثم يتوقع أن يسأل عن حاله التي كان عليها^(٩)، فيكون «جالسا» حالا، لا خبرا، ويكون الاعتماد في الخبر على الظرف والحال صلة له^(١٠) وأما الوجه الذي لا يكون أحدهما فيه^(١١) صلة للآخر، فإن يكون غرض المخبر أن يخبر عن «زيد» أنه كان جالسا، وأنه كان في الدار، فيكونان جميعا^(١٢) خبرين القصد فيهما واحد.

(١) الزيادة عن ل.

(٢) ينظر الجمل ص ٥٥.

(٣) سقطت في و.

(٤) في ل، د: فلما.

(٥) في ل: ثم.

(٦) في ل: ليدكر الظروف.

(٧) في ل: فيكون الاعتماد على جالس صلة للظرف.

(٨) سقطت في ل.

(٩) كلما في د. وفي و: عن حاله الذي هو عليها. وفي ل: عن حاله التي كانت عليها.

(١٠) سقطت في و.

(١١) في ل: لا يكون فيه أحدهما.

(١٢) في ل، د: معا.

وهذا الوجه الثالث^(١) لا يميزه ابن درستويه^(٢) وجماعة غيره، ولكنهم يجعلون أحدهما خبراً معتمداً، والآخر جلاً متممة للخبر. وحجتهم أنّ «كان» مشبهة بالفعل المتعدي إلى مفعول واحد، فإن جعلت لها خبرين كنت كأنك قد عديتها^(٣) إلى مفعولين، ومن أجاز ذلك فحجته أنها داخلة على مبتدأ وخبر، فجاز فيها ما جاز في المبتدأ. وقد أجاز النحويون هذا في «حلو حامض» على أنها خبران، فلو ادخلت «كان» في هذه المسألة للزم فيها ما يلزم^(٤) في المبتدأ، ويتقضى عليهم أيضاً ما قالوه بأن من قال: «أقائم زيد» وجعل «زيداً» فاعلاً بقائم^(٥) يسد مسد الخبر لزمه أن يقول: «أكان قائم زيد»^(٦)، فيسد زيد مسد خبر «كان» أيضاً^(٧).

مسألة

قال أبو القاسم في هذا الباب: ولك^(٨) فيه وجه آخر، وهو^(٩) أن تقول: «كان زيد منطلق أبوه» تفرغ «الاب» بالابتداء، و«منطلق» خبر مقدم، وتثنيه وتجمعه على هذا التقدير، فتقول: «كان الزيدان منطلقان أبواهما»^(١٠)، و«كان الزيدون منطلقون آبائهم»^(١١)، قال. المفسر: يجوز في هذه المسألة وجه آخر، وهو أن يكون «منطلق» مرفوعاً بالابتداء، و«أبوه» فاعل سد مسد الخبر^(١٢)، فلا يثنى ولا يجمع^(١٣) في هذا الوجه كما لم تثنه، ولم تجمعه، وهو منصوب. ويجوز أيضاً أن يثنى منصوباً، ومرفوعاً يجمع^(١٤) على لغة من قال «أكلوني البراغيث».

(١) في ل: قالوجه الثالث.

(٢) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه. كان شديد الاتصال بالبريرين في النحو واللغة. من مصنفاته: الإرشاد في النحو، وشرح الفصح تولى سنة ٣٤٧ (بغية الوعاة ٣٧٢).

(٣) في ل: عديتها.

(٤) في ل، د: ما لزم.

(٥) في و: لقائم.

(٦) في ل: وكان قائم زيد.

(٧) في و: فيسد مسد الخبر أيضاً.

(٨) كلها في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٥٥: ولكن.

(٩) سقطت في د.

(١٠) كلها في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٥٩: وفي الجمع: «كان الزيدون منطلقون آبائهم».

(١١) ينظر الجمل ص ٥٥ و ٥٦.

(١٢) في ل، د: فاعل به يسد مسد الخبر.

(١٣) في ل، د: فلا يثنى ومنطلقاً ولا تجمعه.

(١٤) سقطت في ل.

مسألة

قال في هذا الباب: وإذا تقدم اسم «كان» عليها رفع بالابتداء^(١) وصارت «كان» خبره، واستتر^(٢) اسمها فيها كقولك: «زيد كان قائماً»^(٣).

قال المفسر: هذا كلام فيه تسامح في العبارة، لأن اسم «كان» لا يجوز تقديمه [عليها] لأنه بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه^(٤)، إنما يجوز تقديم خبرها لأنه مشبه^(٥) بالمفعول، والمفعول يجوز تقديمه، وكان الأجود أن يقول: وإذا تقدم الاسم الذي كان مرفوعاً بـ«كان» رفع بالابتداء، ولكن هذا مفهوم من فحوى الكلام، وإن كان لم يصرح به^(٦).

مسألة

وقال [أبو القاسم]^(٧) في هذا الباب: وأعلم أنه لا يلي «كان» واخواتها ما انتصب بخبرها^(٨) فنقول: «وكان زيد أكلاً طعامك». و«كان أكلاً طعامك زيد» كل ذلك جائز^(٩)، ولو قلت: «كان طعامك زيد أكلاً» لم يميز، لأنك أوليت «الطعام» «كان»، وليس باسم لها ولا خبر^(١٠).

قال المفسر: هذه عبارة فاسدة توجب أن لا يجوز «طعامك كان زيد أكلاً»، وإن لا يجوز «كان طعامك أكلاً زيد»، وإن لا يجوز «كان طعامك زيد أكلاً»، لأن الطعام قد ولي «كان» في هذه المسائل كلها، وهي جائزة، وكان الصواب أن يقول: وأعلم أنه لا يجوز أن يفصل بين «كان» واسمها بما لم تعمل فيه، وكذا^(١١) قال [أبو بكر]^(١٢) ابن السراج في

(١) في و: عل الابتداء. والتصحيح من ل، د، هـ، والجمل من ٥٧.

(٢) كلها في النسخ المخطوطة. ولي الجمل من ٥٧: واستتر.

(٣) ينظر الجمل من ٥٧.

(٤) سقطت في و.

(٥) في و: لأنها مشبهة. وفي د: لأنها مشبه. والتصحيح من ل.

(٦) سقطت في ل.

(٧) الزيادة من د.

(٨) في و: بخبرها. وفي ل: غير. والتصحيح من د، هـ، والجمل من ٥٧.

(٩) سقطت في و. وهي موجودة في ل، د، هـ، والجمل من ٥٧.

(١٠) ينظر الجمل من ٥٧.

(١١) في ل: وكللك.

(١٢) الزيادة من ل، د.

الأصول: اعلم ان جميع ما جاز في المبتدأ وخيره من التقديم والتأخير فهو جائز في «كان» الا ان يفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه.

[قال ^(١)] واصحابنا يميزون «غلامه كان زيد يضرب» فينصبون «الغلام» بضرب ويقدمونه، لأن كل ما جاز ان يتقدم من الاخبار جاز تقديم معموله ^(٢)، وقولنا «كان طعامتك زيد آكل» اذا رفعت «آكل» جائز بالاتفاق، لأن في «كان» ضمير الامر والشأن حينئذ ^(٣)، ويجوز ان يقال: «كان اليوم زيد ذاهباً» فتولي «اليوم» كان ^(٤) وهي لم تعمل فيه، انما عمل فيه «ذاهب» لأن الظروف لا يعتد بفصلها. واذا قلت: «كان طعامتك آكل» زيد جاز عند قوم من النحويين، لأنك قدمت الخبر باسره، ولا يجوز ذلك ^(٥) عند سيبويه، ولذلك قال في قول ^(٦) حميد الأرقط ^(٧):

فأصبحوا ^(٨) والنوى عالي مَعْرَسهم وليس كل النوى يلقى ^(٩) المساكين ^(١٠)

ولو ^(١١) كان يحمل ^(١٢) «كل» على «نيس» [ولا اضمار في نيس] ^(١٣) لم يكن إلا الرفع في «كل» ولكنه انتصب على «ينقى» ^(١٤)

قال: ولا يجوز ان تحمل «المساكين» على «ليس». وقد تقدمت ^(١٥) فجعلت ^(١٦)

(١) سقطت في و.

(٢) ينظر الأصول لابن السراج ص ٤٦-٤٧.

(٣) في ل. د: لأن في «كان» حينئذ ضمير الامر والشأن.

(٤) سقطت في ل.

(٥) سقطت في ل.

(٦) كلما في و. د. وفي ل: وذلك في قول.

(٧) هو حميد بن مالك بن ريمي من شعراء الدولة الأموية كان معاصراً للحجاج. وسمي الأرقط لانه كان يهرجه.

والأرقط النقط (خزانة الأصب ٤٥٤/٢).

(٨) في و: وأصبحوا. والتصحيح من ل. د. والكتاب ٣٩٨/٧٣، والمقتضب ١٠٠/١ وابن عثيمين ٢٨٤/١، والأشعري ٢٣٩/١.

(٩) كلما في و. ل. والكتاب ٧٣٨، والمقتضب ١٠٠/١، والأشعري ٢٣٩/١. وفي د. والكتاب ٣٩٨، وابن عثيمين ٢٨٤/١.

(١٠) البيت من البيت وقد استشهد به على الاضمار في ليس لأنها فعل وجعل الدليل على ذلك ايلامها المنصوب بغيرها: وشرط العامل ان لا يفصل بينه وبين معموله بما لم يعمل ثم.

(١١) في ل. د: لو. وفي الكتاب ٣٩٨: نلر.

(١٢) سقطت في ل. د. وهي غير موجودة في عبارة سيبويه في الكتاب ٣٩٨.

(١٣) سقطت في و. وفي الكتاب ٣٩٨: ولا اضمار فيه.

(١٤) كلما في و. ل. د. وفي د. والكتاب: تلقى. ينظر الكتاب ٣٩٨.

(١٥) كلما في و. ل. والكتاب ٣٩٨. وفي ل. د: وقد قدمت.

(١٦) في و: فجعل، والتصحيح من ل. د. والكتاب ٣٩٨.

الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول، وهذا لا يحسن ولا يجوز^(١)، لو^(٢) قلت: «كانت زيداً الحمى» تأخذ الحمى^(٣)، أو «كانت زيداً» تأخذ الحمى^(٤) لم يميز^(٥). ولم^(٦) سيويه هذا مع تقدم العامل، كما لم يميزه من غير تقدمه^(٧)، وسوى بين الأمرين. وعلى هذا مذهب البصريين^(٨)، وأجاز الكوفيون هذا كله، واحتجوا بقول الفرزدق^(٩):
 قنأذ هذا جوف حول بيوتهم كما^(١٠) كان إياهم عطية عوداً^(١١)
 والبصريون لا يرون في هذا البيت حجة، ويتأولونه على وجهين:
 أحدهما: الإضمار في «كان».

والثاني: أن تكون «كان» زائدة، ولو لم يمكن تأويله على هذا^(١٢) لم تكن فيه أيضاً حجة، ويجعل من ضرورة الشعر.

مسألة

قال أبو القاسم في هذا الباب^(١٣): «واعلم أن لكان أربعة مواضع^(١٤)»

-
- (١): كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٣٧٨: وهذا لا يحسن.
 - (٢) في و: ولو. والتصحيح سهل د والكتاب ٣٧١.
 - (٣) في و: كان. والتصحيح من له د، والكتاب ٣٧١.
 - (٤) أسقطت في له د. وهي غير موجودة في عبارة سيويه ٣٧١.
 - (٥) في الكتاب: لم يميز وكان قبيحاً. ينظر الجزء الأول صفحة ٣٦.
 - (٦) في له د: قلم.
 - (٧) في و: من تقدم. والتصحيح من له د.
 - (٨) في له د: وهذا ملأه البصريين. وفي د: وهذا حل ملأه البصريين.
 - (٩) هوهم بن غالب في الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميين (الشعر والشعراء ٣٨٧١ - ٣٩٢ وغزاة الأدب ١٠٩١).
 - (١٠) في له د: كما.
 - (١١) البيت من الطويل وهو من نصيحة في مجاهد جريز. ينظر ديوانه ١٨٧٨ والرواية فيه:
 قنأذ درامون خلف جحاشهم - لما كان إياهم عطية عوداً
 - (١٢) وهو رواية ل. د. من شواهد القنطرب ١٠٧٤ وابن عثيل ٣٨٧١ والأشعري ٢٣٧٨ والمغني ٦١٠/٢. والقنأذ جمع قنأذ حيوان معروف يصعبه الخيل في السرى يقال: هو أسرى من قنأذ. وهو هفاجون صفته والمهناج فعال بالتشديد من المهديان وهو مشية الشيخ ونحو ذلك.
 - (١٢) سقطت في و.
 - (١٣) سقطت في له د.
 - (١٤) ينظر الجمل ص ٦١.

قال المفسر: هذا التقسيم خطأ، لأنه يوهم أنه جزء بديعه، قسم . وإنما أتى بثلاثة، لأن «كان» التي^(١) يضم فيها الشأن، والقصة^(٢) قسم من أقسام الناقصة، ورد عليه ابن بابشاذ^(٣) في هذا الموضع بنحو ما ذكرناه^(٤)، وجعل القسم الرابع «كان» بمعنى «صار»، وهذا لطيف، لأن «كان» التي^(٥) بمعنى «صار» ناقصة، [أيضاً]^(٦) لأنها تحتاج إلى خبر كقوله تعالى:

«كُتِبَ خَيْرَ أَمْرِ أُخْرِجَتِ لِلنَّاسِ»^(٧) وقول ذي الرِّمَّة^(٨):

بَسْمِهَا قُفِرَ وَالْمَطْيَى^(٩) كَسَاهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فَرَاخًا بِيَوْضِهَا^(١٠)

والصحيح من هذا أن يقال: إن «كان» الناقصة تنقسم أربعة أقسام:

أحدها: التي يضم فيها الأمر والشأن.

والثانية: التي تفيد الانتقال من حال إلى حال، وهي بمعنى «صار»^(١١)

والثالثة: التي تدل على أمر وقع في الزمان الماضي، ثم انقطع كقولك: «وكان زيداً مريضاً، وهو اليوم صحيح»، و«كان عمرو جاهلاً، وهو اليوم عالماً»، وكقول الشاعر:
وقد كنتُ نَحَارَ الْجَزْوِ وَمَعْمَلِ الْمَطْيَى وَأَمْضَى حَيْثُ لَا حَيٍّ مَاضِيًا^(١٢)

(١) في: و. اللي. والتصحيح من ل. د.

(٢) في ل. د. د: الأمر والشأن.

(٣) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري. من تصانيفه: شرح جمل الزجاجي والمقدمة المحببة في علم النحو. مات سنة ٤٦٩ ومثل ٤٤٥. (بغية الرعاة ١٧٢) و (مجلة كلية الدراسات الإسلامية ٣٢٩٣).

(٤) في: و. نحو ما ذكرناه. والتصحيح من ل. د.

(٥) في: و. اللي. والتصحيح من ل. د.

(٦) سقطت في و.

(٧) سورة آل عمران، الآية ١١٠.

(٨) هو غيلان بن عفة، شاعر إسلامي. كان ذو الرمة أحد عشاق العرب المشهورين بذلك. وصحبه مئة (تتظن ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٤٣٧٢-٤٤٧).

(٩) في: و. بتيها بمعنى المطي كأيها. . . . والتصحيح من ل. د. واللسان (كون). وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٨.

(١٠) البيت من الطويل، لم أحده في ديوان شعري لزمرة الذي هي بصحبته ويتلوه كزليل عربي هيس مكرتني المطيرع سنة ١٩١٩ وقد نسب ابن منظور في اللسان إلى ابن أحر. ولم يسه صاحب الحماسة، والرواية هي: بتيها، قفر والمطي كأنه . . . والشاهد فيه أن «كان» بمعنى «صار». قال عتق ديوان حماسة. وسه ابن بعيث في شرح القصص إلى ابن كثر.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) قاله عبد بنوت بن وقاص الخارفي «تحتاني» من شعراء الجاهلية والبيت في الفضليات لنفسه (القصبة رقم ٣٠). والامالي ١٣٧٣، وخزانة الأدب ٣١٦٨ وهو من المندول.

والرابعة^(١): التي تبدل على الامر المشاهد في الحال، وقد كان^(٢) حمل تلك الصفة فيما مضى من غير انقطاع كقول الله تعالى: «وكان الله علينا حكيمًا»^(٣)، فليس المراد به^(٤) انه كان بهذه الصفة فيما مضى، وهو الان على خلافها ولكن الناس لما ظهر لهم ان الله عليم حكيم أخبروا انها صفات لم يزل موصوفا بها. ومثله قول سلامة بن جندل^(٥):

كنا اذا ما اتانا صارخ فزغ كان الصراخ له قرع الظنابيب^(٦)

(لم يرد ائهم)^(٧) كاتبوا على تلك^(٨) الصفة، ثم انقطع ذلك بعد، وانما المعنى ان ما^(٩) شوهد منهم الان من اصراخ المستغيث خلق قد علم منهم قديما^(١٠).

وذكر اللغويون في غريب اللغات ان «كان»^(١١) تكون بمعنى «كفل» يقال: «كان الرجل البسي» اذا كفله، وذكروا انه يقال: «كان الصوف» اذا غزله. و«كان» في هذين الموضعين ليست مما يدخل على مبتدأ وخبر، وانما هي فعل صحيح بمنزلة «ضرب»، و«قتل»، ونحوهما مما يتعدى الى مفعول واحد.

مسألة

واستشهد ابو القاسم على زيادة «كان» بقول الفرزدق:

[فكيف اذا مررت بدار قوم]^(١٢) وجيران لنا كانوا كرام^(١٣)

(١) في: الرابع. والتصحيح من ل. د.

(٢) كلا في د. وفي ل. د.: والرابعة: التي تبدل على ان الامر المشاهد في الحال قد كان.

(٣) سورة النساء، الآية ١٧. (٤) سقطت في ل. د.

(٥) شاعر جاهلي قديم كان من فرسان العرب المحدثين واشتهر المكثرين وهو احد نعات الحيل (غزاة الانيب ٨٧٢).

(٦) كلا في د. وديوان سلامة بن جندل ص ١٢٥. وفي ل.: كانا اذا ما اتانا. . . وفي د.: كان الصراخ هم قرع الظنابيب. والبيت من البسيط. والمشهد في قوله «كنا» فانه لم يرد انهم كانوا فيها مضى على هذه الصفة واليوم على خلافها، وانما اراد ان اصراخهم من استصرخهم لم يزل من خلقهم. والظنابيب جمع ظنوب وهو الساق اعظم الساق. يقول: اذا اتانا منبت عزما على منعه والقتال معه.

(٧) في د.: لم يردوا ائهم. والتصحيح من د. وقد سقطت هذه العبارة في ل.

(٨) في ل. د.: هذه وقد سقطت كلمة (الصفة) في ل.

(٩) في د: انما. والتصحيح من ل. د.

(١٠) في د: قد علم منهم ذلك قديما

(١١) سقطت في ل.

(١٢) الزيادة من ل. د. واجمل ص ٦٢.

(١٣) كلا في النسخ المخطوطة. وفي ديوان الفرزدق ٢٩٠/٢:

فكيف اذا رليت ديار قوسي وجيران لنا كانوا كرام
وفي الكتاب ٢٨٩٨، والمختص ١١٧٦: كيف اذا رأيت ديار قوم. أما رواية ابن غنبل الميت ٢٨٩٨، والأشعري ٢١٠/٨، وابن هشام في المعنى ٢٨٧١ فقد جاءت موافقة لما حري في النسخ المخطوطة واجمل ص ٦٢. والبيت من الديوان والمشهد فيه ريادة كان بين النعمت والنعمت.

قال المفسر: أما زيادة «كان» في بعض المواضع ، فلا خلاف بين النحويين انه مسموع عن^(١) العرب ، ولكن كان يجب (لأبي القاسم)^(٢) ان يستشهد على زيادتها بما لا خلاف فيه بين النحويين^(٣) ، ويترك ما فيه خلاف كتقول الشاعر:

سراة بني ابي بكر تَسَامُوا عِلى كَأَن المِوَمَةِ العَرَابِ^(٤)

وأما بيت الفرزدق ، فأكثر النحويين يذهبون الى ان «كان» فيه غير زائدة ، وان الضمير المتصل بها اسمها و«لنا» خبرها ، كأنه قال : «وجيران كرام كانوا لنا»^(٥) واحتجوا بانها لو كانت زائدة لم يتصل بها ضمير . وأول من قال : ان «كان» في بيت الفرزدق زائدة الخليل بن احمد^(٦) ، حكى ذلك عنه سيويه^(٧) ، ورده أبو العباس محمد بن يزيد^(٨) ، واحتج ابن جني [للخليل]^(٩) بأن قال : وجه زيادتها في هذا البيت ان تعتقد ان الضمير المتصل واقع موقع المنفصل ، والضمير مبتدأ و«لنا» الخبر ، ولكنك لما وصلت اعطيت اللفظ حقه ، ولم تعتقد [أن]^(١٠) «الواو» مرفوعة بكان^(١١) ؟

وقال أبو علي الفارسي . في التذكرة : ان «كان» في هذا البيت لغو ، لأن «لنا»^(١٢) قد جرى صفة على الموصوف الذي هو «جيران» ، فلا يجوز ان يقدر فيه الانتزاع من .

(١) في ل ، د : من .

(٢) سقطت في ل .

(٣) في ل : بين النحويين فيه . وفي د : بين النحويين في زيادتها فيه .

(٤) البيت من الوافر وهو من شواهد ابن عليل ٢٩٧٨ والأشعرى ٢٤٧٨ وهو غير مسوب فيها والرواية فيها : سراة بني ابي بكر تسمى . . . قال المعنى في شرح هذا الشاهد : لا يعرف هذا الا من قبل القراء . والسراة يفتح السين جمع سري وهو السيد . والشاهد فيه زيادة كان بين الجار والمجرور .

(٥) في ل : ويجيران لنا كرام لنا .

(٦) هو الخليل بن احمد الفراهيدي البصري . وهو اول من استخرج العروض وحصر اشعار العرب بها . وحصل اول كتاب المعين المعروف المشهور الذي به بنها غبط اللغة ، وهو امتداد لسيبويه ، وجامعة الحكاية في كتابه عنه . توفي سنة ١٧٥ وقيل غير ذلك (بقيّة الرواة ٥٥٧٨ ، ٥٥٩٠) .

(٧) ينظر الكتاب ٢٨٩٦ - ٢٩٠ .

(٨) ينظر المنتخب ١١٧/٩ .

(٩) سقطت في و .

(١٠) سقطت في و .

(١١) نقل الشيخ خالد الأزهرى احتجاج ابن جني هذا في التصريح ١٩٧١ .

(١٢) في و : لانه . والتصحيح من ن ، د .

موصوفه^(١) كما لم يجز في قولك: «مورت يرجل معه. صقر عائذ به غذا»^(٢) لأن «معه صقر»^(٣) صفة لرجل.

قال ابو علي الفارسي: فان قلت: فكيف تلغى «كان» وقد عملت في الضمير؟ قلنا: تكون «كان» لغوا والضمير الذي فيها تأكيد^(٤) لا^(٥) في «لنا»، لأنه مرفوع^(٦) بالفاعل. الا ترى انه لا^(٧) خبر له.

[قال: (٨) فان قال قائل: كيف جاز أن تلغيه وقد اعمل^(٩) قلنا: لا يمتنع [الغاء] (١٠) وان عمل. إلا ترى انك تلغى «ظننت» الجملة بأسرها (في قولك: «زيد منطلق ظننت» بل يكون الغاء بعض الجملة ايسر من الجملة بأسرها^(١١) وقد عمل ما تلغيه^(١٢) في الاسم فكذلك يجوز ان تلغى «كأن» وحدها في قوله: «كانوا كرام» كما جاز الغاء الجملة بأسرها في «ظننت» بل يكون الغاء بعض الجملة ايسر من الجملة بأسرها، وجاز الغاء «كانوا» لأنه لم يقع أولا وإنما وقع بين صفة وموصوف فجاز الغاء «هو» لما كان واقعا بين الخبر والمخبر عنه، وكما جاز الغاء «كان» في: «ما كان أحسن زيدا». وحكم ما تلغيه ان توسطه ولا تبديه قياسا على «هو» التي للفصل ولا تبدي به لأن الملقى^(١٣) غير معتد^(١٤) به، وإذا كان (غير معتد به وكان)^(١٥) القصد في الإفادة غيره قبح^(١٦) ان يؤخر شيئا

(١) في ل، د: موضعه.

(٢) في ل، د: عائذا به غذا وبه: ساقطة من: و

(٣) نقل الشيخ خالد عن ابن عصفور انه قال: أصل المسألة: (وجيران لنا هم) قلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا عمل حد مورت يرجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لأنها تزيد بين العامل والمعمول فصار (لنا كان هم) ثم اتصل الضمير بكان وإن كانت غير عاملة فيه لأن الضمير قد اتصل بغير عاملة في الضرورة. (التصحيح ١٩٧١).

(٤) في ل، د: تأكيد.

(٥) في ل: غا.

(٦) في ل، د: مرفوع.

(٧) في ل: إلا غير.

(٨) سقطت في و، وفي ل: قال فان قيل.

(٩) في ل، د: عمل.

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في ل، د.

(١٢) في و: ماظنه.

(١٣) في ل: الملقى.

(١٤) في ل: منعد.

(١٥) سقطت في ل.

(١٦) في و: غير قبح. والتصحيح من ل، د.

للاهتمام به أكثر ويقدم ما الاهتمام به أقل^(١).

قال^(٢) ابو علي الفارسي في [غير]^(٣) التذكرة: انما قيل في «كان» ها هنا انها زائدة
كانهم لم يستجيزوا ان يجعلوا «لنا» خبر كان فيقلروا به غير موضعه، وقد جرى صفة على
«جيران» قال: وما يؤكد ذلك ان الشيء اذا احتمل تأويلين حمل على الاقوى والاقرب لتلا
يقع لبس كقولك: «ضربت جالسا زيدا» فجعلك «جالسا» حالا من التاء هو الوجه لا من
«زيد» ويؤكد ذلك ايضا انك اذا جعلت «كان» غير زائدة كنت قد فصلت بين الصفة
والموصوف بجملة وذلك ضعيف، وايضا فانه اذا كان للشيء صفتان، مفردة، وجملة كان
تقديم الصفة المفردة أولى.

(١) لي ل: ان تؤخر شيئا الاهتمام به أولا أكثر وتقدم وفي د: ان تؤخر شيئا الاعتد به أكثر وتقدم.

(٢) في ل، د: وقال.

(٣) سقطت في و.

باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

وهي: **إنَّ** و **أَنَّ** و **لكنَّ** و **كأنَّ** ^(١) و **ليت** و **لعلَّ**

قال أبو القاسم في هذا الباب: إلا أنها غير متصرفة فلا يجوز تقديم أخبارها عليها ولا على اسمائها ^(٢). لا يجوز: «إن قائم زيدا» ولا: «زيدا إن قائم» ولا ما أشبه ذلك مما جاز في باب «كان» ^(٣)، «لأنها» ^(٤) متصرفة. تقول: كان يكون فهو كائن ومكون كما تقول: ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب ^(٥).

قال المفسر: هذا الذي قاله ^(٦) كله صحيح إلا قوله «مكون» فإن سيبويه ذكره في كتابه ^(٧) وتعبه النان على وقالوا: لا يجوز أن يبي «مكون» من «كان» ^(٨)، لأن «مفعولا» لا يبيي إلا من كل فعل يصح أن يصاغ لما لم يسم فاعله ^(٩)، ولا يجوز نقل «كان» لما لم يسم فاعله. بأن يقام خبرها مقام اسمها، لأنك إذا قلت: «كان زيد أخاك» فزيد وأخوك لا يستغني أحدهما عن الآخر، لأنها بمنزلة المبتدأ والخبر فلا يجوز أن تحذف زيدا فيبقى الخبر منفردا.

قال ابن جني: سألت أبا علي عن ^(١٠) عن قول سيبويه: «فهو كائن ومكون» فلم يجبي بشيء، وقال: يرون عليها وهم عنها معرضون.

قال: فقلت له: أتقول (إن سيبويه يجوز أن يبي «كان» للمفعول؟ فقال: لا، فقلت:

(١) سقطت في د.

(٢) كذا في و، والجمل من ٦٥. وفي ل، د: فلا يجوز تقديم أخبارها على اسمائها ولا عليها.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٦٥: وما أشبه ذلك مما مر في باب كان.

(٤) في ل، د، والجمل من ٦٥: لأن كان متصرفة.

(٥) ينظر الجمل من ٦٥.

(٦) في ل، د: قاله أبو القاسم.

(٧) ينظر الكتاب ٣٧١، قال سيبويه: فهو كائن ومكون كما كان ضارب ومضروب.

(٨) في ل، د: لا يجوز أن يبي من كان مكون.

(٩) في د: لأن مفعولا لا يبي من كل فعل لا يصح أن يصاغ لما لم يسم فاعله، والتصحيح من ل، د.

(١٠) سقطت في د.

فما. نعمل بهذا الذي ورد؟ فقال: لا أدري. قلت^(١): [أقول]:^(٢) انه خطأ وقع في النسخة، فقال: لا، ثم قال: ليس كل الداء^(٣) يعالجه الطبيب.

وذكر ابن جني ان ابا علي كان يقول: انما اراد سيويه تصرف الفعل وأنه^(٤) ليس جامدا كالخرف:

وقال: هذا قدر بما اراده^(٥)، ولم يثبت بهذا جواز^(٦) بناء «كان» للمفعول ولا فساده.

(هذا هو) ^(٧)حكاية ابن جني عن الفارسي في هذه المسألة^(٨)، وقد تأول الناس كلام سيويه على وجهين. فقال ابو سعيد السيرافي: الذي يصح منه «مكون» أن تحذف الخبر والاسم جميعا، وتصوغ «كان» لمصدرها فذلك المصدر^(٩) ينوب مناب الاسم والخبر جميعا^(١٠)، ويكون الاسم والخبر تفسيراً له فتقول: «كين الكون زيد منطلق» فالكون اسم ما لم يسم فاعله «لكين» و«زيد منطلق» جملة هي تفسير للكون. الا ترى انه لو قال قائل: هل كان زيد منطلقاً؟ قلت: قد كان ذلك وانما تريد «قد كان الكون» فيفهم المخاطب بذلك ان زيدا منطلق.

قال السيرافي: وكذلك اذا قلت: كان زيد منطلقا كوناً، ثم نقلت^(١١) الى ما لم يسم فاعله أقيمت «الكون» مقام الفاعل وجعلت الجملة تفسيراً للكون فقلت: «كين الكون زيد منطلق». قال: ويجوز اضمماره لدلالة الفعل عليه اذا كان مصدراً^(١٢)، فتقول: «كين زيد منطلق»، و«مكون زيد منطلق».

(١) سقطت في ن.

(٢) سقطت في و، ن.

(٣) في و: الداء، والتصحيح من ن، د.

(٤) في و: بأنه، والتصحيح من ن، د.

(٥) في ن، د: قدر ما اراده.

(٦) سقطت في ن.

(٧) في ن، د: هذه.

(٨) سقطت في ن.

(٩) في و: لم يسم فاعله، والتصحيح من ن، د.

(١٠) سقطت في ن، د.

(١١) في ن، د: غلب.

(١٢) في و: مصدر، والتصحيح من ن، د.

قال المفسر: هذا الذي قاله السيرافي غلط، لأن «كان» الناقصة ليس لها مصدر عند النحويين إنما تدل على الزمان [وحده]^(١) ولو كان لها مصدر لم تسم ناقصة، فلا يجوز أن تقول^(٢): كان زيد متطلقا كونا. كما زعم، ولكن الذي يمكن أن يحمل عليه قول سيبويه أن يكون أراد «كان» التامة، (لأن «كان» التامة)^(٣) فعل صحيح يجري مجرى الافعال الصاحبة^(٤) التي لا^(٥) تتعدى الى مفعول نحو «قام» و«قعد». وسيبويه يميز في هذا [النوع]^(٦) بين الافعال ان تصاغ لما لم يسم فاعله، فيقول: قيم، وقعد، ويقيم المصدر مقام الفاعل كأنه قال^(٧): قيم القيام، وقعد القعود، فيمكن^(٨) ان يكون سيبويه ذهب الى هذا فلذلك قال ما قال. وأظن السيرافي الى هذا ذهب بقوله: «كين الكون» كما تقول^(٩): قعد القعود، ولكن قوله بعد ذلك: زيد منطلق. يوجب ان تكون الناقصة.

وقد روى عن الفراء انه اجاز في «كان زيد أخاك» ان يقال: «كين أخوك» وقال: ليس من كلام العرب ولكنه جائز على القياس. أراد ان «كان زيد أخاك» شبه بضرب زيد عمرا فجرى مجراه.

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان كل شيء كان خبرا للمبتدأ فانه يكون خبر هذه الحروف، من فعل^(١٠)، وما اتصل به، ومبتدأ، وظرف^(١١) كما كان ذلك في باب «كان»^(١٢).

(١) سقطت في و، ل.

(٢) في ل، د: يقال.

(٣) سقطت في ل.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) سقطت في ل.

(٦) سقطت في و.

(٧) في ل: كان قال. وفي د: كانه قيل.

(٨) في ل، د: فممكن.

(٩) في ل، د: يقال.

(١٠) في و: من فعل وفاعل، والتصحيح من ل، د، والجمل من ٦٦.

(١١) في و: أو مبتدأ أو ظرف، والتصحيح من ل، د، والجمل من ٦٦.

(١٢) ينظر الجمل من ٦٦ و ٦٧.

قال المفسر: في هذا الكلام تسامح^(١) من ثلاث جهات:

أحدها: أن المبتدأ قد يخبر عنه^(٢) بأشياء لا يصح أن يخبر بها^(٣) عما عملت فيه «وَأَنَّ» كالتحضيض، والدعاء، والأمر، والنهي^(٤)، والاستفهام، وقد ذكرنا ذلك في باب «كَانَ». وقد جاء الاخبار عن «أَنَّ» بالنهي في الشعر. قال الجميع بن منقذ^(٥):
ولو أصابَتْ لَقَالَتْ وهي صادقةٌ أنَّ الرياضةَ لا تنصِبُكَ للشَّيبِ^(٦)

والثانية: أنه شبه «أَنَّ» واخواتها في الاخبار بكان واخواتها و«أَنَّ» يخبر عنها بالافعال الماضية باتفاق. والاعبار عن «كَانَ» بالفعل الماضي في جوازه خلاف قد ذكرناه في باب «كَانَ» وأما «صار»، وليس، وما زال، وما برح، وما انفك، وما دام «فلا يجوز باتفاق.

والجهة الثالثة: انه سمي المرفوع في باب «أَنَّ» واخواتها خيرا لأن، وليس يخبر عنها، وإنما هو خير عن الاسماء المنصوبة بها، لأن الحروف، والافعال لا يخبر عنها باتفاق، وإنما استجاز أن يسمي المرفوعات في هذا الباب خيرا، (لأن الإشارة)^(٧) الى ان «وَأَنَّ» تعمل في الاسم والخبر معا كما يعمل الفعل رفعا، ونصبا في حال واحدة، فلما ضارعت الافعال الصحيحة التي لها أخبار على الحقيقة مضمنة فيها سمي^(٨) ما يرتفع بها خيرا لما كما يسمى^(٩) المنصوب بعدوما^(١٠) في قولنا: وما زيد قائما خيرا لما، لمضارعتها «ليس»^(١١).

واعتقادنا أن «ما»^(١٢) عملت في المرفوع، والمنصوب معا بخلاف قول الكوفيين انها

(١) سقطت في ل.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل. وفي د: هـ.

(٤) سقطت في ل.

(٥) الجميع بن منقذ بن الطماح بن قيس الاسدي، وهو فارس شاعر جعالي قتل يوم جيلة (وسط القلي ٨٩٥/٢).

(٦) من البسيط وقد ذكره صاحب الخزائن ٢٩٥/٤ وقال: ان البيت شامد على ان الجلة العلوية يبرز ان تقع خيرا لان كما هنا

فان جملة التهي وهي جملة لا تنصب خيرا. وقال ايضا: البيت من قصيدة عليا اثنا عشر بيتا للجميع الاسدي ذكر فيها تشويز امراته لقله ماله. والرياضة تعذيب الاخلاق. وتنصب مضارع انصب اتصبا اي الصبه. والشيب جمع الشيب.

(٧) في ل. د: لا إشارة.

(٨) في ل: سي.

(٩) في و: سمي. والتصحيح من ل. د.

(١٠) في و: بعدها.

(١١) في ل: حر ما مضارعتها ليس. وفي د: خيرا لمضارعتها ليس.

(١٢) في و: الخاء. والتصحيح من ل. د.

انما تعمل في الاسم وحده، وان الخير انما يتصب عندهم بسقوط^(١) الخافض^(٢).

مسألة

قال ابو القاسم [في هذا الباب]^(٣): واعلم انه يدخل^(٤) في خير «ان» وحدها اللام من بين سائر اجواتها كقولك^(٥): «ان زيدا لقائم»، و«ان زيدا قائم» أنت خير في الاتيان بها وتركها، [قال: ^(٦)] وانما دخلت اللام توكيدا (للخير كما دخلت «ان» توكيدا)^(٧) للجملة^(٨).

قال المفسر: هذا الكلام^(٩) يحتاج الى تقييد وتثقيف^(١٠)، وان حل على ما في ظاهره من الاطلاق لم يصح، لان هذه الحروف تنقسم في دخول اللام في اخبارها ثلاثة اقسام: منها ما يجوز دخول اللام في خبره^(١١) باتفاق يومنها ما لا يجوز باتفاق، ومنها ما فيه خلاف.

فاما^(١٢) التي يجوز دخول اللام في خبرها باتفاق فـ «ان» المكسورة المهمزة، واما التي يمتنع دخول اللام في خبرها باتفاق فان المقترحة المهمزة^(١٣)، وليت، ولعل، [وكان]^(١٤)، واما التي فيها خلاف فلكن، فالكوفيون^(١٥) يميزون دخول «اللام» في خبرها واحتجوا بقول الشاعر: ولكنني في حبها لكميد^(١٦).

(١) في ل، د: لسقوط.

(٢) تنظر المسألة (١٩) في كتاب الاتصاف ص ١٦٥.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) كلا في و، واجمل ص ٦٧. وفي ل، د: تدخل.

(٥) كلا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٦٧: واعلم انه يدخل في خير ان من بين سائر اجواتها اللام كقولك: ...

(٦) سقطت في و.

(٧) سقطت في ل.

(٨) ينظر الجمل ص ٦٧.

(٩) في ل: كلام.

(١٠) في ل، د: تثقيف وتقييد.

(١١) في ل: خبرها.

(١٢) في ل: واما.

(١٣) سقطت في ل، د.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) في و: والكوفيون.

(١٦) في ل: لعديد. وهو من الطويل، وصدره: يلوميني في حب ليل عواذني. وهو شاهد لا يعرف له -

ص ٢٠٩ وابن عقيل ٣٦٢/١ والاسموني ٢٨٠/١ والمفني ص ٢٣٣ والخزائني ٣٤٣/٤. والشاهد فيه دخول اللام من

(ويروى: «لعمية»^(١)) واحتج القراء وأصحابه على جواز ذلك بحجتين:

أحدهما: إن «لكن» مركبة من أن- ولكن الخفيفة النون، والاصل^(٢) عندهم «لكن»
«ان» فمن حيث جاز دخول اللام على [ان]^(٣) المفردة جاز دخولها على المركبة.

والحجة الثانية: إن العلة التي سهلت دخول اللام في خبر «ان» موجودة في «لكن»
والعلة التي أوجبت دخولها في خبر «أن» أن معنى الانتداء والخبر باق في الجملة لم يطله
دخول «ان» بل زاده تحقيقاً لأنها تفيد معنى القسم^(٤) فجاز دخول اللام معها كما جاز (في
خبر «أن»^(٥)) وصار المخبر كأنه قد أقسم مرتين على تحقيق الخبر. وليت، ولعل، وكأن قد
أبطلن^(٦) بدخولن على الجملة ما كان فيها من الاخبار، وصيرته تمنياً ورجاءاً ونشيهها. الا
تري انك لو قلت: «والله ليت زيدا قائم» لم يصح، لانك^(٧) لم تخبر بشيء، فنقسم على
صحته، و«أن» المقترحة قد صيرت الجملة (في حكم المفرد لان الكلام معها يصير كالمصدر
و«لكن» لا تبطل ما في الجملة من الخبر كما لا تبطل «ان» وان احدث فيها معنى
الاشتراك^(٨). وحجة البصريين في امتناعهم من ادخالها على^(٩) خبر «لكن» شيان:

أحدهما: السماع.

والثاني: القياس.

أما السماع، فان ذلك لا يعرف في كلام ولا شعر، والبيت الذي انشده الكوفيون
جار عندهم مجرى الضرورة.

وأما القياس، فان «لكن» متضمنة معنى الاستدراك بعد النفي لأنها لا تذكر الا

— (١) سقطت في ل، لان الناسخ ذكر البيت برواية (لعمية).

(٢) في ل، د: واحلها.

(٣) سقطت في و.

(٤) في و: والعلة التي أوجبت دخولها في خبر ان مع ان الانتداء والخبر باق ولم يطله دخول ان بل زاده تحقيقه بنسب معوز

القسام. والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل، د: دونها.

(٦) في و: أبطلت.

(٧) في و: لأنه، والتصحيح من ل، د.

(٨) وردت هذه العبارة في بعض النسخ الآتي بعد، والتصحيح من ل، د. «وان المقترحة قد صيرت الجملة بمعنى المصدر، وان

المقترحة قد صيرت الجملة للخبر كما لا يبطل فان اسقطت فيها معنى الاشتراك».

(٩) في ل، د: في.

بعد^(١) نفي ملفوظ به، أو مقدر. فلما صحبت النفي الذي لا يؤكد باللام وإنما يؤكد بالياء في قولك: «ما زيد بقائهم» جرت مجراه.

واطلاق أبي القاسم: أنه يجوز دخول اللام في خبر «إن» المكسورة من غير تعقيد وتفصيل غير صحيح أيضاً، لأن خبر «إن» إذا كان فعلاً ماضياً لم يجوز دخول اللام [المؤكدة^(٢) عليه^(٣)]، وحجة سيويه، وأصحابه في امتناع ذلك [أن حكم «اللام» أن تكون في أول الكلام، فلما اخترت من أجل دخول «ان» وجب أن لا تدخل إلا على اسم أو ما يضارع الاسم كما أنها لو كانت مقدمة لما تدخل إلا على الأسماء. واحتج القراء في امتناع ذلك^(٤)] بأن قول القائل: «إن عید الله ليصوم»، ولصائم «أنه يديم^(٥) الصيام، والفعل الماضي منقطع، فلم يصلح أن يقع موقع ما يراد به الدوام، والاتصال.

وكان الكسائي وهشام يميزان ذلك على شريطة أضمار «قد»، لأن «قد» تقرب الماضي^(٦) من الحال.

وقال أبو اسحاق الزجاج^(٧): يجوز «أن زيدا لقام»^(٨) على أنها «لام قسم» لا «لام توكيد»، واحتج بقول: امرئ القيس:

حلفت لها بالله حلفاً فاجبر لناموا فما أن من حديث ولا صال^(٩)

وأجاز الاخفش: «أن زيدا لنعم الرجل»، وتابعه على ذلك القراء، لأن «نعم» لا

(١) في ل: د: مع.

(٢) سقطت في و.

(٣) في و: عليها، والتصحيح من ل: د.

(٤) سقطت في و.

(٥) في و: يديم، والتصحيح من ل: د.

(٦) في ل: على شريطة أضمار لانها تقرب الماضي. وفي د: على شريطة أضمار قد لانها تقرب الماضي.

(٧) سقطت في ل: د.

(٨) في ل: لقام.

(٩) في ل: تأكيد.

(١٠) حله رواية ل، والديوان ص ٣٢. وفي و: حلفت لها بالله حلفاً فاجبر لناموا فما أن حديث ولا صال.

والشطر الثاني في د: لناموا فما أن حديث ولا صال.

والبيت من الطويل والمراد بالفاجر هنا: الكاذب. والصال: الذي يصلي بالنار. يقول: لما خوفني من السمار أقسمت لكافياً إن ليس منهم أحد إلا نالني. وقد استشهد ابن هشام بهذا البيت في المغني ١٧٢/١ على أن القسم إذا اجيب بماض متصرف مشبه لأن كان قريباً من الحال جي، باللام وقد جيعا نحو (تلك لقد أترك الله علينا) وإن كان بعيداً جي، باللام وحدها كقول امرئ القيس هذا.

تُصرف، فاشبهت الاسماء، وأجاز الفراء: «أن زيدا»^(١) نعسى ان يقوم» لأن «عسى» بمنزلة «نعم» ولا تجوز هاتان المسألتان على مذهب سيبويه. وللكوفيين في هذا المعنى مسائل كثيرة يوافقهم البصريون في بعضها ويختلفونهم في بعضها^(٢) كرهنا اطالة الكتاب بها.

وقول ابي القاسم ايضا: انت غير في الاتيان بها وتركها ليس بصحيح على الاطلاق حتى يقيد، وذلك ان من النحويين من يرى ان دخول «اللام» في خبر «ان» انما هو بازاء «الباء» في خبر «ما» فاذا قال القائل: «ما زيد قائما» قال^(٣) المناقض له: «ان زيدا قائم» واذا^(٤) قال: «ما زيد بقائم» فاكد النفي بالباء قال المناقض له^(٥): «ان زيدا لقائم» فاكد الايجاب باللام، وهذا مذهب ابي العباس ثعلب، ومعاذ الهراء^(٦). وقال الفراء: انما جاءوا باللام ليفرقوا بين الكلام الذي يكون جوابا، وبين الكلام الذي يستأنف على غير وجه الجواب. تقول: «ان زيدا منطلق» بغير «لام» اذا كنت مستأنفا، و«ان زيدا لقائم» اذا كنت مجيبا لما^(٧) قد تقدم، فعل هذين القولين لا يكون المتكلم خيرا في الاتيان بها وتركها^(٨)، بل يلزمه ان يأتي بها على كل حال، لانها مفرقة بين معنيين. كما تلزم «اللام» في خبر «ان» المخففة^(٩) من الثقيلة^(١٠) فرقا بينها وبين «ان»^(١١) النافية فكل ذلك^(١٢) من رأى «ان»^(١٣) «اللام» تحقق الحال كما ان «السين» و«سوف» تحققان المستقبل، لا يكون المتكلم خيرا على مذهبه.

ومن النحويين من يرى ان دخول «اللام» على^(١٤) خبر «ان» ليس على وجه الجواب ولا على وجه الفرق^(١٥) بين الحال والاستقبال، ولكن على وجه التأكيد للخبر. فعل هذا

(١) في ل، د: عبد الله

(٢) سقطت في ل.

(٣) في و: لانه والتصحيح من ل، د.

(٤) في و: للذا.

(٥) سقطت في د.

(٦) في و: الفراء، والتصحيح من ل، د.

(٧) في ل، د: لكلام.

(٨) في ل، د: بين الاتيان باللام وتركها.

(٩) في و: الخفيفة.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في ل، د: وكذلك

(١٣) سقطت في و.

(١٤) في ل، د: في.

(١٥) كذا في و، د. وفي ل: ولا وجه الفرق.

الراي يكون المتكلم^(١) . غيرا بين^(٢) الاتيان بها وتركها كما قال ابو القاسم .

وقول ابي القاسم ايضا^(٣) : ان «اللام» دخلت تأكيدا للخبر ، و «ان» دخلت تأكيدا للجملة . ليس بصحيح ، لان «اللام» و «ان» معا سواء في التأكيد ، وقد قال ابو القاسم في الباب الذي بعد هذا الباب : ان اللام كان حكمها ان تكون في صدر الجملة ، فاستقبح الجمع بين حرفين مؤكدين^(٤) . فاللام^(٥) وإن سواء في ان كل واحد منهما بجواب لقسم^(٦) مقدر في صدر الجملة ، الا ترى انك تقول : «والله لزيد قائم» و «والله ان زيدا قائم» فانما تؤكد في كلا الجالين الخبر من حيث كان الخبر محتمل^(٧) الصدق ، والكذب واما «زيد» فليس يحتاج الى ما^(٨) يحقق فيه الاسمى ، فاذا لم يصح تأكيد الاسم ، وثبت ان التأكيد انما هو للخبر ، وكان القسم انما وقع عليه بطل تفريق^(٩) ابي القاسم بين اللام وان ، وحصل من ذلك مناقضته لنفسه على ما تراه^(١٠) .

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب : وتقول في العطف : «ان زيدا قائم وعمرا ، وعمرو والنصب والرفع^(١١)» ، ثم ذكر ان^(١٢) الرفع على ثلاثة أوجه :
العطف على المضمر في «قائم» قال : والاجود في ذلك ان تؤكد المضمر^(١٣)
والاخر ان تعطفه على موضع «ان» قبل دخولها .

(١) سقطت في ل

(٢) في ل ، د : في

(٣) سقطت في ل .

(٤) ينظر الجمل ص ٧ .

(٥) في ل ، د : واللام .

(٦) في ل : القسم .

(٧) في ل ، د : بمحمل .

(٨) في و : الى ما هو يحقق .

(٩) في و : تقدير ، والتصحيح من ل ، د .

(١٠) كلما في و ، د . وفي ل : وحصل من مناقضته لنفسه على تراه .

(١١) كذا في الجمل ص ٦٨ . وفي و : ان زيدا قائم وعمرو وعمرا بالنصب والرفع . وفي ل ، د : ان زيدا قائم وعمرو وعمرا

.. نفع والنصب .

(١٢) سقطت في ل .

(١٣) كلما في ل ، د . والحق ص ٦٨ . وفي و : ان يؤكد المضمر

والثالث ان ترفعه بالابتداء، وتضمير الخبر، فيكون. التقدير «أن زيدا قائم وعمرو قائم» فتضمير الخبر لدلالة ما تقدم عليه^(١).

قال المفسر: هذا الموضع مما تعقبه الناس على ابي القاسم وقالوا: انما هما^(٢) وجهان: العطف على المضمير^(٣)، والعطف على الموضع. قالوا: والوجه^(٤) الثالث الذي زاده هو العطف على الموضع بعينه، لانه يلزم اذا عطف على الموضع ان يضم خبر^(٥)، لأن «قائما» لا يجوز ان يكون خيرا عنها معا. وعلى هذين الوجهين وجه هذه المسألة كل من تكلم فيها. والذي ينبغي ان يعتد به لابي القاسم ان يقال: ان عطف الجمل على الجمل نوعان:

أحدهما: ان تكون الجملة الثانية مشاكلة للاولى كقولك: «كان زيد قائما وعمرو خارجا» فتعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر.

والثاني: ان تكون الجملتان غير متشاكلتين كقولك: «قام زيد وعمرا^(٦) اكرمت»، فكأن ابا القاسم جعل العطف في احد الوجهين على وجه التشاكل، والاخر على غير وجه التشاكل، وان^(٧) كان لا بد من اضممار خبر لعمرو في كلا الوجهين. فاذا حمل كلامه على هذا كان له عذر في الوجه الثالث الذي زاده.

مسألة

وقال في هذا الباب^(٨): ونظير هذا العطف قولك^(٩): «ما زيد بجبان، ولا يخيل بالخفض (عظفا على «جبان»)^(١٠) وما زيد بجبان ولا يخيل» بالنصب عطفًا على موضع «الباء»، لانها لو لم تدخل كان الاسم منصوبا، وانشد سيبويه:

(١) كلما في د، هـ والجمل من ٦٨. وفي و: يضم خبر بدلالة ما تقدم عليه. ينظر اجمل من ٦٨.

(٢) في و، د: هو، والتصحيح من ل.

(٣) في ل، د: المضمير.

(٤) في و: الموضع.

(٥) في ل، د: ان يضم خبرا.

(٦) في ل، د: وعمدا.

(٧) في ل، د: فلا.

(٨) في ل، د: المسألة.

(٩) كلما في ل، د، وبجس من ٦٨. وفي و: في العطف تقدير.

(١٠) سقطت في ل، وهي موجودة في و، د، والجمل من ٦٨.

مُعَاوِيَ اِنْبَا بَشْرُ قَاسِحِجْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(١)

قال المفسر: يجوز في هذه^(٢) المسألة خفض «بخيل»، ونصبه، ورفع. فاما^(٣) الحذف فعل (العطف على)^(٤) لفظ «جبان»، وأما النصب فعل موضعه فيعتقد في «ما» انها حجازية، وأما الرفع فعل موضع «جبان»^(٥) ويعتقد في «ما» انها تميمية، او على ان ترفعه على خبر مبتدأ مضمّر كأنك قلت: «ولا هو بخيل» وعلى هذه الالوجه الثلاثة يحمل بيت امرئ القيس:

لَعَمْرُكَ مَا قَلْبِي إِلَى اِهْلِهِ بِحَرٍّ وَلَا مَقْصَرٍ يَوْمَا فَيَأْتِيَنِي بَقْرٌ^(٦)

وظاهر كلام أبي القاسم [يوهم]^(٧) انه يرى رأي قوم من النحويين. زعموا ان «الباء» اذا دخلت في خبر «ما» لم تكن الاحجازية، ولا يجوز عندهم ان تكون تميمية، واحتجوا بأن «ما» التميمية دخولها في الكلام بمنزلة خروجها^(٨)، لانها لا تعمل شيئا. قالوا: فكما انه لا يجوز ان نقول قبل دخولها^(٩): «زيد بقائم» كذلك لا يجوز: «ما زيد بقائم». ونحن نقول هؤلاء القوم: لا خلاف بيننا وبينكم في أنه يجوز ان يقال: «ما زيد الا قائم» كما قال الله تعالى^(١٠): «ما هذا الا بشر»^(١١)، ونحن لو قلنا: «زيد الا قائم» دون ذكر «ما» لم يجوز. فكما ان دخول «ما» على الجملة جواز دخول «الا» [وذلك لا يجوز قبل دخولها]^(١٢)

(١) من الرافع بنظر الكتاب ٣٤٦/٣٥٢ و٣٧٥ و٤٤٨. وقد نسه سيويه الى عفة الاسدي وهو شاعر جاهلي اسلامي (تظهر ترجمته في الحاشية ٣٤٣/١) وقد استشهد به الحيرد في المختضب ٣٣٨/٢ و٢٨٧/٣ و١١٧/٤ و٣٧١. والاباري في الانصاف ص ٣٣٢. والشاهد فيه جواز حمل المصنوف على موضع الباء وما حملت فيه. ومعنوى متناهي مرغم معنوية، واسعج: ارفق، والسجاعة السبولة.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل. وفي د: اما.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) في ل: فعل موضعه. وفي د: واما الرابع على موضعه.

(٦) من الطويل. ينظر ديوانه ص ١٠٩. يقول: لم يصغر قلبي صرا الاحرار ولكنه حزع. يقال: احب فلان بكذا فلم يزد حرا ابي صابرا جلدا. يقول: (ولا نقص) يعني ولا ننزع عنها هو عنده من الجزع والاشفاق فيأتي به، اي لم تستطع الصبر عنهم فاستغفر واظمت. والقر: الاستغفار ويكون القر نعتا كناية عن الراحة على ان يريد به الرد. ونسبه في قوله «ولا مفسر» فانه يجوز فيه الالوجه الثلاثة.

(٧) سقطت في د.

(٨) في ل، د: دخولها في الكلام كخروجها

(٩) في ل، د: لا يجوز قبل دخولها ان تقبل.

(١٠) في ل: كما تعالى. وفي د: كما قلنا تعالى

(١١) سورة: مزمومة. لاية ٢٤

(١٢) سقطت في د.

فكذلك والباء يجوز دخولها^(١) وهذا مما لا جواب لهم عنه، ونحو من هذا احتج عليهم أبو علي الفارسي، وأما البيت الذي أنشد أبو القاسم ففيه خلاف بين النحويين، ويستقول فيه ما يجب عند وصولنا إلى شرح الآيات إن شاء الله.

مسألة

واستشهد أبو القاسم على هذه المسألة بقول الله تعالى: «وَأَن اللّٰهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ»^(٢)، ثم قال: فأما سائر إخوانها فأنك تعطف المرفوع على المضمَر في الخبر، ولا يجوز عطفه على الموضع، ولا استئنافه، لأنها داخله لمعان سوى الابتداء، من التشبيه، والترجي، والتمني^(٣).

قال المفسر: هذه الآية احتج بها سيويه^(٤) على جواز العطف على موضع «وَأَن» المفتوحة كما فعل^(٥) أبو القاسم، وذلك مما رده^(٦) قوم على سيويه، وقالوا: إنما يجوز العطف في هذه الآية على الموضع على قراءة^(٧) الحسن البصري^(٨)، لأنه قرأ «وَأَن اللّٰهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِكسر»^(٩)، وأما من فتح «وَأَن» فلا يجوز العطف على موضعها، كما لا يجوز العطف على موضع «لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ» لأنها قد غيرت الجملة بأن صيرتها في حكم المصدر كما غيرتها «لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ» [وقال من احتج لسيويه: لَيْتَ «وَأَن» مثل لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ»^(١٠)، لأن هذه الحروف^(١١) الثلاثة دخلت على خبر يحتمل الصدق والكذب، فصيrote

(١) في ل، د: فذلك يجوز دخول الباء معها وإن كان لا يجوز قبل دخولها.

(٢) في ل، د: ما.

(٣) سورة التوبة، الآية ٣.

(٤) ينظر الجمل ص ٦٩.

(٥) ينظر الكتاب ١٢١/١ و ٢٨٥، والمقتضب ١١٧/١ و ٣٧١، وشرح الكافية للزمخشري ٣٢٨/٢، والقصل لابن يعيش ٨

٦٨، والاشعوري وحاشية الصنن عليه ٢٨٨/١.

(٦) في ل: قال .

(٧) في و: ذلك ورواه.

(٨) في ل، د: وقالوا إنما يجوز العطف على الموضع في هذه الآية على قراءة .

(٩) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري. كان من سادات التابعين وكبرائهم. وقال أبو عمرو بن العلاء: ما رأيت أفصح من الحسن البصري. ومن الخليل بن يوسف اللقي، قيل له: فأبها كان أفصح قال: الحسن. توفي مستول وجب سنة ١١٠ (وفيت الأحياء ١ لك ٣٥٤ - ٣٥٦).

(١٠) في ل: لأنه قرأ: «وَأَن اللّٰهُ بِكسر» إن. وفي د: لأنه قرأ: «وَأَن اللّٰهُ بَرِيءٌ بِكسر» إن.

(١١) سقطت في و، ل.

(١٢) في ل، د: الأحرف.

كلاما لا يقال فيه : صدق ولا كذب، و «أن» المفتوحة لم تبطل معنى الخبر وإن كانت قد صرفت الكلام الى معنى المصدر.

قال ابن جني: والقول فيها قول سيويه، والدليل على [صحته] (١)؛ قوله السماع والقياس.

أما السماع فقول جعفر بن عُلبَةَ الحارثي (٢):

فلا تحسبي أني تخشعتُ بعدكم
لشيءٍ ولا أني من الموتِ أفرقُ
ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم

ولا انني بالمشي في القيد أخرق (٣)

فعطف الجملة من المبتدأ والخبر (٤) على قوله: «اني تخشعت» وهو يريد [معنى] (٥)
«أن». المفتوحة، يدل على ذلك رواية من روى: «ولا أن نفسي يزدهيها وعيدكم» (٦)

قال ابن جني: وقد جاء ذلك [أيضاً] (٧) في التنزيل، قال الله تعالى: «وان هذه امتكم
أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون» (٨) الا ترى ان معناه: ولأن هذه امتكم أمة واحدة، وأنا
ربكم: فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على «أن» وفيها معنى اللام كما تقدم، (٩) وهو يريد
معنى الابتداء وبخبره، ويصرف الكلام الى معنى المصدر [أي: (١٠)] ولكوني ربكم فاتقون.

(١) سقطت في و.

(٢) في و: الفارسي، والتصحيح من ل، د، وديوان الحماسة للمحرزوفي ٤٤٨، وسقط اللاتي ١١٠٨. وعلبة
هذا هو علبة بن ربيعة بن عبد يغوث، وعبد يغوث هو الشاعر اسير يوم الكلاب، وعلبة شاعر وابنه جعفر بن علبة
شاعر، وعمر علبة الى اول دولة بني هاشم (السقط ١١٠٨).

(٣) كذا في و، ل، وفي ديوان الحماسة ٥٩١:

ولا ان نفسي يزدهيها وعيدكم.

وفي د: ولا أنا ممن يزدهيها وعيدهم

ومعنى تخشعت: تكلفت الخشوع. والفرق الخوف. والافتراق: الفيلق «الفرق بالشيء».

(٤) سقطت في ل.

(٥) سقطت في و.

(٦) في ل، د: وعيدهم.

(٧) الزبالة من ل، د.

(٨) سورة المؤمنون. الآية ٥٢.

(٩) في ل، د: وهذا

(١٠) سقطت في و.

ونحوه قوله [تعالى^(١)]: «ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم فيه سواء»^(٢) أي فتستووا.

قال أبو علي الفارسي: فأوقع الجملة المركبة من المبتدأ والخبر موقع المنصوب «بأن»، والفعل إذا^(٣) انتصب بأن انصرف القول فيه والرأي إلى مذهب المصدر، ومعلوم أن المصدر أحد الأحاد، ولا شبه بينه وبين الجملة.

وقد ترى الجملة التي هي قوله: «وأنا ربكم» معطوفة^(٤) على «أن» المفتوحة وعبرتها عبرة المفرد.

قال ابن جني: ووجدت أنا في التثني موضعاً آخر لم أر أبداً على ذكره، على سعة بحثه ولطف مأخذه، وهو قوله تعالى: «أعنده علم الغيب فهو يرى»^(٥) أي: فيرى. ألا ترى أن الفاء جواب الاستفهام، وهي تصرف الفعل بعدها إلى الانتصاب، بأن^(٦) مضمرة، وأن^(٧) المنصوب بها مصدر في المعنى لا محالة، حتى كأنه قال: أعنده علم الغيب فرؤيته^(٨) كما إن قوله: «فأنتم فيه سواء» أي: [هل]^(٩) هناك شركة بينكم فاستواء^(١٠).

قال ابن جني: فهذا وجه السماع، وأما^(١١) وجه القياس الذي لاجله [جاز]^(١٢) ما مكّنه للخصم وثبتناه في مستهل^(١٣) القول [فهم]^(١٤) أن «أن» المفتوحة وإن لم تكن من مواضع الابتداء فإنها على التحقيق والاعتدال^(١٥) كما «أن» المكسورة كذلك، فلما استوتوا في

(١) سلطت في و.

(٢) سورة الروم، الآية ٢٨.

(٣) في و: الفاء، والتصحيح من لـ د.

(٤) في و: معطوف.

(٥) سورة النجم، الآية ٣٥.

(٦) في و: فأن.

(٧) في لـ: فأن.

(٨) في لـ: فرأيت.

(٩) سلطت في و.

(١٠) في و: لـ: فاستووا. والتصحيح من د.

(١١) في لـ: قال وأما.

(١٢) سلطت في و.

(١٣) في و: من مستهل القول. وفي لـ، د: من مسر. نقول. والتصحيح من عندنا لأن ما في النسخ المخطوطة تصحيف.

ظاهر.

(١٤) سلطت في و.

(١٥) في لـ، د: من التحقيق والاعتدال. ولعل الصواب: والاعتدال.

العمل والمعنى^(١) ويقاربتا في اللفظ صارت كل واحدة منهما كأنها اختها.

قال: ويزيد ذلك وضوحاً أنك تقول «علمتُ أن زيدا قائم» و: «علمتُ أن زيدا قائم»، فتجد معنى المكسورة بمعنى المفتوحة، وتؤكد في الموضعين كليهما، قيام زيد، لا محالة، والقيام مصدر كما ترى. نعم ونأتي هنا بصريح الابتداء^(٢) فتقول: «علمتُ لزيد أفضل منك» أفلا ترى إلى مجازي هذه^(٣) التراكيب إلى معنى واحد، ونظر^(٤) بعضها إلى بعض، وسبب ذلك كله ما ذكرته لك من مشابهة «أنّ» لأنّ لفظاً وعملاً ومعنى.

قال: فإذا كان كذلك سقط اعتراض هذا المتأخر على ما أورده سيبويه واسقط كلفته عنه.

قال: ويزيد فيما نحن عليه قوله فيما بعد:

ولا انني بالشيء في القيد أخرق
فصار^(٥) إلى «أنّ»^(٦) البتّة.

(١) في ل: فلما استوت في المعنى. وفي د: في المعنى والعمل.

(٢) كلها في د. وفي و: ويأتي ها هنا تصريح الابتداء. وفي ل: نعم ويأتي ها هنا بصريح الابتداء.

(٣) في و: أفلا ترى إلى مجازي هذا.

(٤) في و: ويظهر.

(٥) في ل: د: فصار.

(٦) سقطت في ل.

باب الفرق بين إن وأن

قال أبو القاسم: اعلم أن «إن» تكسر في أربعة مواضع، وهي في (١) سائر ذلك مفتوحة، وفصل المواضع الأربعة وهي: أن تكون مستأنفة، وأن تكون في خبرها اللام، وأن تكون بعد القول، وأن تكون في جواب القسم (٢).

قال المفسر: هذا الذي قاله غير صحيح، لأنها تكسر بعد «ألا» التي يراد بها استفتاح (٣) الكلام كقوله تعالى: «ألا إنهم هم السفهاء» (٤) و«ألا إنهم هم المفسدون» (٥)، وكما قال طرفة:

ألا إنني شربت أسوداً حالكا إلا بجلي من الشراب ألا بجلي (٦)

وتكسر بعد «حتى» تقول: «قد قاله القوم حتى أن زيدا يقول» (٧) وأجاز سيويه كسرهما وفتحها بعد «أما» [فقال] (٨) تقول: «أما إنه ذاهب» و«أما أنه منطلق» فسألت التحليل عن ذلك فقال: إذا قال: «أما أنه [منطلق]» (٩) «فإنه» (١٠) يجعله (كقولك «حقاً أنه منطلق» وإذا قال «أما إنه منطلق» (١١) فأمّا بمنزلة «ألا» كأنه قال «ألا أنه منطلق» (١٢)، وتكسر

(١) سقطت في د. وهي موجودة في و. د. ويجعل في ٦٩.

(٢) في د. وأن تكون جواباً للقسم. ولي الجمل. وتكسر أن أيضاً بعد القسم. ينظر الجمل في ٦٩-٧٠.

(٣) في و: التي هي مستفهام. والتصحيح من د. د.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٣.

(٥) سورة البقرة، الآية ١٦.

(٦) من الطويل. ينظر ديوانه في ٨٩. قوله أسوداً حالكاً يعني كأس الخمر وقيل أراد شرباً فاسداً. وقيل أراد السد. وكأنه قال: سلبت سباً لفلاني وهذا مثل صرته لفساد ما بينه وبين خمرته وقوله: بجلي أي حمسي وكفالي. والشاهد في البيت كسر همزة أن بعد إلا الاستفتاحية.

(٧) من امثلة سيويه في (باب أنكر من أبواب إن). ينظر الكتاب ٤٧٧.

(٨) الزيادة من د. د.

(٩) الزيادة من الكتاب ٤٧٨.

(١٠) الزيادة من د. والكتاب ٤٧٨.

(١١) سقطت في د.

(١٢) كذا في و. د. وفي د: «إنه بمنزلة قولك ألا كأنه قال: ألا أنه منطلق». وفي الكتاب ٤٦٧: «إنه بمنزلة قوله ألا كأنه قلت. ألا أنه ذاهب».

ايضاً بعد «اذاً» تقول «مررت به فاذا إنه يقول كذا» حكى ذلك سيويه، وقال: سمعت رجلاً^(١) من العرب ينشد هذا البيت كما اخبرك به:

وكنْتُ أرى زَيْدًا كما قيلَ سيِّدًا إذا إنَّه عبدُ القفا واللهازم^(٢)

وقال سيويه: فحال «اذاً» ها هنا كحالها اذا قلت: «هو» عبد القفا واللهازم.

قال: فاذا^(٣) قلت: «مررت به فاذا أنه عبد»^(٤) تريد: «مررت به فاذا العبودية واللوم شأنه»^(٥) كأنك قلت: «فاذا امره العبودية واللوم»^(٦) ثم وضعت «أن» في هذا الموضوع جاز^(٨).

وتكرر «أن» ايضاً^(٩) بعد «الواو» التي يراد بها الحال. تقول: «رأيتُ شاباً وإنه يومئذ يفخر»^(١٠) كأنك قلت «رأيتُ شاباً وهذه حاله». وأجاز سيويه فتح «أن» ايضاً وتكون «أن» محمولة على الفعل كأنه قال «ورأيتُ فخره»^(١١)، وإنشد لساعدة بن جؤية: ^(١٢)

رأتهُ على شِيبِ القُدالِ وإنَّها تواقعُ بعلاً مرة^(١٣) وتيسم^(١٤)

وذكر ان ابا الخطاب، وهو الأخفش الكبير رواه بفتح «أن»، وزعم أنه كذلك سمعه

(١) في و: وقال رجل. والتصحيح من ل. د. والكتاب ٤٧٧١.

(٢) من الطويل وهو من أبيات سيويه التي لا يعرف ما قائل. وقد استشهد به المبرد في المنتخب ٣٥٧٢؛ وابن جني في ٣٥٦١، والاسنوني ٢٧٦١. والشاهد في قوله: إذا أنه حيث فيه الوجهان الكسر والفتح؛ وأرى بمحمّد باطن.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤٧٧١: إذا هو...

(٤) في ل. د. والكتاب ٤٧٧١: ولو قلت.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤٧٧١: مررت بهذا أنه عبد.

(٦) كذا في و. وفي ل. د. والكتاب ٤٧٧١: مررت به فلما العبودية واللوم.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤٧٧١: مررت فلما امره العبودية واللوم.

(٨) ينظر الكتاب ٤٧٧١.

(٩) كذا في و. د. وفي ل: وتكرر ايضاً ان.

(١٠) في و: يفخر. والتصحيح من ل. د. والكتاب ٤٦٧١. وعبارة سيويه: رأيتُ شاباً وإنه يفخر يومئذ.

(١١) في و: يفخر، والتصحيح من ل. د. وعبارة سيويه ٤٦٧١: تقول هذا ابتداء، ولم تحمل أن على رأيت وإن شئت حدث

الكلام على الفصل ففتحت.

(١٢) شاعر من هذيل جاهلي اسلامي «ديوان الغليلين ١٦٧١ والسمط ١١٥٨».

(١٣) في و: تارة. والتصحيح من ل. د. والكتاب ٤٦٧١. وديوان الغليلين ٢٢٨٨.

(١٤) هكذا روى البيت في النسخ المخطوطة، والكتاب ٤٦٧١. وفي ديوان الغليلين ٢٢٨٨:

رمت على قبرت الشارب وإنها تراجع بعلاً مرة وتيسم

من الطويل. والشاهد فيه فتح ان جلا على رمت والمعنى رمت ثوب تواقع بعلاً ولو كسرت على القطع بنجاز.

من اهله^(١). فقد تبين لك عما^(٢) أوردناه أن قول أبي القاسم: انها تكسر في اربعة مواضع. شيء لا يجب ان^(٣) يعول عليه.

وقد قال أبو بكر بن السراج في الأصول: الف وان تكسر في كل موضع يصلح ان يقع فيه الفعل والابتداء جميعاً. قال: وان وقعت في موضع لا يصلح ان يقع فيه إلا أحدهما لم يميز كسرهما^(٤). وكذلك قال أبو علي الفارسي في الايضاح^(٥)، وهذا اشبه بأن يكون أصلاً يستمر عليه بالقياس مما قاله أبو القاسم.

فان قال قائل: فلعل أبا القاسم انما امتنع من ذكر هذه المواضع التي زدها^(٦) عليه، لأنها كلها راجعة الى معنى الابتداء، فقد اشتمل عليها قوله: [انها]^(٧) تكسر في الابتداء، قلنا له: وكذلك المواضع التي ذكرها أبو القاسم كلها راجعة الى معنى الابتداء ايضاً. ألا ترى أنه قال: ^(٨) وهذا كله راجع الى معنى الابتداء فينبغي ان لا يذكر شيء منه^(٩).

(١) ينظر الكتاب ٤٦٧١.

(٢) في و: ما، والتصحيح من ل. وفي د: بما.

(٣) في ل: ان لا.

(٤) ينظر الأصول ص ٢٠٠.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في و: ردها. والتصحيح من ل: د.

(٧) سقطت في و: د.

(٨) في ل: ألا ترى قد قال. وفي د: ألا ترى أنه قد قال.

(٩) في ل: شيئاً مبه. وفي د: شيء مبه.

باب الخفض

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان حروف الخفض هذه التي ذكرناها تخفض ما بعدها، ويرتفع^(١) ما بعد المخفوض بالابتداء. الا ان يدخل عليه عامل غيره تقول من ذلك: «من زيد رسول قاصد» و«لعمرو مال كثير» و«وفي اخيك خصلة جميلة» و«زيد على فراشه»^(٢).

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح غير انه كان يجب ان يقول: «على فراشه زيد» فيقدم المجرور، لأنه انما اراد ان يغيرنا ان ما جاء بعد المجرور يرتفع بالابتداء الا ان يدخل عليه عامل، وهذا شيء جرى مجرى السهو.

مسألة

وقال في هذا الباب^(٣): ولا يجتمع^(٤) على الاسم تعريفان مختلفان^(٥).

قال المفسر: لا يجوز ان يجتمع على الاسم تعريفان متفقان ولا مختلفان^(٦)، فتخصيصه نفي المختلفين^(٧) بالذكر لا معنى له، لأنه يوهم من يسمعه^(٨) انه يجوز في المتفقين، وهو ممنوع على الاطلاق.

(١) في و: وترفع. والتصحيح من ل، د، والجمل من ٧٤.

(٢) ينظر الجمل من ٧٤.

(٣) في ل: قال ابو القاسم في هذا الباب.

(٤) في ل، د، والجمل من ٧٦: ولا يجمع.

(٥) عبارة كتاب الجمل من ٧٦: ولا يجمع على الاسم تعريفان.

(٦) في ل، د: مختلفان ولا متفقان.

(٧) في ل، د: فتخصيصه التعريفين المختلفين.

(٨) في و: سمعه.

باب حتى في الأسماء

قال أبو القاسم: وأما دخولها على الأسماء المفردة فإن الوجه فيها أن تكون خافضة لها، وربما أجريت مجرى حرف عطف، ولا تقع في الوجهين إلا بعد جمع^(١).
قال المفسر: هذا الأصل الذي أصله أبو القاسم في دخول «حتى» على الأسماء المفردة فاسد، لا يطرد فيه القياس، لأن «حتى» قد تحيء بعد جمع كقولك: «جاء الناس حتى زیده»، وقد تحيء بعد مفرد كقولك: «سار زيد حتى الليل»، وقد يكون ما بعدها داخلاً فيها قبلها، وقد يكون غير داخِل فيه.
ومن مسائلها ما يجوز فيه العطف، ومنها ما لا يجوز. ولم يقيد أبو القاسم هذه المعاني، ولا فصلها، ولكنه أرسلها وإهملها، فصار كلامه مختلاً لذلك. والوجه في ذلك أن يقال: [إن]^(٢) حتى تستعمل على وجهين:

أحدهما: أن يكون ما قبلها ينتهي بما بعدها^(٣).

والآخر: أن ينتهي عنده ولا ينتهي به.

فالضرب الأول الذي ينتهي به الأمر لا يكون^(٤) إلا بعد جمع، ويلزم أن يكون ما بعد «حتى» فيه من جنس ما قبلها وجزء منه كقولك: «جاء الرجال حتى زیده»، وهذا الضرب هو الذي يجوز فيه العطف، ويذكر ما بعد «حتى» فيه لتعظيم، أو لتحقير^(٥)، أو قوة، أو ضعف.

فالتعظيم قولك^(٦): «مات الناس حتى الانبياء»، والتحقير^(٧): «شتم الناس السلطان حتى السفهاء»^(٨).

(١) ينظر الجمل ص ٧٩.

(٢) الزيادة من ل. د.

(٣) في د: أن يكون ينتهي ما قبلها بما بعدها. والتصحيح من ل. د.

(٤) كلما في د. وفي ل: ألا يكون.

(٥) في د: التعظيم والتحقيق.

(٦) في ل، د: كقولك.

(٧) في ل، د: والتحقيق كقولك.

(٨) سقطت في ل.

وأما^(١) الضرب الذي ينتهي الامر عنده، فهو ضد الضرب الاول، لأن ما بعد^(٢) «حتى» يكون خارجاً عما قبلها، ويكون من غير جنسه، ويكون بعد جمع وبعد مفرد، ولا يجوز فيه العطف كقولك: «سرت [النهار]^(٣) حتى الليل» و«ان زيدا ليصوم الايام حتى يوم الفطر»، ومن هذا النوع «اضرب زيدا حتى يرجع الى الحق» و«لا تسلم زيدا حتى يقتل»^(٤)، أي: «لا تسلم» زيدا حتى يبلغ الى هذا الحد، ولكن تداركه قبل ذلك، ونحوه قول الشاعر:

لا يسلمون الغداة جارهم حتى يزول الشراك عن قنبره^(٥)
وتركب من «حتى» هذه مسائل مشككة ليس هذا موضع ذكرها.

وقال الرعي^(٦): «حكم ما انتهى الامر عنده ان يكون مجرورا، ولا يقع به الفعل»^(٧)، ولا يدخل فيها قبله. وحكم ما كان معطوفا ان يكون الامر انتهى به لا محالة، لان العطف يوجب شركة الثاني مع الاول. وقد يجوز في المجرور ان يكون ما^(٨) انتهى اليه الامر الا انه لا دليل في اللفظ عليه، لانك اذا دللتنا على ان فعلك انتهى عند الشيء لم يمنع مع ذلك ان يكون قد انتهى به كقولك: «ضربت القوم حتى زيد»^(٩)، فهذا يحتمل الوجهين.

وأما^(١٠) قولك: «انه ليصوم الايام حتى يوم الفطر» فلا يحتمل ان يكون ما انتهى الامر به.

(١) في ل: فلما.

(٢) في ل: د: ما بعدها.

(٣) الزيادة من الجني الداني للمراعي ص ٤٦٩ (تحقيق طه محمد عبد الرحمن)، رسالة ماجستير مطبوعة بالرونيو.

(٤) في ل: د: بئيل.

(٥) في ل: د: لا تسلمه.

(٦) كلما في ل: د، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٧٤٨. ولي و:

..... حتى تزول الشراك عن قنبره

والبيت من ابيات شمالية ذكرها التبريزي ونسبها الى رجل من بني حير لم يذكر اسمه وقال: اي لا يسلمون الجار الى ان يموت فيهم، مدحهم يحسن الحملات عن الجار، وقوله حتى يزول الشراك عن قنبره فيه قلب والاصل زلت القدم عن الشراك.

(٧) حوعل بن عيسى الرعي النحوي، البغدادي. شرح كتاب «الانضاح» لابي علي الفارسي وله توالي في النحو، منها شرح مختصر الجرمي. توفي سنة ٤٢٠ ببغداد (وفيات الاعيان ٢٥٣/٢ وبغية الوعاة ١٨٧/٢-١٨٢).

(٨) في و: ولا يقع الفعل له.

(٩) في و: ما، والتصحيح من ل: د.

(١٠) هذا في ل، ذاما في و فهو: لانك اذا دللتنا عليه ان فعلك انتهى عند شيء لم يمنع مع ذلك ان يكون قد انتهى به

كقولك: ضربت القوم حتى زيد.

(١١) في و: فلما.

قال: وإذا دخلت «حتى» على «ان» في التقدير فهي بمنزلة الجارة^(١) المحتملة للوجهين. وإما الداخلة على الجملة فهي عاطفة لمعنى^(٢) الجملة على الكلام الاول، فحكمها حكم ما انتهى الامر به^(٣)، (ولو حملتها على عطف جملة على جملة لجاز، ولم يوجب ذلك ان المعنى الثاني قد انتهى الامر به)^(٤)، لانك لم تفصح بوقوع [الفعل]^(٥) به.

قال ابو الحسن الرماني: «حتى» لانتهاء الغاية كما ان «الى» لانتهاء الغاية الا ان «حتى» وضعت للمضمن^(٦) وللمصرح به من المنتهى، ووضعت الى «للمصرح به من المنتهى على مقابلة ومن»^(٧) وذلك انه يحتاج الى ما يفرق به^(٨) بين المعنيين، معنى المنتهى المصرح به، والمنتهى المضمن^(٩) فوضع لكل واحد منهما علامة، وانفردت «الى» بانها علامة المصرح به لقوته.

وقوع في «حتى» اشتراك لضعف المضمن^(١٠) فكان استعمالها في مصرحه توطئة [له]^(١١) فخرجنا على هذا في الموضوع^(١٢)، وتفرغت المسائل منها عن^(١٣) هذا الاصل فصار متصرف «حتى» على اربعة اوجه: جارة بمنزلة علامة للتخفيف او التعظيم وناحية للفعل على تأويل «ان» أو «كي». «الى» وحرف من حروف الابتداء.

قال: فأما كونها جارة ففي الموضوع الذي تدل فيه على النهاية والتصريح كدلالة «الى» كقوله^(١٤): «حتى مطلع الفجر»^(١٥):

(١) في و: الحلة.

(٢) في و: معنى، والتصحيح من لـ د.

(٣) في و: ما انتهى اليه الامر به، والتصحيح من د. وفي لـ: ما انتهى الامر.

(٤) سقطت في لـ.

(٥) سقطت في و.

(٦) في و: للمضمّن. والتصحيح من لـ د. جعل ابن مالك في التسهيل ص ١٤٦ غير الصريح مكان المضمن هنا في مقابل الصريح. قال: حتى لانتهاه العمل بمجرورها او عنده، ومجرورها اما بعض لا قبلها من مفهوم جمع المهملات صريحا او غير صريح... وتقل الحق شرحه في الحاشية بأنه: هو اي غير الصريح (هـ المضمن) ما دل على الجمع بغير لفظ موضح له نحو ليسجت حتى حين فمحرور حتى انتهى اعيان مفهومه لم يصرح بذكرها.

(٧) في و: ووضعت الى المصرح به والمنتهى المضمّن. فوضع المنتهى على مقابلة من. والتصحيح من لـ د.

(٨) سقطت في لـ د.

(٩) في و: للمضمّن.

(١٠) في و: للمضمّن.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في و: على هذا الوضع.

(١٣) في و: على، والتصحيح من لـ د.

(١٤) في و: كقولك، والتصحيح من لـ د.

(١٥) سورة القدر، الآية ٥.

وأما الموضع الذي تبدل فيه^(١) على نهاية التحقير أو التعظيم من غير إفصاح بهما على شركة الثاني والأول في الفعل فهو كقولك: «قدم الحجاج»^(٢) حتى المشاة: و: «حج»^(٣) الناس حتى الأمير، فاحتملت هذا ولم تحتمله «إلى»، لأن «إلى» موضوعاً للتصريح^(٤) بالذكر، وليس في هذا تصريح بذكر تحقير أو تعظيم، وفيه تضمين يوافق موضوع «حتى» فجاز ذلك فيها، ولم يميز^(٥) في «إلى» لهذه العلة.

قال أبو الحسن: أما احتمالها حذف^(٦) «أن وكي» ولم تحتمله «إلى» فلأن الحذف^(٧) ضرب من التضمين، وهو يوافق موضوع «حتى» فجاز: «سرت حتى ادخلها»^(٨) المعنى: إلى أن. و«كلمته حتى يأمر لي»^(٩) بشيء «المعنى»^(١٠) كي. وتقول: «وسرحت القوم حتى زيد مسرح». فانتهاه الغاية في هذا بالمعنى، ولا يجوز في «إلى»، ولو قلت^(١١): «وسرحت القوم إلى تصريح»^(١٢) زيد، لم يميز^(١٣)، لأنك صرحت بذكر المعنى.

مسألة

وقال في [آخر]^(١٤) هذا الباب في قوله: «أكلت السمكة حتى رأسها». انه يجوز في «رأسها» الخفض، والنصب، ولا يجوز الرفع، لانه لا خير له^(١٥).

قال المقر: الكوفيون يميزون فيه الرفع على اضممار الخبر وحذفه لدلالة ما تقدم.

(١) في ل: وأما المواضع التي تبدل فيها.

(٢) في و: ل: الحاج.

(٣) في ل: ه: عرج.

(٤) في و: بالتصريح. والتصحيح من ل: د.

(٥) في ل: ولم يميز ذلك.

(٦) في و: معنى حرف.

(٧) في و: اشرف.

(٨) في ل: لمعنى. وفي د: بمعنى. وفي الكتاب ٤١٣/١: اعلم ان حتى تنصب على وجهين فاحدهما ان تجعل المفعول غاية

لمسيرك وذلك قولك: سرت حتى ادخلها كأنك قلت سرت الى ان ادخلها.

(٩) في و: يأمرني. والتصحيح من ل: د. والكتاب ٤١٣/١.

(١٠) كلذا في، و، ل. وفي د: بمعنى.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) في ل: تصريح.

(١٣) في ل: د: جاز. أقول: لا أزال أرى ان هذه الفقرة تحتاج الى امتعان النظر لغرضها.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) ينظر اجمل ص ٨٠.

عليه، كأنه قال: «[حتى]^(١) رأسها مأكول» أو «حتى رأسها اكلته»^(٢) ذكره [ابو جعفر بن]^(٣) النحاس في كتابه «المقتع».

(١) سقطت في و.

(٢) في و: أكله . والتصحيح من ل، د.

(٣) سقطت في و.

باب القسم وحروفه^(١)

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان «الباء والواو» يدخلان^(٢) على كل محلوف به. ولا تدخل «التاء» الا على اسم الله^(٣) عز وجل وحده، ولا تدخل «اللام» الا في التعجب^(٤):

قال المفسر: في هذا الكلام تعقب من وجهين^(٥):

احدهما^(٦): انه أفرد «اللام» بالتعجب وحدها دون «التاء»، وكلاهما فيه معنى التعجب كذلك قال سيويه^(٧)، ويدل على ذلك قول الله تعالى^(٨) «وَاللّٰهُ اَنْتَ لَئِي ضَلٰلِكَ الْقَدِيْمِ»^(٩)، وكذلك قول الهذلي:

تالله يبقی علی الایام ذو حیلٍ بُشْمَخِرَ بِهِ الظِّلَّانِ وَالْأَسُنُ^(١٠)

ويروى «الله»، وما يبين معنى التعجب في «اللام» حديث ابن عباس رضي الله

(١) كلما في ل، ده، والجمل ص ٨٢. وفي و: باب القسم.

(٢) في ل، ده، والجمل ص ٨٢: الواو والباء تدخلان.

(٣) كلما في و. وفي ل، ده، والجمل: الا على الله.

(٤) ينظر الجمل ص ٨٢.

(٥) في و: وجهين.

(٦) في و: احدهما.

(٧) ينظر الكتاب ١٤٧٢ و ١٤٤٤.

(٨) في ل، ده: قوله عز وجل.

(٩) سورة يوسف، الآية ٩٥.

(١٠) كلما في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ١٤٤٢: تالله يبقی علی الایام... وقد نسه سيويه الى أمية بن أبي عاتق، ولم اجده في شعره المذكور في ديوان الهذليين ١٧٧٢-١٩٤. وقد ذكره السكري برواية النسخ المخطوطة في باب الزيادات منسوبا الى مالك بن خالد الحنظلي عنه الكلام على ما نسب له في غير هذا الكتاب (ينظر شرح اشعار الهذليين للسكري ص ١٣٢١). والحيد: جمع حيدة مثل حيش جمع حيفة، والحيفة: العقدة في قرن الرمح. والشمخر: الجبل الشامخ العالي والظِّلَّانِ يأسون السر، والاس: الرينان ومنابتها الجبال وحزون الارض. وانما ذكرهما اشارة الى ان الرمح في حصص فلا يحتاج الى الاسهل فيصعد. والبيت من البسيط. وامشاهد به على ان التاء فيها معنى لتعجب.

عنه^(١) - وذلك انه ذكر [الايام]^(٢) وما خلق الله بكل^(٣) يوم منها، وذكر انه خلق آدم عليه السلام^(٤) - يوم الجمعة واسكنه جنة عدن، ثم قال: فله ما غابت الشمس حتى خرج منها^(٥).

والثاني: [قوله]^(٦) ان «الباء» و«الواو» يدخلان^(٧) على كل مخلوف به، غير ان هذا له فيه عثر، لان سيوريه كذلك قال في كتابه^(٨). وينبغي ان يتأول على انه اراد: يدخلان على كل مخلوف به من الاسماء الظاهرة خاصة، لان «الباء» تدخل على الظاهر والمضمر، و«الواو» لا تدخل على المضمر، تقول: «به لأخرجن» ولا تقول: «وه لأخرجن». والواو اعم تصرفا من «الباء» وان كانت «الباء» هي الاصل، قال الشاعر:

ألا نأذتُ امامهُ باحيمالٍ لتحزني فلا بك ما أبالي^(٩)
وأشدد الفارسي:

رأى برقاً فأؤضع فوق بكيرٍ فلا بك ما أسأل وما أغما^(١٠)

سألة

قال في هذا الباب: وربما جعلوا «الف الاستهام» عوضاً من الخافض فخنقوا بها فقالوا: «وآله لتخرجن»^(١١)

(١) في ل: د: رحمه الله تعالى. وفي د: رحمه الله.

(٢) سقطت في و.

(٣) في ل: د: وما خلق الله تعالى في كل يوم منها.

(٤) سقطت في ل: وفي د: صلى الله عليه.

(٥) ينظر تفسير ابن كثير ٨١/٨ (طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة ١٩٣٧).

(٦) سقطت في و.

(٧) في ل: د: ان الواو والياء تدخلان.

(٨) عبارة سيوريه في الكتاب ١٤٣٢: وللقسم وللقسم به ادوات في حروف الجبر واكثرها الواو ثم الياء. يدخلان على كل مخلوف به ثم التاء، ولا تدخل الا في واحد وذلك قولك: والله لا فعلن، والله لا فعلن، والله لا كيد استأنك.

(٩) من الواو، وهو لغوية بن سلمي بن ربيعة قال ابو العلاء: قوله: فلا بك ما أبالي ما هنا على معنى القسم كما ينشأ: والله لا فعلن كذا. ولا يدخل شيء من حروف القسم على الفمير غير الياء وذلك انما اصل الباب فوقع فيها الاتساع اكثر مما وقع في سواها من الحروف (ينظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣/٨ طبعة بولاق). والبيت غير منسوب في الخصائص ١٩٢.

(١٠) كذا في و، والسقط ص ٧٠٣، وهو منسوب فيه الى عمرو بن بربوع. وفي ل: ما أسأل أغما. وفي د: واخضعص ١٩٢: ولا أغما، ولم يذكر في الخصائص قتله. والبيت من الواو.

(١١) ينظر الجمل ص ٨٤ و ٨٥.

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح غير أنه يوهن أنه لا ينغوض من حروف^(١) القسم إلا الف الاستنهام خاصة وليس كذلك، لأن العوض من حروف^(٢) القسم ثلاثة أشياء: «الف الاستنهام» في نحو قولك^(٣): «آلله لتخرجن»^(٤) [وقرأ بعض القراء: «ولا نكتم شهادة آلله»^(٥)] و«هاء التنبيه» في نحو قولك: «إي ها الله»^(٦)، وقطع الف الوصل في [نحو]^(٧) قولك: «وأفألله»^(٨)، وذكر [أيضاً]^(٩) أن كل مقسم به إذا حذفته منه الحرف الجار نصبته بأضمار فعل كقولك: «الله لاخرجن»^(١٠)، وللعرب في هذا ثلاث لغات: منهم من ينصب كما قال على معنى: «أعاهد الله»، ومنهم من ينخفض ويضم الجار، ومنهم من يرفع على أنه مبتدأ محذوف الجبر، أو خبر أضمير مبتدؤه.

مسألة

قال في هذا الباب: وما لا يكون^(١١) من القسم إلا مرفوعاً قولهم: «أعمن الله لافعلن» [ذلك]^(١٢)، والف الف وصل إلا أنها فتحت لدخولها على اسم غير متمكن، كذلك يقول سيويه. ثم قال: واستدل على ذلك بقول بعضهم: «إعمن الله» بكسر الالف ولو كانت الف قطع لم تكسر^(١٣).

قال المفسر: كذا وقع في النسخ، ولو كانت الف قطع [لم تكسر]^(١٤)، والصواب: ولو كانت الف جمع لم تكسر، لأن الف الجمع لا تكسر^(١٥)، وهذا [هو]^(١٦) وجه الرد على

(١) في ل، د: حرف.

(٢) في ل، د: حرف.

(٣) في و: في قوله.

(٤) سقطت في و.

(٥) سورة المائدة، الآية ١٠٦.

(٦) في و: آيا الله. والتصحيح من ل، د، والكتب ١٤٩٢.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في و: يا الله. والتصحيح من ل، د، والكتب ١٤٩٢.

(٩) الزيادة من ل، د.

(١٠) ينظر الجمل ص ٨٤.

(١١) في ل: وما يكون.

(١٢) الزيادة من ل، د، والجمل ص ٨٥.

(١٣) ينظر الجمل ص ٨٥، والكتب ٢٧٣٢.

(١٤) سقطت في و، د.

(١٥) سقطت في ل.

(١٦) سقطت في و.

الفراء، لانه زعم انها^(١) جمع «يمين»^(٢) فرد عليه البصريون بان قالوا: لو كانت الف جمع لم تكسر، لان الف الجمع لا تكسر^(٣)، وانما تحيىء مفتوحة نحو: أفلس، وأكلب، وأحمال، وأزمان. وأما الف القطع فانها تكون مكسورة ومفتوحة ومضمومة وساكنة، وفي «ايمين» ثمانى لغات، ذكر ابو القاسم بعضها وهي: أيمين الله، وأيم الله بفتح الهمزة، وإيمين الله وإيم الله بكسر الهمزة، وإيمن الله باللام، ومُن الله بضم الميم والنون، وم الله، وم الله بيم مفردة مضمومة ومكسورة، وهذا ايضا مما يدل على انها كلمة مفردة، ولو كانت جمع «يمين» لم يميز فيها ذلك.

ومن الحجة لسيبويه في ان الفها الف وصل سقوطها في قولهم: «ليمن الله» في الكلام الفصيح كقول عروة بن الزبير^(٤) حين قطعت رجله: «ليمنك لئن كنت ابتليت لقد عافيت، ولئن كنت أخذت لقد ابقيت»^(٥) هكذا رواه أهل الحديث موصول الالف، وأما قول الشاعر:

فقال فريق القوم لما تشدتهم نعم وفريق ليمن الله ما نندى^(٦)
فليس فيه دليل قاطع، لان الشاعر اذا اضطر وصل «الف القطع» وقطع «الف الوصل». ومن حجة الفراء قول زهير:

فتجمع أيمين منا ومنكم بمقصفة تمور بها البلاء^(٧)

والبصريون يرون^(٨) [أن]^(٩) هذه ليست التي يقسم بها، واحتج الفراء أيضا بأنه لا

(١) في ل: ان اجئا.

(٢) تنظر المسألة (٥٩) في الانصاف ص ٤٠٤-٤٠٩.

(٣) سقطت في د.

(٤) هو عروة بن الزبير بن العوام القرشي، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة وأبوه أحد الصحابة العشرة المبشرة. وقد أصابته الأكلة في رجله وهو بالشام عند الوليد بن عبد الملك فقطعت رجله في جسد الوليد. توفي سنة ٩٣ وقيل ٩٤ (وفيات الاعيان ٤١٩/٢-٤٢١).

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي وفيات الاعيان ٤٢٧/٢: وأيم الله لئن أخذت لقد ابتيت. ولئن ابتليت لطلأ عافيت.

(٦) كذا في د. وفي ل: د. وأما قول الشاعر ليمن الله مقدري فليس... والبيت من الطويل وقد استشهد به سيبويه ١٤٧/٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥. وقد نسب ابن هشام في مغني اللبيب ١٠٧٨ وابن منظور في اللسان (٢٢) الى ناصب، والشاهد فيه حذف الف ايم لانها الف وصل. ومعنى تشدتهم: سلكتهم.

(٧) من الوافر، ينظر ديوانه ص ٧٨، وكتاب الانصاف ص ٤٠٥. ومعنى فتجمع ايم منا ومنكم: تحفون ومخلف. بمقصفة: موصغ الخلف عند الإسماء. تمور: تسيل. وعلى الاستشهاد بالبيت قوله: «ايمين» فانه جمع يمين.

(٨) سقطت في ل.

(٩) سقطت في د.

يعرف في الاسماء المفردة «أفعل» وإنما تأتي هذه الصيغة^(١) للجمع، وهذا ايضا ليس فيه دليل قاطع، لأنهم قد قالوا «أسمة» وهو [اسم]^(٢) موضع، قال زهير:

ضَحَرُوا قَلِيلًا قَفَا كَثْبَانِ أَسْمَةٍ وَمَتَمَّ بِالْقُسُوبِيَّاتِ مَعْتَرَكِ^(٣)

وقد حكى أيضا «أذرح»، وهو اسم موضع. قال ذو الرمة:

نَشَدَ أَصَارَ الدِّينِ أَيَّامَ أَذْرَحٍ وَرَدَّ حَرَوِيًّا قَدْ لَقِخْنَ إِلَى عَقْرِ^(٤)

ومروى لعترة^(٥):

فَإِنْ يَكْ عَزَّ فِي قَضَاعَةٍ ثَابِتٌ^(٦) فَإِنْ لَنَا بِرَحْرَحَانَ وَأَسْقِفِ
كُتَابٍ شَهَابٍ^(٧) فَوْقَ كُلِّ كِتَابَةٍ لَوَاءُ كَطَلِ الطَّائِرِ الْمُتَصْرِفِ^(٨)

واحتمى الفراء أيضا بأن «الف الوصل» لا تفتح إنما تكون مكسورة، أو مضمومة. واحتج البصريون بما ذكره أبو القاسم. والقولان متكافئان عند كثير النحويين.

مسألة

ذكر أبو القاسم في هذا الباب أن حروف القسم أربعة^(٩)، وذكر ابن السراج وغيره أنها خمسة، وزادوا فيها «من» مكسورة الميم ومضمومة، وذكر أن «من» لا تضم ميمها إلا في القسم^(١٠). فيقولون: «من ربي لا فعلن» و«من ربي أنك لأشرف»، وكذا حكى^(١١) سيويه

(١) ي: و: أشفة. والتصحيح من ل: د.

(٢) الزيادة من ل: د، والاتصال من ٥٠٨.

(٣) كذا في ل: د، والديوان من ١٦٦ برواية الأصمعي. ما الرواية الأولى للبيت في الديوان من ١٦٥ فهي: وفرسوا ساعة في كتب أسمة..... وفي و: ضحروا قليلا قفا من كسر أسمة... والبيت من السطر والكشكش: اكشاش الرمل. والقوسيات: اسم موضع.

(٤) كذا في ل: د، والديوان من ٢٧٣. وفي و: عرق قد أصعد الدين إياه المرحج..... والبيت من الطويل والأصار: الخيل القصير. وأراد بالعقر الصنح.

(٥) هو عترة النسي. من مصحح المنطقت (نظر ترجمته في شعر وشعره ١٧١٦- ١٧٥ وشعره الأدب ٦٦٨).

(٦) كذا في الديوان من ٥٢. وفي و: غالب. وفي ل: د. في فزابة عطف.

(٧) كذا في الديوان من ٥٢. وفي الشيخ المخطوطة: ترجي.

(٨) البيت من الطويل. وبرحرحان جبل قريب من عكاظ، وأشفة موضع سُدجية. ويشعرب: الثقب.

(٩) ينظر ابنجد من ٨٢

(١٠) ينظر الأصمعي ٣٤٤/٨- ٣٤٥

(١١) سقطت في ل.

وقال: «لا يدخلونها في»^(١) غير «وي»^(٢).

وذكر أبو القاسم أن^(٣) في «عوض» لغتين، ضم «الضاد» وفتحها، وذكر المازني أنها تكسر أيضا، وذكر أبو القاسم أنه من أسماء البهر، وذكر يعقوب^(٤) أن «عوض» هضم كان لبكر بن وائل.

(١) كلنا في الكتاب ١٤٥/٢. وفي النسخ المخطوطة: مع.

(٢) ينظر الكتاب ١٤٥/٢.

(٣) سقطت في ن.

(٤) هو أبو يونس، يعقوب بن سحاق المعروف بابن السكيت. وروى عن الأصمعي وأبي عبيدة والقرطبي. من كتبه: إصلاح المنطق، وكتاب الالفاظ وكتاب في معاني الأشهر. ركبته القلب والاندال. توفي سنة ٢٤٢ هـ - وفاته الأحيان ٤٣٨ هـ - ٤٤٤ هـ.

باب ما لم يسم فاعله

قال أبو القاسم في هذا الباب: فإذا^(١) كان الفعل غير متعد إلى مفعول لم يميز رده إلى ما لم يسم فاعله. عند أكثر النحويين، لأنك إذا حذف فاعله لم يبق ما يقوم مقامه، وذلك قولك: «خرج عمرو» و«ضحك محمد» و«قعد بكر»^(٢) لا يجوزده إلى ما لم يسم فاعله، وقد أجازوه بعضهم. على اعتبار «المصدر» وهو مذهب سيبويه، فيقول: (قعد، وضحك، كأنه قال)^(٣): «قعد القعود»، و«ضحك الضحك»، لأن الفعل يدل على مصدره^(٤).

قال المفسر: أكثر النحويين من البصريين والكوفيين لا يميزون أن يصاغ فعل ما لا يتعدى من الأفعال صيغة فعل ما لم يسم فاعله، والذي نسب إلى سيبويه من إجازته [له]^(٥) ليس بشهور عنه، وقد أنكره أبو جعفر بن النحاس^(٦) في كتابه «المقنع» وقال: هذا القول غلط على سيبويه، وذكر أن القراء والكسائي وهشام أجازوه، فقالوا: إذا قلت: «جلس عبد الله» ثم بنيت^(٧) ما لم يسم فاعله قلت: «جلس»، وزعم الكسائي وهشام أن في «جلس» مجهولا مضمرًا^(٨)، وفسر أبو العباس ثعلب قول الكسائي وهشام: «أن فيه مجهولا» فقال: أراد أن الفاعل لما حذف استند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه مما هو سوى المفعول به^(٩). يعني المصدر أو الوقت أو المكان. فلم يعلم أيًّا هو المقصود، لأنه لم يظهر مع الفعل مرفوع به. كذا حكى أبو الحسن بن كيسان عن ثعلب في تفسير مذهب هشام والكسائي.

(١) كلما في و. وفيه ل. د: وإذا. وفي الجمل ص ٨٩: فإن.

(٢) كلما في و. وفي ل. د: خرج محمد وضحك عمرو وقعد بكر. وفي الجمل ص ٨٩: خرج محمد وضحك بكر وقعد

عمرو.

(٣) سقطت في ل. وهي موجودة في و. د. والجمل ص ٨٩.

(٤) ينظر الجمل ص ٨٩.

(٥) الزيادة من ل.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل. د: بنيت.

(٨) في ل: لا مضمرًا.

(٩) سقطت في ل.

وكان الغراء يزعم في قوله: «جلس» وما أشبهه ان الفعل فارغ لا شيء فيه^(٨). قال ابو جعفر بن^(٩) التحاسن: فقبل له: وهل يخلو الفعل من فاعل؟ فقال: اذا شرطت انقطاع الفاعل. وقلت: لا تسمه. وجب ان لا يكون في الفعل ذكر اذ سقط فاعله، وكذلك كان يقول في «ضرب ضرباً»: انه لشيء مضمّر في «ضرب»، وكذلك «قعد قعداً» تعدى، أو لم يتعد. وكان الكسائي يعتقد في هذا كله ان فيه ضميراً مجهولاً، والا شبه (في هذا)^(١٠) ان أجازته ان يضمّر «مصدر الفعل»، فيقيمه مقام الفاعل المحذوف، لان الفعل يدل على مصدره كما قال ابو القاسم.

وأما زعم^(١١) الغراء: انه فارغ لا ضمير فيه، فانه خطأ، وقد احتج المانعون من جواز هذا بأن قالوا: الفعل يدل على مصدره^(١٢)، فلا فائدة في اضماره، ولا في اظهاره، فرد عليهم من اجاز هذا بأن قال^(١٣): قد اجاز النحويون اقامة المصدر مقام الفاعل في الافعال المتعدية اذا علم المفعول [به]^(١٤) وكان المصدر منعوتاً او محذوفاً أو معرفاً^(١٥)، فاجازوا «ضرب يزيد الضرب»، و«سير يزيد سير شديد». قال الله تعالى: «فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة»^(١٦)، فكما جاز ان يقام المصدر في هذه [المسائل]^(١٧) مقام الفاعل- وان كان الفعل قد دل عليه واغنى عنه- كذلك يجوز «جلس الجليس» و«قعد القعود»، ولا فرق بينهما^(١٨). ويؤكد جواز هذا ان الموجب لاقامة المصدر مقام الفاعل انما هو علم المفعول به، وهذه العلة بعينها موجودة في «جلس» و«قعد». واحتجوا [ايضاً]^(١٩) بأن قالوا: هل معنى قولنا: «جلس زيد» الا انه قد فعل جلوساً واحده، فاذا كان هذا معنى الكلام والغرض فيه، فما الذي يمنع من ان يقال: «فعل الجلوس» و«فعل القعود»؟ كما أن قولنا: «ضرب يزيد الضرب» انما معناه: فعل يزيد الضرب. قالوا: والمفعول ليس يرتفع بانه أوقع به فعل، كما ان الفاعل في صناعة العربية ليس يرتفع بانه أوقع شيئاً، أو أحده^(٢٠)، انما يرتفع كل واحد منهما بالحديث عنه، واسناد الفعل اليه، فيجب على هذا ان يرتفع كل ما (أسند الفعل اليه أو)^(٢١) حدث عنه من مصدر، أو ظرف سواء كان الفعل متعدياً أو غير متعد.

(٨) في و: معروفاً. والتصحيح من ل، د.

(٩) سورة الحاقة، الآية ١٣.

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في ن، د.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) في ن، د: ويحدثه.

(١٤) سقطت في ن، د.

(١) في و: معه.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في و: وأما ما زعم.

(٥) في ل: المصدر.

(٦) في ل، د: قالوا.

(٧) سقطت في و.

والتفريق بين المتعدي وغيره^(١) في هذا الوجه له^(٢). قالوا: ولو ان ملكا، أو نظيره ممن له امر، أو تمنى عهد ألا يجلس أو ألا يضطك وقتا من الاوقات^(٣) لغرض له في ذلك دون ان يشمي جالسا، أو ضاحكا لجاز ذلك، ولم يمتنع.

مسألة

قال ابو القاسم: وإذا كان الفعل عما يتعدى^(٤) الى مفعولين رفعت الاول منها وأقمته^(٥) مقام الفاعل، وتركت الآخر منصوبا على حاله وذلك قولك: «أعطي زيد درهما» رفعت «زيدا»، لانه مفعول لم يسم فاعله، ونصب «الدرهم» لانه^(٦) مفعول ثان فبقي على أصله. وإن شئت قلت: نصبت، لانه تعدى اليه فعل مفعول هو بمثلة الفاعل، وهو قول سيويه^(٧). وتقريبه على المتعلم ان تقول^(٨): نصبت، لانه خبر ما لم يسم فاعله، وليس هذا من الفاظ البصريين ولكنه تقريب على المبتدئ^(٩).

قال المفسر: اذا قلت: «أعطي زيد درهما» فلا خلاف بين النحويين في ان العامل في «زيد» فعل المفعول، وهو «أعطي». وأما العامل في «الدرهم» ففيه تنازع بين النحويين وخلاف. فمذهب سيويه: ان العامل فيه فعل المفعول الذي لم يسم فاعله. وذخبن قوم الى ان العامل فيه فعل الفاعل المحلوف. قالوا: لأن اصل المسألة «أعطي عمرو زيدا درهما» فكان «أعطي» هو العامل في المفعولين جميعا، فلما حذف الفاعل ارتفع «زيد» بأعطي المصوغ للمفعول، وبقي «درهم» على ما كان عليه، وحجتهم: ان «زيدا» لاحظ له في الفعل انما الفعل لغيره، فكيف يصح ان يعدى^(١٠) فعله الى «الدرهم»، وهو لم يفعل شيئا،

(١) في ل. د. وغير المتعدي.

(٢) في و: في هذه الاوجه ان قالوا: ولي ل. في هذه الاوجه له. والتصحيح من د.

(٣) في ل: في وقت من الاوقات.

(٤) كلما في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٨٩: وإذا كان الفعل يتعدى.

(٥) كلما في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٨٩: فأنقته.

(٦) في و: بأنه. والتصحيح من ل. د. والجمل من ٩٠.

(٧) ينظر الكتاب ١٩٨.

(٨) كلما في النسخ المخطوطة وفي الجمل من ٩٠ يقرئ.

(٩) ينظر الجمل من ٨٩ و ٩٠.

(١٠) في و: يتعدى.

وإنما دفع اليه «الدرهم» غيره، والصحيح مذهب سيويه^(١)، وهذا الذي قالوا^(٢) خطأ، ويدل على ذلك شيان:

أحدهما: انه لاخلاف بين النحويين ان المفعول في هذه المسألة ونحوها قد أنزل منزلة الفاعل في الحديث عنه، ولولا ذلك لم يرفع ولا غير له الفعل ولبقى منصوب^(٣) على حاله. فكما شبه بالفاعل (في الحديث عنه)^(٤)، وأعرب بأعرابه^(٥) كذلك شبه [به]^(٦) في ان عدى فعله الى مفعول كما يعدى فعل الفاعل^(٧)، فصار قولنا: «اعطى زيد درهماً» بمنزلة قولنا: «ضرب زيد عمراً» ولو امتنع [المفعول]^(٨) في هذه المسألة من ان يتعدى فعله الى مفعوله، لان الفعل ليس له، لا تمتنع ارتفاعه ايضاً والحديث عنه، لان الفعل ليس له. فكما جاز احدهما جاز الاخر^(٩). ويدل على صحة قول سيويه أنا نجد افعالا منصوغة للمفعول مخصوصة به^(١٠)، لاحظ فيها للفاعل كقولهم: «بُهِت الرجل» و «نُفِست المرأة [ولدا]»^(١١) كما نجد افعالا منصوغة^(١٢) للفاعل^(١٣) [لاحظ فيها للمفعول]^(١٤) كقولهم: «جلس زيد» و «ظُرف عمرو». فدل هذا على ان باب المفعول الذي لم يسم فاعله أصل قائم بنفسه، فإنه^(١٥) وإن كان متقولا فقد حدث له بالنقل حكم آخر غير حكمه الاول لا ينفك من احد هذين الامرين. ويدل ايضاً على صحة قول سيويه: ان العامل في «الدرهم» على مذهبه موجود في المسألة، وعلى مذهب من خالفه ليس بموجود فيها، إنما فيها^(١٦) دليل عليه. ومن المحال ان يسقط عامل ويبقى عمله، وحكمه قد ارتفع، وصار الحكم لغيره، وإنما يبقى

(١) في ل: وهو الصحيح مذهب سيويه.

(٢) في ل: قالوه.

(٣) في و: وبقي الدرهم منصوباً.

(٤) سقطت في د.

(٥) في ل: بأن أعرب أعرافه. وفي د: في ان أعرب أعرابه.

(٦) سقطت في و.

(٧) في و:

(٨) سقطت في و.

(٩) في و: فكما جاز لاحدهما جاز للاخر.

(١٠) كذا في د. وفي و: موضوعة للفعل مخصوصة به. وفي ل: موضوعة للمفعول مخصوصة به.

(١١) الزيادة من د. ينظر غرار الصحيح (تنقيح).

(١٢) في و: ل: موضوعة

(١٣) في و: د: للمفعول. والتصحیح من ل.

(١٤) سقطت في و

(١٥) في ل: د: ثرائمه.

(١٦) في و: هو وفي د: فيه. والتصحیح من ل.

جملة بعد سقوطه اذا كان حكمه باقيا لم يذهب يذهب به. واحتج المخالفون لسيويه بان قالوا: هذا الباب منقول من باب الفعل التملى، واستدلوا على ذلك بقول العرب: «قد بويح زيد»^(١) و«سوير خالد». فصحروا «الواو» ولم يقلبوها «ياء»، كما قلبوها في «سيد» و«ميت» قالوا: فذلك على انه منقول من «ساير» و«بايع». ولو كان المفعول الذي لم يسم فاعله أصلا غير منقول لوجب ان يقال: «بيع»، و«سير». كما ان «عور» و«صيد» واجتروا، واعتنوا لما صحت حروف العلة فيها ولم تعتل^(٢) [دل]^(٣) ذلك على انها منقولة من «اعور» و«اصيد» و«جاوروا» و«عاونوا» وليست بأصول.

ونحن نجيهم عن^(٤) هذا بجوابين مقنعين:

أحدهما: ان نقول لهم: ما الذي تتكرون من ان يكون امتناعهم من ان يقولوا: «سير» و«بيع» كراهية منهم ان يلتبس فوعل بفعل، كما كرهوا اعلال «التزوان» و«الغليان» كراهية منهم ان يلتبس فغلان بفعل فلا تكون العلة في تصحيح «بويح» و«سوير» ما قلتم.

والجواب الثاني: انا نوافقهم على ان باب المفعول الذي لم يسم فاعله منقول من باب الفاعل مغير عنه، وهو عندنا الصحيح لا تنازعهم^(٥) فيه، ثم نقول لهم: هل يوجب نقل الشيء عما كان عليه (ان يتغير حكمه الاول، ويحدث له حكم ولا يجب. فان اختلفوا بان حكم المنقول يتغير عما كان عليه)^(٦) رجعوا الى قولنا، وقلنا لهم: ما الذي أوجب تغير «زيد» من قولنا: «اعطي زيد درهما» عن حكمه الاول^(٧) (ولم يوجب تغير «الدرهم». فان قالوا: ان^(٨) انتقال الشيء من حال الى حال لم يوجب تغير الحكم الاول^(٩)). لزمهم ان لا يغيروا المبتدأ والخبر عن [حاليها]^(١٠) اذا دخلت عليهم^(١١) «كان»، واخواتها، و«ان» واخواتها و«ظننت» واخواتها.

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: لم يتعد. والتصحيح من ل، د.

(٣) سقطت في و.

(٤) في و: على.

(٥) في و: لا تراهم. والتصحيح من ل، د.

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في د.

(٨) سقطت في و.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في و.

(١١) في و، ل: عليه. والتصحيح من د.

وكذلك يجب لأدوات النقل، وهي «الهمزة، والتشديد، والباء» ألا تحدث حكماً غير الحكم الذي كان قبلها، وينبغي أن لا تتغير أحكام الأفعال بتغير صيغها.

وليت شعري، ما الذي أوجب لأحد الاسمين في «اعطي زيد درهما» أن يتغير حكمه بتغير صيغة الفعل، ولا يتغير حكم «الدرهم» وقد وجدنا المفعول يعمل مع وجود الفاعل في قولنا: «اعطيت زيدا درهما». ألا ترى أن «الدرهم» معمول لزيد، لأنه لا اخذ له، وكذلك^(١) قال الفارسي: أن «الدرهم» في هذه المسألة مفعول مفعول. فإذا كان المفعول يعمل مع وجود الفاعل [العامل]^(٢) فيه، فكيف لا يعمل مع عدمه. ولا سيما^(٣) وقد اقيم مقام فاعله، وحدث عنه كما يحدث عن فاعله، وجعلت الجملة معتمدة عليه كما كانت معتمدة على الفاعل.

فعل هذين الوجهين يدور كلام النحويين في هذه المسألة^(٤). فولد أبو القاسم قولاً ثالثاً، وقال: تقرّبه على المتعلم أن تقول: نصبت، لأنه خبر ما لم يسم فاعله. ثم خشي أن يتعقب عليه كلامه، فقال: وليس هذا من ألفاظ البصريين^(٥)، ولكنه تقريب على المتعلم^(٦). ولست أعلم شيئاً في هذا من التقريب^(٧)، لأنه إذا كان خبر ما لم يسم فاعله كما اختار فالعامل فيه «اعطي»، وهو مذهب سيويه^(٨).

والاقرب إلى فهم المتعلم أن يقال له: أنه مفعول ثان فيكون قد انتظم المذهبين^(٩) جميعاً، مع أن ذكر الخبر هنا فيه اشكال، لأن الغالب على عادة النحويين أن لا يستعملوه إلا فيما كان داخلاً على مبتدأ. ولو كانت المسألة: «ظنّ زيدٌ منطلقاً لكان أشبه بأن يسمى خبراً، ويلزم من سمى هذا خبراً أن يجعل لما لم يسم فاعله خبرين إذا قال: «اعلم زيدٌ عمراً خارجاً»، وهذا [كله]^(١٠) تكلف لا يحتاج إليه.

ومما يبين أيضاً استحالة قول من خالف سيويه في هذه المسألة أن نسألهم عن

(١) في لـ د: ولذلك.

(٢) سقطت في و.

(٣) في لـ د: لا سيما.

(٤) في و: في هاتين المسألتين. والتصحيح من لـ د.

(٥) في لـ د: وليس هذا اللفظ البصريين.

(٦) في لـ د: البتة.

(٧) في لـ د: ولست أعلم أي شيء في هذا من التقريب.

(٨) انظر الكتاب ١٩٨-٢٠.

(٩) في و: المذهبين. والتصحيح من لـ د.

(١٠) الزيادة من لـ د.

قولنا^(١): «ظنّ زيد متطلقا»، فإن زعموا أن العامل في «متطلق» فعل الفاعل المحذوف، على رأيهم، قلنا لهم: فقد عديتم «الظنّ» في هذه المسألة إلى مفعول واحد، وصار فعل الفاعل عاملا في الاسم الواحد، وفعل المفعول عاملا في الاسم الثاني، وكل واحد من الاسمين^(٢) مفتقر إلى الثاني. وإذا كان فعل المفعول هو العامل فيها [معاً] كان^(٣) «الظنّ» متعديا إلى مفعولين على بابهِ المعلوم^(٤).

(١) في و: قوله.

(٢) في ل: الاسم.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) سقطت في د.

باب من مسائل ما لم يسم فاعله

قال أبو القاسم في هذا الباب: ونقول: «ضرب يزيد على الحائط ضربتان». لما خففت «الحائط» بعل، رفعت الضريتين، وقوى الرفع فيها لتحديدتهما، والنصب جائز^(١).

قال المفسر: الموجب لرفع «الضريتين» في هذه المسألة اشتغال «الحائط» بعل، واشتغال «زيد» بالباء، ولو سقط الجار من أحدهما لانتصبت^(٢) «الضريتان». وسكوت أبي القاسم عن ذكر اشتغال «زيد» بالباء يوهم أن «زيدا» لا حكم له، ولا اعتبار في هذه المسألة فوجب أن يُنبّه عليه^(٣).

(١) ينظر في الجمل من ٩٢.

(٢) في و: لا تنصب.

(٣) كذا في د. وفي و: لا حكم له، والاعتبار في هذه المسألة يوجب أن يسم محم. وفي ن. لا حكم له ولا اعتبار به في هذه المسألة فوجب أن ينبّه عليه.

باب اسم الفاعل

قال [ابو القاسم]^(١) في هذا الباب، وهو يتكلم في^(٢) اسم الفاعل الذي يراد به ما مضى: فإن عطف على الاسم المخفوض باسم الفاعل اسما جاز في المعطوف^(٣) الخفض، والنصب كقولك: «هذا ضارب زيد وعمرو»^(٤) عطفًا على «زيد»^(٥)، وهذا ضارب زيد وعمرو» تنصب باضمار فعل تقديره: ويضرب عمرا، أو ضرب عمرا^(٦).

قال المفسر: الخفض والنصب جائزان في هذه المسألة كما قال، غير أن المضمر يجب أن يكون فعلا ماضيا، كأنه قال: وضرب عمرا. وأما ما أجازته من اضمار فعل مضارع فإنه لا يجوز إلا أن يكون في الكلام دليل على الاستقبال أو الحال كقولك: «هذا ضارب زيد أمس، وعمرا غدا، أو الآن» فيجوز ذلك^(٧)، فإن عرى من دليل على غير الماضي لم يجوز.

مسألة

وقال في هذا الباب: وإذا^(٨) ثبت اسم الفاعل، وهو بمعنى الحال، أو الاستقبال أو جمعه^(٩) كان لك فيه وجهان: اثبات النون، وحذفها. فإذا ثبت النون^(١٠) لم يكن فيها بعدها^(١١) إلا النصب، لأنها لا تجتمع مع المضاف إليه^(١٢)، وذلك قولك: «هذان ضاربان زيداً غداً»، وهؤلاء مكرمون عمرا الساعة». ولك حذف النون من التثنية والجمع. فإذا

(١) الزيادة من ل.

(٢) في ر: على

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٩٦: المخفوض.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٩٦: هنا ضرب زيد وعمرو أمس.

(٥) سقطت في ل. وهي مرسومة في د، وبجمل من ٩٦. وفي و: على لفظ زيد.

(٦) ينظر الجمل من ٩٦.

(٧) في ل، د: ونحو ذلك.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٩٩. لفظا.

(٩) كذا في و، ل. وفي د، والجمل من ٩٩: وجمعه.

(١٠) في و: انتهت بالنون. والتصحیح من ل. د. والجمل من ٩٩.

(١١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٩٩: لم يكن بعدها.

(١٢) سقطت في ل.

حذفتها كنت غيرا في خفض ما بعدها على الاضافة، ونصبه: على ان لا^(١١) بقدر حذف
التون لمعاقبة^(١٢) الاضافة، ولكن للتخفيف^(١٣).

قال المفسر: انما يكون^(١٤) حذف التون والنصب اذا كان في اسم الفاعل الف ولا م
يكتولك: وهذان الضاربان^(١٥) زياده، وهؤلاء^(١٦) الضاربون^(١٧) عمراء، واذا لم تكن في اسم
الفاعل الف ولا م، وحذفت التون لم يميز الا لخفض. واطلق ابو القاسم كلامه، ولم^(١٨)
يفرق بين الامرين، فصار القارئون لكتابه يزيلون في طرّة الكتاب^(١٩): فاذا حذفتها وفي
اسم الفاعل الف ولا م. وذلك^(٢٠) مما يصح به الكلام. وانما وجب سقوطها مع الالف
واللام خاصة لأن الالف واللام بمعنى «الذي»، وما بعدها صلة لها، فحذف التون معها
كما تحذف من صلة الذي في نحو قوله:

أبني كُلبٍ ان عَمِيَّ اللّٰذا قنلا الملوك. وفككا الاغلال^(٢١).
وقول ابي فراس همام بن غالب الفرزدق^(٢٢):
فان^(٢٣) السلي حانت بفُلجٍ دملّهم
هم القومُ كلّ القوم يا أمّ خالد^(٢٤)

ونظيره من القرآن: والمقيم الصلاة^(٢٥)، وأما قوله تعالى: انكم لذائقو العذاب

(١) سقطت في د.

(٢) في و: معاقبة الاضافة. والتصحيح من ل، د، والجمل ص ١٠٠.

(٣) ينظر الجمل ص ٩٩ و ١٠٠.

(٤) في ل، د: يجوز.

(٥) في و: الضاريان. والتصحيح من ل، د.

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) في و: الضاريون. والتصحيح من ل، د.

(٨) في ل، د: فلم.

(٩) في و: نصير القارئون لكتابه في طرّة الكتاب. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في ل، د: ونحو ذلك مما...

(١١) من الكامل وهو للاعطل التنظي، شاعر اسلامي (ينظر ديوانه ص ٣٨٧). وقد استشهد به سيوريه ٩٥٨ على حذف
التون من اللذين تخفيا لطول الاسم بالصلة. واستشهد به ايضا البرد في القمص ١٤٦٧.

(١٢) في ل، د: وقول الفرزدق.

(١٣) كذا في و. وفي الكتاب ٩٦٨: وإن. وفي ل، د، والتصويب ١٤٦٨: إن.

(١٤) لم أجدها البيت في ديوان الفرزدق. وقد نسب سيوريه ٩٦٨ الى الشهب بن ربيعة واستشهد به على حذف التون من
الذين استخفوا، والدليل على انه اراد به الجمع قوله: دملّهم. وطلع: موضع بيته كانت فيه ربيعة. وهو من الطويل. وقد نسب
البرد في القمص ١٤٦٧ الى الشهب هذا.

(١٥) سورة الحج، الآية ٣٥.

الاليم^(١)، فمخفوض لا يجوز فيه النصب، لتعري [اسم]^(٢) الفاعل من الالف واللام
الموجين^(٣) للنصب، ولا خلاف في ذلك.

(١) سورة الصافات، الآية ٣٨.

(٢) سقطت في و.

(٣) في ل، د: الموجين.

باب الامثلة^(١) التي تعمل عمل اسم الفاعل

ذكر في هذا الباب الامثلة الخمسة التي تعمل عمل اسم الفاعل وهي : «فعل»، «فعل»، ومفعال، وفعل، وفعل. ثم قال : وفي «فعل»^(٢) اختلاف وسيويه يجريه مجرى هذه الامثلة. قال الشاعر [في «فعل»]^(٣) :

حذر أموراً لا تفسر وأمن ما ليس منجياً من الأقدار^(٤)
قال المفسر: المتفق على اعماله من هذه الامثلة : فعول وفعل، ومفعال، والمختلف فيه «فعل وفعل». ولا اعلم السبب الذي اوجب ان يذكر الاختلاف في «فعل» ولم يذكر الاختلاف في «فعل» والامر فيها سواء، وأما^(٥) سيويه فذكر انها قد اجريا مجرى «فعل»، وفعل، ومفعال. قال : وذلك قليل^(٦). وأشد في فعل^(٧) هذا البيت الذي انشده ابو القاسم، وأشد أيضاً للبيد^(٨) :

(١) سقطت في ل.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٠٥ : فعل. بدل عل صحة ما في النسخ المخطوطة بت الشاهد الاي بعد هذه العبارة.

(٣) الزيادة من النسخ المخطوطة.

(٤) ينظر الجمل ص ١٠٥.

وهذا البيت من الكامل. وقد استشهد به سيويه ٥٨٨ على نصب امور بحذر لانه تكثير حذر، ولم يذكره قاله. قال الاعلم : «وقد خولف سيويه في تعدي فعل وفعل لانهم يتأدان لا لا يتعدى كسر وأشر وكريم ولثيم، وسيويه رحمه الله لا يراعي موافقة ما لا يتعدى اذا كان متفولاً من فاعل التعمدي للتكثير وهو القياس مع اثنائه بالشاهد وان كان قد رد عليه استشهاده بالبيت وجعل مضمونها ونسب ال الي الحسن الاخفش، وزعمه المراد عنه انه قد سألني سيويه عن تعدي فعل فوضعت له : حذروا اموراً لا تخاف وان كان هذا صحيحاً فلا يفسر ذلك سيويه لان القياس يعمده وقد ثبت في بعض ما رأيت نريد الخيل بن منهج الطائي بيتاً في تعدي فعل وهو قوله :

أتاني انهم مزقون عرسي جماعش الكريمين ها قديد

فقال : مزقون عرسي كما ترى واجراه مجرى مزقوا وهذا لا يتحمل غير هذا التأويل فقد تست صحة القياس بهذا الشاهد القاطع. وقد استشهد بهذا البيت في المختص ١١٧٧ وابن عثيل ١١٤٢، والاشعري ٢٩٩٢

(٥) في ل، د : فلما.

(٦) ينظر الكتاب ٥٧٨.

(٧) ي : و. مثل. والتصحيح من د.

(٨) كذا في و. وفي ل، د : وأشد أيضاً في تنك وهو للبيد.

او مسجل شنج عضادة سمحج بسرايتها ندب له وكلوم^(١)
 وذهب الى ان «شنجا» بمعنى «مشنج»^(٢)، وان «عضادة» منصوبة [به]^(٣) نصب
 المفعول به. وقال ابو عمرو الجرمي والمازني والاصمعي وابو عمرو بن العلام: «عضادة»
 نصب^(٤) على الظرف، وذكر^(٥) ان قوله: «حذر امورا» بيت صنعه ابن المقفع. وقال ابو
 عثمان المازني: اخبرني ابو يحيى اللاحقي^(٦) قال: سألني سيويه: هل تحفظ بيتا في تعدى
 «فعل» فعملت له هذا البيت. وانشد سيويه في تعدى «فعل» قول^(٧) ساعدة بن جؤية:

حتى شأها كليل مؤمها عمل باتت طرابا ومات الليل لم ينم^(٨)

وقال^(٩) المتكرون لذلك: لا حجة في هذا البيت، لانه اراد بالكليل البرق
 الضعيف، وهو فعيل من: كلّ يكل، وليس مما يتعدى الى مفعول به، وانما^(١٠) نصب
 «مؤمها» على الظرف لا على انه مفعول به [وليس في تعديه الى الظرف حجة، انما الحجة في
 تعديه الى مفعول به]^(١١) واحتجوا بأن «فعلا وفعيلا» قد اطرد فيهما ان يبينما من الافعال غير

(١) كذا في الكتاب ٥٧٨. وفي الديوان ص ١٢٥: أو مسجل شنج عضادة. . قال حلق الديوان: «في أكثر المصادر أو
 سجل شنج. والبيت من شواهد سيويه أورده على أن عضادة منصوب بشنج نصب المفعول به وقال بعضهم أنه لت نصب على
 الظرف لا على المفعول. وفي النسخ المخطوطة

أو مسجل شنج عضادة سمحج
 بسرايتها ندب لها وكلوم

والبيت من الكامل وقد نسب الأعلام إلى ابن الأعر. والمسجل الفعل من الحجرة والشنج المازم، والعضادة الناحية،
 والسجح الاثنان الطويلة الظهر، والسرعة فعل الظهر ووسطه، والندب آثار الجراحات واحداثها ندية. والكلام الجراحات واحداثها
 كلم. يقول: انه ملازم لاثنته ولشدته وصلابته قد لاؤها وقبض الناحية التي بينها وبينه ولم يحجزه عن ذلك ومحا وعصفا.

(٢) في: و. بشنج. والتصحيح من ل. د.

(٣) سقطت في و.

(٤) في ل. د.: منصوبة.

(٥) وذكرنا في ل. د.

(٦) هو أبان بن عبد الحميد من لاحق بن عفر مولى بني رقاش. نقل للرامكة كتاب كلبلة ودمته فجعله شعرا لسهل حفظه
 عليهم (تنظر آخره في ص ٧٣ ج ٢٠ من الألفاظ طمة بولاق).

(٧) في ل. د.: قال.

(٨) من السيف. ينظر ديوان الفهليلير ١٩٨٦. والكتاب ٥٨٦. وقد استشهد به سيويه على نصب المرحن بكليل لانه بمعنى
 مكل صغير منه لمي الكثير. قال الأعلام: «والمعنى على مذهب سيويه انه وصف حمارا وأثنا نظرت إلى برقي مستطير دال على الغيت
 بكل المرحن يروق وتوالي لماته كما يقال أتمت ليك أي سرت فيه سرا حثيثا متصاعنا ليا، والمرحن وقت من الليل فشاها ذلك البرق
 أي ساقها وأزعمها من موضعها إلى الموضع الذي كاد منه البرق فاشت طربة إليه متقلقة تحوء».

(٩) في و: قال. والزائدة من ل. د.

(١٠) في ل. د.: فاما

(١١) سقطت في و

المتعدية كقولك: أشر فهو أشر، وبطر فهو بطر، وكذلك شريف، وظريف، وكريم ونحو ذلك. وهذا الذي قاله لا يلزم سيويه، لأنه لم يَجْزْ^(١) ذلك في كل «فعل» إنما أجازوه في «فعل» وفعل، المبنيين من الأفعال المتعدية مثل «حذير» من «حذر» و«رحيم» من «رحم» و«عليم» من «علم» وذكر مع ذلك^(٢) أنه قليل في الكلام.

وقد جاء «فعل»^(٣) متعديا في شعر لا مطعن فيه لطاعن، وهو قول زيد الخيل الطائي^(٤):

ألم اخبركسما خبرا أتاني أبو الكساح^(٥) جددُ به الوعيدُ
أتاني انهم مَزَقُونُ عَرْضِي جحاشُ الكرملين لها^(٦) فديد^(٧)
وفي بيت ساعدة بن جؤبة يمكن أن يجعل^(٨) «كليل» بمعنى «مكل» كما قيل^(٩):
«عذاب اليم» بمعنى: «مؤلم».

فيستصحب «الموهن» حيث على أنه^(١٠) مفعول به كأنه أراد: أن^(١١) البرق بكل الموهن، ويتعبه بكثرة^(١٢) لمعانه فيه وتفرقه لظلامه كما يقال: أتعبت ليلك بالسهرة، وتشارك بالصوم، وكما قال جرير: ^(١٣)

(١) في لـ: لا يلزم لأن سيويه لم يَجْزْ...

(٢) في لـ: وذكر ذلك مع.

(٣) في و: فعل. والتصحيح من لـ: د.

(٤) هو زيد بن مهلهل الطائي، قدم على رسول الله (ص) في وفد طي، فسلم رسالة رسول الله (ص) زيد الخيل (نظروا ترجمته في الخزانة ٤٤٨/٢ ومقدمة ديوانه ص ٥ وما بعدها ص ٥ الدكتور نوري حمودي القيسي).

(٥) في و: الكساح. والتصحيح من لـ: د. والديوان ص ٤٢.

(٦) في لـ: جحاش الكرم ليس لها.

(٧) من الرواف (ينظر الديوان ص ٤٢ والخزانة ٤٥٧٣). ويرتقون جمع مرق مألوفة ملازق من المرق وهو شق الشيء، وهو ص الرجل بالكسر جاتيه الذي يصدته من نفسه وحسه، وجحاش جمع حشش وهو ولد الحمام. والكرمين بكسر الكاف وضع اللام اسم ماء في جبل ذي، والتقدير الصويت يريد انهم هذه غنينة اخشاش التي تنبع عند ذلك الماء. وقد ذكر شراح الألفية البيت الثاني من هذين البيتين (ابن عليل ١١٥/٢ والأشعر ٢٩٨/٢ وابن هشام في أوضح أسنالك ٢٥٤/٢) مستشهدين به على استعمال صيغة المألوفة (مزلقون) فلما نصحت مفعولا به وهو قوله (عرضي).

(٨) في لـ: د. ويمكن أن يجعل كليل في بيت ساعدة من جؤبة.

(٩) في و: قال.

(١٠) في و: معنى.

(١١) في و: دق. والتصحيح من لـ: د.

(١٢) في و: وينبغي لكثرة

(١٣) هو جرير بن عطية بن حديفة الحنظلي، وكان يكي أما حذرة وهو من صحوذ شعراء الإسلام (نظروا ترجمته في الشعر والشعراء ٣٧٤/١-٣٨٠ وخزانة الأدب ٣٧٦-٣٧٧).

أجفتم^(١) جفف الحزير فتمتم^(٢) وينو صفة لهم لا يجع^(٣)
وقال أيضا جرير^(٤):

لقد^(٥) أئتنا يا أم غيلان في السرى
وغت وما ليل المطي بناقم^(٦)

وأما قولهم: إن «عضادة» منصوب على الظرف فإنه غير صحيح، لأنه يضعف معنى البيت ويفسده.

والذي قاله سيويه أصح لمعنى الشعر، لأن قبله:
حرف تخونها^(٧) السفار كأنها بعد الكلال مسد^(٨) معجم^(٩)

فشيء ناقته في نشاطها بحمار وحشي يلعب أتاناً، فهو بعضها، وهي تعضه فقد شنع عضادتها، وهي جانبها، وأثرت هي في ظهره. ويكون على رأي من جعل «عضادة» ظرفاً قد شبه ناقته بحمار راقد بجانب حماره قد تشنع وانقبض فيفسد المعنى، ويطل الذي أراد الشاعر من التشبيه.

ووقع في كتاب الفارسي: «برائتا ندب له وكلام».

(١) في النسخ المخطوطة: اكترتم. والتصحيح من الديوان ص ٣٤٥.

(٢) من الكامل. وصيغة المذكورة فيه هي صيغة بنت عبد المطلب أم الزبير، والحزير فقيق بمعنى (تنظر حاشية علق الديوان ص ٣٤٥). وجفف الشيء يجفف جفافاً تشريه. والجحف والمجاخفة لثقل الشيء، واستراحته والجحف شدة الجرف والجحفوف التردد يلى في وسط الجحفة. قال ابن سبته: وابخفة أيضاً ملء اليد وجمعها جحف (ينظر اللسان مادة جحف). والشاهد في البيت قوله: لهم لا يجع.

(٣) في لـ د: وكما قال.

(٤) سقطت في لـ.

(٥) من الطويل (ينظر ديوانه ص ٥٥٤). والبيت من شواهد سيويه ٨٠/٨ وقد استشهد به على الآخر من الليل بالترم اتساعاً وبجازاً والمعنى وما المطي يتألم في الليل. وهو من شواهد المبرد في مقتضب ١٠٥٣ و ٣٣٧١.

(٦) في و: يندبها. والتصحيح من لـ د. والرواية الثالثة في ديوان لبيد ص ١٢٤. أما الرواية الأولى فيه فهي: حرف أضر بها...

(٧) في لـ: مصد.

(٨) من الكامل. والحرف الباقية الشديدة وقيل هي الضامرة الصلة (ينظر اللسان مادة حرف). والسفار السر وتونها: تنقصها بعد الكلال أي بعد الإعياء والفتور مسم: فعل هائج يهيج عن الضراب. والمحرم مأخوذ من قورم حصنت العير إذا جعلت على فمه حجاباً وذلك إذا منع للفرس. «بحسنه شيء» يعمل في مقدمه اتف العير كي لا يعض عند محبته.

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

قال في هذا الباب: والوجه الحادي عشر أجزاه سيويه وحده^(١)، وهو قولك: «مرتت برجل حسن وجهه» بأضافة حسن الى الوجه، وأضافة الوجه الى المضمر العائد على الرجل، وخالفه جميع الناس في ذلك، من البصريين، والكوفيين، وقالوا: هو خطأ، لأنه قد اضاف الشيء الى نفسه، وهو كما قالوا^(٢).

قال المفسر: هذا كلام قد جمع الكذب والخطأ، لأن هذه المسألة لم يميزها سيويه كما زعم، وإنما قال: وقد^(٣) جاء في الشعر «حسنة وجهها» شبهوه بحسنة الوجه، وهوردي، وأنشد للشماخ^(٤):

أمن تمنّين عرج^(٥) الركب فيها
بحقل الرخامي قد أنى بلاهما^(٦)
أقامت على رغبتيها جارتا صفا
كميتا الاعالي جونتاً مُظْلَما^(٧)

(١) لم ترد هذه الكلمة في عبارة الجمل من ١١١. وهي موجودة في النسخ المخطوطة.

(٢) ينظر الجمل من ١١١.

(٣) في و: قد. والزيادة من ل، د، والكتاب ١٠٧٨. والمبارزة فيه هي: وقد جاء في الشعر حسنة وجهها شبهوه بحسنة الوجه. وذلك ردي لأنه بالهاء معرفة كما كان بالالف واللام وهو من سبب الاول كما أنه من سبب بالالف واللام.

(٤) هو معتل بن ضرار القبياني، شاعر خضرم اخذك الجاهلية والاسلام، (تنظر ترجمته في السطوح من ٥٨ وانحرانة ٥٢٦٨).

(٥) كذا في النسخ المخطوطة، وفيه ان السطوح من ٣٠٧. وفي الكتاب ١٠٧٨: عرج.

(٦) كذا في الديوان من ٣٠٧. وفي النسخ المخطوطة والكتاب ١٠٧٨ وشرح الفوائد للمصنف ١٧٣: قد عفا ظلاما. وقد اشار محقق الديوان الى هذه الرواية وفيها يأتي معنى عارته: ه... قد عفا ظلاما الحسنة الحسنة العصرية، وشرح الفصل، ومجمع البلدان، ومجمع ما استخدم، وجميع المراجع (روية من نسخة) نالها تصحيف والمقاصد التحوية للذهبي، ولعل الصواب ما في الاصل، لأن هذا الجزء الأخير من البيت سيأتي نهاية نعت البيت (٤) في كل النسخ قال الذهبي بعد ان روي البيت على رواية الاصل: وقد روي كثيرا (قد عفا ظلاما) وهذا غير صواب لأنه يتكرر مع ما بعده، (حرارة الالف ١٩٨/٢) اهـ.

(٧) من الطويل. والصفة بكسر الدال ما بقى من آثار الدار وفيها تسمى عليها. واشتغل الدار الطيب. والرخامي شجرة والدار معتل الرخامي ها موضع. وأن معناه. حدث. واللام في سلاما: لغة اي قد حدث سلاما. وحدثنا صمد كلام «صلى فاهو أفاضت وأراد به السلام». والصفة الحبل. وكسيتا الاعالي صفة حلفتنا اي شديتنا حمة الاعالي وصوتها مصطلحا صفة ثانية اي مسدوتا موضع الاصطلاح بالدار وهو الاسفل. والشاهد في البيت آخر «حيثاه وهو صفة منبهة الخريف الى صمد الموصوف.

فذكر سيويه^(١) كما ترى انه انما جاء في الشعر خاصة^(٢)، وذكر انه ردىء. فكيف يتوهم عليه انه أجازوه.

وقوله ايضا: ان جميع البصريين والكوفيين خالفوه. كذب، بل اكثر اصحاب سيويه موافق له فيما قال، وقد حكى الكوفيون «مررت برجل حسن وجهه» بنصب الوجه، وازافته الى ضمير الرجل، واشتدوا في ذلك:

أُضْمِرْتَهَا أَنِّي مِنْ نُعَاتِهَا كَوَمِ الذَّرَى وَادْفَعِ سَرَائِهَا^(٣)
 فاذا^(٤) كان هذا مستعملا لم يلزم من قولنا: «مررت برجل حسن وجهه» اضافة الشيء الى نفسه، لان الوجه اذا جاز نصبه مع اضافته الى ضمير «الرجل» صار بمنزلة «مررت برجل ضارب غلامه» فيكون في «حسن» يرجع الى «رجل» كما^(٥) في «ضارب»، فيقال حينئذ: «مررت برجل حسن وجهه» باضافة «حسن» الى «وجهه» كما يقال: «مررت برجل ضارب غلامه»، ويكون في «حسن» ضمير في حال الحذف كما كان في حال النصب على قياس «ضارب غلامه» و «ضارب غلامه»، فلا تقبح المسألة على هذا التأويل من جهة اضافة الشيء الى نفسه [واما يقبح ويستحيل من جهة^(٦) اجتماع الشيء ونقيضه]^(٧) لان اضافة «الوجه» الى ضمير الرجل توجب ان يكون الحسن للوجه غير منقول عنه الى الرجل. والاضمار في «حسن» يوجب ان يكون منقولا الى الرجل فيصير الحسن منقولا (الى الرجل)^(٨) غير منقول في حال واحدة، وكذلك ظهور^(٩) الضمير المثنى في «جوتنا» [بظهور علامة التثنية]^(١٠) يوجب ان تكون «الجوتة» منقولة عن «المصطفى» الى «الجارتين»،

(١) سقطت في د.

(٢) سقطت في ل. د.

(٣) في النسخ المخطوطة: سرائيا. والتصحيح من اللسان مادة (نمت) و(ووق). والقفل لاس يمش ٨٨٨، والاشعري ١٧٣. وهو غير مسوب في اللسان. وقد نسه العيني في شرح الشواهد ١٧٣ الى عمرو بن لحي بنالحاء المفضلتيهجي. واحسبه قد وقع في هذا لان المراجع التي يرى يمشي تذكر شاعرا بهذا الاسم انما المذكور فيها هو عمر بن لحي التيمي (ينظر الشعر والشعراء) ٥٧٠/٢ والسطح ٩٦٧/٢ والاخاني ٩٧٨ واختزاة ٣٦٠/١ (الاعلام للزركلي ٢٢٠/٥). والضمير في انعتها يرجع الى التوفي. والتمتاز جمع ناعت اي واصف. وتكرم منصوب على المنع وهو جمع كرماء وهي عطية السام والندى جمع ذرة بتلثت اللال المصححة وهي اهل الشجر، والمراد بها هنا السام. والشاهد في وادقة فاته صفة مشبهة من ودقت المسرة اذا دنت من الارض لقرط السمر نصت المضاف الى ضمير الموصوف وعلامة النصب الكسر في سرائيا.

(٤) في د. د: واما.

(٥) في د. د: كما كان.

(٦) سقطت في د.

(٧) سقطت في و.

(٨) سقطت في ل. د.

(٩) في و: ضمير والتصحيح من ل. د.

(١٠) سقطت في و.

واضافة «المصطل» الى ضمير «الجارتين» يوجب ان تكون «الجونة» غير منقولة، وهذا تناقض^(١)، ولهذا قال سيويه: انه ردى^(٢)، ولم يستحل عنده من جهة اضافة الشيء^(٣) الى نفسه كما استحال عند غيره، ولاجل هذا مثله بحسة وجهها، ولم يمثل بحسن وجهه، ليعين بتأنيث الصفة أنَّ فيها ضميرا يرجع الى الموصوف، لان الصفة اذا كانت لسبب^(٤) الشيء ولم تكن محضة [له]^(٥) لم تجر على الموصوف بها في تذكير ولا تأنيث، ولا تنية ولا جمع. ألا ترى انك تقول: «مررت بأمرأة حسن ابوها» فتذكر الصفة وهي قد جرت على مؤنث حين كانت لسببها^(٦)، وكذلك تقول: «مررت بأمرأتين حسن ابوهما»، فلا نثي الصفة وان كانت قد جرت على مؤنث مثني. فاذا كانت الصفة محضة للموصوف، ولم تكن لسببه قلت: «مررت»^(٧) بأمرأة حسنة، و «برجل حسن» و «بأمرأتين حسنتين»^(٨) و «برجلين حسنين» فأنث الصفة بتأنيث موصوفها، وتثنيها [بتثنيته]^(٩). فلما مثل سيويه بحسنة وجهها، واستشهد بقول الشماخ «جوتنا مصطلهما»^(١٠) علم^(١١) انه لم^(١٢) يستقيم المسألة من أجل اضافة الشيء الى نفسه كما قال ابو القاسم ومن رأى رأيه، وانما استقبحها من أجل اجتماع الشيء ونقيضه.

فان قلت: ومن اين زعم الآخرون ان قبحها من أجل^(١٣) اضافة الشيء الى نفسه لا من أجل ما ذكرت، فالجواب: انهم [انما]^(١٤) قالوا ذلك، لا نهم اعتقدوا ان «الوجه» لا ينصب اذا كان مضافا الى ضمير الموصوف، وانه اذا اضيف الى ضميره لم يكن الارتفاع، وقد علم ان القائل اذا قال: «مررت برجل حسن وجهه» يرفع «الوجه» لم يكن الحسن الا للوجه، وانما ينتقل الحسن الى الرجل اذا أزيل «الضمير» من «الوجه» واضمر في «حسن». فلما رأوا «حسنا» قد اضيف الى «الوجه»، و«الوجه» قد اضيف الى «الضمير» صار الحسن للوجه يعود^(١٥) الضمير الى موضعه، ولزم من ذلك اضافة الشيء الى نفسه، فلما حكى الكوفيون انه [قد]^(١٦) سمع النصب [في الوجه]^(١٧) مع ذكر الضمير لزم ان يكون في «حسن»

(١) في ل. د.: متناقض.

(٢) ينظر لكتاب ١٠٧١

(٣) في ل. د.: شيء.

(٤) في ل. د.: سبب.

(٥) سقطت في و.

(٦) في ل. د.: من سبب.

(٧) سقطت في و.

(٨) سقطت في و.

(٩) سقطت في و.

(١٠) ينظر لكتاب ١٠٧١

(١١) في و. على والتصحيح من ل. د.

(١٢) سقطت في ل. د.

(١٣) في ل. د.: حجة.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) في ل. د.: نعتة.

(١٦) الزيادة من ل. د.

(١٧) سقطت في و.

ضمير آخر عائد الى الموصوف بمنزلة: «مررت برجل ضارب غلامه»، وصار الكلام مستحجلاً من الجهة الاخرى التي ذكرنا^(١). وكلا الوجهين مفسد للمسألة، وكان ابو العباس المتبرّد ومن وافقه يقولون في قول الشماخ: «جوتنا مصطلاما» ان الضمير المنفي يرجع الى «الإعالي» لا الى الجاريتين، لان الاعالي انما جمع على [جهة]^(٢) الاتساع والمجاز، وانما هو في الحقيقة «الاعليان» لان الجاريتين لا تكون لهما اعالي كثيرة وانما هو بمنزلة قولهم: «رجل عظيم المناكب» وانما له منكبان، وبمنزلة قول الراجز: «بشنج موثر الانساء»^(٣)، وانما له نسبان. قال ابن جرستويه: والذي قاله ابو العباس اردا عما أنكر على سيويه^(٤)، لانه جعل ضمير الاثنين^(٥) عائداً على جماعة^(٦)، ولانه أضاف «الجوئتين» الى مضاف^(٧) الى ضمير الجاريتين، وانما «الجوئتان» صفة للجاريتين، فكان يجب ان يرجع الضمير الى الجاريتين فلا بد له من ان يزعم انه^(٨) حمله على المعنى لان^(٩) «الاعالي» في المعنى^(١٠) من سبب «الجاريتين» اذا كانت الالف واللام فيها عوضاً من ضمير «الجاريتين».

(١) في ل. د: ذكرناها.

(٢) الزيادة من ل.

(٣) في و: شنج موثر الانساء. وفي ل: شنج موثر الانساء. والتصحيح من د. يزيد ما في نسخة د قول امرئ القيس:

سلمم الشظى عيل الشرى شنج النسا

له حبيبات مشرقات على الفال

بطرد ديوانه لجبذ ابي الفضل ابراهيم. ح ٢٦ من ٣٦. وللانساء جمع النساء: عرق من الزرك الى الكب، الفه مقلبة عن واولقوشيم: سوارك في ثنتيه. وقيل انها مقلبة عن الهاء لغوشه: نسيان (يعطر اللسان مادة نسا).

(٤) في ل: عما أنكره سيويه.

(٥) في ل. د: ضمير اثنين.

(٦) في ل: الجماعة.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في و. ا. د. والتصحيح من ل. د.

(٩) في لا على

(١٠) في و. وشمى.

باب التعجب

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان «كان» تدخل في باب التعجب وحدها من بين سائر اخواتها، لاتساعهم فيها، ولائها اجمل في كل فعل وحدث، وذلك قولك: «ما كان أحسن زيدا»، ثم قال: «ما» رفع بالابتداء، و«كان» خبر الابتداء، واسمها مضمر فيها، وما بعدها خبرها^(١).

قال المفسر: «كان» هذه فيها ثلاثة مذاهب للتحويلين. منهم من يجعلها زائدة لا اسم لها، ولا خبر، وهو مذهب الفارسي. ومنهم من يجعلها «كان» التامة التي لها اسم^(٢) وليس لها خبر ويجعل اسمها المضمر مصدرها^(٣)، وهو مذهب السيرافي. ومنهم من يجعلها الناقصة التي لها اسم وخبر. وهو ابعد الاقوال من الصواب، لانه جعل خبر «ما» في التعجب على غير وزن «أفعل»، ويجعل خبر «كان» فعلا ماضيا، وليس معها «قد» ملفوظا بها ولا مقدرة. وايضا فان التعجب انما هو مما يزيد وينقص وتتفاضل فيه الاشياء والمتساوية في الكون^(٤)، وايضا فان التعجب انما هو من الحدث الذي يدل عليه^(٥) لفظ الفعل لا من الزمن^(٦). وأحسن الاقوال قول من قال فيها: انها زائدة^(٧).

(١) ينظر الجدل ص ١١٧

(٢) يريد انما لها اسم مرفوع قائم فلا يحتاج الى منصوب كالناقصة.

(٣) في و: في مصدرها. والتصحيح من ل. د.

(٤) كذا في و. د. وفي ل: وتتفاضل فيه الاشياء متساوية في الكون.

(٥) في و: على. والتصحيح من ن. د.

(٦) في ل: للزمان.

(٧) في ل. د: وأحسن الاقوال فيها قول من قال انها زائدة.

باب الفاعلين المفعولين الذين يفعل كل واحد منهما ب صاحبه مثل ما يفعل به الآخر

أشدد أبو القاسم في هذا الباب لعمر بن أبي ربيعة^(١):

فردّ على الفؤاد هوى عميدا وسوئل لو يبجّل لتالسؤالا
وقد نغنى بها ونرى عُصورا بها يَفْتَدُنَا الخرد الحسدالا^(٢)
قال المفسر: [ليس^(٣)] هذان البيتان لعمر بن أبي ربيعة وإنما هما للمرار الاسدي كذا
قال سيويه^(٤). والذي لعمر^(٥):

إذا هي لم تَسْكُ بِعمود أراكِ تنخل فاستأثت به عود اسحل^(٦)

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٢٨: وقال ابن أبي ربيعة في أعمال الأول:
فرد على الفؤاد...

(٢) لم أجد هذين البيتين في شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي الذي حققه محمد محي الدين عبد الحميد وطبع في بيروت. وقد نسبها سيويه في الكتاب ٤٠٨ إلى المرار الاسدي. قال الأعلام الششتري عند الكلام على هذين البيتين: وأشدد في الباب للمرار الاسدي وقيل لأبي ربيعة. وقال أيضا: الشاهد في البيت الأخير وأشدد الأول ليرى أن الفراءى متعصية لذلك المفسر إلى أعمال النعل الأول وهو نرى نصب به الخرد الحسدال. وصف منزلا يقول لما ألفت به ذكرت من كنت عهدته فيه فرد علي من الهوى ما قد سلوت عنه. والعميد الشاهد البالغ، وأشد ضمير التزل في قوله: نغنى بها لاته في معنى الدار والتزلة، والعصور الدهور، ومعنى يفتدنا يملن بنا إلى العباء. وواحدة الخرد خريدة وهي الخفرة الحمية، والحسدال جمع خدلة وهي الغليظة المساق الناعمة، ومعنى نغنى نغيم (نظف حاشية الكتاب ٤٠٨ وحاشية الجمل ص ١٢٨ و ١٢٩). والبيتان من الوافر وقد استشهد به المبرد في المقضب ٧٦٤ و ٧٧، والأبياري في الانصاف ص ٨٥ و ٨٦ قاللا: وقال وجعل من بني اسد. والمرار شاعر اسلامي في الدولة الاموية من معاصري الفرزدق وجبرير وهو ابن منفل (نظف ترجمه في الحزنة ٣٩٤/٢، ٣٩٥).

(٣) سقطت في و.

(٤) نظف الكتاب ٤٠٨.

(٥) هو أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي. شاعر اسلامي (نظف ترجمه في الشعر والشعراء ٤٥٧٢).

(٦) ذكر هذا البيت في ص ٤٩٨ من القسم الثالث من شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة وهو في ذكر الشعر المنسوب الى عمر بن أبي ربيعة غير الموجود في أصول ديوان شعره. وقد نسب سيويه في الكتاب ٤٠٨ الى عمر بن أبي ربيعة. قال الأعلام الششتري ٤٠٨: «وأشدد في الباب لعمر بن أبي ربيعة في أعمال الأول وقال الاسمعي هو لطفيل الغنوي» وقد رجعت الى ديوان العنبل الغنوي الذي حققه محمد عبد القادر أحمد وطبع في بيروت سنة ١٩٦٨ فوجدته مذكورا في الصفحة ٦٥ منه. ولطفيل هذا شاعر جاهلي قديم، لقب بلطفيل لكثرة وصفه غا ويراعته في ذلك. (نظف ترجمه في مقدمة ديوانه ص ٥).

(١٦) قال الأعلام: «إراد تنخل عود اسحل فاستأثت به ولو اسحل الآخر لقال فاستأثت بعود اسحل. وصف امرأة تستعمل سراك الاراك والاسحل على حسب انتقائها في المراضع التي تنبتهما. والاراك من افضل شجر السواك يمسحها بالاسحل مثله واحسنه اسحلة ومعنى تنخل اختياره. والبيت من الطويل.

باب ما يجوز تقديمه من المضمر على^(١) الظاهر وما لا يجوز

قال أبو القاسم في هذا الباب: كل مضمر اتصل باسم منصوب أو مخفوض فإنه يجوز تقديمه وتأخير، لأن النية فيه أن يكون مؤخرًا، فإن^(٢) اتصل باسم مرفوع لم يجر تقديمه [على الظاهر]^(٣)، لأنه لا ينوي^(٤) به التأخير^(٥).

قال المفسر: هذا الأصل الذي أصله غير صحيح، ويلزمه فيه^(٦) التناقض، لأنه قد قال في باب الابتداء: وأعلم أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه إلا إذا كان فعلاً، فلم يمنع من تقديم خبر المبتدأ عليه [إلا إذا كان فعلاً]^(٧) فيجوز أن يقال: «أبوه منطلق زيد»، و«قام غلامه عمرو»، وهذان ضميران قد اتصلا بمرفوع [وقدما]^(٨)، وقوم من التحويين^(٩) لا يميزون: «ولست أليها من الثياب»، وهذا^(١٠) ضمير قد اتصل بمنصوب. فقد تبين بما ذكرناه^(١١) أن هذا الأصل الذي أصله غير صحيح، ويجب أن يلتمس أصلاً آخر، وهو أن يقال: كل مضمر تقدم لفظاً ومعنى فإنه لا يجوز تقديمه^(١٢)، وكل مضمر تقدم لفظاً لا معنى فإنه جائز تقديمه^(١٣). فيجب لك أن تراعي مراتب الأشياء لتعلم ما يجوز تقديمه وما لا يجوز. فمرتبة الفاعل قبل المفعول، ومرتبة المفعول الذي يتعدى إليه الفعل بغير واسطة قبل المفعول الذي يتعدى إليه بواسطة^(١٤)، وإذا تعدى الفعل إلى مفعولين، والاول منها فاعل في

(١) كلها في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٢٩: باب ما يجوز تقديمه من المضمر من الظاهر وما لا يجوز.

(٢) في و: وإن. والتصحيح من ل، د. والجمل ص ١٣٠.

(٣) سقطت في و.

(٤) كلها في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٣٠: لم ينو.

(٥) ينظر الجمل ص ١٣٠.

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في و.

(٨) سقطت في و.

(٩) في ل، د: والتحويين.

(١٠) كلها في ل، د. وفي و: وهو.

(١١) كلها في ل، د. وفي و: وقد تبين فيها ذكرناه.

(١٢) سقطت في ل، د.

(١٣) سقطت في ل، د.

(١٤) كلها في و، د. وفي ل، د: ومرتبة المفعول الذي لا يتعدى به بواسطة وما يسمى...

الثاني^(١) في المعنى (كقولك^(٢)): «كسوت زيدا ثوبا» فمرتبة الذي هو فاعل في المعنى^(٣) مقدمة على مرتبة الذي هو مفعول به لـ^(٤)، ومرتبة المبتدأ أن يكون قبل الخبر. فكل ما وقع من هذه الاشياء في مرتبة لم يحز أن يتصل به ضمير يعود على ما بعده، وما وقع منها في غير مرتبته جاز.

(١) في ل: فاعل الثاني. وفي د: فاعل بالثاني.

(٢) في د: تحوي.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في و: مفعول به. والزيادة من له د.

باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة

قال في هذا الباب: فإذا^(١) اختطف اللفظان كان لك فيه^(٢) وجهان:

أحدهما، وهو الأجود أن تجريه مجرى الأول، فتضيف^(٣) الأول إلى^(٤) الثاني كقولك: «هذا رابعٌ ثلاثيٌّ، وخامسٌ أربعةٌ، وهذه أربعة ثلاث، وخامسة أربع».

والآخر^(٥): أن تنونه وتنصب ما بعده فتقول: «هذا رابعٌ ثلاثيٌّ، وخامسٌ أربعةٌ، وعاشرٌ تسعةٌ ومعناه: هذا الذي يصير أربعة خمسة بنفسه، ويصير تسعة عشرة بنفسه»^(٦).

وإذا^(٧) قلت: هذا خامسٌ أربعةٌ [بالإضافة]^(٨) فمعناه: هذا الذي يصير أربعة خمسة بنفسه^(٩).

قال المفسر: المختلف^(١٠) الالفاظ من هذا الباب يجري مجرى اسم الفاعل فما كان [منه]^(١١) بمعنى الماضي اضيف، ولم يعمل شيئا، وما كان للحال أو الاستقبال جاز فيه أن ينون، وينصب به ما بعده، وجاز أن يحذف تنوينه ويضاف. فكلام^(١٢) أبي القاسم غير صحيح، لأنه جعل المضاف منه للماضي خاصة، والمنون العامل للمستقبل أو الحال خاصة.

(١) كلما في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٤: فإن.

(٢) في و: فيها. والتصحيح من ل، د، والجمل ص ١٤٤.

(٣) كلما في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٤: وتضيف.

(٤) سقطت في و.

(٥) كلما في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٤: والوجه الآخر.

(٦) في النسخ المخطوطة: ويصير ستة سبعة بنفسه. والتصحيح من الجمل ص ١٤٤

(٧) كلما في النسخ المخطوطة، والجمل ص ١٤٤. وفي و: فلذا.

(٨) سقطت في و.

(٩) ينظر الجمل ص ١٤٤.

(١٠) في ل، د: هذا المختلف.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) في ل: وكلام

مسألة

قال ابر القاسم: وتقول: هذا حادي [أحد]^(١) عشر، وثالث ثلاثة عشر، وكذلك الى تسعة^(٢) عشر، ولا يقال فيها بعد ذلك. وما قبل العشرة الى العشرة مسموع وما بعد ذلك^(٣) مقيس ليس بمسموع^(٤)

قال المقر: من عول على كلام ابي القاسم في هذا الباب^(٥)، ولم ير كلام غيره [فيه]^(٦) لم يتصور حقيقته، ولم يعلم ما استعملت العرب منه، وما قاسه النحويون. ولم يتأصل في نفسه منه أصل: يعول عليه، لانه أدخل به من جهات شتى، منها: انه أسقط عما قبل «العشرة» قسا لم يذكره، ومنها انه زعم في المختلف الالفاظ منه [انه]^(٧) اذا اضيف كان للماضي خاصة. وقد ذكرنا ان المضاف من المختلف الالفاظ يجوز فيه ما يجوز في اسم الفاعل اذا قلت: «هذا» ضارب زيد غدا» و«ضارب زيدا غدا»، ومنها انه لم يذكر عما بعد «العشرة» الى «تسعة عشر» غير وجه واحد، واسقط أوجها^(٨) آخر، ومنها انه زعم ان المسموع من هذا الباب انما هو ما دون «العشرة» فقط، وان ما بعدها مقيس ليس بمسموع وذلك غير صحيح، لان منه مقيسا ومسموعا^(٩).

وأنا ألخص هذا الباب على وجه الاختصار، وأضرب عن التطويل والاكثار ليري الواقف عليه والمتأمل له مقدار ما ذكر ومقدار ما أغفل^(١٠) كان شاء الله.

اعلم ان اسم الفاعل المشتق من الاعداد التي دون «العشرة» تنصرف على ثلاثة وجه:

-
- (١) سقطت في و، وهي مبريدة في ل، د، والجمل من ١٤٤.
 - (٢) كلها في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ١٤٤ الى التسعة.
 - (٣) كلها في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ١٤٤ وبعد ذلك.
 - (٤) ينظر الجمل من ١٤٤.
 - (٥) سقطت في ل.
 - (٦) سقطت في و.
 - (٧) سقطت في و.
 - (٨) سقطت في ل، د.
 - (٩) في و: وجهها آخر. والتصحيح من ل، د.
 - (١٠) في ل، د: لان منه مسموعا ومنه مقيس.
 - (١١) في و: مقدار ما أصل.

احدها: ان تجرده من الاضافة فتقول: واحد، وثائق، وثالث^(١)، ويستمر كذلك الى العاشر^(٢).

والوجه الثاني: ان تضيفه^(٣) الى عدده الذي اشتق منه، ويكون لفظه موافقا للفظه فتقول: ثاني الاثنين، وثالث ثلاثة، [ورابع أربعة]^(٤). وتستمر كذلك الى عاشر عشرة. والواحد خارج من هذا الباب لعله ليس هذا موضع ذكرها.

والوجه الثالث: ان تضيفه^(٥) وتزبد على ما تضيفه اليه واحدا ابدا فتقول: ثالث اثنين: ورابع ثلاثة، وتستمر كذلك الى ان تقول: عاشر تسعة. وفي: ثاني واحد، خلاف بين النحويين فالضرب الاول^(٦) لا يعمل شيئا ولا يضاف باتفاق. والمختلف الالفاظ يجري مجرى اسم الفاعل. فما اريد به الماضي^(٧) لم يعمل [شيئا]^(٨) وما اريد به الحال او الاستقبال جازان يعمل وان لا يعمل. واما المضاف^(٩) المتفق الالفاظ فجمهور البصريين والكوفيين لا يميزون ان^(١٠) يعمل شيئا الا ابا العباس ثعلبا فان ابن كيسان^(١١) حكى عنه انه اجاز ان يعمل^(١٢).

فان قال قائل: فلم جاز للمختلف الالفاظ ان يعمل [عمل اسم الفاعل]^(١٣)، ولم يميز ذلك في المتفق [الالفاظ]^(١٤).

فالجواب ان للمختلف الالفاظ فعلا مستعملا^(١٥). يقال: ثلث الاثنين، وريعت

(١) في ل: وثالث ورابع اربعة ويستمر كذلك. وفي د: وثالث ورابع وخمس ويستمر كذلك.

(٢) كلما في وه. د. وفي ل: عاشر عشرة.

(٣) في و: تضيف.

(٤) الزيادة من ل، د.

(٥) في و: تضيف.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل: الماضي.

(٨) سقطت في و.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) في ل، د: فان ابا الحسن بن كيسان.

(١٢) ينظر الاشعري وحاشية الصلبي عليه ٧٧٤-٧٥، وشرح الكايتي للرضي ١٤٩٢-١٥٠.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) الزيادة من ل، د.

(١٥) في ل، د: ان المختلف الالفاظ له فعلا مستعمل. وفي: يقال ل.

الثلاثة [وخمسة الأربعة] ^(١) ونحو ذلك فيجري ^(٢) اسم فاعله مجرى فعله المضارع، كما جرى ضارب مجرى يضرب ^(٣).

والمتفق الالفاظ لم يستعمل منه فعل، لانه لا يقال: «ثلث الثلاثة» بمعنى كنت واحدا منهم، ولا «ربعت الأربعة»، فلما لم يستعمل منه فعل جرى مجرى الأسماء الجامدة التي حكمها ان تضاف ولا تعمل، وصار ^(٤) قولك: «ثالث ثلاثة»، و«رابع أربعة» بمنزلة قولك: «أحد ثلاثة»، و«أحد أربعة»، وبمنزلة قولك: «بعض ثلاثة»، و«بعض أربعة»، ونحو ذلك مما لا يعمل شيئا، ولذلك ^(٥) كان ما أجازاه أبو العباس ثعلب من أعماله خطأ عند النحويين. وحكى ^(٦) أبو الحسن بن كيسان قال: قلت لثعلب: إذا كنت تميز: «هذا ثالث ثلاثة» بالنصب. فهل تميز: «وثلث الثلاثة» بمعنى كنت واحدا منهم فقال: نعم، ذلك جائز على معنى: اتجمعتهم ثلاثة ^(٧)، وهذا شاذ عما عليه الجمهور.

فان قال قائل: فإذا زعمتم ان المتفق الالفاظ ليس له فعل مستعمل ^(٨) فمن اين قلت: ثا، وثالث، ورابع، وهذه أسماء فاعلين كضارب، وقاتل، ويقتضي ان تكون مشتقة [من افعال] ^(٩) كاشتقاق «ضارب» من «يضرب»، و«قاتل» من «يقتل».

فالجواب ان من الأسماء ^(١٠) التي لا تجري على فعل ما صورته صورة ^(١١) اسم الفاعل المشتق وليس بمشتق [من فعل] ^(١٢)، ألا تراهم قد ^(١٣) قالوا: «رجل رامح، ودارع» أي ذو رمح، وذو درع. وقالوا: «كاهل» لأعلى الكتفين، و«غارب» لأعلى السنام، و«جامل»،

(١) الزيادة من ل، د.

(٢) في ل، د: فجرى.

(٣) في ل: ضرب.

(٤) في و: صار.

(٥) في ل، د: وفلا.

(٦) في ل، د: وقد حكى.

(٧) في شرح الكافية للرضي ١٤٩٧: ونقل الاخش عن ثعلب جواز ذلك، قال الاخش: قلت له فهل يجوز ان

تقول: ثلث ثلاثة قال: نعم على معنى اتجت ثلاثة

(٨) في و: مستقل. والتصحيح من ل، د.

(٩) سقطت في و.

(١٠) في و: الامثلة.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) سقطت في ل، د.

و«باهر» جماعة الجمال والبقر^(١)، وليس شيء من هذا فعل مستعمل. فكما ان هذه الاسماء مشتقة من لفظ «الريح» و«الدرج» و«الجمل» و«البقر»، كذلك «ثالث» مشتق من لفظ «الثلاثة»، و«رابع» مشتق من لفظ «الاربعة»^(٢) لا من فعل مستعمل. وانا احب ان هذا اللفظ هو الذي غلط ثعلبا واوهه ان لها افعالا مستعملة تقاس على^(٣) ذلك، وغلط ولو كان^(٤) لها افعال مسموعة من العرب لم يخف ذلك على النحويين.

فلذا جاوزت العشرة جاز وجهان وسقط الثالث. فاما^(٥) الوجهان الجائزان فانك نقول على لغة من يقول: ثان، وثالث، ورابع، ولا يضيف: «هذا حادي عشر، وثاني عشر، الى تاسع عشر» فتبي كل اسمين^(٦) منها^(٧) على الفتح ويحذف^(٨) بمزلة اسم واحد. وكان يجب ان تشتق اسم الفاعل منها مما الا ان اسم الفاعل لا يشتق الا من لفظ واحد، ولا يشتق من شيئين. فلما لم يميز ذلك اشتقت اسم الفاعل من التيف وضممت اليه الثاني متما له، لانك لو افردته منه لم يبين انه مشتق من العدد^(٩) المركب، ولكنت بمزلة من اشتق اسم الفاعل من بعض كلمة.

ومن كان من لغته ان يقول: «ثاني اثنين، وثالث ثلاثة [ورابع اربعة]»^(١٠)، فيضيف ويجعل الكلمتين بلفظ واحد ففيه ثلاثة اوجه^(١١).
أقيسها ان تقول: «هذا حادي عشر احد عشر، وثالث عشر ثلاثة عشر»^(١٢) تجعل «حادي عشر» بمزلة اسم واحد، وتبينه على الفتح وتضيفه الى «احد عشر».

ومن العرب من يستعمل الكلمة فيحذف «عشر» من الاول ويقتصر على اسم الفاعل

(١) في له: ويحمل جماعة الجمال، وباهر جماعة البقر.

(٢) في و: فكذلك ثالث ورابع مشتق من لفظ الثلاثة والاربعة.

(٣) سقطت في له.

(٤) في له: كانت.

(٥) في و: واما. والتصحيح من له.

(٦) في و: اسم.

(٧) في له: ثانيا.

(٨) في و: ويحذفها. والتصحيح من له.

(٩) في و: القدر.

(١٠) الزيادة من له.

(١١) في و: وفيه اربعة. والتصحيح من له.

(١٢) قال سيبويه: وقال بعضهم تقول: ثالث عشر ثلاثة عشر ونحوه وهو القياس ولكنه حلف استخفافا. ينظر الكتاب

اشتق من «النيف»، ونضيفه الى «أحد عشر» واخواته، فيقول: هذا حادي أحد عشر،
وثاني اثني عشر [وثالث ثلاثة عشر]^(١) الى تاسع تسعة عشر، ويعرب الاسم الاول للذهاب
الاسم الثاني الموجب لبنائه. وهذا^(٢) اكثر استعمالا من الاول وان كان الاول اقيس^(٣).

ومن العرب من يحذف الاسم الاخر من الاول، والاول من الاخر ويبني ما بقي على
الفتح، فيقول: «هذا حادي عشر، وثاني عشر [وثالث عشر]^(٤)» فيكون لفظه كلفظ الوجه
الاول الذي [لا]^(٥) اضافة فيه.

وحكى الكوفيون انه يجوز اعراب الاول في هذه اللغة^(٦).

قال الكسائي: سمعت العرب تقول: «ثالث عشر»^(٧) فيرفعون «الثالث»
وينصبونه. قال فمن فتح على كل حال لم يعتد بالساقط، ومن اعرب الاول اراد «ثالث ثلاثة
عشر»^(٨) واعتد بالتساقط وان كان لم يذكره.

وانكر ابو العباس ثعلب «ثالث عشر»^(٩) ثلاثة عشر^(١٠) ونحوه، وقال: انما الوجه
«ثالث ثلاثة عشر» [لا غير]^(١١) يريد انه لما لم يميز ان يشتق اسم الفاعل من الاسمين معا صار
ذكر الاسم الثاني مع الاسم المشتق من «النيف» لا وجه لذكره^(١٢).

فهذان الوجهان المذكوران هما المستعملان فيما فوق «العشرة» الى «العشرين»، واما
[الوجه]^(١٣) الساقط فهو المضاف المختلف الالفاظ كقولك: ثالث اثنين، ورابع ثلاثة.
فاكثر التحويين على انه لا يجوز [فيما فوق العشرة الى العشرين]^(١٤)، لان هذا النوع

(١) الزيادة من لء د.

(٢) في لء د: وهو.

(٣) في لء د: والاول اقل استعمالا وان كان هو الاقيس.

(٤) الزيادة من لء د.

(٥) سقطت في و.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١٥٠/٢.

(٧) كذا في و. وفي ل: اليسوا ثالث عشر. وفي د: اليسوا ثالث عشر.

(٨) كذا في وء د. وفي ل: ثالث عشر ثلاثة عشر.

(٩) سقطت في و.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في شرح الكافية للرضي ١٤٩/٢ و ١٥٠: وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال انهم لا يجوزون الا ثالث

ثلاثة عشر وحينئذ ان لا يمكن بناء الفاعل من جرلي المركب فبنيه من الجزء الاول وهو النيف.

(١٣) الزيادة من لء د.

(١٤) سقطت في و. وهي في لء د: فيما فوق العشرة الى العشرين. وفي د: فيما فوق العشرة.

المختلف الالفاظ انما أتى فيها له فعل مستعمل . وما بين العشرة الى العشرين^(١) لم يستعمل منه فعل^(٢) ، لا^(٣) من الاسمين معاً ، ولا من احدهما . لا يقال : [ثبنت الاحد عشر ولا^(٤)] [ثبنت الاثني عشر]^(٥) ، ولا ريعت الثلاثة عشر ، وإجازته بعض النحويين قياساً لا سماعاً ، وقالوا : نشق اسم الفاعل من «النيف» ونعمله فيها بعده ، أو نضيفه [إليه]^(٦) فتقول : هذا ثاني احد عشر ، وثالث اثني عشر . فإذا بلغت العشرين سقط الوجيهان المضافان المتفقان^(٧) في اللفظ ، والمختلفان ، ولم يجوز الا الوجه الذي لا اضافة فيه^(٨) ، وهو^(٩) لغة من يقول : ثان ، وثالث [ورابع]^(١٠) من غير اضافة .

ولم يجوز ان تشتق اسم الفاعل من العقود انما تشتقه من النيف وتنطق بالعقد على لفظه فنقول : هذا العشرون ، والحادي والعشرون ، والثاني والعشرون ، فإذا بلغت الثلاثين قلت : هذا^(١١) الثلاثون ، فأديت لفظ العقد بعينه ، ثم تقول : هو الحادي والثلاثون ويستمر^(١٢) القياس على هذا الى المئة . [وإن شئت قلت : الموفي عشرون والموفي ثلاثين الى المئة] .^(١٣) وانما لم يجوز ان يشتق اسم الفاعل من العشرين^(١٤) وما بعدها من العقود لئلا يلتبس بالفاعل المشتق من الثلاثة والأربعة والعشرة وإخواتها . ثم تقيس المئة والالف وما بعدها على ما^٩ تقدم فتقول : الموفي مئة ، والموفي الفا ، وتذكر المئة والالف بلفظيها وتقيس ما زاد على المئة والالف على ما مضى ، فتقول : الحادي عشر والمئة ، (والثاني عشر والمئة)^(١٥) ، والثاني والثلاثون والالف ، وليس في ذلك اضافة متفقة ولا مختلفة ولا اشتقاق من عقد .

(١) سقطت في ل .

(٢) في و : ما بين العشرة الى العشرين ولم يستعمل منه فعل . والتصحيح من و .

(٣) سقطت في د .

(٤) سقطت في و .

(٥) سقطت في ل ، د .

(٦) سقطت في و .

(٧) سقطت في ل .

(٨) في و : لا يضاف . وفي ل : لا اضافة .

(٩) في ل : وهي .

(١٠) الزيادة من ل ، د .

(١١) سقطت في ل .

(١٢) في و : ويستمر . والتصحيح من ل ، د .

(١٣) سقطت في و .

(١٤) في و : العشرة . والتصحيح من ل ، د .

(١٥) سقطت في ل .

(١٦) سقطت في ل ، د .

وقد حكى بعض اللغويين^(١) ان العرب اشتعب من «المئة» فعلا فقالت: «أمايت الدراهم» اي جعلتها مئة، وانهم اشتقوا من الالف، فقالوا: ما كانت الدراهم الفا، وقد ألفتها وألفتها^(٢)، وذكر: أربعست التسعة والثلاثين^(٣) اي ثمتها، أربعين. وهذا كله شاذ لا يقاس عليه، فعل هذا الذي ذكرنا^(٤) مجرى هذا الباب^(٥).

(١) في ل، د: النحويين.

(٢) سقطت في ل.

(٣) كذا في و. وفي ل، د: وحكروا ربعت التسعة والثلاثين. وفي شرح الكافية للرضي ١٤٨٢: فعل هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منها فعل ويصغر نحو ثبيت الاحد ثيا وثلمت الاثنين ثلثا وكذا ربعت الثلاثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع واسع واتسع وقد يكرر هذا ايضا على الاصل. وفيه ايضا ١٤٨٢: قال ابو عبيدة: تقول كانوا تسعة وعشرين فثمتهم اي جعلتهم ثلاثين وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم وكذا الى المئة.

(٤) في ل، د: ذكرته.

(٥) تنظر مسائل هذا الباب في الكتف ١٧٧٢-١٧٣، والمقتضب ١٨٧٢-١٨٤ وادعاب (السنه ٤٤ ص ٣٢٢) وشرح القصل لابن يعيش ٣٤٣-٣٤٢، وشرح الكافية للرضي ١٤٨٢-١٤٩، والاشموني مع حاشية الصان ٧٧-٧٤.

باب كم

قال أبو القاسم [في هذا الباب^(١)]: اعلم ان ما بعد «كم» منصوب ابدا اذا كانت استفهاما على التمييز^(٢) الا ان يدخل^(٣) عليها حرف خفض فيكون لك فيها بعدها النصب على اصل الاستفهام، والخفض على اضمار «من». ثم قال بعد ذلك: ولا خلاف في هذا بين النحويين اجمعين^(٤).

قال المفسر: أما ما ذكره من خفض ما بعد «كم» في الاستفهام باضمار «من» فهو مذهب سيويه، وجهور النحويين.

قال سيويه: سأله، يعني الخليل، عن قولهم: على كم جذع بيتك مبني؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فلما الذين جروا^(٥)، فأنهم أرادوا معنى «من»، ولكنهم حذفوها تخفيفا^(٦) على اللسان، وصارت «عل» عوضا منها^(٧).

وأما قول أبي القاسم: انه لا خلاف في هذا بين النحويين اجمعين فليس بصحيح، لان ابا جعفر بن النحاس قال: اكثر النحويين يذهبون الى ان جذعا مخفوض^(٨) باضمار «من» و«عل» عوض منها، وحكى عن أبي اسحاق الزجاج انه قال: هذا التقدير عندي خطأ، لان حروف الخفض لا تضم، الا انه يجوز الخفض على وجه آخر، وهو ان يخفض كم في الاستفهام كما يخفض بها في الخبر. الا ترى انهم قد اجازوا النصب بها في الخبر على تشبيه لها بالاستفهام، فكذلك يخفض بها في الاستفهام تشبيها بالخبر. فهذا أبو اسحاق

(١) الزيادة من ل، د.

(٢) كلما في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٦: وكذلك تقول كم رجلا تصيدك فتكون في موضع رفع الا ان ما بعدها منصوب ابدا اذا كانت استفهاما على التمييز.

(٣) كلما في و، والجمل ص، ١٤٦ وفي ل، د: تدخل.

(٤) ينظر الجمل ص ١٤٦.

(٥) في و: جروه. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٢٩٣/١.

(٦) كلما في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٢٩٣/١: ولكنهم حذفوها ها هنا تخفيفا.

(٧) ينظر الكتاب ٢٩٣/١.

(٨) في و: محفوضا. والتصحيح من ل، د.

كم عمة لك ينا جريسر وخالة فـدعـاء قد حـلـبـت علي عشاري^(١)
ثم ذكران من رفع «العمة» و«الخالة» أو خفضها^(٢) جعل «كم» خيرهما^(٣)، وإن من
نصبها^(٤) جعل «كم» استفهاما^(٥).

قال المفسر: هذه المسألة إحدى المسائل التي وقع فيها الخلاف والتنازع بين أبي سعيد
السيرافي وأبي علي الفارسي. فكان السيرافي يقول: (إن النصب في «عمة وخالة» على جهة
الاستفهام، وكان الفارسي يأبى ذلك، ويقول: ^(٦) لا مدخل ما هنا للاستفهام، إنما هو
إخبار، وإنما النصب ^(٧) على أنه شبه «كم» ^(٨) الخبرية بالاستفهامية كما تشبه ^(٩) بعض
الاشياء ببعض إذا كان بينهما تناسب في بعض الاحوال. وتوسط أبو الحسن الرضائي
[القول]^(١٠) بينهما فقال: الوجه ما قال ^(١١) أبو علي. والذي قاله السيرافي مجازه على أنه
استفهام جريرا على وجه الجزء^(١٢) به.

(١) كذا في النسخ المخطوطة، والجمل ص ١٤٨. والكتاب ٢٥٣/١ و٢٩٥. والنقش ٥٨٣، والخزائن ١٢٦٣،
والسيوطي ص ١٧٤ وشرح الكافية للرضي ٩٣٢، وابن عقيل ٢٢٦/١ والاشموني ٢٠٧٨. وفي الديوان ٣٦٨:

كم خالة لك يا جريرو عمة
البيت من الكامل، وهو من قصيدة للفرزدق يجرى بها جريرا. والفعاء فعلاء من الفع وهو ميل في أصل القدم عند الكعب بينها
وبين الساق وهو في الكف ميل بينها وبين الفذاع عند الرسيغ، والمشار جمع عشرة وهي الناقة التي دخلت في الشهر العاشر من
حملها. قال الأهل الشتمري: يميز في قوله كم عمة الرقع والنصب والجري. والرقع على الابتداء وتكون كم لكثير المراء والتقدير
كم مرة حلبت علي عشاري عمة لك وخالة والنصب عن أن تجعل كم استفهاما أو خبرا في لغة من ينصب بها في الخبر. والجري على أن
تكون كم خبرا بمنزلة رب. (الكتاب ٢٩٣/١-٢٩٤).

(٢) في واد: خفضها. والتصحيح من د.

(٣) كذا في و. وفي ل. د. د. وبتجس ص ١٤٩: خيرا.

(٤) في ل. د. نصبها.

(٥) ينظر الجمل ص ١٤٨ و ١٤٩.

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) سقطت في ل. وفي د: على أنه شبه ما الخبرية

(٩) في و: شبه. والتصحيح من ل. د.

(١٠) سقطت في و

(١١) في ل. د: ما قاله

(١٢) في و. مرة

باب مَذْ مُنْذُ

للعرب فيها ثلاث لغات: منهم من يرفع بها على كل حال، ومنهم من يخفض بها على كل حال. واللغة الفصحى [الكثيرة]^(١) هي التي ذكرها أبو القاسم، وهي^(٢) أن تخفض مبتدأ على كل حال. وترفع بـمذ ما مضى، وتخفض ما أنت فيه. ثم قال: ولو استعملت «من» في هذا الباب مكان «منذ» قللت: ما رأيته من يومين، أو من شهرين كان ذلك قبيحا^(٣). وأهل البصرة لا يميزونه ثم انشد بيت زهير:

لئن السديار بقننة الحجر

أقوين من حجيج ومن دهر^(٤)

ثم قال باثر البيت: ورواه بعضهم: مذ حجيج ومذ دهر^(٥).

قال: ومن كان من لغته أن يخفض بـمذ على كل حال ويجعلها بمنزلة «منذ»^(٦) فتقديره: من عمر حجيج، ومن عمر دهر^(٧). (كذا وقع في النسخ، وهو خطأ، لأنه يوجب أن من روى: «مذ حجيج، ومذ دهر» يقلده: من عمر حجيج ومن عمر دهر^(٨)) وإنما يحتاج إلى هذا التقدير [من رواه: من حجيج ومن شهر. وأما من رواه: مذ حجيج ومذ دهر، فلا حاجة به إلى هذا]

(١) الزيادة من ل. د.

(٢) في و: دهر. والتصحيح من ل. د.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٥٠: ولو استعملت في هذا الباب من مكان منذ قللت ما رأيته من يومين أو

من شهرين كان قبيحا.

(٤) من الكامل. ورواه أبو عمرو ومن حجيج ومن شهر. ورواه أبو حمزة ومذ حجيج ومذ شهر وأقوين: غلوك. والفتحة:

الجمل الذي ليس منتشر. ينظر ديوان زهير ص ٨٦. والبيت من شواهد ابن هشام على هذه المسألة في المغني ٣٣٥٨ وقد ذكره

برواية: مذ حجيج ومذ دهر.

(٥) سقطت في و

(٦) ينظر الجمل ص ١٥١.

(٧) في ل. د. والجمل ص ١٥١: من مر حجيج ومن مر دهر. (المر) يفتحين موضع المروء. والمصدر. ينظر مختار الصحاح

(مر).

(٨) سقطت في ل.

التقدير^(١) والصواب ان يقول: وكان من لغته ان يخفّض بمذ على كل حال، ويسقط «من»، والراوي الذي روى «مذ حجج»، ومذ دهر» قيل له: كيف تخفّض بمذ ما مضى، وانما تخفّض بها ما أنت فيه؟ فقال^(٢): كان من لغة زهير^(٣) ان يخفّض بمذ على كل حال اي ان زهيراً كان^(٤) من الفئة الذين يخفّضون بمذ ما مضى وما لم يمض، وقد يمكن ان تكون زيادة «من» غلطاً^(٥) من الراوي^(٦)، لا من ابي القاسم فأوجب^(٧) ذلك سوء^(٨) عبارة ابي القاسم، وتقدمه لبعض الكلام، وتأخيره لبعض^(٩).

ولو أنشد ابو القاسم البيت وقال بعده: وتقديره: «من عمر حجج ومن عمر^(١٠) دهر» وروى بعضهم: «مذ حجج، ومذ دهر»، وقال: كان من لغته ان يخفّض بمذ على كل حال ويجعلها بمنزلة «مذ» لاستقام الكلام، ولم يقع فيه هذا الاشكال.

مسألة

ذكر ابو القاسم (في هذا الباب)^(١١) ما رأيته مذ يومان [ومذ شهران ومذ عامان]^(١٢)، ومذ عشرة ايام. ثم قال: ترفع^(١٣) ذلك كله لانه ماض^(١٤) بالابتداء: وتأخيره ومذه، والتقدير: بيني وبين لقاءه^(١٥) يومان^(١٦).

قال المفسر: الذي قاله ابو القاسم قد قاله بعض النحويين وليس بقول غتار. والمختار:

(١) سقطت في و.

(٢) في لـ د. والصواب ان يقول: قال وكان من لغته ان يخفّض بمذ على كل حال. ويسقط من المراد ان الذي روى: مذ حجج ومذ دهر امرض. فقيل له: كيف تخفّض بمذ ما مضى وانما تخفّض بها ما أنت فيه فقال.

(٣) سقطت في لـ.

(٤) سقطت في لـ.

(٥) كذا في و. د. وفي لـ: غلط.

(٦) في د: الراوية.

(٧) في لـ د: وأوجب.

(٨) في و: تأخير.

(٩) في لـ د: لبعضه.

(١٠) في لـ د: مر، في للوضعين.

(١١) سقطت في لـ د.

(١٢) سقطت في و، وهي موجودة في لـ د، والجمل ص ١٥١.

(١٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٥١: ترفع.

(١٤) سقطت في لـ، وهي موجودة في و. د، والجمل ص ١٥١.

(١٥) كذا في لـ د. والجمل ص ١٥١ وفي و رؤيته.

(١٦) ينظر احسن ص ١٥١.

ما قال^(١) أبو بكر بن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني، وهو إن تكون. ومذ، في هذه المسائل في موضع رفع بالابتداء وما بعدها الخبر^(٢)، كأنه لما قال: رأيت. سئل: كم الأمد الذي انقطعت^(٣) فيه الرؤية؟ أو توقع أن يسأل عن ذلك فقال: أمد ذلك، أو مدته. يومان، أو شهران، أو عامان أو نحو ذلك.

(١) في ل. د: قاله.

(٢) انظر معني اللبيب ٣٣٥/٨.

(٣) في و: انقضت.

باب الاضافة

قال ابو القاسم في هذا الباب : واعلم انك لا تجمع بين الالف واللام والاصافة . لا تقول : هذا الغلام زيد ، ولا هذا الصاحب^(١) عمرو ، لان الاسم لا يتعرف من وجهين مختلفين^(٢) .

قال المفسر : هذا الذي قاله [ابو القاسم]^(٣) صحيح الا ان قوله : من وجهين مختلفين^(٤) ، عبارة فاسدة ، لانه يوهم ان يتعرف من وجهين متفقين^(٥) ، وهو^(٦) لا يجوز على كل حال لا على وجه الاتفاق ولا على وجه الاختلاف^(٧) .

(١) كذا في ل. د. هـ. والجعل م. ١٥٥ . وفي و: الضارب .

(٢) كذا في ل. د. هـ. والجعل م. ١٥٥ . وفي و: جهتين مختلفتين .

(٣) سلطت في و .

(٤) في و: جهتين مختلفتين .

(٥) في و: جهتين متفقين .

(٦) في ل: هذا .

(٧) في ل. د. هـ. : لا يجوز على كل حال على وجه الاتفاق كان او على وجه الاختلاف .

باب النداء

انشد ابو القاسم في هذا الباب شاهدا على المتأدي المضاف:
 ألا يا عباد الله قلبي متيم بأحسن من صل واقبحهم بعلا^(١)
 قال المفسر: وقع في بعض^(٢) النسخ «فعلا» ولا اعلم أهو تصحيف من أبي القاسم
 أو^(٣) من الناقلين للكتاب، وإنما هو «بعلا» وهو الزوج، لأنه يجوز جلا ويُدح عرسه،
 فقال: هي أحسن الناس وزوجها اقبح الناس، ويدل على ذلك ان بعد هذا البيت:
 بدب على احتشائها كل ليلة
 دبب القرني بات يقرؤ نقا سهلا^(٤)

كذا انشده ابو القاسم محمد بن يزيد في الكامل. ولا تصح رواية من رواه^(٥) «فعلا»
 وإن كان المعنى حسنا، لأن في قوله «بدب» ضميرا يعود على «البعل» فيبقى الضمير لا يعود
 على مذكور. والقرني شبه الخنفساء إلا أنه اعظم منها، وفي ظهره نقطة حمراء، وقوائمه
 طوال أطول^(٦) من قوائم الخنفساء. قال ابو حاتم: قيل الاعرابي أنعرف القرني؟ قال^(٧)
 وكيف لا أعرفه وطالما سال^(٨) مرقه من شديقي.

(١) ينظر الجمل من ١٦٠. والبيت من الطويل. ذكره المبرد في الكنىل ١٨٧ غير منسوب.

(٢) في ل. د: أكثر.

(٣) في د: أم أقول: يبدو لنا أن المؤلف لا يحسن الاستفهام بالضم.

(٤) ينظر الكامل للمبرد ١٨٧ وفيه. «القرني دويبة على هيئة الخنفساء منقطة الظهر، وربما كان في ظهرها نقطة حمراء، وفي قوائمه أطول من قوائم الخنفساء وهي ضعيفة المشي». ويقرؤ: يتبع. قالوا: قرأ الأرض قرؤا والقرأها وقرأها واستقرأها تنبها أرضا أرضا وسار فيها ينظر حافيا وأمرها. اللسان مادة (قرأ). والتقاء: التكتب من الرمل.

(٥) سقطت في ل، وهي في و: روى.

(٦) في ل. د: وقائمه أطول.

(٧) في ل. د: فقال.

(٨) كذا في و. د. وفي ل: وكيف أعرفه وقد سال.

باب ما لا يقع الا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره^(١)

هذا الباب ينقض على ابي القاسم تحديده الذي حدد به الاسم في صدر كتابه، لان جميع^(٢) ما تضمنه هذا الباب من الاسماء لا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا يدخل عليه حرف جر. وقد ذكرنا ذلك في اول الكتاب. ووقع في كثير من نسخ^(٣) هذا الكتاب: ياملامان، ويا مكرمان، بالراء. يذهب الى انه مفعلان^(٤) من الكرم. وذلك خطأ انما هو: يامكذبان بالذال^(٥) مفعلان من الكذب وهذه [الاسماء]^(٦) التي اوردها في هذا الباب^(٧) كلها صفات ذم ليس فيها شيء من صفات المدح^(٨).

سألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: ولا يجمع [ايضا]^(٩) بين علامة التانيث وياء الاضافة في نداء، ولا في غيره. لا يقال^(١٠): يا ابني، ثابت ولباءه، ولا يا أمي^(١١)، لان علامة التانيث فيها^(١٢) عوض من ياء الاضافة^(١٣).

قال المقرر: انما يمتنع الجمع بين علامة التانيث وياء الاضافة في: يا أمت، ويا

(١) كذا في د. واحتمل من ١٧٥. وفي و. ل: منه ما لا يقع الا في إسمه خاصة

(٢) كذا في و. د. وفي ن: لانه جمع.

(٣) كذا في و. ن. وفي د: ووقع في كثير من النسخ.

(٤) في و. يذهب الى مكرمان. وتصحح من ن. د.

(٥) سقطت في ن. د.

(٦) الزيادة من ن. د.

(٧) في ن. د. التوضيح

(٨) ينظر الجمل من ١٧٥ و١٧٦.

(٩) الزيادة من ن. د. واحتمل من ١٧٨.

(١٠) كذا في النسخ المحفوظة وفي الجمل من ١٧٨ فلا يقال

(١١) كذا في النسخ المحفوظة وفي الجمل من ١٧٨ ولا أمي

(١٢) كذا في النسخ المحفوظة وفي الجمل من ١٧٨ وفيه

(١٣) ينظر الجمل من ١٧٨ بنفسه يتركب من انكسر التي لا تكون لا مقدر فيه.

أبت^(١) خاصة^(٢)، وكلام أبي القاسم يومهم أن ذلك تمتع فيها وفي غيرها، لأنه قال: في نداء ولا في غيره. قال الله تعالى: «ولأنتم نعمتي»^(٣) و«من ذريتي»^(٤)، قال الشاعر: فقلت لها يا عمي لكِ ناقتي وعمر فضا في عيبي وزيب^(٥)

وقال عروة^(٦):

هوى ناقتي خلف وقدامي الهوى وإني وإياها لمتخلفان^(٧)

(١) في و: يا أبة وإيا أمة والتصحيح من لـ، د.

(٢) ينظر الكتاب ٣١٦٨ (باب إضافة الناقص إلى نفسك) - وابن عقيل ٢٧٧٢ و ٢٧٦ - والاشعري ١٥٧٣ - ١٥٩.

(٣) سورة البقرة، الآية ١٥٠.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٢٤.

(٥) ذكر ابن منظور البيت في اللسان في مادة (نعم) غير منسوب لقـ: «والنعماء: حسب الزيب. وقمر فضا: مشور غفط

وقال اللحياني: هو المختلط بالزيب، وأنشد:

فقلت لها: يا خالتي لك ناقتي وقمر فضا في عيبي وزيب

أي مشور، ورواه بعض المتأخرين: يا عمي، «والعبي» وعاء من أدم يكون فيها الماء ويجمع عيب وعيبه.

(٦) هو عروة بن حزام، أحد عشاق الحرب المشهورين، شاعر إسلامي (نظم حركات الألف ٢٥٣٤/١).

(٧) ينظر شعر عروة بن حزام تحقيق الدكتور إبراهيم السمرالي ونظر الدكتور أحمد مطلوب (مجلة كلية الآداب العدد الرابع

١٩٦١).

باب الترقيم

قال ابو القاسم في هذا الباب: وكذلك ان كان في آخر الاسم زائدتان زيدتا معا حذفتهما معا في الترقيم فقلت في ترقيم عثمان: يا عثم أقبل، الى آخر كلامه^(١).

قال المفسر: هذا الاصل الذي اصله غير صحيح حتى يقيله بأن يقول: اذا كان في آخر الاسم الزائد^(٢) على الثلاثة زائدتان زيدتا معا، ولم يكن فيه «تاء» تأنيث ولا «ياء» نسبة، فاذا قيد هذا التقييد^(٣) صار اصلا صحيحا^(٤) من اصول باب الترقيم، لان ما كان غير زائد على الثلاثة لا يجوز^(٥) حذف زائديه^(٦) معاً انما يحذف الزائد^(٧) الواحد كرجل سميته «يدان» أو «دمان» تقول: يايدا، أو يادما، فلا تحذف الالف^(٨)، لان الاسم المرخم لا يكون على اقل من ثلاثة أحرف، وكذلك الزائدتان (اذا كان معهما «هاء» تأنيث أو «ياء» نسبة، لم تحذف الزائدتان)^(٩) وانما تحذف^(١٠) «هاء» التأنيث و «ياء» النسبة فقط، فلو سميت رجلا بمروانة أو مرجانة لقلت في الترقيم: يامروان اقبل ويا مرجان لا تذهب وكذلك لو^(١١) سميته بمرواني أو مرجاني، ثم رخته لم تحذف غير «ياء» النسبة فقلت: يامروان، ويا مرجان، بكسر النون، في لغة من قال: «يا حار» ويضمها في لغة من قال: «يا حار»، وكذلك لو سميت رجلا بجمراوى^(١٢) لقلت: ياحمراو [ويا حمراء]^(١٣) فترك

(١) بقر الجمل ص ١٨٤.

(٢) في ل: د: اسم زائد.

(٣) كذا في و: د: وفي ل: فاذا قيدها بالتقييد.

(٤) سقطت في ل.

(٥) في ل: د: يجب.

(٦) في ل: وائده.

(٧) سقطت في ل: د.

(٨) في و: الالف والنون.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) سقطت في و.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) سقطت في و.

«الواو» مكسورة [على حالها] ^(١) في لغة من قال: «ياحار بكسر الراء [وتحذفها] ^(٢) وتضمها في لغة من قال ^(٣): «ياحار» . يضم الراء .

مسألة

قال أبو القاسم: وكذلك إذا كان [قبل] ^(٤) آخر الاسم «ياء» أو «واو» أو «الف» زوائد جُذِفَتْها مع الآخر ^(٥) فقلت في ترخيم: «مسمود» ، ومنصور، وعَمَّار: يامنع ، ويا منص، ويا عَمَّ ^(٦) . إلا أن يكون ما بقي ^(٧) بعد الملقى ^(٨) حرفين، فانك تبقى «الواو» ، «الياء» أو «الالف» ، فتقول في ترخيم: «ثمود» ، وسعيد ، وزيادة: ياثمو ويا سعى ، [ويا زيا] ^(٩) ، لأن الثلاثة أقل الاصول، فكروهوا أن ينقصوا منها ^(١٠) .

قال المفسر: قد اجتهد أبو القاسم في تقييد هذا الفصل أكثر من اجتهد فيه قبله، ولكنه بقي ^(١١) فيه مكانا للتعقيب يحتاج إلى تقييد، وذلك أن [هذا] ^(١٢) الذي ذكره إنما هو فيما كان قبل آخره «ياء» ، أو ^(١٣) «واو» ساكتان، فإن تحركتا لم يجر حذفهما [معاً] ^(١٤) نحو: بردرايا، وحولاي، وجرجرايا، تقول في ترخيمها على لغة من قال: «ياحار» بكسر الراء ^(١٥): يابردراي ، وحولاي، ويا جرجراي ^(١٦) ، وعلى لغة من قال: ياحار، فيضم «الراء» ،

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و.

(٣) سقطت في ل.

(٤) سقطت في و.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ١٨٤ : وإذا كان قبل آخر الاسم واو ياء الف زائد جذفتها مع الآخر.

(٦) في الجمل من ١٨٤ : وكذلك ما أشبهه.

(٧) كذا في الجمل من ١٨٤ . وفي و: التثني. وفي ل: د: ما بقي.

(٨) كذا في الجمل من ١٨٤ . وفي و: التثني. وفي ل: د: ما بقي.

(٩) كذا في و، د. وفي الجمل من ١٨٤: الملقى. وفي ل: التثني.

(١٠) سقطت في و. وهي موجودة في ل، د. والجمل من ١٨٤

(١١) ينظر الكتب ٣٣٨٨.

(١٢) في ل، د: أبقى.

(١٣) للزيادة من ل، د.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) كذا في و. وفي ل، على لغة حمر مكسورة آخر، وفي د: على لغة حمر مكسورة الراء.

(١٦) قال سيبويه ٣٣٩٨: «وذلك لوقعت في محل اسمه حولاي» ويريد به: سرياني. قيل: «يا حولاي» قبل من قبل الله

الالف لوجي، ما للثلاث، والزيادة التي فيها لازمة، لا تغني عن تكتم الجاء ساكنة - وسطهم هذه - سنة في شرح الكتابة لفرسي.

١٣٧١

يا برءاء، ويا حواء، ويا جرجاء، فنضم «الياء» وتبدلها همزة لوقوعها طرفاً بعد «الف» كما تقول: كساء، ورداء. ولا يلزم تغييرها في اللغة الأخرى، لأنك^(١) لم تجعلها أسماء قائمة بنفسها وإنما خالف [الحرف]^(٢) المتحرك الساكن، لأن الحركة تخصه، ولهذا سمي سيويه الحرف المتحرك حياً، والساكن ميتاً^(٣).

مألة

قال أبو القاسم [في هذا الباب]^(٤): ولا يرخم من الأسماء إلا ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف، لأن الثلاثة أقل الأصول إلا ما كان في آخره^(٥) هاء التانيث، فانه يرخم قلت حروفه. أو كثرت^(٦).

قال المفسر: ما في آخره وياه النسب^(٧) من الثلاثي يجري مجرى ما فيه «هاء» التانيث فيرخم نحو: «يدى، وسنى»، والثلاثي الساكن الاوسط نحو: «زيد وعمرو»، لا يجوز ترخمه باتفاق، والذي أوسطه متحرك نحو: عمر، وزفر، وقثم^(٨). فيه خلاف. نسيويه^(٩) يجريه مجرى الساكن الاوسط، وأهل الكوفة وبعض أهل البصرة يرون الحركة التي في عينه مجرى الحرف الرابع^(١٠)، فيرخونه قياساً على باب ما ينصرف وما لا ينصرف^(١١) لأن المؤنث الثلاثي الساكن^(١٢) الاوسط يصرف ولا يصرف نحو: «هند، ودعد» فإذا تحرك وسطه^(١٣) لم ينصرف ونزلت الحركة فيه منزلة الحرف الرابع من «زينب» فإذا قيد هذا^(١٤) الفصل بهذه الشروط حصل، منه أصل يستمر القياس عليه.

(١) في: لاء. والتصحيح من لاء د.

(٢) سقطت في و.

(٣) ينظر الكتاب ٣٣٩٩ (باب تكون الزوائد فيه ايضاً بمنزلة ما هو من نفس الحرف).

(٤) الزيادة من لاء د.

— (٥) كذا في د، والجمل من ١٨١. وفي و: إلا فيما كان آخره. وفي ل: إلا ما كان في ها التانيث.

(٦) ينظر الجمل من ١٨١. قال سيويه: وأعلم ان كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحدف منه شيء، إلا يكن آخره هاء

الكتاب ٣٣٧١.

(٧) في ل: النسبة.

(٨) سقطت في لاء د.

(٩) في و: ونسيويه.

(١٠) في و: حرف رابع. قال الرضي في شرح الكافية ١٣٧: «والفراء والاعنقش حوزا ترجم الثلاثي المتحرك الاوسط على

لأن حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرحان نحو رجل علم».

(١١) كذا في و، د. وفي ل: على باب ينصرف.

(١٢) في و: والساكن. والتصحيح من لاء د.

(١٣) في ل، د: أوسطه.

(١٤) سقطت في لاء.

مسألة

قال أبو القاسم: وإذا رُحمت اسمين جعلنا اسماً واحداً نحو: «حضر موت، ومعدى كرب، ويعلى بك»^(١)، ورام هرمزه حذفت الآخر^(٢) منها^(٣)، فقلت: يا حضر أقبل، ويا معدى^(٤) أقبل، ويا ورام أقبل، وكذلك ما أشبهه^(٥). قال المفسر: هذا النوع من الاسماء فيه لغتان: من ركيه تركيب بناء «خمسة عشر» يجعل الاعراب في الثاني^(٦)، ويفتح الأول على كل حال إلا أن يكون فيه «ياء». فمن كان^(٧) هذه لغته، فإنه يرخم ويحذف الآخر كما يحذف «تاء» التانيث^(٨) (من المفرد)^(٩)، ومن ركبها تركيب إضافة فيقول^(١٠): حضر موت، ومعدى كرب، فيصرف^(١١) الثاني إن لم تكن^(١٢) فيه علة تمنع الصرف، ولا يصرفه إن كانت فيه علة^(١٣) تمنع الصرف، فلا يجوز ترخيجه على هذه اللغة، كما لا يرخم المضاف (اليه)، وقد جاء في المضاف إليه في الشعر، قال:

ألا مالهذا الدهر من متعلّل على الناس مهما شاء بالناس يفعل
وهذا رداثي عنده يستعيره ليليني نفسي أمال بن حنظل^(١٤)

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٨٨. ويمنك ومعدى يركب بنظر الكتاب ٣٤٧٨.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٨٨: الأخير.

(٣) في ل: منها.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٨٨: ويامعدى.

(٥) ينظر الجمل ص ١٨٨.

(٦) في ل: د: من العرب من يركبها تركيب بناء مثل حيث عشر وضعت الأعراب في اللان.

(٧) في ل: د: كانت.

(٨) في ل: د: ياء التانيث.

(٩) سقطت في ل: د.

(١٠) في ل: د: ومن العرب من يركبها تركيب إضافة فطول.

(١١) في ل: د: ويصرف.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في د: أن كانت علة. والتصحيح من ل: د.

(١٤) سقطت في ل: د. والبيتان من أضويال وهي نلايد من حجر شعير حاهق حضر ترجمت في مقدمه د. م. أمين حنظل.

الدكتور توفيق حبيب التليسي وشركة وزارة الثقافة والأعلام في سبب كتب نشرته ١٩٧٠. وهذا بيتان من هذا الشعر في

وهو وكتابه الجمل ص ١٨٩. وفي الكتاب ٣٣٧٨.

باب الحروف التي تنصب الافعال المستقبلية

[قال ابو القاسم في هذا الباب^(١): واعلم ان علامة النصب في تثنية الافعال المستقبلية^(٢) وجمعها، ومخاطبة المؤنث حذف النون.

قال المفسر: قد اولع ابو القاسم باطلاق التثنية والجمع على الافعال، وقد تكلمنا في^(٣) ذلك في صدر الكتاب، وقلنا: ان هذا يخرج مخرج الساعة والمجاز، ويجب ان يقدر في كلامه مضاف محذوف، كأنه اراد: في^(٤) تثنية ضمائر^(٥) الافعال وجمعها، لان حذف المضاف كثير (في الكلام)^(٦) مستعمل.

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و، وهي موجودة في ل، د، والجمل ص ١٩٦.

(٣) في ل، د: على

(٤) في ل: و.

(٥) في و: ضمير.

(٦) سقطت في د.

باب الواو

قال ابو القاسم: «الواو» تنصب الفعل المستقبل اذا اردت بها غير معنى العطف، وذلك قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن^(١).

قال المفسر: ظاهر كلام ابي القاسم هذا يوم^(٢) ان «الواو» تنصب الفعل المستقبل بنفسها^(٣) دون اضماع «ان» وكذلك قال في كتابه الموضوع في معاني الحروف، فإنه قسم «الواو»^(٤) فيه اقساماً، ثم قال: وتكون صرفاً كقول الشاعر:

لا تنه عن خلقي وتبأتني مثله عارٌ عليك اذا فعلت عظيم^(٥)

وهذا صريح مذهب الكوفيين: لانهم يسمون هذه «الواو» التي ينصب بعدها الفعل [المستقبل]^(٦) «واو الصرف»^(٧)، ومعنى ذلك عندهم انها تصرف معنى ما بعدها عن معنى ما قبلها فيتنصب لمخالفة الاول، وكذلك «الفاء» في نحو: «ما أنت بصاحبي فازورك». و «أوه» في نحو قولك^(٨): «والأزم منك او تقضيني حقي». النصب عندهم بهذه الحروف

(١) ينظر الجمل من ١٩٨:

(٢) سقطت في ل، د.

(٣) في ل، د: ان الواو هي الناصبة بنفسها.

(٤) في ل، د: الواوات.

(٥) من الكامل، وقد نسب سيبويه في الكتاب ٢٢٤٨ الى الاخطل. وم أجده في شرح ديوانه الذي صنفه ايليا سليم الحاروي. قال الأعلام قبل ان يذكر هذا البيت: وأنتد في باب الواو للاخطل ويروي لابي الاسود الدؤي (الكتاب ١٢٤٨). وقال محقق كتاب الجمل: اختلف في قائل هذا البيت، اما سيبويه فنسب للاخطل وغيره نسب لابي الاسود الدؤي (الجمل من ١٩٨).

و أجده في ديوان ابي الاسود الدؤي المنشور في كتاب (تقاسم المخطوطات) بنحيط محمد حسن آل ياسين. وللبناددي كلام في نسبة هذا البيت (تنظر الحزنة ٦١٧٣ و٦١٨). والشاهد فيه نصب (وتبأتني) باضماع لان ايراد لا تجمع بين النبي والاتبان. وينظر ابن يمين ٢٤٧.

(٦) سقطت في و.

(٧) في الانصاف (رسالة ٧٥) من ٥٥٥: نصب الكوفيين الى ان الفعل المضارع في نحو قولك «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» منصوب على الصرف، ومذهب البصريين الى ان المنصوب بتقدير ان، ومذهب ابو عمرو الجرمي من البصريين الى ان الواو هي الناصبة بنفسها، لانها خرجت عن عيب المنصب.

(٨) في و: وفي قولك.

باعيانها^(١) من غير^(٢) اضمار «ان»، ووافقه على ذلك ابو عمرو الجرمي . وقال الفراء : «الفاء» تنصب في جواب السته الاشياء ، لانها عطفت ما بعدها على غير شكله ، كما^(٣) قيل : «لا تنظم»^(٤) فتتم» ودخل^(٥) النبي على الظلم ، ولم يدخل على الندم . قال : فلما عطفت فعلا على فعل لا يشاكله في معناه ولا يدخل عليه حرف «النبي» ، كما دخل على الذي قبله استحق النصب بالخلاف ، كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم : «لو تركت والاسد لأكلك» . من قبل ان الافعال فروع للاسماء^(٦) والاسماء هي الاصول ، فاذا كان الخلاف (في الاصل)^(٧) يوجب النصب كان ذلك جائزا صحيحا في الفروع^(٨) . والخلاف الذي يوجب النصب في الاسماء عندهم اشياء . منها نصب الظروف بعد الاسماء كقولك : «زيد حلقك» ، و«عذرو عندك» ، لما خالفت^(٩) «عند» و«خلف» ما قبلها انتصبا بالخلاف ، وقد تقدم الكلام على ذلك . ومنها ما قال الفراء ومن قال بقوله : ان قولنا^(١٠) : «لو تركت والاسد لأكلك» ، منصوب على الخلاف في التاء^(١١) ، وان الثاني صرف عن معنى الاول^(١٢) ، لانه لا يصلح ان يقال : «لو تركت [وترك]^(١٣) الاسد» ، من قبل ان الاسد لا يقدر عليه فيمسك ، او يترك [ثم قال بعد هذا : فاذا قالت العرب : لو ترك زيد والاسد لأكله ، آثروا «الرفع» وهذا كلام مضطرب ، لانه ان كان وجه المخالفة عنده ان الاول مكفي والثاني ظاهر فلا فرق بين : لو تركت والاسد ، وبين ضربت وزيد وهم يرفعون «ضربت وزيد» ، وقعت وزيد ، أكد الضمير أو لم يؤكد . وان كان معنى الخلاف عنده ان الترك في الاول مخالف للترك في الثاني فلا فرق بين الاسمين سواء كانا ظاهرين معا او كان احدهما مضمرا والثاني ظاهرا في مخالفة احدهما الآخر في الترك . واحتجاجه بانه لا يصلح ان يقال : «لو تركت وترك الاسد» من قبل ان الاسد لا يقدر عليه فيمسك او يترك^(١٤) ضعيف جدا ، لان الخلاف^(١٥) اذا كان من اجل ان الاسد لا يقدر عليه فيمسك ، فهو ايضا لا يقدر عليه اذا قلنا : لو ترك زيد والاسد . فلم^(١٦) جازت عنده المسألة الواحدة ، ولم تجز الثانية ، ولا^(١٧) فرق بينهما ، ولا مزية^(١٨) .

(١٠) في لـ د : ومن والله .

(١١) في و : الواو . والتصحيح من لـ د .

(١٢) سقطت في لـ .

(١٣) سقطت في و .

(١٤) سقطت في و .

(١٥) سقطت في لـ .

(١٦) في و : قلنا . والتصحيح من لـ د .

(١٧) في و : قلنا .

(١٨) سقطت في لـ د .

(١) في لـ : باهيبا .

(٢) قلنا في و ، لـ ، وفي د : دون .

(٣) في لـ د : لا .

(٤) في د : لا تنظمي .

(٥) في لـ د : دخل .

(٦) في لـ د : الاسماء .

(٧) سقطت في لـ .

(٨) في لـ د : قلنا مصححا في الفروع .

(٩) في لـ : خلف .

وسبويه واصحابه لا ينكرون ان الثاني في هذه المسائل مخالف للاول كما قال الفراء والجري ومن تابعهما، وانما ينكرون ان يكون «النصب» بنفس الخلاف دون عامل نصب، ويرون ان هذه الحروف هي حروف العطف باعيانها، وهي لا تعمل شيئا وانما النصب بان مضمره، وابطلوا قول الكوفيين والجري^(١) من وجوه منها: ان يقال لهم: لا تخلو هذه الحروف من ان تكون هي حروف العطف باعيانها على ما نقول^(٢) نحن او تكون حروفاً آخر^(٣) توجب النصب على مذهبكم، فان كانت حروفاً عاطفة^(٤)، فحروف العطف لا تعمل شيئا، ولو كان لها عمل لم ينخط عمل العامل^(٥) الذي قبلها الى ما بعدها، فترفع تارة، وتنصب تارة، ويخفض تارة، ويجزم تارة^(٦)، ولعملت عملاً واحداً لا يختلف، كما تعمل العوامل، وينبغي ان لا تسمى حروف اشتراك على هذا الرأي الفاسد. وان قلتم: انها حروف اخر غير حروف العطف، وانها هي الناصبة كما تنصب «ان، ولن، واذن» لزمكم ان تقولوا: يجوز^(٧) دخول حروف العطف عليها كما تدخل على حروف النصب، ولزمكم ان تقولوا: ما انت بصاحي فأكرمك و(فأزورك)^(٨)، وان تقولوا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن و(وتأكل البيض)^(٩)، ويجب عليكم ان تجيزوا (دخول حروف العطف عليها كما تدخل على حروف النصب، ولزمكم ان تجيزوا^(١٠): لا لزمك او تعطيني^(١١) حقي، أو أهله لك. وان زعمتم ان هذا لم يستعمل لقيح اجتماع حروف متشابهة عارضاكم بشيئين: احدهما: ان نقول لكم: وقد رأيناهم جمعوا^(١٢) بين «واو» القسم وبين «واو» العطف في نحو قولهم: «وحقك ووحق ابيك لا فعلت»، و«والله والرحيم»^(١٣) و«والله وثم والله».

[والثاني: ان نقول لكم: ان الشيء قد يكون له جوابان واكثر ويحتاج الى عطف

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د: نقوله.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل، د: حروف عطف.

(٥) في و: لم ينخط عن العامل.

(٦) في ل، د: ليرفع تارة وينصب تارة ويخفض تارة ويجزم تارة.

(٧) في ل، د: لزمكم ان تجيزوا.

(٨) في و: وأزورك. والتصحيح من ل، د. يقصد المؤلف: ما انت بصاحي فأزورك.

(٩) في و: وتأكل. والتصحيح من ل، د. يقصد المؤلف: لا تأكل السمك وتأكل البيض.

(١٠) سقطت في ل، د.

(١١) في ل، د: أو تعطيني.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في ل، د: والرحمن.

بعضها على بعض فان^(١) كان ما الزمتاكم لا يجوز، فاعلمونا كيف يقال: وان زعمت ان هذه «حروف عطف» غير ان النصب انما هو مجرد^(٢) الخلاف كان محلا من وجهين:

احدهما: انه ان ثبت ان الخلاف^(٣) يوجب النصب دون عامل لزم ان يطرد ذلك في كل شيئين خالف احدهما الآخر^(٤). ونحن قد نجد اشياء قد اختلفت، ولم يوجب اختلافها نصبا كقولنا: «ما مررت بزيد لكن عمرو، وقام زيد لا عمرو». وقد قالوا: «ايالك والاسد»، والمخاطب خوف، والاسد خوف منه، فقد اختلفت جهتا^(٥) التخويف مع استواء الاسمين في اعرابهما.

والوجه الثاني: ان كل^(٦) واحد من الشيئين قد خالف صاحبه، فما الذي اوجب نصب احدهما ورفع الآخر في قولهم: «زيد خلفك»، ونحو ذلك مما ينصبونه بالخلاف^(٧). وان كان الخلاف يوجب نصبا فيجب ان يكون الوفاق يوجب رفعا أو اشياء آخر.

فقد ثبت بجمع ما ذكرنا^(٨) صحة قول سيويه^(٩)، فساد قول من خالفه. ولا يخلو قول ابى القاسم من امرين^(١٠)، اما^(١١) ان يكون وافق الجرمي والكوفيين فيلزمه ما يلزمهم، ويجب ان يقال له: لم وافقت اصحابك في «الفاء» و «أو» وخالفتهم في «الواو»، واما ان يكون لم يخالف اصحابه، غير انه اساء العبارة على عادته في غير هذا.

(١) سقطت في د.

(٢) في ل، د: هـ: مجرد.

(٣) كلا في و، د. وفي ل: انه اثبت ان الخلاف.

(٤) في و: الاول. والتصحيح من د. وفي ل: خالف احد الآخر.

(٥) في و: قلل اختلف جهة. والتصحيح من ل، د.

(٦) سقطت في ل.

(٧) ينظر قول الفراء في مسألة النصب على الخلاف في شرح الكافية للرضي ٢٢٤٩.

(٨) في ل، د: ذكرته.

(٩) قال سيويه في الكتاب ٢٢٤٨ في (باب الواو): اعلم ان الواو ينصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء وانما تقتصر بين الاول والآخر كما نشارك الفاء وانما يستحق فيها ان نشارك بين الاول والآخر كما استحق ذلك في الفاء وانما يجيء ما بعدها مرتفعا متطعا من الاول كما جاء ما بعد الفاء. واعلم ان الواو وان جرث هذا المجزى فان متعلها ومعنى الفاء مختلفان. وقال في ٢٢٤٩: وما يهلك ايضا هل ان الفاء ليست كالواو قولك: مررت بزيد وعمرو ومررت بزيد وعمرو تريد ان نعلم بالفاء ان الآخر من به بعد الاول ونقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن فلو ادخلت الفاء ههنا فسد المعنى وان شئت جزمت على المنهي في غير هذا الموضع....

وقال في ٢٢٧٨ (باب الواو) اعلم ان ما انتصب بعد الواو ينصب على الضمير ان كما انتصب في الفاء والواو على الضمير لا يستعمل اظهارها كما لا يستعمل في الفاء والواو والضمير ههنا مثله ثم تقول اذا قال لا لزمك او تعطي كانه يقول ليكني اللزوم او ان تعضي....

(١٠) في ل، د: ولا يخلو ابو القاسم من امرين

(١١) سقطت في ل.

باب من مسائل حتى^(١)

قال ابو القاسم في هذا الباب: واذا كان الفعل منفيا غير موجب لم يجوز فيها بعد «حتى»
الا النصب كقولك: ما سرث حتى ادخل المدينة، ولم يسر عبد الله حتى يقصد زيدا، ولم
يركب محمد حتى يقصد عمرا^(٢). لا يجوز فيه الا النصب، لانك لم تثبت فعلا ولم
توجيه^(٣).

قال المفسر: أما امتناع «الرفع» في الفعل الذي بعد «حتى» اذا كان الفعل الذي
يوجهه منفيا فصحيح، لأن الرفع لا يصح الا في الايجاب، ولكن الاسباب المانعة في الرفع
كثيرة، وهذا الاصل الذي اصله ابو القاسم يومهم انه لا مانع من الرفع الا النفي وحده.
والاسباب المانعة من الرفع أربعة متفق عليها، واثنان مختلف فيها^(٤)، فاما الأربعة المتفق
عليها: فنفي الفعل الموجب للدخول، ودخول الاستفهام عليه كقولك: وأسرت حتى
تدخلها^(٥)، والتقليل الذي يراد به النفي كقولك: قلنا^(٦) سرث حتى ادخلها، «وأن تقع
«حتى» موقعا تكون فيه خيرا كقولك: «كان سيرى حتى ادخلها» فان^(٧) كان^(٨) الاستفهام
عن فاعل الفعل، ولم يكن عن الفعل نفسه^(٩) جاز الرفع كقولك: «من سار حتى يدخلها»،
وكذلك ان كان التقليل على غير وجه^(١٠) النفي جاز الرفع، لان السير القليل قد يؤدي الى
الدخول كما يؤدي اليه الكثير. وكذلك ان كانت «كان» من قولك: كان سيرى حتى

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠١: باب من مسائل حتى في الافعال.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠٢: ولم يركب محمد حتى يركب عمرو.

(٣) ينظر الجمل ص ٢٠١ و ٢٠٢.

(٤) في ل: فيها.

(٥) قال سيوري في الكتاب ١١٧٨: وتقول: أسرت حتى تدخلها نصب لانك لم تثبت سيرا بزعم أنه لم كان معه دخول.

(٦) في و: ما. والتصحيح من ل، د. قال الرعي في شرح الكافية ٢٢٥٨: واذا قلت: قلنا سرث حتى ادخلها وتل رجل
سار حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوف سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك لاجراءهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصريح
به وان اردت بهذه الكلمات النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستفهام وجب النصب.

(٧) في و: وان.

(٨) سقطت في ل.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل، د: جهة.

ادخلها، تامة لا خير لها جاز الرفع.

ويجري «التحقير بجري النفي» في منع الرفع اذا قلت محفرا لفعله: «انما^(١) سرت حتى تدخلها». كانه لم تعتد بسيره، ولم تره شيئا، كما تقول للرجل: متى^(٢) تكلمت، وهو قد تكلم، اذا انزلت كلامه منزلة العدم.

فهذه الاسباب المانعة من الرفع المتفق عليها. الا ان الاخفش كان يقول: [ان]^(٣) الرفع في النفي جائز في القياس، الا ان العرب لم تستعمله، [وهو خطأ عند اصحابه وقد أبطله الاخفش بقوله: ان العرب لم تستعمله]^(٤). واذا كان معترفا بأن العرب لم تستعمله لم [يجب أن]^(٥) نلتفت اليه، لانا إنما نتكلم بما تكلمت به العرب، ولنا نحدث لغة ثانية.

وأما الاثنان المختلف فيهما: فأحدهما الامتناع من جواز التقديم والتأخير. والثاني: ان تلحق الكلام عوارض الشك. فإن قوما من النحويين المتقدمين قبل الخليل وسيبويه كانوا يعتبرون جواز الرفع وامتناعه يقلب أول الكلام الى آخره، فاذا حسن القلب فيه أجازوا الرفع والنصب. فيقولون^(٦): «سرت حتى أدخلها، وأدخلها، رفعا ونصبا، لأنك لو قلبت «سرت» الذي هو سبب الدخول والمؤدي اليه الى آخر الكلام، فقلت: حتى أدخلها سرت، حسن. قالوا: واذا قلنا^(٧): «قد سرت حتى أدخلها» لم يميز الرفع، لانه لا يحسن: قد حتى أدخلها سرت.

وكانوا يشبهون: سرت حتى كان سبب الدخول بإذن^(٨)، وظننت، في أنها متى قدما لم يكن من أعمالها بد، ومتى تأخر^(٩) الظن جاز أعماله وإفلاؤه. فكانوا ينوون بسرت التأخير ويلغونه كما يفعل في قولك: «زيد منطلق ظننت»، و «أنا أكرمك إذن». غير أن «إذن» تلغى اذا كانت متأخرة^(١٠) على كل حال. وكانوا يقولون مثل ذلك اذا قلت: «سار

(١) كذا في د، د. وفي ل: ما. قال سيبويه ٤١٥/١: وتقول انما سرت حتى ادخلها اذا كنت محفرا لسرك الذي ادى الى الدخول.

(٢) في ل، د: ما.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) سقطت في و.

(٥) سقطت في و.

(٦) في و: فتقول.

(٧) في و: قلت.

(٨) في ل، د: وكانوا يشبهون: سرت حين كان سبب الدخول بإذن وظننت: ينظر الكتاب ٤١٣/١-٤١٧.

(٩) في و: ومن آخر.

(١٠) في ل، د: مؤخره.

عبد الله حتى يدخلها بلغني^(١)، و «سار حتى يدخلها أرى، أو أظن، أو أحسب». ويجعلون اعتراض الشك^(٢) في الجملة مبطلاً للرفع كما يبطله النفي^(٣). وقد ردّ عليهم سيويه ذلك، وقال: إن اعتبار القلب منهج ضعيف وقياس غير صحيح^(٤) من قبل أن «أذن» و «الظن» عاملان فيها بعدهما، فهما يعملان مرة، ويلغيان مرة على حسب^(٥) الأسباب الموجبة لذلك. وأما «سرت» ونحوه مما يكون سبباً للفعل الواقع بعد «حتى» فلا يعمل شيئاً وإن كان^(٦) سبباً، لأن الفعل لا يعمل في الفعل. وإذا كان لا يصح له عمل لم يصح أن يوصف بالالفاء، وإنما يوصف بأنه ملغى ما^(٧) كان يعمل مرة، ولا يعمل مرة. ورد عليهم سيويه أيضاً بأن قال: فإن احتجوا بأنه غير سير واحد، فكيف يقولون: إذا قلت: سرت غير مرة حتى أدخلها^(٨). ووجه هذا^(٩) أن قولنا: «ربما سرت حتى أدخلها» من مسائلهم التي لم يكونوا يميزون فيها الرفع، لأنه لا يحسن: «ربما حتى أدخلها سرت»، وكذلك كانوا لا يميزون الرفع في قولنا: طالما سرت، وقلما سرت [وكثير ما سرت]^(١٠)، لأن السير [لما]^(١١) لم يكن سيرا واحداً، وكان مجهول العدد غير معلوم المرات صار بمنزلة ما ليس بواجب فلم يميز عندهم الرفع، فعارضهم سيويه بقولنا^(١٢): سرت^(١٣) غير مرة حتى أدخلها، لأنهم كانوا يميزون الرفع في هذه المسألة، وفيها^(١٤) «غير مرة» الذي من أجله صار «السير» عندهم غير معلوم، والزعم في مذهبهم المناقضة^(١٥).

ثم ذكر سيويه أنه سأل العرب عن الذي منعوا فيه «الرفع»، فرفعوه^(١٦)، فصار مع

(١) لي د: قلغى. والتصحيح من ل، د. وفي الكتاب ٤١٤/١: سار حتى يدخلها فيها بلغني ولا أدرى.

(٢) سقطت لي ل.

(٣) لي د: الرفع. والتصحيح من ل، د.

(٤) ينظر الكتاب ٤١٤/١ و ٤١٥.

(٥) سقطت لي ل.

(٦) لي د: كانت.

(٧) لي د: لا.

(٨) ينظر الكتاب ٤١٥/١.

(٩) لي د: ووجه أنصر وهو. والتصحيح من ل، د.

(١٠) سقطت لي و. ينظر الكتاب ٤١٥/١.

(١١) سقطت لي و، ل.

(١٢) لي د: بقوله.

(١٣) لي د: أسرت. والتصحيح من ل، د. والكتاب ٤١٥/١.

(١٤) لي د: ففها. والتصحيح من ل، د.

(١٥) لي د: التناقض.

(١٦) ينظر الكتاب ٤١٥/١.

فساد قياسهم وتناقض اعتلاهم الى خلاف العرب وإبطال كثير من كلامهم المستعمل عندهم. وقال السيرافي كل فعل كان مبتأ على الايجاب فهو ما يرتفع به الفعل بعد «حتى» وأن اتصل به شك كقولنا: سار عبد الله حتى يدخلها أرى، وسار حتى يدخلها بلغني^(١). ويجوز أن يكون ما قبل «حتى» المرفوع ما بعدها من باب «أرى» وأفعال الظن والمحبة^(٢)، لأن القلوب تنعقد على ذلك وإن كان فيه بعض عوارض الشك كاعتقادها على العلم واليقين. ويكون اللفظ عليه كما يكون ذلك في الخبر اليقين، وذلك قولك: أرى عبد الله سار حتى يدخلها، وأظن عبد الله سار حتى يدخلها.

قال السيرافي: وأن كان مبني الكلام على جحد عقبيه استثناء يرد به الى الايجاب فهو كالايجاب كقولك: ما سرت الا يوما حتى أدخلها وما سرت الا قليلا حتى أدخلها، لأنه لا فرق بين قولك: ما سرت الا يوما، وبين: سرت يوما. وكذلك^(٣) ما سرت الا قليلا حتى أدخلها بمنزلة (سرت قليلا حتى أدخلها)^(٤). والسير القليل يؤدي [الى الدخول كما يؤدي]^(٥) اليه السير الكثير. وهذه العوارض التي تعارض المعرفة واليقين لا تعارض الايجاب^(٦) (كقولك: ان زيدا لقائم)^(٧) فيما أرى وفيما أظن، وأن زيدا لقائم فيما بلغني ونحو ذلك^(٨).

(١) في و: كقولهم: أسار عبد الله حتى يدخلها أي سار عبد الله حتى يدخلها بلغني. قال الرضي في شرح الكافية ٢٢٩: أو تعجب الكلام شك نحو: سار زيد حتى يدخلها فيما أظن وسار حتى يدخلها بلغني ولا أدري. وذلك أنك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين.

(٢) كذا في و، د. وفي ل: من متخاير أو أفعال الظن والمحبة.

(٣) سقطت في ل، د.

(٤) سقطت في ل.

(٥) سقطت في و.

(٦) كذا في و، د. وفي ل: وهذه العوارض التي تعارض المعرفة واليقين لا يغير لفظ الايجاب.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في و: وأن زيدا لقائم فيما بلغني. وفي ل: وأن زيدا لقائم يعني ونحو ذلك. وفي د: وأن زيدا قائم بلغني ونحو ذلك.

باب من مسائل الفاء

قال ابو القاسم في هذا الباب: وقرئ «بالتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون»^(١) بالرفع على العطف، وبالنصب^(٢) على الجواب بالواو^(٣).
قال المفسر: في هذا الموضع تعقب من وجهين^(٤):

أحدهما: انه ادخل هذه الآية في باب مسائل «الفاء» وانما ينبغي ان تكون في باب مسائل «الواو» ذون سبب احوجه الى ذلك^(٥).

والوجه الثاني^(٦): انه سمي النصب بعدها جواباً، وانما يستعمل النصب على الجواب فيما ينتصب بعد الفاء في الامر والنهي والاستفهام والعرض والجدد والتمني، وانما سمي جواباً في هذه الاشياء^(٧) الستة، لان فيها شروطاً متضمنة^(٨) معنوية غير ملفوظ بها فاحتاجت الى اجوبة كما احتاج الشرط اللفظي. واعني بالشرط اللفظي ما ظهرت فيه ادوات الشرط، (وبالشرط المعنوي ما لم تظهر فيه اداة^(٩)) من ادوات الشرط، وكان الشرط^(١٠) فيه موجوداً من طريق المعنى. غير ان الشرط اللفظي يرتفع جوابه اذا دخلت عليه «الفاء»، والشرط المعنوي ينتصب جوابه اذا دخلت عليه^(١١) «الفاء» لعلة قد نص عليها النحويون. والفاء المنتصب ما بعدها تدخل [في]^(١٢) الكلام معنى الشرط، والواو المنتصب

(١) سورة الانعام، الآية ٢٧.

(٢) كذا في الجمل ص ٢٠٣. وفي النسخ المخطوطة: والنصب.

(٣) كذا في د، وابيض ص ٢٠٣. وفي و: عن الجواب بالفاء. وفي ل: على الجواب.

(٤) في ل: جهين.

(٥) ذكر سيره الآية الكريمة هذه في باب الواو ٤٢٧١.

(٦) في ل، د: والجهة الثانية.

(٧) سقطت في ل.

(٨) بفتح الميم الثانية. وفي ل، د: مضممة.

(٩) في د: ادوات.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في و.

ما بعدها تدخل [في] (١) الكلام معنى «مع». الا ترى ان قولك: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» انما تأويله: «لا تأكل السمك مع شريك اللبن» (٢). فهذه «الواو» التي ينتصب بعدها الفعل باضمار (٣) «أن» (٤) شبيهة (٥) بالواو التي ينتصب بعدها الاسم بمعنى «مع» في نحو قولك: «استوى الماء» (٦) والخشبة».

وأما قول أبي القاسم: «أن رفع» ولا نكذب ونكون» على العطف فانه مذهب عيسى بن عمر، فانه كان يقرأ (٧) الآية برفع الافعال الثلاثة، ويجعلها كلها داخلية في «التمني»، وكان يقول: ان الله تعالى أكذبهم في تمنيم بقوله: «وإنهم لكاذبون» (٨).

وأما أبو عمرو بن العلاء فكان يقرأ بالرفع ايضا الا انه كان ينكر (٩) قول عيسى (بن عمر) (١٠): ان بعضها، معطوف على بعض وانها داخلية (١١) في «التمني»، ويجعل «ولا نكذب ونكون» مقطوعين عما قبلها مرفوعين على خبر مبتدأ مضمرة وكأنه قال: يا ليتنا نرُد وننحن لا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين. وكان يقول: لو كانا داخلين في التمني لم يكذبهم الله تعالى بقوله: «وإنهم لكاذبون»، لان التمني ليس بخبر فيقال فيه صدق ولا كذب.

واحتج عيسى بن عمر على ان التمني خبر (١٢) يدخله الصدق والكذب بقول عترة: وقد كذبتك نفسك فكاذبتنا لما مننك تغريراً قطام (١٣) ويؤيد ذلك قول الآخر:

وأكثر آمال الرجال كواذب (١٤)

(١) سقطت في د.

(٢) سقطت في ل.

(٣) كلما في د. و. ل: فهذه الواو ينتصب ما بعدها باضمار.

(٤) سقطت في ل.

(٥) لي و: شبهت.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في د: يقول.

(٨) سورة الانعام، الآية ٢٨.

(٩) في ل. د: فكان يقرأ بالرفع ايضا وكان ينكر...

(١٠) سقطت في د.

(١١) في و: دخلت.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) ينظر ديوان عترة ص ٦٦.

(١٤) في و: ان الذي راس: «موت» نقاليس. وما في ل. د صحيح لانه ارد وصف الامم والامم بالالكذب توصلا الى فن: التمني

نحو لا تشاء.

ويؤيده ايضا قول الاخر:

مَنْ. ان تَكُنْ حَقًّا ^(١) فَمَا أَحْسَنَ الْمَنْى
وَالَا فَقَدْ عِشْنَا بِهَا زَمْنَا رَغْدًا ^(٢)
واذا جاز ان توصف ^(٣) «المنى» بأنها (حق جاز ان توصف بأنها) باطل وكذب.
^(٤)

(١) كلما في ولي ل، د، وشرح الخماسة للمرزوقي ص ١٤١٣: منى ان تكن حقا تكن احسن المنى...

(٢) من الطويل، وقد نسب المرزوقي في شرح الخماسة ص ١٤١٣ الى رجل من بني الحارث لم يذكر اسمه وقال: المنى جمع منية وموضعها من الاعراب وضع على انه غير مبتدأ محذوف كانه قال: هي منى. فيقول: هذه الحصال التي نعد بها انفسنا في هذه المرة وتعدنا بها لا نحمل من ان تكون صادقة او كاذبة، فان جاءت صادقة عطفة فهي احسن الاسامي واولفها للناس وان كانت كاذبة لانا نميش بلكرها منتظرين لها زمنا مبتدأ وعيشا واسما والها ١٠ هـ مرزوقي.

(٣) كلما في و، ل. ولي د: تكون.

(٤) سقطت في ل.

باب من مسائل اذن

قال ابو القاسم في هذا الباب: واذا ابتدأت «بإذن» نصبت بها الفعل، ولم يحز الالغاء^(١).

قال المفسر: هذا غل الاطلاق غير صحيح حتى يقيد ذلك بان يقول: اذا ابتدأت بإذن ولم يكن الفعل فعل حال. لان فعل الحال لا تعمل فيه التوابع، وهو في الافعال بمنزلة المبتدأ (في الاسماء)^(٢).

قال سيويه: تقول: اذا حدثت الحديث^(٣): اذن اظنه فاعلا^(٤)، واذن اخالك^(٥) كاذبا، وذلك انك^(٦) تحير انك في تلك الساعة^(٧) في حال ظن وخيلة، فخرجت من باب «أن»^(٨)، وكي، لان الفعل بعدهما غير واقع، وليس في حال حديثك فعل ثابت، ولما لم يحز^(٩) في احوالها التي تشبه بها جعلت بمنزلة «انما». ولو قلت: اذن اظنك تريد ان تحبره بان^(١٠) ظنك سيقع لنصبت. قال: وكذلك: اذن يضربك، اذا اخبرت انه في حال ضرب^(١١).

قال سيويه: وزعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون: اذن افعل ذلك^(١٢).

(١) ينظر الجمل ص ٢٠٦.

(٢) سقطت في ل.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١: بالحديث.

(٤) في و: صافقا. والتصحيح من ل، ده والكتاب ٤١٧/١.

(٥) في و: واذا اظن اخالك كاذبا. والتصحيح من ل، ده والكتاب ٤١٧/١.

(٦) سقطت في ل، د. وفي الكتاب ٤١٧/١: لا نك.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١: انك تلك الساعة.

(٨) في و: اذن. والتصحيح من ل، ده والكتاب ٤١٧/١.

(٩) كذا في ل، ده والكتاب ٤١٧/١. وفي و: علما.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١: اذن.

(١١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١: في حال ضرب لم ينقطع.

(١٢) كذا في و، ل. وفي د، والكتاب ٤١٧/١: ذلك.

في الجواب بالرفع^(١). فال سيبويه: فأخبرت بذلك يونس^(٢)، فقال: لا تبعدن^(٣) ذا، ولم يكن ليروى إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة «هل ويل^(٤)»، أراد أنهم لم يعملوها، وهذا نادر مما^(٥) عليه الجمهور.

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١: في الجواب.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١: فأخبرت يونس بذلك.

(٣) كذا في ن، د، والكتاب ٤١٧/١: ولي. لا يبعد ذا.

(٤) يحظر الكتاب ٤١٧/١.

(٥) في ن، د، ع.

باب من مسائل أن الخفيفة الناصبة للفعل

قال أبو القاسم في هذا الباب: وإن^(١) وقعت قبلها الأفعال التي تلتها على ثبات^(٢) الحال والتحقيق ارتفع الفعل ها هنا بعدها^(٣)، وكانت غففة من الثقيلة كقولك: علمت أن يقوم زيد^(٤).

قال المفسر: هكذا^(٥) وقع في النسخ. فمن الناس من يصلحه، ومنهم من يتركه، وهو خطأ، لأن الشدبة إذا خفت وارتفع بعدها الفعل^(٦) لزمها العوض من المحذوف [متناً]^(٧) فلم يكن بد من ذكر^(٨) «السين» بعدها، أو «سوف» إن كان الكلام موجبا والفعل مستقبل، أو «قد» إن كان الكلام^(٩) ماضيا. وإن كان منفيا ذكرت معه «لا». وكان الوجه أن يقول: علمت أن سيقوم، أو علمت أن سوف يقوم^(١٠)، ونحو ذلك^(١١).

(١) كلما في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠٦: فإن.

(٢) كلما في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠٦: ثبات.

(٣) لم ترد هذه الكلمة في عبارة الجمل ص ٢٠٦.

(٤) كلما في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠٦ و ٢٠٧: علمت أن تقيم ترتفع الفعل لا غير.

(٥) في ل، د: كلما.

(٦) كلما في و، د. وفي ل: وارتفع بعد هذا الفعل.

(٧) سقطت في و.

(٨) في و: ذلك. والصحيح من ل، د.

(٩) سقطت في ل، د.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) قال سيويه: وأعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمت أن تفعل ذلك وقد علمت أن تفعل ذلك حتى تقول: سيفعل أو قد فعل أو تنفي فتدخل «لا» وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضا عما حذفوا من أنه فكرهم أن يدعوا السين أو تداء قدورا على أن تكون عوضا. (ينظر الكتاب ٤٨٧/١).

باب من المفعول المحمول على المعنى

أنشد أبو القاسم في هذا الباب قول الأخطل:

مثل القناقلِ هذاجون قد بَلَّفت
نجرانُ أو بَلَّفت سؤاَهم هَجَرُ^(١)
ثم قال^(٢): قلب لأن السوات تبلغ هجر فنصبها ورفع هجر^(٣).

قال المفسر: ظاهر كلام ابن القاسم في هذا البيت^(٤) أن المجاز إنما وقع في «هجر» دون «نجران»، لأنه لم يذكر نجران فيما فُسر، وقال أبو العباس المبرد في الكامل: فجعل الفعل للمبدئين على السعة^(٥). وهذا [هو]^(٦) الصحيح، لأن المجاز لم يقع في أحدهما دون الآخر.

مسألة

وانشد [أبو القاسم]^(٧) في هذا الباب للفرزدق:

وعضُ زمانٌ يالْبَيْنَ مَروانَ لم يَدْعُ
من المالِ إلا مسحاً^(٨) أو مجلف^(٩)

(١) كلها في النسخ الخطيرة، والجمل ص ٢١١ والكامل للبرد ٣٢٧/١. وفي ديوان الأخطل ص ١٧٨:
على المبرات هذاجون قد بَلَّفتهم من السيل.

(٢) سقطت في ل.

(٣) ينظر الجمل ص ٢١١ ر ٢١٢.

(٤) كلها في و ه. وفي ل: الباب.

(٥) ينظر الكامل للبرد ٣٢٧/١. وفي و: نجعل فعل لليلد. وفي ه: للبلدين.

(٦) سقطت في و.

(٧) الزيادة من ل ه.

(٨) كلها في ل ه. ده والجمل ص ٢١٣، والاتصاف ١٨٨/١، والخزانة ٣٤٧/٢. وفي و، والمختار ٩٧/١، والخزانة ٢
٣٤٧: ألا مسح أو مجلف. وفي ديوان الفرزدق ٣٧/٢: ألا مسحاً أو مجلف.

(٩) البيت من الطويل. والمسحت: المستأصل الذي يبرز منه ملية. والمجلف: الذي ذهب معظمه وبقي منه شيء يسير.

تنظر خزانة الأدب ٣٤٧/٢ - ٣٥١ لمرة ما قيل في «عرب» هذا البيت.

ثم قال: كأنه قال: أو مجلف كذلك. قال: ومنهم من يرويه: «ألا مسحت أو مجلف» فيرفعها جميعاً، ويحمله^(١) على المعنى، لانه [إذا]^(٢) قال: لم يدع، فكانه^(٣) قال: لم يبق^(٤)

قال المفسر: كلام أبي القاسم في هذا البيت^(٥) مبهم، لان قوله: أو مجلف كذلك، يوهم انه ذهب فيه^(٦) مذهب الفراء والكسائي، لان الفراء قال في بعض مسائله التي فرعها على اصول الكوفيين: اذا بدأت بالفعل فقلت: ضربت عبد الله وزيدا. كان في «زيد» الرفع والنصب، ان شئت رفعته بالرد على التاء، وان شئت نسقته على «التاء» بمعنى التكرير، اي: ينوي بالفعل التكرير^(٧)، كأنك قلت: ضربت عبد الله وضربت زيدا. والفرق بين هذا وبين الوجه الاول ان الوجه الاول يجري مجرى عطف مفرد على مفرد، ومع تقدير التكرير يجري مجرى عطف جملة على جملة. قال الفراء: وكذلك ان رددته على «عبد الله» كان لك فيه وجهان: ان شئت نصبت بالمعطف على «عبد الله»^(٨)، وان شئت بالتكرير.

قال: وفيه وجه خامس ان ترفع «زيداً» بالرد على «عبد الله»، وان كان نصبا، وذلك ان «الواو» لم يظهر معها الفعل وجئت^(٩) بعد تمام الكلام بالاسم فكانك قلت: وزيد كذلك^(١٠). اراد انك ترفعه بالابتداء وتضمه له خبراً، لان الجملة التي قبله قد تمت، ولم يظهر في الكلام فعل آخر يفعل في «زيد» فحسن فيه الابتداء، ودل ما تقدم على خبره. قال الفراء: وانشد^(١١) الكسائي للفرزدق:

وعض زمان يابن مروان لم يذع
من المال الا مسحتاً او مجلف

(١) كذا في ل، هـ والجمل ص ٢١٣. وفي و: يحمله.

(٢) سقطت في و.

(٣) كذا في و. وفي ل، هـ والجمل ص ٢١٣: فقد.

(٤) ينظر الجمل ص ٢١٣.

(٥) في و: هذه المسألة.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل، هـ: معنى التكرير. يريد بالتكرير ان ينوي بالفعل التكرير.

(٨) في ل، هـ: بنية عبد الله.

(٩) في ل، هـ: وجاء.

(١٠) قال الرضي في شرح الكافية ٣٠٣/١: واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمر اي.

عمر وكذا ولقيت زيدا وعمر اي عمرو كذلك.

(١١) في ل، هـ: واتشدني.

أراد الفراء انه رفع «أو مجلف» بالابتداء واضمر خبره قياسا على المسألة التي ذكر، واجاز الابتداء بالنكرة تشبيها^(١) بالكلام الذي تقدم. فكلام ابي القاسم يشبه هذا الرأي وينحو نحوه.

وحكى هشام عن الكسائي انه قال: يعطف على المضمر في «مسحت»^(٢)، وأما قول ابي القاسم: ومنهم من يرويه: «الا مسحت أو مجلف» فيرفعها جميعا ويحملة^(٣) على المعنى، لانه اذا قال: لم يدع فقد قال: «لم يبق». فظاهره انه رفع «المسحت والمجلف»^(٤) بما في «لم يدع» من معنى «لم يبق». ولا نعلم احدا قال هذا غيره. انما ذكر الربيعي وابن جني ان من رفع «المسحت والمجلف» روي «لم يدع» بكسر الدال^(٥)، وجعله من قولهم: ودع [الرجل]^(٦) في بيته يدع فهو وادع، اذا بقي. وهكذا كان يرويه الاصمعي «يدع» بكسر الدال ورفع المسحت والمجلف^(٧). فاغفل ابو القاسم ذكر كسر الدال على عادته في قلة تثقيفه للكلام.

وذكر الزبيعي وابن جني انه يروى «لم يدع» من المال الا مسحت أو مجلف» بضم «الياء» من يدع، وفتح «الدال» على صيغة ما لم يسم فاعله، وكان ينبغي ان يقول: «لم يودع» بالواو.

وأما من فتح «الدال» من «يدع» ونصب «مسحتا»، ورفع «المجلف» فيه خمسة اقوال: قال جماعة من البصريين: رفع «مجلف»^(٨) على خبر مبتدأ مضمر كأنه قال: او هو مجلف^(٩).

(١) في ل: تشبيها. وفي د: لتشبيها.

(٢) في ل: د: انه كان يعطفه على الضمير في مسحت.

(٣) في ر: ويجملها. والتصحيح من ل: د، واجمل من ٢١٣.

(٤) في و: فكانه قال. والتصحيح من ل: د، واجمل من ٢١٣.

(٥) في و: مسحتا أو مجلفا.

(٦) قال ابن جني في الخصائص ٩٩/١: (معنى د: يدع بكسر الدال اي د: يدع ولم يبت، واجملة بعد «زمان» في موضع جر لكونها صلة له، والعائد منها اليه محذوف للملمع بموضعه، وتقديره: لم يدع فيه ولا جبه من المال الا مسحت أو مجلف، فيرفع «مسحت» بفعله و «مجلف» يعطف عليه، وهذا امر ظاهر ليس فيه من الاعتدال والاعتلال ما في الرواية الاخرى).

(٧) سلطت في و.

(٨) الصاحح المختار: - وأصل المضارع الكسر وس ثم حذفت الواو ثم فتح فكان حرف الخلق.

(٩) في ل: د: رفع مجلفا.

(١٠) في لسان العرب في مادة (مسحت): «والعرب تقول مسحت وأسحت، ويروي: الا مسحت أو مجلف، ومن روه

كذلك جعل معنى د: يدع، د: يلقأ. ومن رواه: الا مسحت، جعل د: يدع، معنى ثم يترك. وروى قوله: أو مجلف بانحسار، كأنه قال: أو هو مجلف، قال الأزهري: وهذا هو قول الكسائي.

وقيل: [هو^(١)] مرفوع بفعل مضمر دل^(٢) عليه «يدع» كأنه قال: أو بقي مجلف. وهذا الوجه. قلبه أبو القاسم إلى رواية من روى^(٣) برفع المسحت والمجلف.

و [القول]^(٤) الثالث قول الفراء أنه مبتدأ محذوف الخبر، كأنه قال: أو مجلف كذلك^(٥)، وقد رده عليه هشام لابتدائه بالنكرة، وقال ليس من كلام العرب أن تكون النكرة بعدها فعلها^(٦)، يريد أن العرب لا تقول: رجل قام، وإنما تقول^(٧): قام رجل.

والقول الرابع ما حكاه هشام عن الكسائي أنه قال: نعطفه على المضمر^(٨) في مسحت.

ووجدت في بعض كلام أبي علي الفارسي أنه رفع «مجلف» بالمطغ على العض، وإن «المجلف» ما هنا مصدر بمعنى التجليف كما قال تعالى: «وَمَرْقَنَاهُمْ كُلٌّ مَجْرَجٌ»^(٩)، أي كل تمزيق، كأنه قال: «وعض زمان أو تجليف»، وهذا القول عندي أشبه الأقوال المقولة^(١٠) في هذا البيت.

وحكى أبو جعفر بن النحاس أن الفراء قال: لا تعرض^(١١) لقول الذين يقولون: «ألا مسحت» بالرفع، فإن أبا جعفر^(١٢) الرُّؤَاسِيَّ^(١٣) حدثني عن أبي عمرو بن العلاء أن الفرزدق

(١) الزيادة من ل، د.

(٢) في و: دخل. والتصحيح من ل، د.

(٣) سقطت في ل.

(٤) الزيادة من ل، د.

(٥) قال ابن الأثير في الاختصاص ص ١٨٩ بعد أن روى بيت الفرزدق هنا: رفع «مجلفاً» على الاستئناف، فكأنه قال: أو مجلف كذلك، وهذا كثير في كلامهم.

(٦) كذا في ل، د. وفي و: أن تكون النكرة مبتدأ.

(٧) في ل، د: إنما يقولون.

(٨) في ل، د: أنه كان يطلعه على الضمير.

(٩) سورة سباء الآية ١٩.

(١٠) في و: للطفة.

(١١) في و: لا يرفع. والتصحيح من ل، د.

(١٢) في و: عمرو.

(١٣) كذا في و، د. وفي ل: الرُّؤَاسِي.

والرُّؤَاسِي هو: ر-مقد محمد بن الحسن بن أبي سارة التحيري. استدل لعل الكوفة في التحير. أنه من الكتب. معاني القرآن، والتصغير، وغيرهما. توفي سنة ١٨٧ هـ. (طبقات التحيرين للزبيدي ص ١٣٥، ونبذة الرعاة ٨٧/١ و ٨٣، والإعلام ١٥٤/٧).

مر على عبد الله بن [أبي] اسحاق^(١) فأنشده أياه فقال: علام ترفعه؟ فقال: على ما يسوؤك وينوؤك^(٢). وحكى أبو حاتم أن الفرزدق سئل: بم^(٣) رفعت «أو مجلف» فقال: سلوا عنه في بئك خصيه في المسجد^(٤). يعني: عبد الله بن أبي اسحاق. وكان عبد الله بن أبي اسحاق يعترضه في مواضع من شعره يلحنه فيها، فكان الفرزدق يتوخى صنعة هذه الأبيات المشكلة ليعتته بها فلذا سئل عنها أحال عليه.

(١) سقطت في و.

(٢) في الطبعة الثانية من طبقات النحويين البصريين. كان يميل إل التعليل في الشعر. وهو الذي قال فيه الفرزدق.

فلو كان عبد الله سؤل مجسوسه ولكن عبد الله سؤل موالجا

توفي سنة ١١٧ [طبقات النحويين للزبيدي ص ٢٥ - ٢٧].

(٣) في و: ما يسوؤك وينوؤك والتصحیح من د.

(٤) كلها في د. وفي و: لم. وفي ن: بما.

(٥) في و: سلك خصيه في المسجد. وفي طبقات الزبيدي ص ٢٧: ابن هذا الذي يبر خصيه في المسجد.

باب ما يجزم من الجوابات

قال ابو القاسم: اعلم ان جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والتسبيح^(١)، والعرض، والجحد مجزوم. وقال في آخر الباب: وكل شيء كان جوابه بالفاء منصوباً كان بخير الفاء مجزوماً^(٢).

قال المفسر: هذا الكلام على الاطلاق لا يصح، لأن «جواب المجحد» لا يجزم انما يكون منصوباً باضمار «ان»^(٣) بعد «الفاء» أو «الفاء» نفسها على مذهب الجرمي والكوفي^(٤). وقد ذكرنا ما بين البصريين والكوفيين من الخلاف في ذلك وفي جواب النهي خلاف^(٥). فسيبويه لا يميز الجزم فيه فمنع ان يقال^(٦): لا تدن من الأسد يأكلك. لأنه يصير التقدير: ان لا تدن منه يأكلك، فجعل^(٧) تباعده منه سبباً لأكله^(٨). وروى عن الكسائي انه كان يميزه ويقدره^(٩): ان تدن منه يأكلك [من غير ذكر حرف النهي]^(١٠) وفي القولين جميعاً نظراً^(١١).

(١) سقطت في ل.

(٢) ينظر الجمل ص ٢١٧.

(٣) سقطت في ل.

(٤) كذا في ل، د، والاتصاف ص ٥٥٧ (المسألة ٣٦). وفي: او الفاء بعينها عند الجرمي والكوفيين. ونظر ايضا المسألة

٨٢ ص ٥٩٣ من كتاب الاتصاف.

(٥) كذا في ل، د. وفي و: من الخلاف في ذلك في جواب النهي...

(٦) في ل: فيمنع من ان يقول. وفي د: فيمنع من ان يقول.

(٧) في ل، د: فيجعل.

(٨) ينظر الكتاب ٤٥٧.

(٩) في و: ونفسه.

(١٠) سقطت في و.

(١١) كذا في ل، د: وفي و: كلا القولين نقر فيها جميعا.

بَابُ الْجَزَاءِ

قال أبو القاسم: وحروف الجزاء «ان، ومهما، واذما، وحيثما، وكيف، وكيفما، واين، وأينما، وأنى، وأيان، ومن، وملة»^(١).

قال المفسر: هذا كلام^(٢)، مخرجه مخرج المجاز والتسامح، لأن هذه الأشياء كلها ليست حروفاً [وإنما استجاز أن يسميها حروفاً]^(٣) لعلتين:

أحدهما: أن^(٤) ما كان منها أمياً فأنما يجوز لتضمنته معنى حرف الشرط ونبايته عنه، فلما ناب متاب الحرف استجاز أن يسميه حرفاً.

والثانية: أن الأسماء والأفعال قد يجوز أن تسمى حروفاً، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى. وذكر في جملتها «كيف» وفي جواز الجزاء بها خلاف. قال سيوريه: سألت الخليل عن قوله: «كيف تصنع أصنع» فقال: هي مستكرهة^(٥) وليست من حروف الجزاء^(٦) ومخرجهما على الجزاء، لأن معناها على أي حال^(٧) تكن^(٨) أكن^(٩). قال السيرافي: وإنما لم تجز المجازاة بكيف كما يجوزي بغيرها من أسماء الاستفهام لعلتين:

أحدهما: أن الأسماء التي يجازى بها ويستفهم لا شيء منها إلا ويجوز أن يكون معرفة ونكرة، ويكون جوابه معرفة ونكرة، والمجازاة^(١٠) به^(١١) على تقدير حرف الجزاء فيه. وذلك أنك إذا قلت: أين زيد آت، فكأنك قلت: إن أعرف مكانه آت. ففي أي مكان كان

(١) كذا في الجلس ص ٢١٧. و. و. ان وس ودها واذا وحيثا وكيف وكيفما واين واينما وان واي ومي وما، وفي ل. د: ان وميها واذا وحيثا وكيف وكيفما ومي واين واي ومن وما (في د). واين واي وان ومن وما (في ل).

(٢) كذا في و. د. و. ولي ن: الكلام.

(٣) سقطت في و.

(٤) سقطت في ن.

(٥) في و: هي منه بتكرهه. والتصحيح من ل. د. والكتاب ١/ ٤٣٧.

(٦) كذا في ل. د. والكتاب ١/ ٤٣٧. وفي و: حالة.

(٧) ينظر الكتاب ١/ ٤٣٧.

(٨) سقطت في و.

وجب عليك اتيانه بعد معرفته . وكذلك اذا قلت : اين تكن اكن ، كأنك قلت : ان تكن في السوق اكن فيها ، وان تكن في مكان غيرها اكن فيه . فلما كانت مشتملة على الاسماء التي تقع بعد حروف المجازاة جاز ان يجازى بها اذا كانت مساوية لها فلما (١) «كيف» فلا تقع إلا على نكرة ولا يكون جوابها الا نكرة ، فخالفت حروف الجزاء [فيا تقع عليه فلم يجاز بها لقصورها عن بلوغ معاني حروف الجزاء] (٢)

فهذه علة أبي العباس (٣) .

والعلة الثانية : انك اذا قلت : اين يكن زيد آتية . فقد شرطت على نفسك انك تساويه في مكانه ، وتحل في محله ، وهذا ممكن غير متعذر (٤) وقوع الشرط عليه (٥) . واذا قلت : كيف يكن زيد اكن (٦) ، فقد ضمنت أن (٧) تكون على احواله وصفاته كلها (٨) ، وهذا متعذر (٩) وقوعه ، ويميل (١٠) اتفاق شيئين من جميع جهاتهما جميع وفي (١١) اوصافها ..

قال المفسر : هذا الذي ذكره السرياني احتجاج الذين استحبوا ان يجازى بكيف ، واما الذين اجازوا ذلك وهم الكوفيون وبعض البصريين (١٢) ، فقالوا : ان هذا الذي احتج به خصومنا لا يلزم ، لأن قول القائل : كيف تكن اكن . عموم خرج مخرج الخصوص ، لأن المخاطب يعلم انه لا يجوز ولا يمكن ان يكون على جميع احواله (١٣) من صحة وسقم وحياة وموت ، وانه انما يشترط ان يكون على حاله فيها يمكن ، كما ان الانسان اذا وعد صاحبه ان يجيئه ثم عاقه عن ذلك عائق من مطر او غفلة [عدو] (١٤) او مرض لم يسم خلفاً (١٥) لو عده ،

(١) في ل. د. : هـ . وفي

(٢) سقطت في و. ل.

(٣) كذا في د. وفي : ابي القاسم . ولم نجد رأي المبرد هذا في المختص ولا في الكامل .

(٤) في د. : متعدد .

(٥) سقطت في ل. وفي د. : عليها .

(٦) كذا في ل. د. وفي : كيف تكن اكن .

(٧) كذا في و. د. وفي ل. : انك .

(٨) كذا في و. ل. وفي د. : كليها .

(٩) في و. : يتلوه .

(١٠) في و. : يفيد .

(١١) في و. : في .

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١١٠/٢ والاشعوري ١٤/٤ .

(١٣) سقطت في ل.

(١٤) سقطت في و .

(١٥) في و. : ناقص .

لأن وعده انما كان [معلقاً]^(١) بشرط السلامة وارتفاع الموانع.

قالوا: وقد يوجد في الأزمنة والأمكنة مثل ذلك. الا ترى ان القاتل اذا قال: متى تخرج اخرج، واين تكن اكن. فانما يقع شرطه على ارتفاع^(٢) الموانع واتصال السلامة.

مسألة

وذكر ابو القاسم في هذا الباب قول الله تعالى: «وان بُدُوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء»^(٣)، ثم قال: ^(٤) يجوز، في «يعذب» الرفع والنصب والجنم^(٥).

قال المفسر: هذا كلام يوهم ان الواجه الثلاثة انما تجوز في «يعذب» وحده، وهي جائزة في «يعفر»^(٦) ايضاً لا فرق بينهما في ذلك، فقد^(٧) تأملته في نسخ كثيرة فوجدته كذلك.

مسألة

وقال في هذا الباب: ولا يجازى بـ «اذ» حتى يضاف اليها «ما» فيقال: اذ ما تقصصني اقصبك^(٨).

قال المفسر: «اذ ما وحشما» جميعا لا يجازى بها حتى يضاف اليها «ما»، ولا أعلم لأي^(٩) علّة ذكر احدهما وترك الأخرى، والمانع لهما من ان يجازى بها انهما مضافتان^(١٠) الى الجمليتين اللتين بعدهما والاضافة من شأنها أن تخصص وتوضح، والشرط موضوع على

[١] الزيادة من د. وفي ل: متعلقاً.

[٢] في و: فانما شرط على ارتفاع.

[٣] سورة القدر، الآية ٢٨٤.

[٤] سقطت في و.

[٥] ينظر الجمل من ٢١٩.

[٦] في و: ليغفر.

[٧] في ل، د: وقد.

[٨] ينظر الجمل من ٢٢٣.

[٩] سقطت في ل.

[١٠] في ل: مضافتان.

الابهام ولا يجتمع في^(١) شيء واحد ابهام وايضاح في حال واحدة فزيد عليها «ماء» لتقطعها عن الاضافة وتبينها للشرط.

ووقع في بعض نسخ الجمل^(٢): ولا يجازى بها حتى يضاف اليها «ماء»^(٣). وقوله: وقد يجازى «بأذا» في الشعر عما يدل على ان كلامه [انما هو]^(٤) في «أذا» لا في «أذا»، وهو مذهب قوم من النحويين يرون المجازاة بها اذا زيد عليها «ماء» كقول الشاعر:

فقام أبو ليل إليها ابنُ ظالم
وكان اذا ما يسلل السيف يضرب^(٥)

فتكون الأشياء التي لا^(٦) يجازى بها الا مع «ماء» على^(٧) هذا المذهب ثلاثة. وأما سيبويه واصحابه فلا يرون المجازاة بها لا مع «ماء» ولا دونها^(٨)، والعلة في ذلك عندهم ان الشرط يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون و«أذا» وقتها كائن لا محالة. الا ترى انك تقول: اذا طلعت الشمس فانتنا^(٩)، ولا تقول^(١٠): ان طلعت الشمس. وانما يجازي^(١١) بها عندهم في الشعر لمشاركتها حروف الشروط في انها بحاجة الى جواب كاحتياج الشرط الصحيح. والشيطان اذا تقصرا في بعض الجهات فقد يحمل بعضها^(١٢) على بعض. فها وقعت فيه «ان» موقع «أذا» قول الله تعالى: «لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمين»^(١٣)، وقوله تعالى: «أفان مات أو قتل انقلبتم على اعقابكم»^(١٤) ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم حين

(١) في د: حل.

(٢) كذا في د. وفي وه ل: ووقع في بعض النسخ|

(٣) في ل: ولا يجازى بلذا حتى يضاف اليها ما. وفي د: ولا يجازى بلذا حتى يضاف اليها ما.

(٤) الزيادة من ل، د.

(٥) (قاله الفرزدق، ينظر ديوانه ٢٧١، والرواية فيه:

فقام أبو ليل إليه ابن ظالم

والبيت من الطويل، والشاهد في قوله: اذا ما، فقد جوزي بلذا بعد ان زيدت عليها (ما).

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) ينظر الكتاب ٤٣٧/١.

(٩) في ل، د: فأتني.

(١٠) في ل، د: ولا يصح ان تقول.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) في ل: بعضها.

(١٣) سورة القمح، الآية ٢٧.

(١٤) سورة آل عمران، الآية ١٤٤.

وقف على القبر: «وإننا إن شاء الله بكم لاحقون»^(١).

وعما وقعت فيه «إذا» موقع «إن» قول أوس بن حجر:

إذا أنت لم تنزع عن الجهل والحنأ
أسنبت حليماً أو أصابك جاهل^(٢)

لأن النزوع عن الجهل والحنأ^(٣) يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون، فليس هذا من مواضع «إذا» إنما هو من مواضع «إن» فلذلك استجيز الجزاء بها.

(١) ينظر رياض الصالحين ص ١٣٤.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الديوان ص ٩٩:

إذا أنت لم تضر عن الجهل والحنأ

والبيت من الطويل.

(٣) الحنأ: الفحش. وقد (عني) عليه من باب صدق، وإنما عليه . . . في محنت (خطر الصلاح).

باب ما ينصرف وما لا ينصرف

قال ابو القاسم في هذا الباب: فأما^(١) ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فخمسة اجناس، منها: «افعل» اذا كان نعمتا نحو احمر واصفر وابيض واشقر وافضل منك واكرم منك^(٢)

قال المفسر: هذا الاصل الذي اصله في «افعل» فاسد لا يستمر عليه القياس حتى يزيد شروطا وتقييدا، فيقول^(٣): كل افعل اذا كان صفة ولم تحذف همزته او شيء من بنائه وما تتم [به]^(٤) صفة^(٥) ولم تلحقه تاء التانيث. فاذا قيد بهذه الشروط صح ان يقوم منه مقياس لا يتكسر^(٦). وانما شرطنا [فيه]^(٧) ان يكون صفة، لان منه ما يكون اسما فيخرج عن هذا الحكم نحو «أحمد، وأسلم». وشرطنا ان لا يكون محذوف الهزة احترازا من: خير منك، وشر منك. وقلنا: او شيء من بنائه احترازا من قولنا: أحَيَّ^(٨)، في التصغير، «وما كان مثله. وقلنا: [٩] وما تتم به صفة، احترازا من «افعل» الذي يراد به المفاضلة كقولك: افضل منك. فإن «من» اذا حذفت من هذا الصنف وكانت غير منوية ولا مرادة انصرف في النكرة، وان كانت منوية مرادة لم يغيره الحذف عن حكمه. وقلنا: ولم تلحقه تاء التانيث، احترازا من: رجل أرمل، ونسوة اربع، لان هذا الصنف الذي تلحقه تاء التانيث فيقال فيه

(١) كذا في ل، د، والجمل ص ٢٢٥. وفي و: وأما.

(٢) ينظر الجمل ص ٢٢٥.

(٣) في و: ويقول.

(٤) سقطت في و.

(٥) كذا في د. وفي و: صفة.

(٦) في و: مقاييس لا تتكسر.

(٧) سقطت في و.

(٨) تصغير احوى. أقول: يجتمع في احوى عند تصغيرها ثلاث ياءات: احيى، والياء الاولى ياء التصغير، والثانية قبلت عن واو اجتمعت مع الياء الساكنة قبلها. والثالثة قبلت عن واو لتطرفها والتكسار ما قبلها ثم حذفت الثالثة وقد نقل ابن سيويه قوله: «وكل اسم اجتمعت فيه ثلاث ياءات او هن ياء التصغير فانك تحذف منهن واحدة» (اللسان) مادة (الحوية).

(٩) سقطت في و

«أرملة» [و«أربعة»]^(١) ينصرف في النكرة عند سيبويه^(٢)، وأكثر البصريين^(٣). وإنما يمنعون الصرف في النكرة منه ما كان مؤنثه على «فعلاء».

مسألة

قال أبو القاسم: . ومنها كل جمع ثالث حروفه «الف» ويعلوها حرفان، أو ثلاثة أحرف، أو حرف مشدد، نحو: مساجد، ودنانير، ودراهم، وطواويس ودواب وشواب^(٤)، إلا ما كان في آخره «هاء» التانيث فإنه ينصرف في النكرة نحو فرازة^(٥).

قال المقرئ: هذا الأصل أيضا مختل غير مطرد حتى يقول. إلا أن تكون في آخره «هاء» التانيث نحو: صياقلة أو «ياء» نسبة نحو: مدائن، أو يكون منقوصا، نحو: غواش وجوار، أو يقول ثلاثة أحرف^(٦) أو سطها ساكن، لأن هذا الجمع إذا لحقته «ياء» النسبة لحق بالاحاد^(٧) وفارقه معنى الجمع. وإذا لحقته «تاء» التانيث كان له نظير في الأحاد. فأنصرف في النكرة. وإذا كان منقوص الآخر ففيه خلاف، هل هو مصروف في حال الرفع والخفض أو غير مصروف.

مسألة

قال أبو القاسم: وأما ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة فهو اثنا عشر جنسا منها: كل اسم اعجمي [كان]^(٨) على أكثر من ثلاثة أحرف نحو: ابراهيم واسماعيل وهرمز وغيره^(٩)، فإن كان على ثلاثة أحرف انصرف في المعرفة والنكرة نحو: خش ودل وخن^(١٠).

(١) سقطت في و.

(٢) ينظر الكتاب ص ٧٧. وكذلك ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ١٧.

(٣) في و: وأكثر النحويين.

(٤) شواب: هو جمع شلبة.

(٥) ينظر الجمل ص ٢٢٥. وفرازة أصله فرازين جمع فرزان، وهو مصرب فرزان وهو من لبع الشطرنج (هو الملك) انظر اللسان والعلموس. والله عوض عن ياء نعاليل كنادلة وتناديل وزنادقة وتناديق ودهانة وجماعتين (انظر ص ٢٩٠ من كتاب التبصّل في ألوان الجسوم).

(٦) في لـ د: ويقول: أو ثلاثة أحرف.

(٧) كذا في وـ د. وفي لـ: بالانحداد.

يقول الرضي: . . . احترازاً عن نحو ملائكة لأن التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواحية وعلانية (شرح الكافية ص ٥٤٨). وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٧.

(٨) الزيادة من كتاب الجمل ص ٢٢٦.

(٩) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٢٦: نحو ابراهيم واسماعيل ودانود.

(١٠) في الجمل ص ٢٢٦: نحو خش (أي شهر) ودل (أي قلب) وخن (أي فتق).

قال القسّر: وهذا^(١) الأصل أيضا مختل فيه اعتراض حتى يزداد فيه فيقال^(٢): كل اسم اعجمي على أكثر من ثلاثة أحرف، ووقع^(٣) في كلام العرب علما في أول أحواله. وإنما شرطنا فيه أن يكون علما (لأن العجمة عند النحويين لا يعتد بها ثقلا إلا مع كون الاسم معرفة علما)^(٤). وإذا جاء شيء من الأعجمي الذي ليس يعلم غير مصروف، فأنما امتنع من الصرف^(٥) لعله أخرى غير العجمة نحو: سراويل، فإن امتناعها من أن تصرف^(٦) ليس من أجل العجمة وإنما المانع لها من الصرف كونها على صورة الجمع، أو^(٧) لأنها جمع سرّالة^(٨) [أو سراويل]^(٩).

قال الشاعر:

عليه من اللّؤوم سرّالة فليس يرقُ لُسْتَفْعَفِ^(١٠)

وقال أوس بن حجر في منعها من الصرف:

أني دونها ذب الرياد كأنه فني فارسي في سراويل رابع^(١١)

وكذلك «حمص» إنما فارقت باب: خش ودل وخان لما فيها من التانيث.

(١) كذا في و.د. وفي ل: هذا.

(٢) كذا في و.د. وفي ل: فيقول.

(٣) في ل.د: وقع.

(٤) سقطت في ل.

(٥) في ل.د: فأنما منع الصرف.

(٦) في ل.د: من الصرف.

(٧) سقطت في و.

(٨) قال السرياني فيما نقل عنه في هامش الكتاب ١٦٢: ومن الناس من يجعلها سرّالة فيكون جمعا لقطع الحرق واعتمد هذا المذهب أبو العباس. وقال البرد في التفتيح ٣٤٥: ومن العرب من يراها جمعا واحدا سرّالة وينشئون: عليه من اللزم سرّالة.

(٩) سقطت في و.

(١٠) من المختار: في الحزقة ١١٣٨: أول هذا البيت ليل مصترع وقيل: ناله مجهول.

(١١) في و: فروع والتصحيح من ل.د. والحزقة ١١٧١. ٢ أحد هذا البيت في ديوان أوس بن حجر الذي حققه الدكتور محمد يوسف نجم وقد نسب صاحب الحزقة لتميم بن أبي بن مقبل. شاعر حضرم أدرك الجاهلية والإسلام وقال: «هذا البيت من قصيدة لتميم بنعف الثور الرحشي وتضمير دونها لآتاه» والقب بفتح اللام للعجمة وتشديد الهمزة. قال في الصحاح هو الثور الرحشي ويقال له ذب الرياد لأنه يرود أي يذهب وينفي. ولا يثبت في موضع. شبه الشاعر ما على قوائم الثور الرحشي من الشعر بالسراويل وهو من لباس الترس وخشا شبهه بنق فارس. وشبه قرة بالرمح ومثقا قال رابع أي ذورمخ، والبيت في ديوان ابن مقبل ص ٤١.

مسألة

وقال^(١) في هذا الباب: ومنها كل اسم على وزن الفعل المستقبل نحو: أحمد،
ويزيد^(٢).

قال المفسر: هذا [الأصل]^(٣) يحتاج أيضا إلى تقييد، لأن شرطه: أن لا يكون في
الفعل المسمى به ضمير، لأنه إن كان فيه «ضمير» صار حكاية، وخرج عن هذا الباب.
ومن شرطه، أن لا يكون منقوص الآخر نحو رجل سمي^(٤) بـ«يغزو» ويدعو^(٥)، لأنه إن كان
هكذا انصرف وهو معرفة في حال الرفع والجر^(٦)، ولم ينصرف في حال النصب. ومن شرطه
أن لا يكون فيه^(٧) اتباع نحو قومهم: الأسود بن يعفر، فإن فيه خلافا بين النحويين^(٨).

مسألة

قال في هذا الباب: ومنها كل اسم في آخره «الف ونون» زائدتان نحو: سلمان
وعمران ومروان^(٩).

قال المفسر: هذا الأصل الذي أصله أيضا غير صحيح^(١٠) حتى يزداد فيه شروط
فيقال: كل اسم في آخره «الف ونون» زائدتان وعند آخره زائد على الثلاثة وهو غير
مضاعف، وليس له مؤنث على «فعل»^(١١). وإنما شرطنا أن يكون في آخره «الف ونون»
زائدتان، لأن «النون» (إن كانت)^(١٢) غير زائدة انصرف نحو: «حسان» من الحسن.

(١) في ل. د.: قال.

(٢) ينظر الجمل ص ٢٢٦.

(٣) سقطت في و.

(٤) سقطت في و.

(٥) في ل. د.: يسمي.

(٦) في ل. د.: يفر ويدفع. انظر سيبويه ٦٠/٢. ومثل عنه الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف قال: (ص ١١٦): قال
سيبويه قال الخليل: إذا سميت رجلا يغزو ولم يكن في قول الخليل يونس إلا يهري بآلها، فيما الخليل لينون ويقول هذا: يغزوكما
تري وأما يونس فيقول: هذا يغزي بغير تنوين.

(٧) في ل. د.: الجزم.

(٨) سقطت في ل.

(٩) يقول الرضي في شرح الكافية: وإن لم يكن هنالك فهو صفة موصوف مظهر (أما ابن حلا ولاح الثعالبي) أي أناس رجلا
جلا.... وفيه ضعف لأن الموصوف ما جعل لا يشترط أن يكون له شرط تذكره في صفة الموصوف (ص ٦٤٩).

(١٠) كلما في الجمل ص ٢٢٦ وفي و: حسان. وفي ل. د.: حمد.

(١١) كلما في و. د. وفي ل.: بعد هذه الأصل نقضه ص غير صحيح.

(١٢) في ل. د.: عن وزن. نقض. لأنه عدم ولا أن فعل تكون موشة شعلان نصفه.

(١٣) سقطت في ل.

وشرطنا ان يكون عدد حروفه^(١) اكثر من ثلاثة، لانه ان لم يكن كذلك انصرف نحو رجل سميت^(٢) بستان ويان ودمان^(٣) في مذهب من اجرامها جرى المفرد ولم يجرهما جرى التثنية^(٤).

وشرطنا ان يكون غير مضاعف، لانه ان كان مضاعفا^(٥) نحو: جنجان وندنان^(٦) فهو «فعلال»^(٧) كفضفاض ورضراض، وليس «يفعلان». وشرطنا ان لا يكون له مؤنث على «فعل» لانه ان كان له مؤنث على «فعل» لم ينصرف في معرفة ولا نكرة.

مسألة

قال في هذا الباب: ومنها كل اسم مؤنث^(٨) على اكثر من ثلاثة احرف لا علامة فيه للتأنيث نحو: سعاد وزينب^(٩).

قال المفسر: هذا الاصل ايضا لا يصح حتى يزداد فيه شروط^(١٠) فيقال: كل مؤنث كان^(١١) على اكثر من ثلاثة احرف ولا علامة فيه للتأنيث، وليس اصله التذكير وتأتيه حقيقي. فاذا قيد هذا التقييد^(١٢) كان اصلا يستمر عليه القياس، ولم ينصرف في المعرفة لمذكر كان او لمؤنث.

وانما قلنا: وليس اصله التذكير، لانك ان سميت به «طالق وحائض» لم تنصرف^(١٣) في المؤنث وصرفت في^(١٤) المذكر، وان كانت هذه الصفات خاصة بالمؤنث، لانها مذكورة

(١) سقطت في ل. وفي د: ان يكون صفة.

(٢) في ل.د: يسمى.

(٣) في ل: بستان ويان ودمان. وفي و. بستان ويان ودمان. القول: سنان ويان كل منهما مفرد وقيل الالف والنون فيه حرفان. ويان ودمان كل منهما مفتي مفرد محذوف اللام.

(٤) في ل.د: ولم يجر التثنية.

(٥) سقطت في ل.

(٦) مثل المؤلف بهتين الكلمتين لبيان شكل ترتيب الحروف. لانه سميت بعد ايراد الدور.

(٧) في ل: فعل. وفي و.د: فعلان بكلاما غير صحيح، والصحيح ما أثبتته.

(٨) كذا في ل. واجمع ص ٢٢٨. وفي و.د: ومنها كل مؤنث.

(٩) ينظر الجمل ص ٢٢٨.

(١٠) في ل.د: حتى يزداد شروطا.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) كذا في و.د. وفي ل: هذا القيد.

(١٣) كذا في و.د. وفي ل: لم ينصرف.

(١٤) سقطت في و.

الصيغ^(١)، فلم يعتد بالتأنيث العارض فيها. وقلنا: وتأتيه حقيقي، لآنك اذا سميت
بـ«نساء» و«اماء» صرفت في المذكر؛ لان التأنيث تأنيث جمع^(٢) فلا^(٣) يعتد به ولم يتزل الحرف
الرابع منزلة علامة التأنيث.

مسألة

قال في هذا الباب: ومنها كل اسم معدول عن «فاعل» الى «فعل» في حال التعريف
نحو: عمر وقثم^(٤).

قال المفسر: هذا الاصل^(٥) [ايضا]^(٦) يحتاج الى تقييد وايضاح، لان «فعل» الذي لا
يستعمل الا في التثنية^(٧) خاصة^(٨) نحو قولهم: يا فتى ويا غدر، اذا سمي به انصرف على
كل حال، لانه انما عدل في التثنية، فاذا سمي به وجب ان ينصرف، لانه قد فارق الحال
التي^(٩) كان^(١٠) فيها^(١١) معدولا.

وكان أبو الحسن الانحش يبري «كتع» و«جمع» هذا المجزى اذا سمي بهما؛ لأنها قد
فارقتا^(١٢) باب التأكيد.

وأما سيويه فقال: سألت الخليل عن «جمع وكتع»، فقال: هما معرفتان^(١٣) بمنزلة
«كلهم»، وهما معدولتان عن جمع جمعا وجمع كتعا^(١٤)، وهما منصرتان^(١٥) في النكرة^(١٦).

(١) في و: الطبع.

(٢) في ل: لانه تأنيث جمع. وفي و: لان التأنيث جمع.

(٣) في ل: د: فلم.

(٤) كلمة في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٢٨: نحو عمر وزفر وقثم وزحل.

(٥) في ل: د: الفصل.

(٦) سقطت في و.

(٧) كذا في و: د. وفي ل: لان فعل الذي يستعمل به الا في التثنية.

(٨) سقطت في ل: د.

(٩) في و: الذي.

(١٠) كذا في و: د. وفي ل: قد كان.

(١١) في و: فيه.

(١٢) في ل: د: فارقتا.

(١٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ١٤/٢: هما معرفة

(١٤) كذا في الكتاب ١٤/٢. وفي و: وهما معدولتان عن جمع وكتع وهما جمعا وكتعا. وفي ل: د: وهما معدولتان عن جمع

جمعا وكتعا.

(١٥) كذا في و: وفي ل: د. والكتاب ١٤/٢: وهما منصرتان

(١٦) ينظر الكتاب ١٤/٢.

مسألة

قال في هذا الباب: ومنها كل اسم على بناء الفعل الماضي مما لا مثال له في الاسماء^(١).

قال المفسر: يحتاج هذا الصنف أيضا الى تقييد^(٢) فيقال: مما لا مثال له في الاسماء، ولا ضمير فيه، لانه ان كان فيه ضمير خرج الى باب الحكايات. وكان عيسى بن عمر لا يصرف الفعل الماضي اذا سمي به وان كان له مثاله^(٣) في الاسماء، ويحتاج بقول سحيم بن وثيل^(٤):

انا ابنُ جَلٍّ وطلّاعُ الثّنايا متى أضعِ العِمامةَ تُعْرِفُونِي^(٥)
ويقول المعجاج^(٦):

لاقوا به الحُجّاج والأصحارا به ابنُ أُجْلٍ وإقْبَى الأُسْفار^(٧)
وكان سيويه يذهب فيما كان من مثل هذا الى انه من باب الحكاية^(٨)، وان في الفعل ضميرا مترا فصار بمنزلة الجملة التي تحكى من نحو قول الآخر:

كذبتُم ويبيتُ الظُّل لا تنيكحونها
بني شَابٍ قرّناها نصرٌ وتحلب^(٩)

(١): كذا في ل، والجمل ص ٢٢٨. وفي د: ومنها كل اسم كان على بناء الفعل الماضي.

(٢): كذا في د. وفي ل: تقييده.

(٣): كذا في د. وفي ل: مثل.

(٤): شاعر معروف في الجاهلية والاسلام (نظر ترجمته في الحزنة ١٣٧٨-١٢٨٠).

(٥): من الوافر، وهو من شواهد سيويه ٧٢. قال الأعمش: «الشاهد في امتناع (جلا) من التثنية لانه نرى فيه الفعل مضرا فحكاة لانه جملة، ولو جعله اسما مفردا لصرفه لان نظيره في الاسماء موجود، وعيسى بن عمر يرى ان لا يصرف شيئا من الفعل اذا سمي به وافق اسماء الاجناس او لم يوافق واحتج بهذا البيت. وهو عند سيويه محموز. على الحكاية (الكتاب ٧/٢).
(٦): هو عبد الله بن ربيعة. يقال اشعر الناس المعججان اي رؤيته وابوه وما واجزان مشهوران من رجاز الاسلام (العمري هل الحزنة ٢٦٨).

(٧): ينظر ديوانه ص ٢٣ طبعة اوروي. ذكره البخاري في الحزنة ١٣٤٨ وقال: «وقوله لاقرا به اي بذلك المكان وقوله والاصحارا اي وجدوا به ابن اجلى كما تقول لثبت به الأسد، وقوله واقبى الاسفار اي واصحار مثل الصبح. والشاهد في قوله: امن اجلى. فقد قيل فيه ما قيل في سابقه.

(٨): ينظر الكتاب ٧/٢.

(٩): استشهد سيويه بالمثل الثاني منه في باب (ما يتصرف من الافعال اذا سميت به رجلا) ٧٨. واستشهد به ثانيا في موضعين آخرين من الكتاب ٢٥٨٨ و ٦٥٢٢ وهو في جميعها غير مسبوق لقليل. والشاهد في قوله: بني شاب قرّناها فانه محمول على الحكاية كاللتي قبله وهو غير مسبوق ايضا في المختضب للبيرو ٩٤، وشرح القصل لابن عيش ٢٨٨، والمختصن لابن جني ٣٦٧٧. والبيت من الطويل وقد نسه ابن منظور في اللسان (قرن) الى الاسدى.

وقول الراجز:

والله ما ليلى بنام صاحبه ولا غخالط اللثيان، جَسَابُهُ^(١)
واحتج عليه ايضا بأن قال: سمعنا العرب تصرف «كعبا» اسم رجل، و«كعب» من
«الكعبة» وهو العدو مع تقارب الخطأ^(٢). [٣]

مسألة

قال (أبو القاسم)^(٤) [في هذا الباب]^(٥): ومنها كل اسمين جعلنا اسما واحدا نحو:
حضر موت، ويعلمك، ورام هرمز^(٦).

قال المقر: أما^(٧) هذا الذي قاله^(٨) فأما^(٩) هو في لغة من يفتح الاول ويجعل
الاعراب في الاسم الثاني^(١٠). (ومن العرب من يبي الاول والثاني على الفتح ويجعلهما
خمسة عشر^(١١)). ومن العرب من يجعل الاعراب في الاسم^(١٢) الاول ويضيفه الى الثاني
(ويصرف الثاني)^(١٣) الا ان تكون فيه علة تمنع الصرف، فهذا الضرب خارج عن هذا
الحكم (الى حكم آخر)^(١٤)!

(١) كلما في ل، والخزانة ١٠٦٨. وفي د، والخصائص ٣٣٧٢، والخزانة ١٠٦٨ (رواية اخرى):

والله ما زيد بنام صاحبه....

ورواه الصفي. في هامشه حل الخزانة:

صرك ما ليلى بنام صاحبه....

وقال: لم ألق حل اسم واجزه (الخزانة ٣٦٨). قال السخاوي: ان حرف الجر داخل حل محذوف اي محذوف فيه نام صاحبه
نحذف القول وبقي المحكي به. والبيان بالكسر الملائمة والفتح مصدر لان معنى اللين يقال: هو ليان من العيش اي في نعيم
ونعفس (الخزانة ١٠٦٨ و ١٠٧٧).

(٢) ينظر الكتاب ٧٢.

(٣) سقطت هذه المسألة في و.

(٤) سقطت في د.

(٥) سقطت في و.

(٦) كلما في ل، د، د، واجمل ص ٢٢٨. وفي و: وبمعنى كريب ويلا ل فدا.

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في د: قال.

(٩) في ل، د: أما.

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في ل، د. ينظر الاشموي ٢٥٠/٣.

(١٢) سقطت في ل، د.

(١٣) سقطت في ل. ينظر باب الشين اللين عند احمد الى الآخر فجعلا متبذلة اسم واحد في الاختلاف ٤٩٦. وينظر

المقتضب ٢٠/٢.

(١٤) سقطت في و.

باب اسماء^(١) القبائل والاحياء والسور والبلدان

قال ابو القاسم في هذا الباب : اعلم ان كل شيء قصدت به قصد «قبيلة» أو «أم»^(٢) لم ينصرف في المعرفة وانصرف^(٣) في النكرة. وما قصدت به قصد «حي» أو «أب» انصرف في المعرفة والنكرة، تقول من ذلك : هذه نعيم، (وهذه أسد)^(٤)، وهذه سدوس وتغلب وطيء [فلا تنصرف اذا اردت القبيلة واذا^(٥) اردت الحي صرفت فقلت : طيء ونعيم وتغلب]^(٦).

قال المحسر : ليس لتغلب ها هنا مدخل لانها لا تنصرف اردت بها «القبيلة» او اردت بها «الحي» لانه ان ذهب بها^(٧) الى القبيلة ففيها ثلاث علل : التانيث، والتعريف، ووزن الفعل. وان ذهب بها [الى]^(٨) الحي^(٩) ففيها علتان : التعريف، ووزن الفعل فلا يصرف^(١٠)، (واذا اردت القبيلة وان اردت الحي صرفت فقلت : تغلب ونعيم، طيء)^(١١).

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب : فاذا قلت : هؤلاء من بني سدوس^(١٢) او من بني نعيم

(١) سقطت في و، وهي موجودة في ل، د، والجمل ص ٢٢٩

(٢) كذا في و، هـ، والجمل ص ٢٢٩. وفي ل: امرأة.

(٣) كذا في ل، د، والجمل ص ٢٢٩. وفي و: وينصرف.

(٤) سقطت في الجمل ص ٢٢٩، وهي موجودة في النسخ المحفوظة.

(٥) كذا في ل، د. وفي الجمل ص ٢٢٩: مان.

(٦) سقطت في و. ينظر الجمل ص ٢٢٩

(٧) في ل، د: لانك ان ذهبت بها.

(٨) سقطت في و.

(٩) في ل، د: وان ذهبت الى شيء.

(١٠) فلا يصرف سقطت في ل، د.

(١١) ورد ما بين القوسين في و وحدها، وبعدك التاسع اذاه هذه العبارة في نسخة هذه الحملة في هذا الكلام نظر.

(١٢) كذا في و، د، والجمل ص ٢٣١. وفي ل: هؤلاء من اسد.

وما أشبه ذلك^(١)، فالصرف لا غير، لانك تقصد^(٢) قصد الاب^(٣).

قال المفسر: ظاهر كلام أبي القاسم ان كل ما قيل فيه: «بنو فلان» انصرف، لانه كلام مطلق لا تقييد فيه، وذلك غير صحيح انما يجب الصرف اذا لم يكن في الاسم المضاف إليه علة تمنع الصرف، فاذا كانت فيه علة مانعة من الصرف لم ينصرف وان اريد به الأدنى^(٤): الا ترى انك تقول: «بنو أعصر وبنو تغلب» فلا تصرف وان كنت تريد الاب كما تقول: «بنو باهلة» قال طرفة:

من بني بكر اذا ما نسبوا وبني تغلب ضرابي البهم^(٥)
وأما «سدوس» فكان سيويه يذهب الى انه اسم مذكر. قال:

وتقول^(٦): «بنو سدوس» فتصرف^(٧)، وكذلك «بنو سلول»^(٨)، (وغلظه^(٩)) ابو العباس محمد بن يزيد في ذلك، وقال: انما سدوس اسم امرأة فاذا قلت: من بني سدوس، لم تصرف، وكذلك سلول^(١٠)، وتابعه على ذلك ابو اسحاق الزجاج.

وقال ابو سعيد السيرافي: لم يغلط سيويه فيما قال، أما «سدوس» فذكر محمد بن حبيب^(١١) في كتاب «مختلف القبائل ومؤلفها» اخبرنا بذلك ابو بكر الحلواني عن أبي سعيد السكري عنه قال: سدوس بن دارم بن مالك^(١٢)، وسدوس بن شيان (بن ذهل بن ثعلبة

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٢٣١: وما أشبهه.

(٢) كذا في د، والجمل من ٢٣١. وفي ل: لانك انما تقصد. وفي ل: لانك لم تقصد.

(٣) ينظر الجمل من ٢٣١.

(٤) في و: فلما كانت فيه علة تمنع الصرف فلان اريدت به الاب لم تصرف.

(٥) من الرمل، ينظر ديوانه من ١٠٦. قال الاعلم الششتري: وقوله ضرابي البهم أي مقدمين على الاكران تفسيرهم بالسيف. والبهم جمع بيمة وهو الذي لا يدري كيف يؤتى له لا يعلم من نجده.

(٦) في ل، د: وقال تقول.

(٧) قال سيويه في الكتاب ٢٦٢: ولما قلت هذه جدام فهي كسدوس فلذا قلت من بني سدوس للصرف لانك قصدت قصد الاب.

(٨) كذا في و، د. وفي ل: وكذلك سلول. ينظر الكتاب ٢٥٧.

(٩) في د: وغلط.

(١٠) قال الميرد في المنتخب ٣٦٤/٣: ورفاش امرأة، وكذلك سلول وسدوس فليس من هذا مصروفا الا في نكرة، وانما ذلك بمنزلة باهلة ويختلف وان كان في باهلة علامة تأنيه.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) هو ابراهيم جعفر محمد بن حبيب، من عظماء بغداد باللغة والشعر والادب والانسب له من التصانيف: النسب، والامثال على افضل ويسمى المثنى، ومختلف القبائل ومؤلفها، وغير ذلك. توفي سنة ٣٤٥. (ربغية الوعاة ٧٣/١ و ٧٤).

(١٣) كذا في و، ويجهز النسب العرب من ٢٢٩ وفي مختلف القبائل من ٤. وفي د: ملك.

بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل^(١) وفي طيء سلوس^(٢) بن أصمع
ابن أبي عبيد بن ربيعة بن نصر بن سعد بن نبهان^(٣)
واخبرنا أبو محمد السكري عن علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد عن هشام بن محمد
الكلبي^(٤) في نسب بني عجم: سلوس بن دارم في من عد من دارم. وأما سلول، فقال ابن
حبيب في نسب قيس سلول بن مرة بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن^(٥) وفيهم
يقول الشاعر:
وإنا أناس ما نرى القتل سباً إذا ما رأته عامر وسلول^(٦)
يريد عامر بن صعصعة. (وسلول بن مرة بن صعصعة)^(٧) [٨].
قال: وفي قضاة سلول^(٩) بنت ريان بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مالك^(١٠) ابن
كثانة بن القين بن جسر. وفي خزاعة سلول بن كعب بن عمرو بن ربيعة بن حارثة^(١١)
قال المفسر: قد صح بما ذكره السيرافي أن قول سيويه^(١٢) صحيح وإن ما قاله أبو
العباس صحيح.

وقد اتشد ثعلب لامرئ القيس:

إذا كنت مفتخراً ففاجئ
ببيت مثل بيت بني سلوسا
ببيت تبصر الرؤساء فيه
قياما لا تنزع أو جلوسا^(١٣)

(١) ينظر ابن حبيب ص ٤ .

(٢) سقطت في ل.

(٣) ينظر ابن حبيب ص ٤ .

(٤) هو ابن المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي النسابة الكوفي. كان من اهل الناس يعلم الانساب، وله كتاب
والجمهرة في النسب وهو من عاصم الكتب في هذا الفن، وله تصانيف كثيرة، منها: كتاب حلف عبدالمطلب وخزاعة، وكتاب
حلف الفضول وكتاب يروثت قريش، توفي سنة ٢٠٤ (وفيات الاعيان ١٣٧٥-١٣٣).

(٥) لم يذكر ابن حبيب (مرة)، ينظر غنظ التباثل ص ١٢ .

(٦) من الطويل، وهو للمسعودي بن معدبا، شاعر جاهلي (تنظر ترجمته في الاغانى (بولاق) ١٨٨٩-٩٩، ومقدمة ديوانه ص

٦٧-٧٣، ورواية البيت فيه:

والا لقوم لا نرى القتل سبة

(٧) سقطت في ل.

(٨) سقطت في و.

(٩) كلما في و، د. وفي ل. وقال في قضاة سلول.

(١٠) في ل، د: ملك.

(١١) في و: جارية. والتصحيح من ل، د. وابن حبيب ص ١٢ .

(١٢) كذا في و، ل. وفي د: ابن ما قاله سيويه . . .

(١٣) كلما في و، د. والديوان ص ٣٤٤. وفي ل:

بيت تبصر الرؤساء فيه

والبيتان من الجاهل

وقال امرؤ القيس:

ولقد بعثت العنس^(١) ثم زجرتها
ومنا قلت عليك خير مَعْدًا^(٢)

وقال آخر في صرف ثقيف:

وما لثقيف حين تذكر أول وما لثقيف حين تذكر آخر^(٣)

وقال آخر في منع الصرف:

فبان رضىت ثقيف فذاك أخرى
وان سخطت ثقيف فما أبالي^(٤)

وأما قول أبي القاسم^(٥): [انه لا يقال: ينوقريش ولا بنومعد ولا بنوثقيف]،^(٦) فمعه متفق عليه ومنه مختلف فيه.

فأما «قريش» فلا يجوز فيها ذلك، لأن قريشا [ليس أبا لهم^(٧)] يتمون اليه، إنما أبوهم النصر بن كنانة ومن لم يكن من ولده فليس بقريشي^(٨). وإنما قريش^(٩) لقب لهم، واختلف فيه، فقيل: لقبوا بذلك، لأنهم كانوا تجارا لهم رحلتان رحلة في الشتاء الى الطائف ورحلة في الصيف الى الشام، فاشتق لهم اسم من «قرش يقرش» [إذا جمع]^(١٠)

(١) في و: العنس. والتصحيح من ل. د. والديوان ص ٢٠٧.

(٢) من الكامل. والشاهد في صرف معد حلا على معنى المحي. والمنس الثقة الشلبنة. وقوله «ومنا» يعني بعد هذه من الليل.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكامل ١٠٠٧٣:

وما لكليب في الكلام أول وما لكليب حين تذكر آخر

وقد نسه المرء في القزوق. والذي في ديوانه ٣١٦٨ هو:

وما لكليب في الكلام أول ولا لكليب في الكلام آخر

(٤) سقطت في ل.

(٥) من الوافر. لم اتف على ناله.

(٦) في و: وأما قول امرؤ القيس. والتصحيح من ل. د. ه.

(٧) سقطت في و. وينظر الكتاب ٣٦٢.

(٨) سقطت في د.

(٩) ينظر اللسان مادة (قرش).

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في و. وينظر اللسان مادة (قرش).

وقيل: بل كان لهم دليل يدل بهم اذا سافروا يسمى «قريشا» فقلب عليهم اسمه.
 وقيل: «قريش» مأخوذة من «القرش» [والتقارش]^(١) وهو صوت السلاح اذا قرع بعضها
 بعضا، سموا بذلك لحرب كانت بينهم، وقيل: «قريش» دابة من دواب البحر تخافها دواب
 البحر كلها^(٢)، فسميت «قريش» بها، لانها اشرف العرب، وانشدوا في مصداق ذلك.
 وقريش هي التي تسكن البطح ر بها سُميت قريش قريشا^(٣)
 تاكل الخث والسمين ولا تترك فيه^(٤) لذي جناحين ريشا^(٥)

وقال ابو العباس محمد بن يزيد: قد^(٦) اختلف الناس في هذه التسمية لاي معنى
 وقعت الا ان ثبت عندنا انها^(٧) انما وقعت لقصي بن كلاب، ولذلك قال اللهبي^(٨):
 وينا سُميت قريش قريشا^(٩)

أراد ان قريشا جمعهم ، وفي هذا يقول بعض الشعراء:

ابركم قصي كإن يُدعى جُحما
 به جمع الله القبائل من قُهر^(١٠)
 يقال: تقرش القوم (اذا تجمعوا)^(١١). ومن القاب القبائل اني لا يقال فيها^(١٢): «بنو فلان»

(١) سقطت في و. قال ابن منظور: والقرشة: صوت نحو صوت الجوز والشن اذا حركتها. وقرشت الرواح وقرشت
 وتقرشت: تطاعتها بها فصك بعضها بعضا ووقع بعضها على بعض فسمعت لها صوتا (اللسان مادة قرش).

(٢) سقطت في ل. د. وينظر اللسان مادة (قرش).

(٣) من الخفيف، وقد استشهد للبزد بالشرط التالي منه . المقتضب ٣٦٧٣ ونسبه الى اللهبي. وقد ذكر البندادي البيت
 بنسائه في الحزاة ٩٨٨ ونسبه الى اللخميخ بن عمرو الحميري . هو في اللسان مادة (قرش) غير منسوب.

(٤) كذا في و. وفي شواهد الكشف ص ١٠٥: ولا تترك يوما.... وما فيه منسوبان الى تبع.

(٥) سقط هذا البيت في ل. د.

(٦) سقطت في ل. د. وهي موجودة في و. والمقتضب ٣٦٧٣.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في و: الملهمي. والتصحيح من ل. د. والمقتضب ٣٦٧٣.

(٩). ينظر المقتضب ٣٦٧٣ و ٣٦٢.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الحزاة ٩٨٨:

ابونا قصي

وقد نسب البندادي فيها الى الفضل بن العباس بن عتبة بن ابي قح. والبيت من الطويل.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في ل.

«يُحَابِر» وهو لقب لـ «مراد»^(١) لقبوا بذلك، لأنهم كانوا يأكلون «الحبار» وهو^(٢) ضرب من الطير. وقيل: «اليجور» ذكر «الحباري»، وقيل: هي «الحباري» بعينها قال الشاعر:

وَقَدْ أَمْسَتْني بَعْدَ ذَاكَ بِحَابِرٍ
بِمَا كُنْتُ أَغْشَى الْمُنْتَنِيَاتِ^(٣) «يُحَابِر»

ومن القاب القبائل^(٤) أيضا «سحينة» وهو لقب لقريش. قال حسان بن ثابت:
رُعِمَتْ سَحِينَةُ إِنْ سَقَلَبَ رِيحًا وَلِيَسْتَبْنَ مِنْأَلْبُ السَّلَابِ^(٥)
ومنها^(٦) «فشيثة»، وهو لقب لبني^(٧) العنبر بن عمرو بن غيم مشتق من قولهم:
فشئت الزرق، إذا حللت وكأه فخرج ما فيه من الريح، أريد بذلك خبثهم وجورهم^(٨).
قال الشاعر:

ذَهَبَتْ فَشِيْثَةٌ بِالْأَسَابِرِ حَوَّلْنَا سِرْقًا فَصَبَّ عَلَى فَشِيْثَةِ أَبْحُرٍ^(٩)
وأما «معد» فالصحيح أنه ليس بلقب للعبي وإنما هو اسم أبيهم وهو معد بن عدنان

(١) قال ابن منظور: ويحابر: أبو مراد ثم سميت القبيلة يحابر (اللسان وغيره).

(٢) في ل، د: وهي.

(٣) في و: كها. والتصحيح من ل، د، واللسان (حبر).

(٤) في و: المتعلقات. والتصحيح من ل، د، واللسان (حبر).

(٥) من الطويل وهو غير منسوب في اللسان في لغة (حبر).

(٦) سقطت في ل.

(٧) من الكامل. لم أجده في ديوان حسان بن ثابت (طبعة صادر ١٩٦١). وقد نسب ابن منظور في اللسان (سحينة) إل كعب

بن مالك، وقال قبله: وسحينة لقب قريش لأنها كانت تعلب بأكل السفينة، وهو في ديوانه ص ١٨٢ برواية:

جاءت سَحِينَةُ كَعْبٍ تَسَالِبُ رِيحًا تَلِيْنُ مِنْأَلْبُ السَّلَابِ

وقد أشار عتق الديوان في الصفحة نفسها إلى اختلاف الروايات في هذا البيت وذكر فيها رواية موافقة لرواية ابن السيد. بنظر
تجميع البيت في الصفحة ٢٩٨ من الديوان. وكعب هذا هو كعب بن مالك الأنصاري شاعر إسلامي. ننظر ترجمته في مقدمة ديوانه
بتحقيق الدكتور سامي مكّي العالي، بغداد ١٩٦٦. مطبعة المعارف.

(٨) في و: ومنه.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل، د: جينهم وشعورهم.

(١١) كلا في ل، د، واللسان (فشيت)، وهو فيه غير منسوب. وفي و:

ذَهَبَتْ فَشِيْثَةُ الْأَنْصَرِ حَوَّلْنَا شَرِيْفًا فَصَبَّ عَلَى فَشِيْثَةِ أَبْحُرِ

قال ابن منظور في اللسان في مادة (فشيت) قبل البيت: وفشيثة بئر عني من العرب. قال ابن الأعرابي وهو لقب لبني غيم.
والبيت من الكامل.

ابن أدد^(١)، فجازت ان يقال: «بنو معد»، ويدل على [صحة]^(٢) ذلك قول الشاعر:
 عمرت دارنا تيمامة في الدهر ير وفيها بنو معد حلولا^(٣)
 وأما «ثقيف»، فقيل: انه لقب للحي والقبيلة، وقيل: انه^(٤) لقب لابيهم يسمى
 قسي^(٥) بن منبه بن بكر بن هوزان بن منصور بن عكرمة بن خصفة^(٦) بن قيس عيلان بن
 مضر. وروى عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال: ثقيف والنخع اخوان من اباد^(٧)،
 وقال: ثقيف هو قسي^(٨) بن منبه بن الليث^(٩) بن اقصى بن دعي^(١٠) بن اباد، والنخع بن
 عمرو بن الطمئان^(١١) بن عوذ^(١٢) مائة [بن يقدم]^(١٣) بن اقصى. قال ابن عباس: فخرجوا
 ومعها عترة لها يشربان لبنها فعرض لها مصلق للملك اليماني فآراد اخذها فقال له: انما نعيش
 بدها، فابي ان يدعها فرماه احدهما بهم، فقتله، ثم قال لصاحبه: لا تحملني واياك
 ارض: قال: فاما النخع فمضى الى بيشة^(١٤) فاقام بها. وراى قسي^(١٥) موضعا قريبا من
 الطائف^(١٦) فنزل به، فرأى جارية لعامر بن الضرب العدواني ترعى غنأ له^(١٧)، فطمع فيها،
 وقال^(١٨) في نفسه: أقتل الجارية وأخذ الغنم، فانكرت الجارية منظره وقالت^(١٩): اني اراك
 خائفا^(٢٠) تريد قتلي وان فعلت ذلك قتلت، فدلته على مولاها، فأتاه، فاستجار به، فأجاره،

(١) قال ابن منظور في اللسان (معد): ومعذ: ابو العرب، وهو معد بن عدنان.

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) من الحذف. لم. اقف حل قائله.

(٤) في ل، د: هو.

(٥) في و: قيس. والتصحيح من ل، د، والمقتضب ٣٦٧٣، وجمهرة انساب العرب ص ٤٨٢، واللسان (ثقف)، والكامل

للبريد ٤٠٩٢.

(٦) كلها في جمهرة انساب العرب ص ٤٨٢. وفي و: حصص وفي ل، د: حفصة.

(٧) في الكامل للبريد ٤٠٩٢: ويقال ان النخع وثقيفا اخوان من اباد.

(٨) في و: قيس. والتصحيح من ل، د، والمهابة فيها مكلا: قال ثقيف هو قسي.

(٩) في ل، د: الليث.

(١٠) كلها في و، د. وفي ل: دعي. ينظر الجمهرة ص ٣٦٨ وابن حبيب ص ١٤.

(١١) في و: الطمئان.

(١٢) في و: عوذ.

(١٣) الزيادة من ل، د.

(١٤) موضع. ينظر اللسان (بريش).

(١٥) في و: ليس. والتصحيح من ل، د.

(١٦) في و: الطريق. والتصحيح من ل، د، يدل على صحة ما فيها الكلام الا في معد.

(١٧) في و: غا. والتصحيح من ل، د.

(١٨) في و: فقال.

(١٩) في و: فقلت.

(٢٠) في ل، د: جالما.

وزوجه بنته^(١) فاقام بالطائف فقيل : لله درهم ما اتقنه حين ثقفه عامر وأجاره^(٢)، ولقب ثقيفا
لذلك، فيصح على ما قال ابن عباس ان يقال^(٣) : «بنو ثقيف».

مسألة

وانشد ابو القاسم [في هذا الباب]^(٤) للاختل :

مَنْهُنَّ اِيَّامٌ صَلَّيْتُ قَدْ عَرَفْتُ بِهَا
اِيَّامًا وَاسِطًا وَالْاِيَّامُ مِنْ هَجْرًا^(٥)

قال المفسر : هذا^(٦) خطأ من وجهين :

احدهما : انه رواه : «عرفت بها»^(٧) بضم التاء، وإنما هو «عرفت» بفتحها^(٨).

والثاني : انه اسنده^(٩) الى الاختل وإنما هو للقرزدي في شعره^(١٠) به عمرين عبيد الله
بن ممر^(١١)، وسنذكره في شرح الابيات [ان شاء الله تعالى]^(١٢).

مسألة

قال ابو القاسم في [آخر]^(١٣) هذا الباب : وتقول في اسماء السور : هذه هود، وهذه
يونس، تريد سورة هود وسورة يونس^(١٤).

(١) لي ل: بنتها.

(٢) كذا في و. ولي ل، د: حين ثقف عامر وأجاره.

(٣) سقطت في ل.

(٤) الزيادة في ل، د. وينظر الجمل ص ٣٣١.

(٥) من البسط. لم أجده في شرح ديوان الاختل الذي صفه ابياسلم الحلوي. وقد نسب سيبويه في ٢٣٧/٢ الى القرزدي،

وهو في ديوانه ٢٣٥/٨ هكذا :

مَنْهُنَّ اِيَّامٌ صَلَّيْتُ قَدْ بَسَلْتُ بِهَا

والشاهد في ترك صرف هجر على ارادة اليقظة والبلغة.

(٦) كذا في و، ل. ولي د: في هذا.

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في ل: بفتح التاء.

(٩) في ل، د: نسب.

(١٠) ينظر ديوان القرزدي ٢٣٥/٨.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) الزيادة من ل، د.

(١٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣٣٢ وتقول في اسماء السور هذه هود وهذه يونس تنصرف هودا وان جمعت

هودا اسم سورة لم تصرفه لآتاك سميت مؤنثا بمدكر فافهم ذلك.

قال المفنر: ذكر «يونسن» في هذا الموضع لا وجه له، لأنه لا ينصرف في المعرفة سواء
سُميت به السورة أو كان اسماً للنبي عليه السلام، لأنك إن عنت [به] ^(١) النبي ففيه
علتان: التعريف والعجمة، وإن عنت ^(٢) به السورة ففيه ثلاث علل: التعريف والعجمة
والثانيث.

(١) سقطت في و.

(٢) في له، د: سميت.

باب الاستثناء

قال أبو القاسم في هذا الباب ^(١): وقد تكون «غير» نعتا فتبع ما قبلها وذلك إذا لم تحجز «إلا» في موضعها ^(٢).

قال المفسر: هذا كلام يوهم [من سمعه] ^(٣) إن الاستثناء أملك بـ «غير» من الصفة وأن الصفة ليست لها أصلا ^(٤)، والأمر بعكس ذلك، لأن الصفة أملك بها، لأنها ضد «مثل»، وإنما استعملت في مواضع من الاستثناء لمضارعتها «إلا» وذلك أن ما بعدها يخالف ما ^(٥) قبلها كمخالفة ما بعد «إلا» (لما قبلها، ثم يفارقها معنى الاستثناء إذا لم تصح ^(٦) في موضعها «إلا»، ومعنى الصفة لا يفارقها) ^(٧) كقولك: مرتت برجل غيرك ^(٨).

(١) سقطت في ل.

(٢) كلها في و: وفي لـ دـ هـ والجمل من ٣٣٦: إذا لم يحجز في موضعها «إلا».

(٣) الزيادة من لـ دـ.

(٤) في لـ، دـ: ليست أصلا لها.

(٥) كلها في و، لـ، وفي دـ: لا.

(٦) في دـ: يصلح.

(٧) سقطت في لـ.

(٨) ينظر الكتاب ٣٧٧١ و ٣٧٤ و ٣٧٥.

باب النفي بـ (لا)

قال أبو القاسم في هذا الباب: [وإذا قلت: ^(١) لا رجل عندك ولا غلام، ولا مال لك عتدي. ولا ثوب^(٢)، فإن شئت جعلت ولاء الثانية مثل ^(٣) الأولى فنصبت بها بغير تنوين، وإن شئت جعلتها عاطفة فنصبت ونونت^(٤).

قال المفسر: لا يجوز أن تكون «لا» في هذا الموضع عاطفة وإنما هي مؤكدة للنفي كالتي في قوله تعالى: «وما أشركنا ولا آبائنا»^(٥) وإنما امتنع العطف بها هنا لعلتين: احدهما: أنك تجمع^(٦) بين حر في عطف^(٧).

والثانية^(٨): أن «لا» لا يعطف بها إلا في الإيجاب^(٩). الا ترى أنك لو قلت: ما قام زيد لا عمرو، لم يميز.

(١) سقطت في و.

(٢) كذا في و. وفي ل: لا رجل عندك ولا مال عندك ولا ثوب. وفي د: لا رجل عندك ولا مال ولا غلام عندك ولا ثوب. وفي

الجمل ص ٢٤٢ و ٢٤٣: لا رجل عندك ولا غلام ولا مال عندك ولا ثوب.

(٣) في و: هي. والتصحيح من ل، د، هـ والجمل ص ٢٤٣

(٤) ينظر الجمل ص ٢٤٢، ٢٤٣.

(٥) سورة الانعام، الآية ١٤٨.

(٦) في و: أنك لا تجمع. والتصحيح من ل، د.

(٧) كذا في و، ل. وفي د: أنك تجمع حرفاً عطف.

(٨) كذا في و، ل. وفي د: الثاني.

(٩) في ل، د: إلا بعد الإيجاب.

باب الاغراء .

وقع في بعض^(١) نسخ هذا الكتاب: ولا يجوز ان يغري بغائب^(٢). وذلك غلط من واضح الكتاب أو من الناقل، لان الغائب يغري به الحاضر، ألا ترى انك اذا قلت . عليك زيدا، جاز أن يكون «زيد»^(٣) حاضرا أو غائبا، وإنما الممتع أن تغري الغائب بغيره . كقولك: عليه زيدا، ودونه الثوب^(٤).

(١) سقطت في ل.

(٢) ينظر الجمل ص ٢٤٧، وفيه: ولا يجوز أن يغري بغائب لا يقال: دونه زيدا ولا عليه عمرا.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في و: عمرا.

باب معرفة المعرب والمبني

انشد أبو القاسم في هذا الباب بيت^(١) النابغة الجعدي^(٢):

ويُضهل في مثل جوف السّوى سهيلا يبيّن للمعرب^(٣)
ثمّ فسر فقال: [يقول]:^(٤) إذا سمع صوته من له خيل عتاق^(٥) عراب علم أنه
عتيق^(٦).

قال المفسر: هذا كلام صدر عنه من غير تأمل، وإنما كان الوجه أن يقول: إذا سمع
صوته من له معرفة بالخيل العراب علم أنه عتيق. وأما قوله: «من له خيل عراب» فعبارة
فاسدة، لأن الرجل قد يكون له خيل عراب ولا يكون له معرفة بها^(٧).

(١) في ل، د: قول.

(٢) هو قيس بن عبد الله، وقيل عبد الله بن قيس، وقيل حيّان بن قيس بن عبد الله كان يقول الشعر في الجاهلية ثم تركه ثم عاد إليه بعد أن أسلم (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٠٨٨، والخزانة ٥١٧٨، ومفصلة ديوانه ص (ز) وما بعدها).

(٣) من المتلاوب، ينظر ديوانه ص ٢٣، والكامل للمبرد ٧٥٩٢. والطوى: البئر الطرية، والمعرب: العالم بالخيل العراب.
(٤) سقطت في و.

(٥) لم ترد هذه الكلمة في ل، د، ده وإبجمل ص ٢٦٢.

(٦) ينظر الجمل ص ٢٦٢.

(٧) في د: ولا يكون عارفا بها. وفي ن: ولا عارفا بها.

باب المجهاء

قال أبو القاسم في هذا الباب : وأما قول الله تعالى^(١) : «وقالوا ألهتنا^(٢) خير^(٣)» ففي أوله ثلاث ألفات ، وكتبت في المصحف بألف واحدة وقد كتبها بعضهم بالفين فرقا بين الاستفهام والخبر^(٤) . ومن كتبها^(٥) بألف واحدة قال : النقط يأتي على ذلك^(٦) .

قال المفسر : أما قوله : أن في أوله ثلاث ألفات^(٧) وأنه كتب في المصحف بألف واحدة فصحيح لا اعتراض فيه ، لأن الأصل في أوله همزة وهي فاء الفعل^(٨) فإذا جمع أدخلت «ألف الجمع» على «ألف الأصل» فقبل : «الهمزة»^(٩) بهمزتين كما تقول في جميع «أنا» و«أنية» فتقلب «الهمزة» الثانية «ألفا» استقلا لاجتماع همزتين^(١٠) ، ثم تدخل «ألف الاستفهام» التي يراد بها التقرير^(١١) على «همزة الجمع» فتجتمع همزتان أيضا . فنعلم من يحقق همزتين ، ومنهم من يسهل الثانية ويجمع في اللفظ^(١٢) ثلاث ألفات . وكان يجب أن نكتبه^(١٣) بالفين فرقا بين الاستفهام والخبر غير أن كتاب المصاحف اتفقوا على أن يكتبوها بألف واحدة استقلا لاجتماع الالفات . واختلفوا في الألف الباقية المصورة في المصحف . فذهب قوم إلى أنها «ألف الاستفهام» لأنها دخلت لمعنى ، فلا يسوغ حذفها ، وهو مذهب الفراء وأبي العباس ثعلب وأبي الحسن بن كيسان . وذهب قوم إلى أن الباقية هي «ألف الجمع» ، وهو مذهب

(١) كلما في و . وفي ل ، د : فلما قول الله عز وجل . وفي الجمل من ٢٧٥ : جلي وجز .

(٢) كلما في الجمل من ٢٧٥ . وفي النسخ المخطوطة : ألهتنا .

(٣) سورة الزخرف ، الآية ٥٨ .

(٤) كلما في النسخ المخطوطة . وفي الجمل من ٢٧٥ : وبعضهم يكتبها بالألفين فرقا بين الاستفهام والخبر .

(٥) كلما في النسخ المخطوطة . وفي الجمل من ٢٧٥ : ومن كتبه .

(٦) كلما في ل ، د ، هـ ، والجمل من ٢٧٥ . وفي و : فإن النقط يدل على ذلك .

(٧) في ل ، د : أما قوله أن في قوله عز وجل «وقالوا ألهتنا» ثلاث ألفات .

(٨) كلما في و . وفي ل ، د : لأن الهمزة (في ل) ألهتنا (في د) في أوله ألف مبهمة وهي فاء الفعل .

(٩) سقطت في و . وفي ل : فتقول ألفة بهمزتين .

(١٠) في ل ، د : همزتين .

(١١) في ل ، د : الذي يراد به التقرير .

(١٢) في ل ، د : ويجمع في الخط .

(١٣) في ل ، د : فكان يجب أن يكتب .

الكسائي، وليست «ألف الاستفهام» لأنها زائدة ليست كالأصلية ولا كآلف الجمع التي هي من صيغة الكلمة. وذهب قوم إلى أنها الأصلية.

وأما قول أبي القاسم: إن في «آله» نقطتين، نقطة في «قفا الألف» تدل على الاستفهام، ونقطة بين الألف واللام في جبهة الألف^(١) فكلام لا يتحصل ولا يتخيل في بال ولا يتمثل، وهو مخالف للمذهب من أثبت ألفين، ولذهب من اقتصر على واحدة، لأن المحصول من كلامه أنها ألف بين نقطتين وذلك شيء لا يمكن. ولولا تطويل الكتاب بما لا فائدة فيه للذكرت كيف يجب أن تكون صورتها في الخط على المذاهب المذكورة، ولكن الخط^(٢) في^(٣) أوضح من أن يحتاج فيه إلى هذا، وأن كان أبو القاسم قد ذهب إلى أن «الألف» المصورة الباقية هي^(٤) «ألف الجمع» وأن قبلها نقطة تدل على الاستفهام، ويعنيها نقطة تدل على التي هي بقاء الفعل^(٥).

والظاهر من كلامه أنه أراد هذا، وذلك^(٦) خطأ، لأن «الألف الساكنة» لا تنقط، ولو كان أحد من القراء قد أدخل بين «ألف الاستفهام» و«ألف الجمع» «ألف فصل» كما يدخل بين الهمزتين المحققين في نحو قول ذي الرمة:

أيا ظبية الوغصاء بين جلاجل
ويين النقا آنت أم أم سالي^(٧)

لكان لأبي القاسم في ذلك^(٨) متعلق، ولكن الذين أدخلوا ألف الفصل بين الهمزتين

(١) ينظر الجمل ص ٢٧٥.

(٢) في و: ل: الخط. والتصحيح من د.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: فيها.

(٤) سقطت في د.

(٥) كذا في ل، د. وفي و: وتبينها نقطة يدل على أنها التي هي بقاء الفعل، أنزل: يقصد المؤلف بقاء الفعل له الكلمة.

(٦) في ل، د: فذلك.

(٧) في ل، د: همزة.

(٨) من الطويل، ينظر ديوانه ص ٦٢٢، والكتاب ١٦٨٢، والمقتضب ١٦٢٧، والرواية فيها.

في ظبية الوغصاء
والشاهد فيه إدخال الألف بين الهمزتين من قوله: «آنت» كراهية لاجتماعها كما أدخلت بين التوات في قولهم: «اضربنن» كراهية لاجتماعها. والروصاء رمة لينة وجلاجل موضع بنية، والنقا الكتف من الرمل.

(٩) في ل، د: بذلك.

في نحو^(١): «أَنْذَرْتُهُمْ» لم يدخلوها في «أَهْتَأَتْ»^(٢) كراهية من اجتماع^(٣) أربع الفات. وقد حملني طلب العذر لأبي القاسم في هذا والبحث عن شيء يمكن أن يوجه إليه كلامه على أن^(٤) توهمت أنه إنما تكلم على قوله تعالى: «وَاللَّهُ مَعَ الْقَادِرِينَ»^(٥) في قراءة من قرأ بتحقيق الهمزتين^(٦) وادخل بينهما ألف الفصل^(٧) فافسد على ما توهمت [قوله: ^(٨)] أن النقطة الثانية في جبهة الألف.

(١) سقطت في ل.

(٢) سقطت في و.

(٣) في ل، د، هـ: لاجتماع.

(٤) في و: الي.

(٥) سورة النمل، الآية ٦٠.

(٦) في ل، د: من حقق الهمزتين.

(٧) في و: الموصل. والتصحيح من ل، د.

(٨) سقطت في و.

باب المقصور والمدود

قسم ابو القاسم المقصور والمدود قسمين: [قسم يدرك قياساً^(١)] وقسم يدرك سماعاً ولا قياس له، ثم ذكر المقيس من المقصور والمدود، فلما فرغ^(٢) منه قال: وما يدرك من المقصور والمدود سماعاً عما كثر ترداده في المخاطبات والمكاتبات^(٣)، ثم ذكر في الذي قال انه مسموع ولا قياس له الفاظاً كثيرة مما له قياس، فذكر فيه «التوى» «الحلاك»^(٤)، وهذا من المقيس، لانه يقال: توي يتوز، توى، وذكر فيه: «الجوى والطوى»^(٥)، وهما مقيسان، لانه يقال: جوي يجوى جوى، وطوي يطوى طوى، وقد ذكره في المقيس ايضاً، وذكر «الذمى» وهو من المقيس، لانه يقال: ذمية وذمى، كما يقال: عروة وعرى، وذكر «الجللاء» وهو انحسار^(٦) الشعر عن مقدم الرأس وهو من المقيس، لانه يقال: جل يجلى جلا فهو اجل وامراً: «جلوى»^(٧)، وذكر فيها «التوى» جمع نواة، وهو مثل «حصى» جمع حصاة، وذكر فيه «الغوى»: يشتم الفصل، وهو مقيس يقال فيه غوى يغوى غوى^(٨)، وذكر «اللى» في البطن و«الغبا» الجهل، وهما من المقيس، يقال: لوى يلوى لوى^(٩)، وغبي يغى غبا وغباوة^(١٠)، وذكر «الكسى» جمع «كسوة» وهو مثل «عروة» و«عرى»، وذكر «الرقى» جمع

(١) سقطت في و. ينظر الجمل ص ٧٨٠.

(٢) كذا في و. ل. وفيه د: منهم.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٧٨٢: مما يكثر ترداده في الكتب والمخاطبة.

(٤) في اللسان في مادة (توى): والتوى، مقصور: الحلاك. وفي الصحاح: «حلاك المال».

(٥) قال الزبيدي في كتاب الجمل ص ٧٨٣: والجوى: نساء الجوف، والطوى: الحمص. وفي اللسان في مادة (جوى): والجوى، مقصور: كل داء يأتد في البطن لا يستمر معه الطعام. وفي مادة (طوى): والطوى: الجوع، والطيان: الجائع.

وقد طوى بطوى بالكسر طوى وطوى، عن سيده: خص من الجوع.

(٦) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٧٨٢: انحسار.

(٧) قال ابن منظور في اللسان (جلا): وأجلا بالقصر: انحسار مقدم الشعر، كتبت بالالف مثل الجله، وقيل هودود الصلح. وقد جلي جلا وهو اجل.

(٨) وغوى التفصيل والسحلة يغوى يغوى فهو غر: يشتم من الذين وفد جوفه. «اللسان مادة (غوى)».

(٩) واللى: وجع في المعدة، وقيل: وجع في الجوف، نوي بالكسر يلوى لوى مقصور وهو لوى. اللسان مادة (لوى).

(١٠) هـي الشي، ويغبي عنه غبا ويغبوة: لم ينظن له. اللسان مادة (غبا).

«رقية»، وذكر «الفجى»: المصحح^(١) وهو مقيس يقال فيه: فجى يفجى فجى^(٢)، وذكر «القنا» أحد يداب في الانثى وهو مقيس يقال منه: قنى يقنى قنا، ورجل اقنى وامرأة قنواء^(٣). قال سلامة بن جندل:

ليس بأقنى ولا أشقى ولا سبيل^(٤)

وذكر «الضوى»: الهزال، و«القوى»: جمع «قوة»، و«القذى»: قذى العين، و«القطا»: جمع «قطاة»، و«الفلا»: جمع «فلاة» و«الكرى» من النوم، و«كلى» جمع «كلية»، و«اللى» جمع «لثة»، و«مى» جمع «منية»، و«الندى» من قوهم: أرض ندية، وهذا كله من المفصور المقيس^(٥).

(١) لي و: المصحح. والمصحح من لـ د، والجمل ص ٢٨٣.

(٢) النجاء: تبعدهما بين الضلعين. وهو من الاستفاد ما بين ركبتيه. صحي. نحو فهو أشقى والأشقى غيره، وقيل: القجا والمصحح واحد. اللسان مادة (قجا).

(٣) اللثا في اللث: طوله ودقة أثرته مع حبب في وسطه. يقال رجل اقنى وامرأة قنواء، والقنى: عقى يقنى قنا. اللسان مادة (قنا).

(٤) هذا صدر بيت عجزه:

..... يستس دواء نفسي السكس مروب

ينظر ديوانه ص ١٠٠، واللسان مادة (قنا). والاسقى: الخفيف شعر الناصية والفتى وهو السقا، وسق: مهزوز، ويقال: السقى سقه القنداء واضطراب الخلق. والفنى: الذي يبنى اللبن ويؤثر به دون «السكن» وهم أهل البيت. وتلفظوا: الخاصة. ومروب أي مصنع مريب.

(٥) ينظر الكتاب ١٦١/٢، وابن عقيل ٤٣٧/٢، ولاسيما ١٠٦/٤.

ما يؤنث من جسد الانس ولا يجوز تذكيره

كل ما ذكره ابو القاسم في هذا الباب مؤنث لا يجوز تذكيره على ما حكى الا «الكف» و «العجز» و «الكراع»^(١) فان في هذه الاعضاء الثلاثة خلافا.

أما «العجز» فالاشهر فيها^(٢) التأنيث، وحكى قوم فيها التذكير، ذكره^(٣) ابو جعفر ابن النحاس، وذكر ابن قتيبة ان «الكراع» تذكروا وتؤنث، وذهب بعض النحويين الى ان «الكف» تذكروا وتؤنث، واحتج بقول الاعشى:

أَرَى مِنْكُمْ^(٤) أَسْبَغاً كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كُشْحِيهِ كُفّاً غَضْباً^(٥)

ورد ذلك اكثر النحويين. واختلفوا في تأويل بيت الاعشى، فمنهم من حمله على وجه الاضطراب^(٦)، ومنهم من قال: ذكر على معنى «العضو»، ومنهم من جعل «غضبا» صفة لرجل او حالا من «الماء» في «كشحه»، او من الضمير في «يضم». وقال بعضهم: انما الرواية: «يضم الى كشح بكفيه متقبا»^(٧).

وزاد غير ابي القاسم في هذا الباب: الرحم، والكف، والفرسن وهي من البعير بمثالة القدم من الانسان^(٨)، يقال: ان فرسته لصلبة. وفي الحديث ان النبي ﷺ أتى بكتف

(١) ينظر الجمل ص ٢٨٨.

(٢) في ل، فيه.

(٣) كذا في و. وفي ل: يذكر ذلك. وفي د: وكذلك.

(٤) كذا في ل، د. والديوان ص ١١٥ واللسان مادة (غضب). وفي و، واللسان مادة (كف) والكامل للبريد

٢٥/١ منهم.

(٥) من الطويل. والمعنى: ارى بينكم رجلا قد ذهب به الغضب واضناه الكمد، كأنما قد قطعت كفه.

(٦) يقول الفراء في كتابه المذكر والمؤنث (ص ١٧): وانما ذكره لغرضه الشعر ولانه وجده ليست فيه الماء. والعرب

يخبري على تذكير المؤنث. اذا لا تكون فيه اهاء.

(٧) ينظر اللسان مادة (كف).

(٨) في ل: يضم كشحه بالكف شفا. وفي د: يضم الى كشحه بالكف متقبا. والتصحح من الديوان طبعه كابر

ص ٨٩ اخافش.

(٩) الفرسن: ياترن للبعير: كاشاخر للذابة، قال ابن سيده: الفرسن طرف خف البعير انتهى، حكاه سيويه في الثلاثي.

ل: وجميع فرسن: اللسان مدة (فرس).

«مؤربة» فأكلها وصل^(١)، ولم يتوخأ. والمؤربة: التامة التي لم ينقص منها شيء^(٢). قال الشاعر:

أني امرؤ بالزمان مُتَعَرِّفٌ . علمني كيف تُؤَكِّل الكَثِيف^(٣)

ومنها: «الخنصرة» و«البنصرة». والاشهر في «الايهام» التأنيث^(٤) و«القلت»: الحفرة التي في اصل الايهام اذا رفعها الانسان، و«الاست» ولذلك كنوها «أم سويد»^(٥) و«أم عزم» و«أم عزميل» و«أم عزمين»^(٦).

فأما «الفرج» و«الدبر» فمذكوران، وذكر ابن الاعراب انه يقال: ثبرة الوادي بالهاء المؤخرة، وزعم بعضهم ان «الدبر» يؤنث^(٧) واحتج بقول جرير يعير الفرزدق بضرطة ضرطها:

جلست الى ليل لتخطي بوضيلها^(٨)
فَخَانَتْكَ دِبر لا يَمَزَالُ يَمُونُ
فلو كنتَ ذا حزمٍ شَدَدْتُ وكاءها
كما شَدَّ خَرْتَا للدلاصِ قيسون^(٩)

(١) كذا في و: واللسان (أرب). وفي له، د: ثم صل.

(٢) ينظر اللسان، مادة (أرب).

(٣) من النسخ، لم تقف على قائله.

(٤) يقول الفراء: والاصابع اثنت كلين الا الايهام فان العرب على تأنيثها الا بني اسد او بعضهم قائم يقولون هذا ايهام والتأنيث اجود وأحب اليها والمذكر والمؤنث ص ١٥-١٦.

(٥) في اللسان في مادة (سويد): والسويداء: الاست. وفي اللسان نفسها وام سويد: هي الطيبة. وفي مادة (طرج): ويقال لام سويد: الطيبة والطيب استحكام الخملقة.

(٦) الزيادة من له، د: وفي اللسان في مادة (عزم): وام العزم وام عزمة وعزمة: الاست. يقول: ويذكر صاحب اللسان الكلمتين الاخيرتين.

(٧) في و: مذكر. والتصحيح من له، د.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الاغلبي ٣٦٣/٢١: بقرتها.

(٩) كذا في الاغلبي ٣٦٤/٢١. وفي و: كما شددت حرق الدلاص قيون.

وفي له، د: كما شد حرماء الدلاص قيون. قال المحقق في الحاشية: «الخرت: التيب والدلاص توصف بها الدروع وهي المساء اللينة. وفي خطبته: كما سددت... كما سد حرماء الدلاص»

وكان الفرزدق عند هربه من زياد قد نهض الى خفاجة^(١) فجلس مع ليل الاخيلية^(٢) بمحادثتها، فأقبل: توبة بن الحمير^(٣) فصرفت وجهها الي توبة، واقبلت عليه بحديثها، واعرضت عن الفرزدق، فشق ذلك عليه، وقال لتوبة: يا فتى هل لك في المصارعة، فقال له توبة: ما حاجتك الى هذا يا أبا فراس، فأبى إلا أن يصارعه، فصرعه^(٤) توبة، فضرط^(٥) الفرزدق، وجلس وقد علاه الحجل، فقال له توبة وليلى: هذا أمر لم يحضره غيرنا، فلا تشغل بالك [به]^(٦) يا أبا فراس، فنحن نستره، فقال: هيهات، كأنى به قد اتصل بابن المراغة^(٨)، فقال: وأنشد هذين البيتين، فاتصل الامر بجريز، فقال كما قال الفرزدق حرفا بحرف^(٩).

وقد نظم بعض النحويين هذا الباب في شعر على ما ذكره ابو القاسم. وزاد فيه^(١٠) ثلاثة الفاظ نذكرها^(١١) فقال:

يا أيها الناكلي عن كل جارحة
في المرء تأنسها في النحو يعتمد
المين والاذن والسن التي علمت
والعضد نيطت اليها اصبع ويذ
ثم الشمال ومنهاها اذا بطئت
بكفها والقنا^(١٢) يرم الوضى قصد

(١) في و: عند حرمة بن زياد قد نهض الى جماعة (ينظر الاغاني ٣٦٦/٢١ - ٣٦٤ ثلاثة).

(٢) هي ليل بنت عبد الله بن الرحال، وقيل ابن الرحالة، وهي من النساء المتقدمت في الشعر من شعراء الاسلام

(الاجاني ١٩٤/١١ ثلاثة)، ومقدمة ديوانها.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: فقال.

(٤) هو توبة بن الحمير بن حزن اخفاجي، شاعر اسلامي (المسط ١٢٠)، ومقدمة ديوانه.

(٥) كذا في و، د. وفي ل: نصارعه.

(٦) في ل، د: وضبط.

(٧) سقطت في و.

(٨) أراد جريزا.

(٩) في ل، د: فقال البيتين كما قالها الفرزدق حرفا بحرف (ينظر الاغاني ٣٦٣/٢١ - ٣٦٤ ثلاثة).

(١٠) سقطت في و.

(١١) في ل، د: لم يذكرها.

(١٢) كذا في و، د. وفي ل، ب: سائل.

(١٣) كذا في و، د. وفي ل: القفا.

من بعدها الضلع المَوْجَا على كرشٍ
 غُرْثَى على قدمٍ عَجَلَى بها تحب
 والعقب والرجل في ساقٍ الى فخيزٍ
 والقلبة والورك الجذلاء والكبد
 والامت والرحم والعقب^(١) التي عهدت
 والكف من بعدُ فيها يكمل العدة

(١) قال الزجاني في باب ما يؤت من جسد الإنسان ولا يجوز تذكيره ص ٢٨٨ : والعقب من القاب البطن وهي الامعاء
 وفي اللسان في مادة (عقب) : والعقب اكاف البعير وقد يؤت والتذكير اعم وتلك اثنا التثنية فقالوا : ثنية . وقيل : القاب
 ما تحوى من البطن أي استداره وهي الحوايا . وما الامعاء فهي الاقصاب . وفي الحديث : تتلخ القاب يظه .

باب (١)

ما يؤث من غير اعضاء الحيوان (٣)

كل ما ذكره ابو القاسم في هذا الباب (٣) مؤث لا يجوز تذكره كما قال الا «الموسى» فانها تذكر وتؤث، وكان الكسائي يجعل وزنها «فُعْلٌ» مشتقة من: ماس يمس، اذا تبخر في مشيته، وأصل «الواو» فيها عنده «ياء» انقلبت واوا لانضمام ما قبلها كما تقول: «موقن» من (٤) «ايقن». والبصريون يجعلون اشتقاقها من: أوسبت رأسه، اذا حلقته فيكون وزنه «مُفَعِّلًا» و«الواو» أصل غير منقلبة من شيء (٥)، وقال بعضهم: هي مشتقة من قولهم: أسوت الشيء، اذا اصلحته وعابته فتكون «الواو» فيها مخففة من همزة، وذكر ابو العباس في الكامل ان «الذود» من الابل اكثر ما يستعمل في الاناث، ويجوز في غير المؤنث (٦)، وزاد غير ابي القاسم في هذا الباب (٣) «النعل» التي تلبس، و«النعل» ايضا الارض ذات الحجارة اذا طلعت عليها الشمس رأيتها تبرق، وفي الحديث «اذا ابتلت النعال فصلوا في الرجال» (٨). وقال امرؤ القيس:

كانهم حرسُفٌ مبشوثٌ بالجر (٩) اذ تبرقُ النعال (١٠)
وقال زهير:

تداركني الاحلاف قد ثلّ عرشها

وذبان قد رُثت باقدامها النعل (١١)

(١) سقطت في د.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٨٨: باب ما يؤث من غير اعضاء الحيوان ولا يجوز تذكره.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل د هـ: وهو من.

(٥) ينظر اللسان مادة (موسى).

(٦) في الكامل للسرد ٦٣٨: والذود: القطعة من الابل، واكثر ما يستعمل ذلك في الاناث، ويظهر في السائر ومنه فريخ: الذود الى الذود امل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في النهاية لامن الاثر ٨٧٥ (والصلاة) في مكان نصليا

(٩) في و: في القاع. والتصحيح من ل د هـ: والديوان ص ١٩٢

(١٠) من علم السيط. واخرى الحرافة لها، والمثوث: التفرق واخر. انحصص من الارض كالهدد، والنعال: ما استطال على وجه الارض من الحرة.

(١١) من الطويل، ينظر ديوانه ص ١٠٩ والاحلاف. محس وفائرة. وثلّ عرشها: هي اصابتها ما كثرها وهدمها.

[والغش^(١) من النساء والابل، والعير، وهي الرقعة. قال الله تعالى: ولما فصلت العير^(٢). وقال النابغة، ويروى لاس بن حجر:

..... وما وداعك من قُتِّ به العير^(٣)
والفأس، «الكرزين» وما سواه، والقُدوم^(٤). قال النابغة الذبياني في
«الفأس»:

أبي لي قبر لا يزال سُقابلي
وضربة فأس فوق راسي فاقبره^(٥)
وقال ابن مقبل:

..... هوى قدوم القين حال فعالم^(٦)
واسماء «الريح»^(٧) كلها مؤنثة الا «الاعصار» وهي ريح تصعد بالغبار من سفلى الى
علو^(٨)، قال الله تعالى: «فأصابها اعصار فيه نار فاحترقت»^(٩) وذلك نحو: الجنوب،
والشمال، والديور، والقبول، والصبأ، والمهيف، والنعام^(١٠)، والازيب، وهي الشمال،
والمهيف: ريح حارة تهب من قبل اليمن تفسد النبات وتجفف المياه، ولذلك قال ذو الرمة:
[وهيف شهبج البين بعد تجاوز
إذا نُفِحت من عن يمين المشارق^(١١)

(١) سقطت في و. قال ابن منظور: القتر، مهموز: الماطقة على غير ولدعا المرشعة له من الناس والابل. الذكر والاتي
لي ذلك سواء. اللسان مادة (ظفر).

(٢) سورة يوسف، الآية ٩٤.

(٣) من البسيط، وهو عجز بيت صدره: ودع لسانه والفرج تطير. وهو للسانه اللباني. بنظر ديوانه ص ٢٠٣. وهو
مذكور ايضاً في القسم الخامس بالاختلاف من شعر لؤس بن حجر في ديوانه الذي حطه الدكتور محمد يوسف نجم (طو صادر).

(٤) في و: القديم. والتصحیح من د. د. بدل على صحة ما فيها الكلام الا في بعد.

(٥) من الطويل، بنظر ديوانه ص ٢١٠. وقافرة: قاطعة.

(٦) هذا عجز بيت، صدره:

وتبوى اذا العيس الحثاى تفاصلت

بنظر ذيل ديوان تيم بن ابي بيز مثل (٣٩) واللسان (فعل) والقيس: إجلاد. وحال: اعرج وراح عن حاله الاولى. ومعال
الفأس والقُدوم: تصليتا، وهو العمود الذي يحمل في غربتها يحمل به.

(٧) في ل: الرياح.

(٨) كذا في و. ل. وفي د: وهي ريح تصعد بغبار من علوا الى سفلى. وفي اللسان في مادة (عصر): الاعصار والمصار وان شجع
الريح التراب قترهه، والمصار الخيل الشديدة.

(٩) سورة الفرقه، الآية ٢٦٦.

(١٠) النعامي يلفظه على معاني من حسه ريح الخروب لانها تيل الريح ولورضها. بنظر اللسان مادة (لفه).

(١١) من الطويل، بنظر ديوانه ص ٤٠٤.

• وه التمامى، هي الجنوب. قال ابو ذؤيب: (١)
 مبرته التمامى فلم يعترف
 خلافاً التمامى من الشبام ربحاً (٢)
 والاذيب: الشمال (٣)، قال الشاعر:
 جبروت به الريح (٤) الجنوب ذوقاً
 وعثته من بعد الجنوب الازيب (٥)
 وه الاثان: الحمارة، وه الاثان: صخرة تكون في الماء، قال الاعشى:
 بناجية كنان الشميل (٦) توفى (٧) السرى بعد أين عسيرا (٨)
 وه أجاه (٩) جبل لطيف، قال امرؤ القيس:
 ابت أجاً ان تلم المام جازها
 فمن شاء فلينهض لها من مقاتل (١٠)
 والنوى: ما ينويه الانسان من السفر، قال الشاعر:
 فالت غصافا واستقرت بها النوى
 كما قرعنا بالاياب المسافر (١١)

-
- (١) سقطت في و.
 (٢) من المظارب، ينظر ديوان الحليين ١٣٧٦. ومبرته التمامى أي استقرته واستقرت ماله. والتمامى الجنوب ولا يصفون
 المطر إلا بها.
 (٣) في ل، د: وه الشمال. قال ابن منظور: الازيب: الجنوب حذلية، أو هي التكة التي تجري بين ال (٤).
 (٤) سقطت في و.
 (٥) من الكامل. لم اتف على قائله.
 (٦) في النسخ المخطوطة: تقضي.
 (٧) من المظارب، ينظر ديوانه ص ٩٧. والناجية السويقة. الاثان: الصخرة تكون في الماء وتصبها الشمس. الشميل: الماء
 الكثير. الأين: التيب والكلال. عسير تفسر بذهبها أي ترمعه.
 (٨) في و: أجاه. والزيادة من ل، د.
 (٩) من الطويل، ينظر ديوانه ص ٩٥. لال شارح الديوان: أجاه أحد جلي طيء، وكان قد نزل به على جارية بن النعل،
 وانخر عن (أجاه) وهو يريد أهلها، أساعا وبجرا
 (١٠) كنان في النسخ في مادة (نوى)، وفي اللسان (المادة نصبا): (استقر) مكان استقرت، والبيت منسوب فيها إلى معمر بن
 حار وفي النسخ قبل: هو للطرماع بن حكيم. والست من الطويل.

و«قدس»^(١)، ولبنى^(٢)، ويللم، ويرموم». اسماء جبال الغالب^(٣) عليها التائيث
قال الشاعر:

سيكفيك الاله ومُنَمَماتٌ . كَجَنَيْدِلَ لَبِنِ تَطْرُدُ الصَّلَالا^(٤)

وقال آخر:

ينمي وهيدهما الي ودوننا
شم فوارع من هضاب يزومنا^(٥)

ويروي: «يللم»^(٦). قال الاصمعي: «أما «ثبير» فمذكر، [قال: ^(٧)] وهي^(٨)
أربعة أثرة: ثبير غنياه، وثبير الاعرج، وثبير الاحدب، وثبير كداه^(٩)، وقيل فيه: أشرف
ثبير كما تغير^(١٠)».

واسماء «الشمس» مؤنثة^(١١)، وكذلك أكثر اسماء «الحمر» وفي «الحمر» خلاف
نذكره في بابنه ان شاء الله [تعالى]^(١٢)، وهذا الباب يتسع ويكثر ان ذهبنا الى تفصيله.

(١) في و: غبرور. قال ابن منظور. «وفي حديث بلال بن الحارث انه قطعته حيث يصلح للزوع من نفس ولم يسله حتى
مسلم. هو بضم اللام وسكون الدال جيل معروف.»

(٢) في ل د: لبن. وفي اللسان في مادة (لبن): ولبن، ولبنى، ولبنان: جبال.

(٣) سقطت في ل.

(٤) من الزائر، وهو للرأعي النسيوي عبد بن حصن بن مطوية شاعر فحل من شعراء الاسلام (الجزنة ١٠٧٨ م). ينظر
ديوانه ص ١٨٨، واللسان مادة (لبن). والصلال: شطوط متفرقة، وقد جعلت في ل: الظلال.

(٥) في الاصل: شم يوارع. والتصحيح من يالوت: معجم البلدان (يرموم) وقد ذكر شطر البيت الثاني ولم ينسبه.

(٦) في ل د: يللم.

(٧) سقطت في و.

(٨) في و: وهو. والتصحيح من ل د د، واللسان مادة (لبن).

(٩) كنا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان مادة (ثبير): وثبير حراء.

(١٠) ينظر اللسان مادة (ثبير).

(١١) كنا في و د. وفي ل: مؤنث.

(١٢) سقطت في و د.

باب

ما يؤنث ويذكر من اعضاء الحيوان^(١)

ذكر ابو القاسم في هذا الباب: العنق^(٢)، واللسان، والابط، والذراع، والمثن والعائق^(٣)، والقفا والخرس^(٤).

قال المبسر: كان الأصمعي يزعم أنه لا يعرف في «العنق»^(٥) إلا التذكير، وذكر ابو زيد^(٦) وغيره أنه يذكر ويؤنث^(٧)، وأنشدوا لأبي النجم^(٨)
في سرطم هام وعنق عرطل^(٩)

وانكر ابو حاتم تأنيث «العائق»، واجازته القراء، وأنشد:

لا صلح بيضي فاعلموه ولا بينكم ما حلت عاتقي
سيفي وما كنا بنجد وما قرقر قمر الواد بالشاهقي^(١٠)

(١) كلما في و. وفي ل. د. والجمل ص ٢٨٩: باب ما يذكر ويؤنث من اعضاء الحيوان.

(٢) في و: العين. والتصحيح من ل. د. والجمل ص ٢٨٩.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في الجمل ص ٢٨٩: والظهر والخرس.

(٥) في و: العين. والتصحيح من ل. د. يدل على صحة ما فيها الكلام ألا بعد.

(٦) هو ابو زيد سعيد بن اوس بن ثابت الأنصاري، كان كثير الرواية عن الأعراب، كثير النقل. له كتاب نوادر اللغة وكتاب الحزم. توفي سنة ٢١٥ طيقات البصريين والفقيرين للزبيدي ص ١٨٢-١٨٣.

(٧) ينظر اللسان مادة (عنق).

(٨) هو النضل بن قدامة. أحد رجاز الإسلام المتقدمين في الطبعة الأولى (تنتظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥٠٣/٢، والمخزاة

١٩٥١)

(٩) كلما في ل. د. واللسان مادة (عرطل). وفي و. في شربة وعنق عرطل والعرطل: الفاحش الطول المضطرب من كل

شيء، وفي التاج (عرطل) نسبة إلى أبي النجم:

يلوى إلى ملط وكلكل في سرطم هام وعنق عرطل

(١٠) من السريع، وما في اللسان في مادة (عنق) غير مسويين إلى ثلاث، ولغتها:

لا نسب اليوم ولا حلة التسع للفتن عن الرائق

قال ابن منظور: والعائق. ما بين المنكب والعنق، مذكر وقد أنث ونسب نسل، ووقعوا أن هذا «نسل مصرع». قال ابن بري: والعائق مؤنثه واستشهد بهذه الأبيات ومثلها لأبي هاشم حمد الصائغ سر مرداس وثابت بن زي نسيب لأول. التسع الخرف على الرائق. فهو لأنس بن المينس بن مرداس (السند مادة عتق). وينظر القراء (المذكر والمؤنث ص ١٥).

ولم يعرف الأصمعي في «الفناء إلا التانيث» وأنشد:
وما أَلْوَلِيَّ وإن عَرَضَتْ قَنَافَهْ بأجل للملاوم^(١) من حمار^(٢)
والأفصح في «اللسان» التذكير، وهو لغة القرآن، قال الله تعالى: «واختلف
الستكم والوانكم»^(٣)، ولا يجمع «فعال» على «أفعلة» إلا إذا كان مذكراً، فإذا كان مؤنثاً
يجمع^(٤) على «أفعل»، ولهذا من أنث «اللسان» قال: «السن»^(٥). قال الشاعر:
النحو يبسط من لسان الألكن والمرء تكرمه إذا لم يَلْحَن
وإذا طلبت من العلوم أجَلَهَا فأجلها منها مقيم الأَلْسِن^(٦)
وقال يزيد بن الحكم الثقفي^(٧):
لأنك ما ذِيَّ وعينك علقم وشرك مبسوط وخيرك منطوي^(٨)
وقال إبراهيم: زعموا أن «الفرس» يؤنث على معنى «السن» وأنشدوا في ذلك:
فَفَقَّثَتْ عَيْنٌ وَطُنْتُ خَيْرُسُ^(٩)

قال: فأنشدته الأصمعي، فقال: إنما هو «وطن الفرس».
ومعروف^(١٠) أن: «الأسنان، والأرجاء، والطواحين»، مؤنثة، والأفحراس

- (١) في و: باللام. والتصحيح من ل، د، هـ، واللسان مائة (فما).
(٢) من الوافر، وهو في اللسان غير منسوب إلى قائل. وفيه: «فما: الأزهرى: الفناء، مقصور، مؤخر المقتر، فيها ولو،
والعرب تؤنثها، وللتذكير أهم. ابن سيده: الفقا وراء المقتر الشيء». (٣) سورة الروم، الآية ٢٢.
(٤) في ل، د، هـ: جمع.
(٥) ينظر اللسان مائة (السن).
(٦) من الكامل. ينظر الكامل ٣٦٨، وقد نسبها المرد في إل إسحاق بن خلف البهراني عند الكلام على ما استحسن من
اشعار المحدثين.
(٧) هو يزيد بن الحكم بن عثمان بن أبي العاص الثقفي. شاعر أموي (ينظر السط ص ٢٣٨، والحزاة ٥٤٨).
(٨) من الطويل، وهو من قصيدة أولها:
تكاشرني كرها كاتك ناصح وعينك تبدي أن صدوك لي دوي
ينظر شرح شواهد الغني للسيوطي ص ٢٣٧، والحزاة ٤٩٦٨، وروايته فيها:
لسانك لي أرى وعينك علقم وشرك مبسوط وخيرك منطوي
(٩) ينظر اللسان مائة (فرس)، وهو منسوب فيه إلى دكين. قال ابن منظور: وقال ابن سيرة الفرس السن، يذكر
ويؤنث، وأنكر الأصمعي تأنيثه وأنشد قوله دكين: ففقت فقال: إنما هو وطن الفرس فلم يفهمه الذي سمعه.
(١٠) في ل، د، هـ: والمعروف.

[والأنياب]^(١)، والضواحك، والتواجد مذكرة، وقد الغز بعض الشعراء^(٢) بهذا
[فقال]^(٣):

وسرب ملاح قد رأيت وجوهه^(٤) انك أدانيبه ذكوب أو أخيره^(٥)
أراد «بالسرب» استن. جارية رآها، وجعل الاداني منها اناء، يريد «الثنايا،
والرياحيات».

وقال^(٦) أبو حاتم: ثم سألت اعرابيا ن تأنيث: «العلباء، والأبط، والليت^(٧)»،
فانكر ذلك، فقلت له: حكى لنا ان بعض العرب قال: رفع السوط حتى برقت^(٨) ابطله.
فقال: ليس هذا من العربية، انما هو حتى^(٩) وضح ابطله، والذي اشار اليه أبو حاتم انه حكاه عن
العرب [هي]^(١٠) القراء.

وما يذكر ويؤث من اعضاء الحيوان «الذفرى» وهو عظم خلف الأذن^(١١)، قال ذو
الرمة:

لما ذنب صافٍ وذفرى أسيلة^(١٢) وخد كمرأة الغريبة اسجج^(١٣)
والمعنى، يذكر ويؤث، والأشهر فيه التذكير، و«الروح» يذكر ويؤث على معنى
«النفس». قال الشاعر:

(١) سقطت في و.

(٢) في ل: الشعر.

(٣) سقطت في و.

(٤) في و: وجوهها. والتصحيح من ل. د.

(٥) من الطويل. لم ألق حق قاله.

(٦) في و: قال.

(٧) هو صفحة المعن.

(٨) في و. البرق. والتصحيح من ل. د.

(٩) في و: في. والتصحيح من ل. د.

(١٠) سقطت في و. وانظر القراء في التذكر والتأنيث ص ٣١.

(١١) ينظر الأصمعي. حقلر لسان ص ١٦٨.

(١٢) في و حريضة والتصحيح من ل. د. ونظيره ص ٨٨.

(١٣) كذا في النسخ المحفوظة. وفي السبوت ص ٨٨.

ما أذن حشر وذفرى وخد كمرأة غريبة اسجج

قال شارح المديوان: «اذن حشر أي معدة دعيته وذفرى يحرق في هذا الشعر. وتنبث من تطويل

فلا حفظ السرحن رَوْحَكَ حَيَّةً ولا هي في الأرواح حين تفيض^(١)
 و«النفس» مؤنثة، وقد تذكر على معنى «الروح»، وقد ذكرنا في باب ما يؤنث، من
 جسد الانسان، ولا يجوز تذكره أن «الكف» والعجز^(٢)، والكراع، والابهام فيها
 خلاف.

وقد ضمن بعض النحويين هذا الباب في شعر قبيده^(٣) به، ولكنه لم يستوف جميع ما
 ذكرناه فقال:

[وهالك من الأعضاء ما قد عَدَدْتُهُ تَوَنَّتْ اَحْيَانَا وَحِينَا تُسْذَكِّرُ^(٤)
 لِسَانُ الْفَقِي وَالْعَتَقُ وَالْإِبْطُ وَالْقَفَا^(٥) وَغَاتِقُهُ وَالْمَتْنُ وَالْفَرْسُ يَذْكُرُ
 وعند النزاع والكراع مع المعى وَعَجِزُ الْفَقِي ثُمَّ الْغَرِيضُ الْمَجْبِرُ
 كذا كل نحوي حكى في كتابه سَوَى سَيَوِيهِ وَهُوَ فِيهِمْ مُكْبَرُ
 يرى أن تأنيث النزاع هو الذي أَيْ وَهُوَ لِلتَّذَكُّرِ فِي ذَلِكَ مُبَكَّرُ^(٦)

(١) من الطويل. لم اتف على قائله.

(٢) في و: أن الكرع، والمعد. والتصحيح من ل. د. والكلام المقدم.

(٣) كذا في و. د. وفي ل: قيد.

(٤) سقط في و.

(٥) كذا في و. د. وفي ل: لسان الفقي والابط والعتق والقفا.

(٦) لم نلق على نائل منه الا بيت

باب (١)

ما يذكر من الاعضاء ولا يجوز تأنيته^(١)

ذكر أبو القاسم من^(٢) هذا الصنف ست عشرة كلمة وهي: الرأس، والجبين، والحد، والفم^(٣)، والأنف، والمنخر، والثغر، والناصب، والناجذ، والذقن، والبطن، والمعى «واحد الامعاء»، والشبر، والباع، والظفر، والثدي^(٤).

قال المفسر: هذه الاعضاء كلها مذكورة كما وصف غير أن «المعى» قد ذكرنا أنه يؤنث ويذكر، وإنما قال: «واحد الامعاء» ليميزه من^(٥) «المعى» الذي يراد به شعب ضيق في الجبل يسيل فيه ماء، فإن هذا مذكر ايضاً، ولكنه ليس من هذا الباب.

وفي الحيوان اعضاء كثيرة مذكورة لا تؤنث يطول ذكرها، ولكننا نذكر منها^(٦) شيئاً ونتوخى المشهور منها. فمنها: الصدر، والزور^(٧)، والجريان، وهو باطن العنق^(٨)، واللبان: ما جرى عليه «اللب» من أصل العنق^(٩)، والحاراك، والكاهل، وهما اعل الكتفين، والأخدع، والوريد: عرقان في العنق. قال اللغويون: البائع^(١٠) عرق تشعب منه عروق البدن، فلما صار منه الى (العينين فهما الناظران)^(١١)، وما صار [منه الى العنق فهما

(١) سقطت في ل. د. وهي موجودة في الجمل ص ٢٨٩.

(٢) كلها في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٨٩: باب ما يذكر من اعضاء الحيوان ولا يجوز تأنيته.

(٣) في و: في.

(٤) سقطت في و. وهي موجودة في ل. د. والجمل ص ٢٨٩.

(٥) ينظر الجمل ص ٢٨٩.

(٦) في و: عن.

(٧) في و: ولكننا قد ذكرنا منها.

(٨) يقول الاصمعي: والزور الصور: الكتف المغربي ص ٢٦٦.

(٩) ينظر اللسان مادة (جرن).

(١٠) في اللسان في مادة (لبن): واللبان بالقنح ما جرى عليه اللب من الصمرة. واللب: وهو ما يشد على صدر الدابة أو

الناقة. اللسان مادة (ليب).

(١١) في اللسان في مادة (بوج): البائع: عرق في بطن الفهد من سبه: وبائع عرق يحيط بالبدن كله سمي بذلك

لانتشاره واخرقه.

(١٢) الناظران: وهما عرقان على حرفي الالف يتشكّلان من المؤنثين الى المذكر (المزجج) في وسائل في اللغة ١٩ وانظر الاصمعي

في الكتف المغربي ص ١٨٠.

الوريدان^(١)، وما صار منه الى ^(٢) العضدين فهما الألفان وما صار^(٣) منه الى اللسان فهما الصردان^(٤)، وما صار منه الى الذراعين فهما الأكحلان، وما صار منه الى القلب فهو «الأيبر»، وما صار منه الى الكبد فهو الرتين وما صار منه الى الوركين فهما الفائلان^(٥)، وما صار منه الى الساقين فهما «النسيان»، وما صار منه الى الرجلين^(٦) فهما «الصفانان».

ومن الاعضاء المذكورة^(٧): الظهر، والصلب، والكفل، والظنوب^(٨): مقدم عظم الساق، والمابض^(٩): مشق^(١٠) الذراع عند المرفق ومشق الركبة، والرسغ، والحافر، والمعصم: موضع السوار^(١١) من اليد. والسبك: طرف الحافر، والعاتق: موصل العنق في الرأس، والديسخ: موصله في الكاهل، والصدغ^(١٢)، والوجه والمحجر: العظم الذي تحت العين من الحجاج، والحجاج: العظم الذي فوقها، [والحاجب]^(١٣)، وانسان العين، والجفن، والقدال: مؤخر الرأس المشرف على القفا، والقوام: القامة، وأخص القدم: ما لم يصب الأرض^(١٤) من باطنها، وغيرها ظهرها^(١٥)، والأشجع: أصل الأصبع، والجوف، والطحال، والمصير: واحد^(١٦) المصزين، والعضو، والكوع: رأس الزند الذي يلي الابهام، والكرسوع: رأس الزند الذي يلي الخنصر، والزند: ما انحسر عنه اللحم من الذراع، والجلد، والجسم، والشخص، والشبح، وهما الشخص ايضا^(١٧)،

(١) الوريدان: انظر الزجاج ٣٢، والاصمي ١٩٩.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في و.

(٤) الصردان: وهما عرقان يستطنان اللسان، الزجاج ٣٠ وانظر الاصمي ١٩٧.

(٥) ينظر اللسان مادة (ليل).

(٦) في و: القدمين. والتصحيح من ن.د. واللسان مادة (صن).

(٧) كذا في و.د. وفي ل: المذكورة.

(٨) في و: الظنوب. والتصحيح من ن.د. والمسنودة (طب)، وفيه: الفسوب. حريف السق اليابس من لحم،

وقيل: هو ظاهر السق، وفيه هو عظمه.

(٩) الاصمي ٢٥٥ يقول: وينش المرفق يقلل له المابض وانظر رسائل في اللغة ص ٣٠.

(١٠) كذا في و.د. وفي ن: المابض مشق.

(١١) في و: السوارين.

(١٢) في و: والشرخ. والتصحيح من ن.د.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) كذا في ل.د. وفي و: والقدم وأخص الرجل ما لا يصب الأرض.

(١٥) كذا في و.د. وفي ل: فطاعرها.

(١٦) سقطت في ن.

(١٧) ينظر اللسان، مادة (تسج).

وكذلك السَّرب^(١)، والشلو^(٢)، [والملاق^(٣)]: الموق: طرف العين الذي يلي الأنف،
واللحافظ: طرفها الذي يلي الصدغ، والعرق، والنحر: الصدر، والمنحر: موضع النحر
منه^(٤)، والصليف^(٥): ناحية العنق، والظلف للخنم والمعز والبقر مثل القدم للإنسان، والا
حليل؛ يخرج البول والذكر، وكثير من اسمائه^(٦)، والمعجب والمعصص: أصل
الذئب^(٧)، والقونس: ما بين أذني الفرس^(٨)، والعرف^(٩) والحصر والحقور والاطل
والأبطل والصقل والقرب الخاصة^(١٠) كله بمعنى واحد، واللحم والشحم والشطى: عظم
لازق^(١١) بالنزاع والنسيه من الفرس: أخارك، ومن الحمار: الظهور^(١٢)، وقد نظم
[بعض]^(١٣) النحويين شيئاً يسيراً من هذا الباب في شعر رام تقيينه به وهو:

يا سائلي عما يُذَكَّر في الفقى لا غبرِعه عن صادق لك تجرير
رأس النقى وجبينه وقذالعه والشئ منهُ وأنفه والمنخِر
والبطن والقم ثم ظفر بعده ناب وخد بالحياه يُعَصِّفِر
والشدي والشبر المذيد^(١٤) وناجذ والباع والدقن الذي لا يُنْكَر
هذي الجوارح لا تؤنثها فها فيها له حظ إذا ما تُذَكَّر

-
- (١) سقطت في ل. قال ابن الأعرابي: السَّرب النضر. بكسر السين. اللسان مادة (سرب).
(٢) سقطت في ل. د. القل والفلأ: الجلد والجسد من كل شيء. والشئ من التحير: جلده وجسده. اللسان مادة (شلا).
(٣) سقطت في و.
(٤) كذا في ل. د. وفي و: القرون وطنح والصنور ومجر موضع نحر منه.
(٥) في اللسان في مادة (صلف): والصليف عرض العنق. وهم صميتان من الجفنين.
(٦) في و: والأحليل يخرج البول من الذكر، وكثير من اسمه. وفي ل: والأحليل في مخرج البول والذكر من اسمه.
(٧) ينظر اللسان مادة (عجب).
(٨) ينظر اللسان مادة (قنس).
(٩) في و: والقريب.
(١٠) سقطت في ل. د.
(١١) كذا في د. واللسان مادة (شطي). وفي و: لا حصر. وفي ل: لا حصر.
(١٢) ينظر اللسان مادة (سبي).
(١٣) سقطت في و.
(١٤) كذا في ل. د. وفي و: نبيس.

باب ما يذكر ويؤنث من غير ما ذكرنا^(١)

جميع ما ذكره ابو القاسم [في هذا الباب]^(٢) يذكر ويؤنث على ما قال، وكان الأصمعي يقول: لا أعرف في «العنكبوت» الا التانيث، وكان ينكر ايضا التذكير في «الحمر»^(٣)، واصلح^(٤) عليه بقول الأعشى:

وكان الحمر المدام من الا سفط مجزوجة بماء زلال^(٥).

فقال: انما الرواية^(٦): «وكان الحمر المدامة م الاسفط»^(٧) اراد: من الاسفط، فحذف نون «من» لالتقاء الساكنين كما قال [الأخضر]^(٨).

أبلغ أبا دختنوس مألوفة غير الذي قد يقال م الكذب^(٩)

(اراد: من الكذب)^(١٠).

(١) كذا في و. وفي ل. د. هـ، والجمل ص ٢٩٠: باب ما يؤنث ويذكر من غير ما ذكرنا.

(٢) سقطت في و.

(٣) في و: وكان ينكره ايضا في الحمر.

(٤) في ل. د. هـ: للصح.

(٥) من الخفيف. وروي القراء البيت على النحو الآتي:

وكان الحمر العتيق من الاسفط مجزوجة بماء زلال

وقال القراء بعده: فقال العتيق ثم رجع الى التانيث فقال مجزوجة وقد يكون ان تلقى اناء تشبهها بكتب خضيب وهو كحيل

وطية دهن لاما معتقة فهي مفعول بها في الاصل كما تنقل معقد وعقيد (المذكر والمؤنث ص ١٨). ورواية الديوان مطابقة لرواية

القراء ص ١٦٤ (صان).

(٦) في و: نال والرواية.

(٧) كذا في ل. د. هـ. وفي و: كلفا الحمر المدامة م الاسفط.

(٨) سقطت في و.

(٩) كذا في د. وفي و:

أبلغ ينسي حبوس مألوفة عسير السني يشيل منكلف

ورواية ث قريبة من رواية د. وأبو دختنوس حولت من زوادة (وسط اللام) ٨٣٥. و«لاعلام» ١٤٨٣. وفي ابن يعيش ٣٥٨/٣:

أبلغ امد اختنث...

(١٠) سقطت في و. د.

وبما لم يذكره ابن القاسم «الطباع» تذكر^(١) وتوثق على معنى «الطبيعة»، وقال ابو حاتم: «الأضحى» مذكر في لغة قيس عيلان، ومؤنث في لغة بني تميم. قال: واجتمع عندي اعرابيان مسنان، قيسي، وتيمي قد جاوزا أو دانا كل واحد منهما التسعين^(٢) فسألتهما عن «الأضحى»^(٣)، فقال التيمي: دنت الأضحى ضحي^(٤)، وقال القيسي: دنا الأضحى. وانشد يعقوب:

رَأَيْتُكُمْ بَنِي أَخَذُوا لَنَا دَنَا الْأَضْحَى وَصَلَّتِ اللَّحَامُ
قَوْلَيْتُمْ بَوْدُكُمْ وَقُلْتُمْ لَعَكُ مِنْكَ أَقْرَبُ أَوْ جُذَامُ^(٥)

و«السرراويل» كان الأصمعي لا يعرف فيها الا التانيث^(٦) ويحتج بقول قيس بن سعد بن عباد^(٧):

أَرَدْتُ لِكَيْمَا يَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّنَا سَرَاوِيلُ قَيْسٍ وَالْيَفْرُودُ شُهُودُ
وَأَن لَا يَقُولُوا: غَابَ قَيْسٌ وَهَلِ سَرَاوِيلُ عَادِي نَمْتُهُ نُمُودُ^(٨)

و«كبكب» جبل^(٩) ذكره امرؤ القيس وصفه في قوله:
فَرِيقَانِ مِنْهُمْ جَارِزُ بَطْنِ نَخْلَةٍ وَأَخَرُ مِنْهُمْ قَاطِعُ نَجْدِ كَبْكَبٍ^(١٠)

وأنته^(١١) أعشى بكر فلم يصفه في قوله:

(١) كذا في د. و.د. وفي ل: مذكر.

(٢) كذا في د. وفي ر: قد جاوزا أو زاد كل واحد منها على التسعين. وفي ن: قد جاوزا أو دانا كل واحد منهما التسعين.

(٣) في ل: الأضحى.

(٤) سقطت في د.د.

(٥) من الواو، وما لا يفي الغول الطهوي. يظن اللسان مادة (صحا). ولقد ذكر المؤلفان للفراء ص ١٨.

(٦) يظن اللسان مادة (سرت).

(٧) هو صاحب من شعاع العرب وأبو جهم. صاحب الأمان غلبا عليه السلام ثم لم يأن خلافة معاوية (الأعلام ٥٦٨).

(٨) من الطويل. يظن اللسان مادة (سرت). وما فيه منسوبة إلى قيس بن عباد وبهذه: «قال ابن سيده: بلغنا أن قيسا طلول روميا بن بني معاوية أو غيره من الأمراء تنحدر قيس من سراويله وألقاها إلى الرومي فضلت عنه، فعلى ذلك بن بني معاوية فقال هذيل البليان يمتدح عن لقاء سراويله في المشهد الحمر».

(٩) سقطت في و.

(١٠) من الطويل. قوله (جأز بطن نخلة) يعني سكت اسم معمر والنخلة: الطريق في الجبل. وككب: اسم جبل. يقول:
تفرق القوم فرقتين منهم أخذت سلا وبعده أخذت عدا، وأما يعني الطريق: جيب بعد انفضاضه ارتفع الذي كان يجمعهم فبقى به كل من يمشي، ويخرج كل حي إلى منه وموضع، أقامته. يظن د. ص ٤٣.

(١١) في و. وانشد. وبالتصحیح من د.د.

ومن يفترب عن قومه لا يزل يرى مصارع مظلوم مجرأً ومُسْتَبَاً
وتدفن منه الصالحات وإن يسر يكن ما أساء النار في رأس كَيْكَبَا^(١)

«حراء» جبل بمكة ذكره روبة وصرفه^(٢) في قوله:

ورب وجه من حراء مُنْحَنٍ^(٣)

وأثـه جرير بن الحنظلي، ولم يصرفه في قوله:

سيعلم أينـا خير قديماً واعظنا يطن جرأـة نارا^(٤)

والقياس يوجب في^(٥) المواضع كلها ان تذكر على معنى «الموضع» و«المكان»، وتؤنث على معنى الأرض والبلدة والبقعة والمحلة، وما كان منها جبلاً نحو: قدس، ولبنى^(٦)، ويعلم، ويرمم، وككب، [وأجأ]^(٧) جاز أن يذهب به الى معنى الجبل والطود فيذكر ويصرف، أو الى الهضبة والأكمة فيؤنث ولا يصرف، وزعم الطوسي^(٨) أن «معزى» تنون ولا تنون، «والسلم» بكر السين وفتحها الصلح تذكر وتؤنث. قال الله تعالى: «وان

(١) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ٤٤٩٦. وفي الديوان ص ١١٣:

على من له رطب حواله مضجاً	من يفترب عن قومه لا يجد له.
مصارع مظلوم مجرأً ومسجياً	ويطمع بظلم لا يزال يرى له
يكن ما أساء النار في رأس كيكبا	وتدفن منه الصالحات وإن يسر

يقول: من يفترب عن قومه جرى عليه الظلم فاحتله لعدم ناصره وأعطيت حسنته وأظهرت سبلته. والمسحب من ثولك: سحبت الشيء إذا جرفته وككب جبل بعينه. والبيت من الطويل

(٢) سقطت في ل.

(٣) هذا مجزيت صخره: يجس الحدى ويث السند. ينظر ديوانه ص ١٦٣.

(٤) من الوافر. لم أجده في الديوان لا في طبعه الصادي ولا في ضمة دار المعارف.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في لـ: لبن، وكلاماً صحيح لما مر.

(٧) سقطت في و، وجاءت مكانها كلمة (فأذا)

(٨) هو علي بن عبد الله بن سعد الشيمي الطوسي اللقي، من أصحاب أبي عبد القاسم بن سلام، تلميذ مشايخ الكوليين والبصريين وكان أكثر مخالفة واتبعه عن من الأعاجيب وهو من أهل القرن الثالث (تأريخ الرواة ٢٨٥/٢).

جَنَحُوا لِلْسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا^(١). وقال عباس بن مرداس السلمي^(٢):

التسلم تأخذ منها ما رُضِيَ به والحربُ يكفيك من انفاسها جزع^(٣)

فأما «السلام» الذي يراد به: الدلو، فمذكر^(٤)، والعرس، والفهر^(٥)، والدود من الابل: ما دون العشرة. والسلطان من ذكره ذهب به إلى «الملك»، ومن انّه ذهب به إلى معنى «الخلافة»^(٦) أو إلى معنى «الحجة». وقال بعضهم: هو جمع «سليط» وهو الزيت^(٧) كأنهم أرادوا أنّه سبب لإثارة^(٨) الحلق وإشراقه كما أنّ الزيت سبب^(٩) لإثارة السراج، وحكي عن أعرابي أنّه قال: قضت به عليك السلطان^(١٠)، وقال زياد الأعجم^(١١) في تذكيره: فتى.. زأده السلطان في الخفير^(١٢) رغبة إذا غير السلطان كلّ خليل^(١٣)

و«العرس» الأشهر فيه التأنيث، وقد حكي فيها التذكير وهو قليل. قال الراجز:

إنّا وجدنا عرس الحنّاط لشيمة ذميمة الحوّاط^(١٤)

(١) سورة الأنفال، الآية ٦١.

(٢) شاعر غفر من شعراء مسلم (تظهر ترجمته في مقدمة ديوانه الذي حققه الدكتور يحيى الجبروي ص ١ وما بعدها).

(٣) من البسط، ينظر ديوانه ص ٨٦.

(٤) ينظر اللسان مادة (سلم).

(٥) الفهر: الحجر كدر ما يلقى به الجوز ونحوه، انش، قال الليث: عامة العرب توثت الفهر وتصغيرها فهير. وقال الفراء:

الفهر يذكر ويؤثت، ويؤل هو حجر ملاء الكف (اللسان مادة فهر). ويقول الفراء في كتابه المذكر والمؤنث ص ١٩ والفهر وهي الحجر وتصغيرها فهير.

(٦) في و: دل: الخليفة. والتصحيح من د.

(٧) ينظر اللسان مادة (سلط).

(٨) في و: نسب إلى إثارة. والتصحيح من ل، د.

(٩) في و: ينسب. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في و: وحكي عن ابن الأعرابي أنّه قال: نفثت به عليك السلطان. اقول: زاد عليه الفراء: وقد اخلت (يسكون

الهاء) فلان السلطان ص ١٩. والتصحيح من د. يدل على صحة ما فيها عبارة اللسان في مادة (سلط) وهي: وقال ابن السكيت:

السلطان مؤنثة، فقال: نفثت به عليه السلطان.

(١١) هو أبو أمامة زياد بن سلمى من شعراء الدولة الأموية. وكانت فيه لكنه لذلك قيل له الأعجم (تظهر ترجمته في الشعر

والشعر لابن كثير ٣٤٧/١ وخزانة الألب ١٩٧/٢).

(١٢) في ل، د: في الحمد.

(١٣) من الطويل.

(١٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان (حوظ):

إنّا وجدنا عرس الحنّاط معلومة لثيمة حوّاط

وهو فيه غير منسب. والحوّاط: حفيرة تتعدد للطعام أو الشيء يلقح عنه سريعا.

والغوغاء» صفار الجراد وسفلة الناس، من ذكر نوتها، ومن انت لم ينوتها وكذلك
«العلقي» وهو شجر يذيق به ينون ولا ينون^(١)، وزعموا أن رؤية سمع يشد بيت أبيه
العجاج:

فحطّ في علقي وفي مكور
غير منون.

والدلو، تذكر وتؤنث. قال بشر بن أبي خازم^(٢):

وليس الرزق عن طلب ولكن
تجشك بمثلها طورا وطورا
إذا القيت دلوك في الدلاء
تجشك بمثلها طورا وطورا
وقال الراجز^(٣):

بشي بدلو مكرب العراقي^(٤)

والصراط المشهور فيه التذكير، وبه نزل القرآن، وقد حكى^(٥) فيه التائيث
ودوي^(٦) عن يحيى بن يعمر^(٧) أنه قرأ: «مَنْ اصْحَابُ الصَّرَاطِ السَّوِيِّ^(٨)» بين مضمومة

(١) ينظر اللسان مادة (علق).

(٢) هذا صديت. عجز: بين تروى الشمس والأور. ينظر ديوانه ص ٢٢٣. واللسان مادة (علق). وفي الكتاب ٩٧:

يسنّ في علقي ولي مكور. وعلقي: شجر. ومكور: شجر. وتروى الشمس: مضيها، ونوروما: ظلها.

(٣) شاعر جاهلي من بني أسد. تنظر ترجمته في مقدمة ديوانه الذي حققه الدكتور عزة حسن.

(٤) كذا في و. ولي له د:

وليس الرزق عن طلب حشيت
تجشك بمثلها يرمسا يوما
ولكن سق طورك في الدلاء
تجشك محمدا وقليل ماء

والبستان من الزمار، ولم أجدهما في ديوان بشر بن أبي خازم.

(٥) في و: آخر.

(٦) العراقي جمع عرقرة وهي شعبة معروفة على الدلو، والكرب حبل الذي يشد على عراقي الدلو، السال (كرب)،

لا عرق).

(٧) في له د: حكى.

(٨) كذا في د. وفي و له: وقد روى.

(٩) هو يحيى بن يعمر التايبي. قلبه لأبيب نحوى ميرز، أنشد النجاشي في الأسود. توفي سنة ١٢٩ (بيعة الزينة ٣١٩٦).

(١٠) سورة طه الآية ١٣٥. قال أبو جندب المكي في هامش تفسير الجلالين: (الصراط السوي) فيه خمس قراءات الأولى على فعل أي المستوي والثانية السواء أي الوسط والثالثة السوي بالفتح بمعنى الشرف والرامة السوي وهو ثابت الأسو وأنت على معنى الصراط أي الطريقة كقولك تعالى «استقاموا على الطريقة» ينظر آخره الثالث ص ٦٠٨ و ٦٠٩ من المخرجات: الآية مترجمة في تفسير الجلالين.

«وإوا مشددة، -خى»^(١) ذلك يعقوب الحضرمي^(٢) عن عضمة الفقيمي عن يحيى بن يعمر.
وقال أبو حاتم: «المهدي» مذكر عند أكثر العرب، وروى أن بعض بني أسد انتبه
فقال: «هدى حسنة» [فانتبه]^(٣).

والفردوس تذكر وتؤنث، ويروى أن الثوري^(٤) سأل أبا حاتم السجستاني [عن
الفردوس]^(٥) أمذكر هو أم مؤنث؟ فقال أبو حاتم: مذكر^(٦)، فقال الثوري: بل هو مؤنث
لقرله تعالى^(٧): «الفردوس هم فيها خالدين»^(٨)، فقال أبو حاتم: إنما^(٩) أنت لأنه ذهب
[به]^(١٠)، إلى معنى «الجنة» فقال الثوري: يا غافل أما سمعت الناس يقولون: أسألك^(١١)
الفردوس الأعلى فقال أبو حاتم: يا نائم «الأعلى» ها هنا: أفعّل وليس «بفعّل»، فنجعل
الثوري ونكس رأسه. وقال أبو حاتم: بعض العرب تجعل^(١٢) «الخانوت» «الخمر»،
وبعضهم يجعلها^(١٣) «الخمار» قال الهذلي:

يُكْسِي بَيْنَنَا حَانُوتُ خَمِرٍ مِنْ الْخَمْرِ الصَّرَاصِرَةِ الْقِطَاطِ^(١٤)

(١) لي و: وذكر.

(٢) هو يعقوب بن إسحاق الحضرمي. قال أبو حاتم: يعقوب بن إسحاق من أهل بيت العلم بالقرآن والعربية وكلام العرب
والرواية الكثيرة للحروف والفقه. وكان أفرا الفراء. وله كتاب سماء والجامع جمع فيه عامة اختلاف وجه القرآن ونسب كل حرف
إلى من أقرأ به. توفي سنة ٢٥٠ (طبقات النحويين واللغويين ص ٥٩).

(٣) سقطت لي و: د. وانظر المذكر والمؤنث للفراء ص ٢٩.

(٤) هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي. كان إماماً في علم الحديث وغيره من العلوم. توفي سنة
١٦١ (وفيات الأعيان ١٢٧٢-١٢٨٠).

(٥) سقطت لي و.

(٦) سقطت لي ل.

(٧) لي ل: لقول الله عز وجل. ولي د: لقول الله تعالى.

(٨) سورة المؤمنون، الآية ١١.

(٩) سقطت لي ل.

(١٠) سقطت لي و.

(١١) سقطت لي ل.

(١٢) سقطت لي ل.

(١٣) لي و: نجمله.

(١٤) لأنه المتخلف الغليل واسمه مالك بن عويم بن سويد، شاعر جاهلي (ينظر ديوان الخليلين ٢٧٢ واللسان مادة (قطط)،
يقول: يمشي بيننا صاحب حافوت من خر. وقوله: من الخمر الصراصيرة يريد أعجم من نبط الشام يقال هم الصراصيرة.
والقطط: الجراد الواحد فقط وهو ضد الخمرودة

والأشهر في «الآزار» التذكير وربما أنت، قال أبو ذؤيب^(١):
تبرأ من دم القتييلِ ريزةً وقد علقَ دم القتييلِ إزارها^(٢)

و«الموسى» تذكر وتؤنث، والأشهر فيها التأنيث، قال الشاعر:
فإن تكن موسى جرت فوق ينظرها فما خنت إلا ومضان قاعد^(٣)

و«السيل»^(٤)، والذهب، واللبن^(٥)، والبعر، والإنسان، والسكين «الأشهر» فيه التذكير، قال الشاعر:

يرى ناصحا فيما بدا وإذا خلا فذلك سكينٌ على الخلق حافق^(٦)

وأُشْدُ القراء في التأنيث:
فميت في السنام غداة قرَّ بسكينٍ مؤثقة الصَّاب^(٧)

(١) سقطت في و. وأبو ذؤيب الحلبي هو غويث بن خالد، شاعر جاهلي إسلامي وكان ولية لساحلة بن جوبة الحلبي (نظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥٤٧٦).

(٢) من الطويل. قوله: «وقد علقته دم القتييل إزارها» هذا مثل، كما يقال حملت دم فلان في ثوبك، أي تكنته (نظر ديوان الحليين، ٢٢٧١).

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان في مادة (موسى):

قال يعقوب: وأشدُّ القراء في تأنيث موسى:

فإن تكن موسى جرت فوق ينظرها فما خنت إلا ومضان قاعد.

وهو فيه غير منسوب والبيت من الطويل وقد كتب نسخ (و) في الحاشية مصان: «نحجم» قول: «هه القراء في الذكر والمؤنث إلى زياد الأعجم ص ٢١

(٤) في الحاشية مصان: الحجام. قول: نسبة القراء في المقتدر والمؤنث إلى زياد الأعجم ص ٢١.
(٥) في ل. د. والمسل. قال ابن منظور: والعرب تذكر المسل ويؤنثه وتذكيره لغة معروفة والتأنيث أكثر (اللسان مادة غسل).

(٥) كذا في و. د. وفي ل: اللبن والذهب.

(٦) قاله أبو ذؤيب الحلبي (ينظر ديوان الحليين ١٥٧١) وهو فيه على هذا. وفي النسخ المخطوطة:

يرى ناصحا فيما يرى فإذا خلا

وفي اللسان في مادة (حق):

ويرى ناصحا فيما بدا فإذا خلا

وهو من الطويل.

(٧) من الزايف. ينظر اللسان مادة (سكن)، وهو فيه غير مسيب.

و«الصواع»^(١) يذكر ويؤنث، قال الله تعالى: «قالوا: نفقد صواع الملك، ولن جاء به حمل بعير»^(٢) فذكر^(٣) ثم قال بعد ذلك: «ثم استخرجها من وعاء اخيه»^(٤)، وقد ذهب من لا يميز فيه التأنيث الى أنه أراد: ثم استخرج السقاية.

و«المسك» يذكر ويؤنث والأشهر [فيه]^(٥) التذكير، قال الشاعر:

إذا بدا المسك ينل في مقارِقهم راحوا كأنهم^(٦) مرضى من الكرم^(٧)

(١) الصواع: إله يشرب فيه، مذكر. وقال الزجاج هو يذكر ويؤنث (اللسان مادة صوع).

(٢) سورة يوسف، الآية ٧٢.

(٣) سقطت في و.

(٤) سورة يوسف، الآية ٧٦.

(٥) الزيادة من ل.

(٦) كذا في و، والكامل للمبرد ٥٤٨، والشعر والشعراء لابن قتيبة في ترجمة الشمريل ٥٩٣٧، والسمط ٥٤٤. وفي ل، د:

تحاليم.

(٧) قاللة الشمريل من شريك الأبروحي. شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية (تنظر ترجمته في السمط ٥٤٤)، والبيت من

البيط.

باب (١)

ما يذكر على معنى ويؤنث على معنى آخر

هذا النوع لم يذكره أبو القاسم، ولكننا اردنا ان ننتم به هذه الابواب لغرابته، فمن ذلك «الدرع»: اذا أردت به قميص المرأة ذكّرت^(١) واذا اردت [به]^(٢) «درع الحديد» أنثت وذكّرت^(٣)، قال رؤبة:

مقلّصا بالدرع في البنظن^(٤)

و «الأضحى» إن أردت به «الذبايح»^(٥) أنثت، وان ذهبت به^(٦) الى اليوم الذي يضحى فيه ذكّرت.

و «القب» ان ذهبت به الى «المعى» أنثت وان اردت به اداة «السانية»^(٧) ذكّرت.

و «الاصبع» ان أردت^(٨) «الجراحة» أنثت وان أردت به «الأثر»^(٩) ذكّرت، يقال: له^(١٠) اصبع حسن، قال الراعي شاهدا على أن «الأثر» يقال له «اصبع»^(١١):

(١) سقطت في ل، د.

(٢) ودرع المرأة: قميصها، وهو ايضا الثوب الصغير تلبه الجارية الصغيرة في بيتها، وكلاما مذكور، وقد يؤنثان (اللسان مادة درع).

(٣) الزيادة من د.

(٤) ينظر اللسان مادة (درع).

(٥) هذا صدر بيت عجز: يمشي العرضى في الحديد المتقن وهو في اللسان في مادة (درع) منسوب الى اي الأعرج. وفي ديوان رؤبة في (ابيات مفرقات منسوبة الى رؤبة ويضعها الى المعالج) وروى هذا البيت على النحو الآتي:

مسرول في آلة مرسين يمشي العرضى في الحديد المتقن

ومشاني المعالج فيما زمني

(٦) في ل، د: والأضحى اذا أردت الذبايح.

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) السانية: المغرب وأقاربه، والسانية: النافضة وهي الناقة التي يستقى عليها. اللبث: السانية، وجمعها السوالي. ١٠ يستقى عليه الزرع والحيوان من يميز وغيره (اللسان مادة ساق).

(٩) في ل، د: يبا.

(١٠) في ل، د: وان ذهبت الى الأثر.

(١١) كلما في و، د: وفي ل: ماله.

(١٢) كلما في و، ل. وفي د: قال الراعي في آله الأثر.

ضعيفُ العَصَا بادي العُرْوَى ترى له عليها اذا ما أُجذِبَ النَّاسُ اصْبَعًا^(١)
 و«السَّما» اذا أردت به^(٢) التي تظل الأرض اثنت، واذا^(٣) أردت «السقف»
 ذَكَرْتَ، وان أردت «المطر» بها^(٤) ففيها خلاف، والوجه التذكير لقول^(٥) الشاعر:
 اذا سَقَطَ السَّما بأَرْضٍ قَومٍ رَعِيانَ وان^(٦) كانوا غَضابا
 و«الصاع» اذا أردت به «الكيل» اثنت وذكرْتَ، وان أردت به «المطمئن» من
 الأرض ذَكَرْتَ، قال المسيب بن علي^(٧) في أنه «المطمئن» من الأرض:
 مرحت يداها للنجاء كأنما تكبر بكفي ماقِطٍ^(٨) في صاع
 (ويروى: كأنما تكرو بكفي ما قط في صاع)^(٩)، و«الماقط» الذي يضرب بالكرة
 ثم يأخذها

و «الثاب» اذا أردت به «الفرس» من الأسنان والسيد من الرجال ذَكَرْتَ، وان
 أردت به «الناقة المسنة» اثنت^(١٠)؛

و «العين» ان أردت به^(١١) عين النظر، أو عين الشمس [أو عين الماء]^(١٢) أو عين

(١) من الطويل. ينظر ذواته (حاشية الصفحة ١٠٢)، واللسان ملحة (صحيح)، قوله: ضعيف العصا أي حلق الرمية لا
 يهرب ضربا شديدا، يصفه بحسن قيامه حل إبله في الجلب. والبيت من الطويل، وهو في وصف راع.

(٢) سقطت في له، د.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: وان.

(٤) في له، د. بها الطر.

(٥) في له، د: كقول.

(٦) في و: ولو. والتصحيح من له، د. واللسان، وهو منسوب فيه إلى معمود الحكماء معلومة بن مالك، وسعي معمود

الحكماء لقوله في هذه القصيدة:

أعود مثلها الحكماء يهدي إذا ما الحق في الخذلان تبا

(ينظر اللسان ملحة سبأ). والبيت من الواقر.

(٧) هو من شعراء بكرين وأهل المدحيين وخالد الأعشى. جاهلي (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ١٠٧/١ والخزاعة ١

٥٤٥).

(٨) في و: لاصب. والتصحيح من له، د. والشعر والشعراء ص. ١١٠.

(٩) سقطت في له، د.

(١٠) كذا في و، وفي له، د. والثاب اذا أردت به الناقة المسنة اثنت وإد أردت الثاب من الانسان (في ل) والاسنان (في د) أو
 السيد من الرجال ذَكَرْتَ.

(١١) في ل، د: بها.

(١٢) سقطت في و.

الميزان، أو المطر، أو عين الركبة^(١) أنثت وإن أردت بها الإصابة بالعين ذكرت^(٢).
و «الأرض» إن أردت بها^(٣) ضد السماء، أو قوائم الدابة^(٤) أنثت، وإن أردت بها
المصدر من: أرض الرجل، إذا أُرعد، ومن أرض إذا أصابه الزكام، أو أُرضت
الأرض^(٥) الحشبة، إذا أكلتها ذكرت.
و «الموسى» إن أردت بها^(٦) الآلة التي يخلق بها أنثت وذكّرت، وإن أردت^(٧) والمخلوق
الرأس ذكرت.
و «السلم» إن ذهبت به إلى «الصلح» ذكرت وأنثت، وإن أردت به^(٨) «الدلو»
ذكرت.
و «الصل» إن^(٩) أردت به الذي يؤكل ذكرت وأنثت^(١٠)، وإن أردت به السرعة في
المشي ذكرت، قال الزجاج^(١١):
و الله لولا وجع في الحُرْقُوب لَكُنْتُ أَبْقَى^(١٢) عَسَلًا مِنَ السَّيِّئِ
وهذا شاذ لغوي لا نحوي، وكذلك [ما^(١٣)] أنشدناه في الاصبع، والصاع.
و «الذهب» إن أردت به الذهب المعروف أنثت وذكّرت، وإن أردت به «الذهب»
الذي هو مكيال لأهل اليمن^(١٤) أو ما يصيب الإنسان من الحيرة إذا نظر إلى الذهب ذكرت،
وهذا الباب يتسع ويكثر جدا.

(١) كذا في و، د. وفي ل: اوعين الركبة أو المطر.

(٢) ينظر اللسان مادة (عين).

(٣) سقطت في د.

(٤) والأرض: سفلة الجير والدابة وما ولي الأرض منه، يقال: بعير شهب الأرض إذا كان شديد القوائم. والأرض: أسفل

قوائم الدابة. اللسان (أرض).

(٥) في ل، د: الأرض، واللفظان صحاحان، ينظر اللسان مادة (أرض).

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في ل، د: د.

(٩) في ل، د: كذا.

(١٠) في و: ذكرته وأنثته.

(١١) كذا في و، د. وفي ل: قال الزجاج في السرعة.

(١٢) في و: أمشي. والصحيح من ل، د، واللسان مادة (عسل)، وهو فيه غير مسوب.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) كذا في و، د. وفي ل: أهل اليمن.

باب الأفعال المهموزة

قال أبو القاسم في هذا الباب: أرجأت الأمر يارجل^(١)، وقرأ الكتاب وأقرأ غيره واستقرأ^(٢)، وآخرون مرجؤن لأمر الله^(٣) وأرجه وأخاه^(٤)، بالهمز وترك الهمز، وذكر فيه: استخذأ فلان لفلان^(٥) وترك الهمز فيه أقيس من الهمز، ويكون مشتقا^(٦) من «الخذاء» وهو استرخاء الأذنين، وكذلك استرخاء الفرج والتبات^(٧)، لأن اللد يعد^(٨) ضعفا ولينا كما أن العز يعد صلابة وقوة وهو مشتق من الأرض العزاز^(٩) وهي الصلبة، وقد روى [عن^(١٠)] الأصمعي أنه قال: شككت في هذه اللفظة أهي مهموزة أم^(١١) غير مهموزة، فلقيت إعرابيا فقلت: يا إعرابي: كيف تقول: استخذأت أو^(١٢) استخذيت، فقال: لا أقولها^(١٣)، (فقلت: لم)^(١٤)، فقال: لأن^(١٥) العرب لا تستخذني لأحد، فلم يحمز^(١٦)، وقد روى أن من العرب: من يسهل المحزمات كيفما كانت إلا ما لا يمكن تسهيله.

(١) ينظر الجمل ص ٢٩٠.

(٢) كذا في الجمل ص ٢٩٠. وفي النسخ المخطوطة: وقد قرأت القراء.

(٣) سورة الثوبة، الآية ٩٠٦.

(٤) سورة الاحزاب، الآية ٩١١.

(٥) ينظر الجمل ص ٢٩٠.

(٦) سقطت في ل.

(٧) كذا في ل، د. وفي و: اللط.

(٨) كذا في و، د. وفي ل: يسي.

(٩) والعز والمزاز: المكان الصلب السريع السيل، وقال ابن شميل: العزاز ما غلظ من الأرض وأسرع سيل مطره (اللسان

ملحة عز).

(١٠) سقطت في و.

(١١) في و: أرى. تقول: الصحيح أن يقول: امهموزة هي أم غير مهموزة؟

(١٢) في ل، د: أم.

(١٣) في ل، د: لا أقولها.

(١٤) سقطت في د.

(١٥) كذا في و، د. وفي ل: إن.

(١٦) في اللسان في ملحة (خطأ): «وقيل لإعرابي في مجلس أبي زيد: كيف استخذأت؟ ليتعرف منه الهمز، فقال: العرب لا

تستخذيه، فهمز».

باب الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء وتسمى حروف

الرفع^(١)

أنشد أبو القاسم بيتاً^(٢) في هذا الباب :

بيننا تمنائقُ الكمأة وروغهُ يوماً أُتيحَ له جرى سلفُ^(٣)

وقع^(٤) في^(٥) نسخ هذا الكتاب «تمائق» وكذا قرأناه^(٦)، وهو غلط، لأن «تمائق» لا يتعدى الى مفعول، والصواب «تمنقه»^(٧) بغير الف، وكذلك وقع في اشعار المهذلين.

(١) كذا في و. وفي ل. د: باب الحروف التي يرتفع وفي الجمل من ٢٩٣: باب الحروف التي ترتفع ما بعدها بالابتداء والغير وتسمى حروف الرفع.

(٢) سقطت في ل. د.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة، والجمل من ٢٩٤. وأما في ديوان الفضل ١٨/١ لحاء مكلفاً: بينا تمنقه الكمأة وروغهُ. . .

وهو لا يذوب المذلي. يقول: هذا المستخرج بين تمنقه الكمأة وبين وروغته أي بين أن يقبل ورواغه إذ قتل. أتبع له، أي قد مر له رجل جرى. سلف: جري، الصلح. والبيت من الكامل.

(٤) سقطت في ل.

(٥) سقطت في ل.

(٦) راجع الحاشية ذات الرقم (٣).

باب الوقف

قال أبو القاسم في هذا الباب^(١): والاشمام، وروم الحركة انما يكونان في المرفوع^(٢).

[قال المفسر: ليس هذا^(٣) مذهب سيويه [والحليل^(٤)] وانما هو مذهب ينسب الى ابن كيسان، و«الاشمام» وحده هو الذي لا يكون الا في المرفوع، لأن معنى الاشمام أن تشير الى حركة الحرف لتخرجها، ولا يمكن ذلك الا في «الضمة» لأن مخرجها من الشفتين فيمكن الناطق أن يضم شفثيه فيرى المخاطب ذلك. وأما «الكسرة» والفتحة» فان مخرجها لا يراه المخاطب^(٥)، لأن مخرج «الكسرة» من وسط الفم^(٦) ومخرج «الفتحة» من الحلق، وأما «الروم» فيمكن في المجزور والمنصوب غير المنون، لانه اضعاف الحركة^(٧) لا سلبها بالجملة، ويمكن ان يسمعه الأعمى، وأما «الاشمام» فليس معه حركة البتة^(٨) انما هو تنبيه العضو للنطق.

مسألة

قال في هذا الباب: والسادس «الاتباع» وهو أن تنقل حركة الحرف الى ما قبله ليعلم السامع انها حركة الحرف في الوصل، واكثر ما يبيء ذلك في الشعر نحو قولهم: **هَذَا بَكَرٌ**، ومررت ب**بَكَرٍ**، وأنشد:

أنا ابنُ صَويَّةَ اذ جدُّ النُّقْرِ^(٩)

(١) كذا في د، و. وفي ل: في هذه الآيات.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة، وفي الجمل من ٢٩٩: في المرفوع خاصة.

(٣) سقطت في د.

(٤) سقطت في د.

(٥) في ل، د: فان مخرجها لا يراها المخاطب.

(٦) في و: اللسان.

(٧) في و: الحرف. والتصحيح من ل، د.

(٨) كذا في ل، د، و. وفي و: فليس يسمعه البتة.

(٩) نسبه سيويه في الكتاب ٢ ٢٨٤ الى بعض السعفين. وقال محقق كتاب الجمل في الصفحة ٣٠٠ منه: «وقيل هو لفدي بن أحمد المقرئ وقال الجوهري هو نسيب الله بن مائة». والشاهد به لقاء حركة الراء على القاف للوقف، والتفرد صوت يسكن به الفرس عند احتمائه وشدة حركته اي أنا الشجاع المثل اذا احشيت الخيل عند اشتداد الحرب.

قال المفسر: هذا الكلام يحتاج إلى تقييد، وهو أن يزداد فيه فيقال^(١): ولا يكون إلا فيما قبل آخره ساكن من غير حروف^(٢) المد واللين ولم يعرض فيه خروج^(٣) من كسر إلى ضم ولا من ضم إلى كسر^(٤)، وإنما شرطنا أن تكون الحروف التي تنقل إليها الحركة حروفاً صحيحاً^(٥)، لأنه لا يجوز في نحو «ريد» ولا^(٦) «عون» نقل [لاستقلال]^(٧) الحركة على حروف^(٨) العلة، وشرطنا أن لا يكون فيه خروج من ضم إلى كسر ولا^(٩) من كسر إلى ضم، لأنه لا يجوز أن تقول^(١٠): هذا العدل، ولا بعث اليك بالبر، ولكنك تتبع الضم الضم والكسر الكسر كما قال أوس بن حجر:

لنا صرخة ثم اسكاته كما طرقت بنفساس بكر^(١١)

فكسر الكاف ولم يضمها^(١٢)؟

مسألة

قال أبو القاسم: والسابع «التخيل» كقولك: هذا جعفر وعامر وما أشبهه^(١٣)، وأنشده^(١٤):

لقد خشيت أن أرى جذباً في عامنا ذا بعد ما أخصب^(١٥)

(١) في له، د: ويقل.

(٢) كلها في و، د. وفي له: حرف.

(٣) سقطت في له.

(٤) في له، د: من ضم ال كسر ولا كسر إلى ضم.

(٥) في له، د: وإنما شرطنا أن يكون الحرف الذي تنقل فيه (في له) واليه (في د) الحركة حروفاً صحيحاً.

(٦) سقطت في له، د.

(٧) سقطت في و.

(٨) في له، د: حرف.

(٩) سقطت في له، د.

(١٠) في له، د: يقال.

(١١) من المتعارف، ينظر ديوانه ص ٣١، واللسان مائة (طرق)، ورواية البيت فيه: لها صرخة ثم اسكته....

وطرقت المرأة والناقة: نشب ولدها في بطنها ولم يسهل خروجيه.

(١٢) في و: يصلها. والتصحيح من له، د.

(١٣) كلها في و. وفي له، د: وأجمل ص ٣٠٠ وما أشبه ذلك

(١٤) كلها في له، د: وأجمل ص ٣٠٠. وفي و: قال.

(١٥) تأله زؤبة بن النجاش بنظر ديوانه ص ١٦٩ (أبيات منسوبة إلى زؤبة)، وهو من شواهد سيره في الكتاب ٢٨٧/٢.

قال الأعلام: أراد جذباً تشد الياء غرورة وحرك الدال بحركة الياء قبل التشديد لالتقاء الساكنين وكذلك تشد اخصا للغرورة.

قال المفسر: التشديد ضد الاتباع، لأن الاتباع لا يكون الا فيما كان [قبل ^(١)] آخره حرف ساكن صحيح، والتشديد فيما ^(٢) قبل آخره حرف متحرك، وهذا البيت أنشأه أبو القاسم، ولم يقدم ^(٣) له مقدمة، وكان يجب ان يقول: ان الشاعر اذا اضطر اجرى الوصل مجرى الوقف ثم ينشد هذا البيت. وهذا البيت يروى «جديبا» ^(٤) بكسر الجيم، فلا ضرورة فيه على هذه الرواية، لأنه «فعل» كهقب وعيم ^(٥)، ويروى «جديبا» بفتح الجيم ففيه على هذه الرواية ضرورتان: أحدهما: أنه أجرى الوصل مجرى الوقف، والثانية: أنه شدد ما قبل آخره حرف ساكن، والتشديد انما بابه أن يكون فيما قبل آخره ^(٦) حرف ^(٧) متحرك، فاضطر الى ان يحرك ^(٨).. «الدال» من «جديبا» لذلك كما اضطر رؤية الى تحريك الساكن في قوله:

مَشْبَةُ الْإِعْلَامِ لُاعُ الْحَقِّقِ ^(٩)

.....

ورواه أبو حاتم «جديبا» بدال ساكنه وباء زائدة للضرورة حين لم يمكنه التشديد لسكون ما قبل الآخر، ومستكلم على ^(١٠) هذا الرجز ^(١١) عند وصولنا الى الايات إذ شاء الله.

(١) سقطت في ل.

(٢) سقطت في و.

(٣) سقطت في ل.

(٤) سقطت في ل.

(٥) الحقب: الواسع الحلق والضمخ في طول وجسم، ولم أجدهم، لا في اللسان ولا في الناحية ولعلها من «العينة» وهي

كذا في د، و، ولي: والتشديد انما يكون في «يه» أن يكون «ه» قبل آخره. شهوة اللحن.

(٦) كذا في و، د. ولي ل: فاضطر الى تحريك.

(٧) سقطت في ل.

(٨) كذا في و، د. في ل: فاضطر الى تحريك.

(٩) قاتلة رؤية بن المعجاج، وهو عجز بيت، صدره: وتقيم الأعماق خاري المخترق. ينظر ديوانه ص ١٠٤، ولين غفل ١

٢٠٧، والاشموني ١/ ٣٧. والبيت على هذا النحو في ل. د. ولي و: مشبه الاعلام لناع البقش

(١٠) في ل، د: في.

(١١) سقطت في ل.

باب ما جاء من المثني بلفظ الجمع^(١)

ذكر أبو القاسم في هذا الباب أن العرب تقول: ضربت رؤوس الزيدين. فتجمع، ورأسيهما فثنى^(٢)، واسقط لغة ثالثة، وهي أن منهم من يفرد فيقول: ضربت رأس الزيدين، اتكالا على فهم السامع أن نفسين لا يكون لهما رأس واحد، وقرأ بعض القراء: «فَبَدَتْ لَهَا سَوَاتِمُهَا»^(٣) على (افراد السوءة)^(٤)، وقال الشاعر في هذه اللغة:

كأنه وجهٌ تركبين قد غَضِبَا مستهدفٌ لطمعانٍ غير تدبيب^(٥)

(١) كذا في ل، د، والجمل ص ٣٠٢. وفي و. باب ما جاء مثني بلفظ الجمع.

(٢) ينظر الجمل ص ٣٠٢، والمبارزة فيه قريبة من هذه.

(٣) سورة طه، الآية ١٢١.

(٤) سقطت لي ل، د.

(٥) من البسيط. لم اتق على ثالثة.

باب ما يحذف منه التثنية لكثرة الاستعمال

قال ابو القاسم : اعلم ان كل اسم علم معرفة تصفه بـ «ابن» ، وتضيفه الى اسم علم معرفة^(١) فانك تحذف منه التثنية ، ولا تلحق في «ابن» والفاء في الخط ، قال فان زال عن هذا نونه ، وذكر أن الكنية تجري مجرى الاسم العلم^(٢) .

قال المفسر : لم يقيد ابو القاسم هذا الباب بشرط يستوفيه ويمتنع من ان يعرض فيه شك^(٣) ، ولكنه ارسله ارشالا على عادته في سواءه . وتقييده ان يقال : اذا وقع «ابن» مفردا صفة لفرد مكبر غير مصغر . بين علمين أو لقيين أو كنيتين متفتحين أو مختلفتين حذفت «الفه» في الخط و«تثوين» موصوفه في اللفظ . وهذا الباب يدور على تسع^(٤) مسائل : ثلاث اصول ، وست مركبة منها :

فالثلاث الاصول أن يقع بين علمين كقولك : هذا زيد بن عمرو ، أو بين كنيتين كقولك : هذا ابو جعفر بن ابي محمد ، أو بين لقيين مشهورين كقولك : هذا كرز بن بطة^(٥) .

والست المركبة : ان يقع قبله علم ويعد كنية كقولك : هذا^(٦) زيد بن ابي عبد الله أو يقع قبله^(٧) كنية ويعد علم كقولك : هذا ابو عبد الله بن زيد^(٨) ، أو يقع قبله لقب ويعد كنية كقولك : مررت بكرز بن ابي عبد الله ، أو يقع قبله كنية ويعد لقب كقولك : مررت بأبي محمد بن كرز ، أو يقع قبله لقب ويعد علم كقولك : مررت بكرز بن زيد ، أو يقع قبله علم ويعد لقب كقولك : مررت بزيد بن كرز .

(١) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ٣٠٣ : الى اسم معرفة علم .

(٢) ينظر الجمل ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٣) في ل ، د : شك فيه .

(٤) كذا في و ، د . وفي ل : سبع .

(٥) في و : وبطة . والتصحيح من ل ، د .

(٦) سقطت في ل .

(٧) سقطت في ل .

(٨) في ل ، د : هذا ابو جعفر بن محمد .

و «الف الوصل» في هذا الباب تابعة لتتوين الموصوف تسقط بسقوطه وثبت بياته»
 قمن الشاهد على وقوع «ابن» بين علمين قول حريد بن الصمة^(١):
 قتلتنا^(٢) يعبد الله خير لداثه ذواب بن اسماء بن زيد بن قارب
 ولولا جبنون^(٣) الليل أدرك ركضنا بذئ الرمث والأرطى عياض بن ناشب

ومن الشاهد على وقوعه بين كنية وعلم قول الفرزدق:

ما زلت أفتح أبواباً وأغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمار^(٤)
 وهذا البيت تقدمت فيه^(٥) الكنية، ومثله قول عترة:
 ولم انكل ولم اجبن ولكن شذت على أبي صخر بن عمرو^(٦)
 ومن الشاهد على وقوعه بين علم ولقب قول الآخر:
 فويل: أم بز جر شمل بن جابر وقر بز ما هنالك ضائع^(٧)

و «شمل» لقب كان يلقب به «تأبط شرا»^(٨) واسمه ثابت، وقد ذكره في بيت قبل
 هذا:

(١) شاعر جاهلي، وهو أحد الشعجان المشهورين وذوي الرأي في الجاهلية. (تنظر ترجمة في الشعر والشعراء ٦٣٥/٢).
 (٢) كذا في الشعر والشعراء لابن تينة ٦٣٨/٢. والأخاني ١٧/١٠. وفي ل. د: ٥: قلت. وفي و: قلت.
 (٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الأخاني ١٧/١٠: ولولا سواد الليل... والبيتان من الطويل، والثاني منها لا يذكره ابن تينة.

(٤) استشهد به سيوري في الكتاب ١٤٨/٢ و ٣٣٧ ونسبه إلى الفرزدق أيضاً، ولم أجده في حرثه (طبعة صادر ١٩٦٠: ١٩٦٠). وهو من البسيط.

(٥) سقطت في ل.

(٦) كذا في و. وفي ل. د: ٥: فلم اجبن ولم انكل ولكن شذت على أبي صخر بن عمرو وفي الكتاب ١٤٨/٢:

فلم اجبن ولم انكل ولكن شذت على أبي صخر بن عمرو

والبيت من الوافر. ولم أجده في ديوان عترة (طبعة صادر ١٩٦٦) ولا في شعبة المكنف الأسلمي.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي ديوان الخليلين ٧٨/٣، واللسان مادة (بوز): فويل به يجر شمل على الحصى... وقد أثبت رواية النسخ المخطوطة لأن الاستشهاد بالبيت لا يصح إلا بها. والبيت من الطويل وقائله ليس بن عبيدة أخاني. يريد: فويل أم بز هلكت شمل وهو تأبط شرا، والوتر: الصنوع. وقر بز أي صنوع.

(٨) ينظر اللسان مادة (شمل).

سرى ثابت مسرى نبيما ولم أهن سلت عليه شل مني الأصابع^(٢١)

واشد التحويون في ما شد من هذا الباب [قول الخطيئة]^(٢٢)

إلا يكن مال ينشب فأنه سيأتي ثنائي زيدا ابن مهلهل^(٢٣)

وقال [الاعلب]^(٢٤) العجلى^(٢٥):

جارية من قيس بن ثعلبة كأنها حلية سيف مذهب^(٢٦)

والوجه فيما ورد من هذا^(٢٧) ان يجعل فيه «ابن» بدلا ولا يجعل صفة ليخرج عن^(٢٨) باب الضرورة. والعلة في حذف التنوين من هذا عند سيبويه كثرة الاستعمال [مع الإبقاء الساكنين، وكون الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وكان يونس يرى ان العلة فيه اجتماع الساكنين. وقال أبو عمرو بن العلاء: العلة فيه كثرة الاستعمال]^(٢٩) (لا غير، وكان يقول: اذا قلت: هذه هند بنت عبد الله حذفت التنوين لكثرة الاستعمال)^(٣٠) كما قالوا: لا أدروم لك^(٣١)، وهذا في لغة [من يصرف «هنداء» وأما قول الشاعر:^(٣٢)

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا شعيت بن سهم أم شعيت ابن منقر^(٣٣)

(١) أنشده ابن منظور في اللسان في لغة (شعل)، وأم يذكر قاله.

(٢) سقطت في و. وأسم الخطيئة جروول بن لوس، وألقب بالخطيئة لقصره وقربه من الأرض، وهو شاعر غنظم (الشعر والشعراء ١/ ٢٢٨).

(٣) كذا في ل، د، والديوان ص ٨٤. وفي و: فلا... والبيت من الطويل.

(٤) سقطت في و.

(٥) هو الاعلب بن عمرو بن يحيى جبل من ربيعة شاعر غنظم استشهد في واقعه ببغداد (الأعلام ١/ ٣٣٧ - ٣٤٠)، وانظر خزائن الأدب ١/ ٣٣٧.

(٦) من الرجز. تنظر الخزانة ١/ ٣٣٧.

(٧) كذا في و. وفي ل: من مثل ذلك. وفي د: من مثل هذا.

(٨) كذا في و، د. وفي ل: من.

(٩) سقطت في و.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) في ل، د: بك.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) قاله الأسود بن يحيى، ينظر ديوانه ص ٣٧. وهو من شراهد مديونية في الكتاب ١/ ٤٨٩، والبيت من الطويل.

فسقوط التنوين من «شعث» إنما هو لالتقاء الساكنين، وينبغي أن يكتب «ابن»
[فيه]^(١) يالف لأنه مبتدأ وخبر وليس من باب الصفة والموصوف، لأن «شعثا» هذا^(٢)
يختلف [في نسه]^(٣) فزعم بعضهم أنه ابن سهم، وزعم بعضهم أنه ابن منقر.

ويجري مجرى العلم في هذا الباب «الكنيات» من نحو قولهم: «فلان بن فلان»
وقولهم: «ضيل بن ضيل»^(٤) و«طامر بن طامر»^(٥) لمن لا تعلم أمه ولا يعلم أبوه^(٦)
ويقال أيضاً ذلك لمن لا قرابة بينك وبينه، ومماته بعيد بن بعيد، وأصل «الطامر»:
البرغوث^(٧)، قال الشاعر:

ازعمتم أني سائرُك أرضُكم خلقي وأذهب طامرا عن طامر^(٨)

ويجري مجرى الاعلام (أيضا الأسماء)^(٩) الموضوعة لما لا يعقل كقولك: هذا أبو
مهدي بن حفصة، وأبو مهدي: الديك، وحفصة: الدجاجة^(١٠) وهذا سمس بن ثعالة،
وسمس، وثعالة من أسماء الثعلب^(١١) وقولهم للخبز: جابر بن حبة، سمي جابرا لأنه
يمجر الجائع، وهو متخذ من حبة^(١٢) الطعام، قال الشاعر:

أبو مالك يمتأنا^(١٣) في الظهائر يجيء فيلقى^(١٤) رَحله عند جابسر^(١٥)

وأبو مالك كنية الجوع^(١٦).

(١) سقطت في د.

(٢) سقطت في د.

(٣) سقطت في د.

(٤) في ل، د: هو ضيل بن ضيل. ينظر اللسان مادة (ضيل).

(٥) وقالوا: هو طامر بن طامر للبعد (اللسان مادة طامر).

(٦) في ل، د: وطامر بن طامر لمن يجهل نسبة ولا يعلم أبوه.

(٧) ينظر اللسان مادة (طامر).

(٨) من الكامل. لم ألقه حل قالته.

(٩) سقطت في ل. وفي د: الأسماء الاعلام الموضوعة.

(١٠) في اللسان في مادة (حفص): وأم حفصة: الدجاجة.

(١١) ينظر اللسان مادة (سمس).

(١٢) في ل، د: حبة.

(١٣) كذا في ل، د، واللسان مادة (ملك). وفي د: يمتأنا.

(١٤) كذا في اللسان. وفي ر. نجيء فيلقى. وفي ل، د: يجر فيلقى.

(١٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان عامر. والبيت من الطويل وهو في اللسان غير معزود.

(١٦) ينظر اللسان مادة (ملك).

باب مواضع «ما»

زعم أبو القاسم أنها تسعة: استغهام عياً لا يعقل كقولك: ما صنعت؟ وما فعل يزيد^(١)؟، وجزاء كقولك: ما تصنع اصنع مثله، وخبر بمعنى الذي فتقع على ما لا يعقل كقولك: ما أكلت الخبز، والمعنى: الذي أكلت الخبز، وكذلك ما شرب الماء، وتكون نكرة يلزمها النعت كقولك: مررت بما معجب لك، أي: بشيء معجب لك، وتكون مع الفعل بتأويل المصدر كقولك: بلغني ما صنعت، أي: صنعتك^(٢)، وتكون زائدة على ضرين، فأخذ الضرين لا تحل^(٣) فيه بأعراب ولا معنى كقوله تعالى^(٤): «فبما نقضهم ميثاقهم»^(٥) و «فبما رحمة من الله لنت لهم»^(٦) والضرب الآخر يتغير فيه الأعراب كقولك: ان زيدا قائم، ثم تقول: انما زيد قائم، فتكف «ان» عن العمل. وتكون تعجبا كقولك: ما أحسن زيدا، وما أكرم عمرا. وتكون نفيا^(٧) كقولك: ما خرج زيد، وما محمد قائما، وما عبد الله سائرا.

قال المفسر: قد اختلف النحويون من البصريين والكوفيين في اصناف «ما» ومواضعها في الكلام، فمنهم من جعلها تسعة كما فعل^(٨) أبو القاسم، وجعلها الرمازي عشرة [خسة اسماء وخسة أحرف]^(٩) وجعلها الفارسي في بعض كلامه أيضا عشرة^(١٠) وجعلها المروزي^(١١) في كتاب «الأبنية» اثني عشر، (وجعلها قوم أربعة عشر)^(١٢) وجعلها

(١) كلما في و. وفي ل. د. والجمل من ٣١٠: ما فعل زيد.

(٢) لي ل. د. بلغني صنعتك، وفي الجمل من ٣١٠: بلغني صنعتك.

(٣) كلما في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٣١٠: أحدهما لا تغير فيع اعرابها.

(٤) لي ل. د. هز وجل، وفي الجمل: جل وهز.

(٥) سورة النساء، الآية ١٠٥.

(٦) سورة آل عمران، الآية ١٥٩.

(٧) كلما في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٣١١: وتكون نافية.

(٨) لي ر: ثلها. وفي د: جعلها.

(٩) سقطت في ر.

(١٠) في ل. د. عشرة أيضا.

(١١) هو أبو عبيد أحمد بن محمد المروزي صاحب كتب الغريبين، تولى من العلماء الأكابر. تولى سنة ٤٠١ (وفيات الأعيان ١

٧٧).

(١٢) سقطت في ل.

قوم أكثر من ذلك، والعلة في هذا الاختلاف أن منهم من ذهب إلى الاختصار فجنع^(١) منها الثلاثة والأربعة ونحو ذلك في نوع واحد، ومنهم من ذكر كل صنف على حدة فكثرت الاصناف لذلك، ومثال ذلك أن قوما وجدوها تقع زائدة على صفات شئ^(٢) فجعلوها كلها نوعا واحدا، لأن الزيادة تجمعها، ولم يفعل غيرهم كذلك، وكذلك عدّ قوم «ماء الحجازية صنفوا»^(٣) التميمية صنفًا آخر، وجعلها^(٤) آخرون صنفًا واحدا، لأنها نافية في الحالين. وأنا أجمع في هذا الباب ما افترق من أقوالهم بعون. (٥) الله تعالى.

فمنها^(٦) «ماء» التي يراد بها الاستفهام وأكثر ما تستعمل فيها لا يعقل، ومنها الموصولة [التي]^(٧) بمعنى «الذي»، والأكثر فيها [أيضا]^(٨) أن تكون لا لا يعقل، ومنها [ما]^(٩) التي للتعجب، وسيبويه لا يجعل لها صلة^(١٠)، والأخفش يجعل لها صلة، ومنها «ماء» التي تكون اسما منكورا فتلزمه الصفة، كقولك: (مررت بما معجب لك)^(١١)، أي: بشيء معجب لك، ومنه^(١٢) قول الشاعر:

ربما تكره السنفوس من الأمر
له فرجة كحل العقال^(١٣)

ومنها «ماء» الشرطية كقولك: ما تصنع أصنع [مثله]^(١٤)، ففي هذه المواضع

(١) كلما في و، د. وفي ل: فجعل.

(٢) كلما في و، د. وفي ل: على غروب واصناف شئ.

(٣) سقطت في ل، د.

(٤) كلما في و، د. وفي ل: جعلها.

(٥) في ل، د: بهيول.

(٦) كلما في و، د. وفي ل: فمهم.

(٧) سقطت في و.

(٨) الزيادة من ل، د.

(٩) سقطت في و، د.

(١٠) ينظر الكتاب ٣٧٨، والمقتضب ١٧٣/٤. وشرح الكافية للرضي ٢٨٨/٢.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) كلما في و، د. وفي ل: ومثله.

(١٣) قاله أمية بن أبي الصلت يهجو بني ثعلبة من ٥٠: ربما نزع النقيس... وقد استشهد به سيبويه برواية النسخ المخطوطة في الكتاب ٣٧٠/١ و ٣٦٢ والمبرد في المقتضب ٤٧٨. وابن هشام في شذور الذهب من ١٣٢، والاسمعي ١٥٢١، وهو من الخفيف.

(١٤) الزيادة من د.

الخمس^(١) تكون اسما، ومنها «ماء» التي تدخل على ما يعمل فتبطل عمله^(٢) ، وتسمى الكفاة، كقولك: انما زيد قائم [وكانما عمرو منطلق]^(٣) ، وبينما عمرو جالس اقبل زيد، ومثله قول الشاعر:

وبينما المرء^(٤) في الأحياء مُعْتَبَط^(٥) اذا هو الرمسُ تعفوه الأعاصير^(٦)

ومنها «ماء» التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل وتسمى «المسلطة» وهي ضد الكفاة، وهي [التي]^(٧) تلحق «حيث» و«اذ» في قولك: حيثما تكن اكن، واذا ما تاتي اكرمك. لان «حيث» و«اذ» لا يشرط بهما حتى تضاف اليهما «ماء»^(٨) قال الشاعر:^(٩)
حيثما تستقيم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان^(١٠)

وقال آخر:

اذما ترى اليوم مزجي ظميتي أصعد سيرا في البلاد وأفرع^(١١)
فأني من قوم سواكم وانما رجالي فهم في الحجاز^(١٢) واشجع^(١٣)

(١) سقطت في و.

(٢) في و: التي تدخل على ما تعمل فيه إن تبطل عملها.

(٣) سقطت في و.

(٤) كذا في ل، ده واللسان مائة (رسم). وفي و: الحى.

(٥) كذا في اللسان. وفي النسخ المخطوطة: منقطاً.

(٦) كذا في و، ده واللسان. وفي ل: اذا هو في الرسم... والبيت من البسيط ولم يذكر قائله في اللسان.

(٧) سقطت في و.

(٨) في د: لا يشرط بهما دون (ما).

(٩) سقطت في ل.

(١٠) كذا في ل، ده وابن عثقل ٣٦٨/٢ وهو فيه غير منسوب بنوري و: حيثما تستقر بقدر... والبيت من الحبيب، والشاهد في

قوله: حيثما تستقيم يقدر، فقد جزم بحيثما فعلين. وهو من شواهد الاشعري ١٧٤.

(١١) كذا في ل، ده، والكتاب ٤٣٣/١. وفي و:

اذ ما ترى اليوم قد حق ظميتي أصعد سيرا في البلاد وانزع

(١٢) كذا في و ل. وفي الكتاب ٤٣٣/١: بالحجاز. وفي د: في الرجال واشجع.

(١٣) البيتان من الطويل وقد قال سيويه: «قالوا هم لعن الله بن همام السلوي»، والشاهد في قوله، اذ ماء، والقاء في أول البيت

الثاني جوابها. والمزجي من أجزيته اذا سفته برفق، والمفزع المتحدو وهو من الأصغاد.

ومن التحويلات (من يجازي)^(١) بأذا وكيف مع «ما»، ولا يجازي بها دون «ما». ومنها «ما» التي تدخل بين العامل والمفعول فلا تمنعه العمل، ولا تفيد معنى أكثر من التأكيد كقوله تعالى: «فبها رحمة من الله لنت لهم»^(٢)، وعلى هذا انشد الانخيش: وجدنا الحمر من شر المطايا كسا الحبظات شر بني عسيم^(٣)

ويعضهم يرفع «الحبظات» ويجعلها «ما» الكافة.

ومنها التي تجري مجرى «أن» الخفيفة الموصولة بالفعل كقولك: يعجبني (ما تصنع، فيكون كقولك)^(٤) «أن تصنع»، ومنها التي يراد بها الدوام والاتصال كقولك: لا أكلمه ما ذر شارق وما هبت الريح، وما غرد طائر، وهذه أيضا تقدر تقدير المصدر غير أنها لا تقع موقع «أن» ولا هي في معناها^(٥)، ونحو هذا قولهم: لا أتيك ما دام زيد جالسا، وقول الخطيئة:

أطوف ما أطوف ثم آوى الى بيت قعيدته لكاع^(٦)

هي أيضا بتقدير المصدر كأنك قلت: لا أتيك^(٧) دوام زيد جالسا، وأطوف طوافي. وفيها معنى الظرف في هذه المواضع كأنك قلت: لا أتيك مدة دوام زيد جالسا، وأطوف مدة طوافي، ونحو ذلك^(٨).

(١) سقطت في ل.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٥٩.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي شرح ابن عليل ٣٧٢ والاشموني ٣٢١٧:

فإن الحمر من شر المطايا

وهو من الرافر وقيل زيد الأصم.

(٤) سقطت في ل.

(٥) يعني المؤلف أنها لا تكون بمعنى المصدر وحده ولا يكون لما تزول به موضع من الأعراب غير الظرفية بينها المصدر المزيل يكون موضعه من الأعراب بحسب الجملة.

(٦) كذا في النسخ المخطوطة، وديوان الخطيئة ص ٢٨٠، والكامل ٢٢٧/١، وابن عليل ١٣٧١، وفي المقتضب ٢٣٧١:

أجول ما أجول ثم آوى

وهو من الرافر. والشاهد في قوله: ما أطوف، فإن (ما) مصدرية.

(٧) في ل، د: أتيك.

(٨) سقطت في د.

(٩) كذا في د. وقد وقع تقديم وتأخير في هذه العبارة في د، ل.

ومنها «ما»^(١) التي تجري مجرى الصفة وهي تنقسم ثلاثة اقسام:
 قسم يراد به التعظيم للشيء والتنويه به^(٢) كنحو ما اشد سبويه:
 عزمتُ على اقامة ذي صباحٍ لامرٍ ما يسودُّ من يسود^(٣)
 يروى بفتح «الواو» من «يسود» وكسرهما، أي ان السيد انما يسود لأمـر عظيم يوجب
 له ذلك، ومنه قول امرئ القيس:

..... وحديث ما على^(٤) قصيره^(٥)

أي أنه^(٦) حديث طويل وإن كان قصيرا، وقسم يراد به التحقير^(٧) للامر، كقولك
 لمن سمعت يفخر بما اعطى: وهل اعطيت الاعطية ما. وقسم لا يراد به تعظيم ولا تحقير
 ولكن يراد به التنويع كقولك: ضرب ضربا ما، أي نوعا من الضرب، وفعل فعلا ما^(٨)،
 أي نوعا من الفعل، ومن هذا قول العرب: افعله أثرا ما، كأنه قال نوعا من الاثار، و«أثر»
 مصدر جاء على «فاعل»^(٩). ومنها «ما» النافية التي يختلف فيها أهل الحجاز وينوعم
 فيعملها الحجازيون ولا يعملها التميميون، ومنها «ما» النافية التي لا خلاف بينهم في أنها لا
 تعمل شيئا كقولك: ما قام زيد. ومنها «ما» الموجبة وهي التي تدخل على النفي^(١٠) فينعكس
 ايجابا كما تدخل التي قبلها على الايجاب فينعكس نفياء وهي [ما]^(١١) التي في قولك: ما زال
 زيد عالما، وما انفك عبد الله مقيا^(١٢)، وكذلك «ما يرح وما في»، لأن هذه الأفعال اذا

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د: والتحويل به.

(٣) من الوافر، وقد نسب سبويه الى رجل من غنم (ينظر الكتاب ١١٩-١١٦)، وهو فيه: لشيء ما يسود من يسود.

(٤) سقطت في ل.

(٥) من المفيد، ومصدره: وحديث الركب يوم هنا: وحديث ما على قصيره: أي اليوم الذي نعملنا فيه سرياً الحديث فيه،
 لأن يوم الخير والسرور تصير ويوم الشر طويل. وما حشر وهي دالة على المبالغة في وصف الحديث بالحسن والجملة (ينظر ديوانه
 ص ١٢٧).

(٦) سقطت في ل.

(٧) كلما في و، د. وفي د: التحقير.

(٨) سقطت في ل.

(٩) ينظر اللسان مادة (أثر).

(١٠) كلما في و، د. وفي ل: وهي تنقل على النفي

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) في ل، د: سترا.

تعرّت من «ماء» أفادت النفي فإذا دخلت عليها [ما] ^(١١) انعمكت إيجاباً، لأنك تنفي النفي،
وقد الغز بها المعري في قوله:

أنحوى هذا المصّر ما هي لفظة جرت بلساني جرهم وتمود
إذا استعملت في صورة الجحد أوجبت وان أوجبت قامت مقام جحد ^(١٢)

ومنها «ماء» الداخلة بين المبتدأ والخبر كقوله تعالى «وقليل ما هم» ^(١٣)، وقول زهير:
كأن عيني وقد سأل السليل بهم وعبرة ما هم لو أنهم أمم ^(١٤)

ولا تدخل «ماء» هذه على شيء من العوامل الداخلة على المبتدأ وخبره إلا بين اسم
«إن» وخبرها في قول العرب: أنك ما وخبراً ^(١٥)، ومنها «ماء» التي تكون عوضاً من الفعل في
قول العرب: افعل هذا أما لا، معناه: إن كنت لا تفعل غيره، وكذلك قولهم: أما أنت ^(١٦)
منطلقاً انطلقت معك، (معناه عند سيويه: لأن كنت منطلقاً انطلقت معك) ^(١٧) فتابت
مناب «كان»، وصار الذي كان اسم «كان» اسمها، والذي كان خبر «كان» ^(١٨) خبرها،
فصار لما هذه اسم وخبر في الإيجاب كما صار لـ «ماء» النافية اسم وخبر في النفي في قولك ^(١٩):

(١) الزيادة من ل.د.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي مخي اللبيب ٦٦٧:

أنحوى هذا المصّر ما هي لفظة جرت لي لسان جرهم وتمود
إذا استعملت في صورة الجحد أوجبت وان أوجبت قامت مقام جحد
وما من الطويل، ولم أجدهما في سبط الزند (طبعة صادر) ولا في الزويمات (طبعة صادر) ولا (طبعة الخاتمي). أقول:
أغلب الظن أن هذين البيتين لشخص غير المعري، لأن موضوعهما لا يتلاءم مزاجه الفلسفي، وقد رواهما مؤلف الكواكب الدرية في
شرح تنمئة الأجرومية محمد بن الأهلل مسويين (للطبري). ولعل كلمة المعري تصحيف هذه الكلمة (١١٥/١).

(٣) سورة ص، الآية ٢٤.

(٤) من السيل، سأل السليل بهم أي سلروا فيه سراسرهما، والليل راد، يقول: إذا اتحدوا فيه فلدسأل بهم. وعبرة ما
هم، ما: حيلة أي هم في عبرة. ولو أنهم أمم أي قصدت ازورهم ولكنهم بدلوا، والأم: بين القريب والبعيد (ديوانه
ص ١٤٨-١٤٩).

(٥) لي و: لنفي. والتصحيح من ل.د.

(٦) لي و: إنك ما وخبر. والتصحيح من ل.د، والكتاب ١٥٧٨. قال سيويه:

ومثل ذلك قول العرب: إنك ما وخبراً تريد إنك مع خبر.

(٧) لي و: كنت. والتصحيح من ل.د، والكتاب ١٤٨٨.

(٨) سقطت في ل.

(٩) كذا في ل.د. وفي و: والذي كان خبرها خبرها.

(١٠) لي و: كقولك.

ما زيد منطلقاً، وهذا الصنف من اغرب اصناف «ماء»^(١١). ومنها «ماء» التي تدخل على «ان» التي للشرط فتحيثها لدخول النون الثقيلة أو الخفيفة في شرطها، كقوله تعالى: «واما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة»^(١٢) «واما تخافن من قوم خيانة»^(١٣) «فاما ترين من البشر احدا»^(١٤)، ولا تستعمل [ما] «هذه في الشرط»^(١٥) الا مع إحدى النونين الا في قلة من الكلام، أشهد اهل اللغة:

فإما تَقْطِ سَمَراءَ تَمْنَعُ زائِراً^(١٦) سوارُهُ بينَ الأَخَصِّ فَعَلِيبَ^(١٧)
فبِشرِ بَنِي^(١٨) تاجٍ بِصُوبِ غَزِيرِهِ من النَجْمِ أو نَوْهٍ يَنْوَهُ بِعَفْرِبِ^(١٩)

ومنها «ماء» التي تدخل على «لم» فتصيرها ظرف زمان^(٢٠) بعد ان كانت حرفاً جازماً كقول الله تعالى: «ولما ان جاءت رسلنا لوطاً»^(٢١)، وكقول الحطيئة:

ولما أن مَدَحْتُ القَوْمَ قَلِمُ هَجُوتٍ وَهَلْ يَمِلُ لي الهِجَاءُ^(٢٢)

ومنها «ماء» التي تدخل على «لوه» التي تدل على امتناع الشيء لا امتناع غيره فينعكس معناها الى التحضيض كقوله تعالى: «لو ما تأتينا بالملائكة إن كنت من الصادقين»^(٢٣) ومنها

(١) القول: لعل هذه المسألة مما ولّده التصحيف فان الشاهد الوحيد الذي كرهه كتب النحو هو:

أبى خرافة أما أنت ذا تقهر لأن لومي لم تأكلهم الضبع

وروي ابن عريذ في البهجة (مادة ضج) كنت في مكان أنت فلا بقي شاهد على حلف كان. ويروي عن المرحوم الدكتور مصطفى جواد انه كان يرى ان (أنت) تصحيف ابت.

(٢) سورة الاسراء، الآية ٢٨.

(٣) سورة الانفال، الآية ٥٨.

(٤) سورة مريم، الآية ٣٦.

(٥) الزيادة من ل.د.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في و: شهرا. ولم أكتبن وجه الصواب في هذا الشرط.

(٨) في و: قلب. والتصحيح من ل.د. والتاج وعلقوت (مجمع اللغات).

(٩) في و: يسوس. القول: بنو تاج قبيلة من عدوان. انظر اللسان (توج).

(١٠) القول: والمقرب من انواء فصل الريح وهو نزه مذكور بالذئابة. انظر الاتراء لابن قتيبة، ص ١١٢ و ١١٣

(١١) في و: المزمّلان. القول: يعني المؤلف ان لا الحنية ادلة مركبة من ل وما.

(١٢) سورة المتكويث، الآية ٣٣.

(١٣) من الباقية. بظهر ديوانه ص ٩٨، ورواية البيت فيه

هجوت ولا يمل لك الهجوة

(١٤) سورة الحجر، الآية ٧

«ما» التي تدخل على «لو» هذه فتصير بمعنى «لولا» الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره كقول ابن مقبل:

لوما الحياء ويساقى السدين عبتكما بعض ما فيكما اذ عبتا عورى^(١)

ومنها «ما» التي تدخل على «كل» فتصير ظرف زمان كقولك: كلما جئتك بررتي^(٢)، وكلما نصحتك لم تقبل مني، ومنه قوله تعالى: «كلما نفست جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها»^(٣)، و«ما» هذه تدخل فيما اتصل^(٤) به معنى الشرط فتحتاج الى جواب، ومنها «ما» التي توصل بـ«إن» فتفيد معنى التحقير كقولك للرجل اذا سمعته يفتخر بما اعطى: انما اعطيت درهما، أو سمعته^(٥) يفتخر بأنه نحوى فتقول: انما قرأت كتاب الجمل، ومنه قول الشاعر:

أيما المدعي ولاء سليم لست منهم ولا قلاماً ظفّر
انما أنت في سليم كواو الحقت في المها ظفراً بغمرو^(٦)

وقد تأتي بمعنى التحقير^(٧)، ولفظها لفظ الاستفهام، كقول زياد الأعجم:

..... وما جرم وما ذاك السويق^(٨)

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الديوان ص ٧٦، واللسان مادة (يعض):

لولا الحياء ولولا الدين عبتكما

والبيت من البسيط. أقول: يعني المؤلف ان «لوما» أداة مركبة من «لو» و «ما».

(٢) في ذ: تزودني.

(٣) سورة النساء الآية ٥٦.

(٤) في ذ: اتصلت.

(٥) في ذ: سمعه.

(٦) من الخفيف وما لا يي نراس في مجله اشجع السلمي ودولية الديوان طبعه مصر ص ٥٥ على النحو الآتي:

أيما المدعي سليمي سفاهاً لست منها ولا قلاماً ظفّر
انما أنت من سليمي كواو

وانظر ايضاً نبرات الاوراق تحقيق أبي الفضل ابراهيم. ص ١٢٠١١.

(٧) في ذ: لعن. يعني المؤلف انها تستعمل للاستفهام الخارج الى معنى التحقير.

(٨) هذا عجز بيت. صدره: تكلفني سويق الكرم جرم..... وهو شياهد سيويه في الكتاب ١٥٧١، وينظر

اللسان مادة (سويق).

وتأتي بمعنى الاتكار ولفظها لفظ الاستفهام كقول علقمة:

وما انت ام ما ذكرها ربعية يحط لها من ثرمداء قليل^(١)

وتأتي بمعنى التعظيم، والتهويل ولفظها لفظ الاستفهام كقول الاعشى:

يا جارتا ما انت جارة^(٢)

ومنها التي توصل بـ«إن» [أيضاً]^(٣) فتفيد معنى الاختصار، ورد الشيء الى حقيقته اذا وصف بصفات لا تليق به كقولك لمن سمعته يذكر زيداً بمدح^(٤) فيقول: هو شجاع، وهو كريم، وهو عاقل^(٥)، وهو عالم، فتقول: انما هو شجاع، اي ليس [له]^(٦) من هذه الصفات الا^(٧) هذه الصفة، ومثله^(٨) قوله تعالى: وانما الله إله واحد^(٩)، لأن من المشركين من قال بالهين ومنهم من قال بثلاثة، فقال إن^(١٠) الحقيقة انما هي^(١١) التوحيد، وما عداه باطل، وسمى عبد الوهاب المالكي^(١٢) «ماء» هذه التي تدخل على «أن»^(١٣) [اداة] الحصر والتحقيق^(١٤) كقول النبي ﷺ: «انما الولاء لمن اعتق»^(١٥) وزعم الكوفيون أن «وما» هذه الموصولة بـ«إن» تفيد معنى النفي وانشدوا للقرزوق:

انما الضامن الراعي عليهم وانما يدافع عن احابهم أنا او مثلي^(١٦)

(١) من الطويل، ينظر ديوانه ص ٣٥. وثرمداء: موضع، والقليل: البئر.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي ديوان الاعشى ص ١٥٣: يا جارتى ما كنت جارة. وهو صريحت، حمزة: بانث لتحننا جفاره، وقد سبق ان استشهد به.

(٣) سقطت في د.

(٤) كذا في و. وفي لـ د: لمن سمعته يمدح زيدا

(٥) سقطت في لـ د.

(٦) سقطت في و.

(٧) في لـ د: غير

(٨) في لـ د: ومنه.

(٩) سورة البقرة، الآية ١٧١

(١٠) في و: انما.

(١١) في و: لـ هو. والتصحيح من د.

(١٢) كذا في لـ د. وفي و: ونسى عبد الوهاب ما هم. والتصحيح من لـ د.

(١٣) سقطت في لـ.

(١٤) كذا في لـ. وفي و: الحصر والتحقيق. وفي د: تحصر والتحقيق.

(١٥) أخرجه البخاري عن ابن عمر في محضر شرح الخاضع لتصغير لعماري، ١٣٧١ (الباي) ١١٥٤.

(١٦) من نظويز، ينظر ديوانه ١٥٣٧

قالوا: ومعناه ما يدافع عن احسابهم الا أنا أو مثلي. [ومنها «ماء» التي تتركب مع «اللام» فتصير بمعنى «إلا» كقوله تعالى «ان كل نفس لما عليها حافظ»^(١١)] (٢). ومنها «ماء» التي تدخل على «قل» فتحيثها لأن تليها الأفعال، تقول: قلما يقوم زيد، فإن وليها الاسم كان ذلك ضرورة عند سيويه^(٣) كقول المرار الفقعسي:

صَدَدْتُ فَأَطْلُوتُ^(٤) الصَّدودَ وَقَلِّمًا وَصَالًا عَلَى طُولِ الصَّدودِ يَلُومُ^(٥)

ومنها [ما]^(٦) الداخلة على «نعم» و«يس» كقولك^(٧): نعمًا ويسمًا وللنحوين في [ما]^(٨) هذه ستة اقوال، فقوم جعلوها «صلة» بمنزلة «ذا» في قولهم^(٩): «حبذا»، وقالوا في قوله تعالى^(١٠): «فنعما هي»^(١١) «إن» هي^(١٢) رفع بنعم، وهذا مذهب ابن كيسان وكان يميز «نعم» عبد الله وقال آخرون: هي بتأويل المصدر نحو: نعمًا صنعت، ويسمًا فعلت، قالوا: إلا أن العرب لا تتكلم به إلا مع «ماء» خاصة، لأنها منفصلة عن الفعل^(١٣)، وحق نعم، ويسم ان يحتاجا الى اسمين فجاءواها هنا باسم وفعل يقومان مقام اسمين، [قالوا]^(١٤) فان قال^(١٥) قائل: لا يجوز هذا من أجل أنه^(١٦) يصير التقدير: نعم صنعك^(١٧)، فحججنا عليه أن العرب

(١) سورة الطارق، الآية ٤.

(٢) سقطت في و.

(٣) ينظر الكتاب ١٧٨ و٤٥٩.

(٤) في: و. وأطلوت. والتصحیح من ل. د. د. والكتاب ١٧٨ و٤٥٩.

(٥) من الطويل، وقد استشهد به سيويه في الكتاب مرتين ١٧٨ و٤٥٩ ونسبه الى عمر بن ابي ربيعة، وهو في ديوانه ص ٥٠٢.

(٦) الشعر المنسوب الى عمر بن ابي ربيعة غير الموجود في اصول ديوان شعره. وقد نسبه الأعلام الشستري الى المرار الفقعسي (الكتاب ١٧٨). والمرار هنا شاعر اسلامي يكتفي أباه حسان (السطح ١٣٧١).

(٧) الزيادة من ل.

(٨) في ل. د. د.: في قولهم.

(٩) الزيادة من ل. د. د.

(١٠) سقطت في ل. د. د.

(١١) في ل. د. د.: عز وجل.

(١٢) سورة البقرة، الآية ٢٧١.

(١٣) كلها في ل. د. د. وفي: والمأهول.

(١٤) كلها في ل. د. وفي: قالوا لأن العرب لا تتكلم إلا مع ما خاصة لأنها... وفي د: قالوا إلا أن العرب لا تتكلم إلا مع ما خاصة لأنها... وفي الرابع أنها مصدرة ولا حلف والتقدير: نعم فعلك. وإن كان لا يحسن في الكلام: نعم فعلك حتى يقال: نعم الفعل فعلك كما تقول: أظن ان تقوم ولا تقول أظن قيامك.

(١٥) سقطت في و.

(١٦) سقطت في و.

(١٧) في: أن.

(١٨) في ل. د. د.: صيمك.

تقول: ظننت أنك قائم، و«أن» مع ما بعدها مصدر، ولو قلت: ظننت قيامك، لم يميز فيها، كذا هذا^(١٢)، وأما الكسائي فكان لا يميز هذا الا على اضممار «ما» مرة ثانية لـ«صنعت»، تقديره عنده^(١٣): نعم ما ما صنعت^(١٤)، فتقع «نعم» على اسبين كما تقول: نعم الرجل زيد وتقدر^(١٥) «ما» الأولى تقدير اسم منكور منصوب على التمييز، و«ما» الثانية تقدير اسم معرفة مرفوع كأنه قال: نعم شيئا^(١٦) الذي صنعت، وحكي مثل هذا^(١٧) عن الجرمي، وكان القراء يأبى ذلك كله، ويقول^(١٨): إن^(١٩) «نعم» و«يش» لا يقعان من المعارف الا على ما يكون نكرة، و«من» و«ما» والذي^(٢٠) لا يكون نكرة في^(٢١) حال، وهو يجوز عنده على اضممار اسم لنعم و«يش» وتقديره:

نعم الشيء ما صنعت (وقال قوم: «ما» ها هنا اسم بغير صلة بمعنى «الشيء» كأنه قال: نعم الشيء صنعت أي شيء صنعت^(٢٢)) [١٣]، وقد اشار سيويه الى نحو هذا فقال في قولهم «دققته دقا نعا» أي نعم اللق^(٢٣)، و«ما» هذه صنف [من اصناف]^(٢٤) و«ما» الخبرية لا صلة لها^(٢٥). وهذا مذهب ابي اسحاق في قوله تعالى^(٢٦) «فما هي»، قال: معناه^(٢٧): فنعم

(١) في ل: لها كلى. وفي د: فهكلا هذا.

(٢) سقطت في د.

(٣) كذا في د. وفي و: وأما الكسائي فكان لا يميز هذا الا على اضممار «ما» مرة ثانية تقول: نعم صنعت، تقديره عندهم نعم ما صنعت. وفي ل: وأما الكسائي فكان لا يميز هذا الا على اضممار ما مرة ثالثة لصنعت تقديره عنده نعم ما صنعت.

(٤) في و: وتقدير. والتصحيح من ل.د.

(٥) في و: الشيء. والتصحيح من ل.د.

(٦) كذا في و. وفي د: ذلك.

(٧) في و: وكان يقول.

(٨) سقطت في ل.

(٩) في ل.د: وما ومن والذي.

(١٠) في و: على. اقول: ويرد على المؤلف ان من وما تائيان نكرتين موصوفتين ايضا.

(١١) كذا في د. وفي ل: كأنه قال نعم الشيء صنعت، وقال قوم «ما» ها هنا اسم أي صنعة.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) قال سيويه: ونظير جعلهم «ما» وحدها اسما قول العرب: أي ما أن أصنع أي من الأمر أن أصنع فعمل ما وحدها اسما، ومثل ذلك غسلة غسلا نعا أي نعم الغسل (الكتاب ٣٧٨). وفي المعنى ٢٩٦/١: وتقدر من لفظ ذلك الاسم نحو غسنته غسلا نعا وهدفتها دقا نعا أي نعم الغسل ونعم اللق، وأكثرهم لا يثبت مجيء «ما» معرفة ثامة، وأثبت جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيويه.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) سقطت في ل.

(١٦) كذا في و. وفي د: قول الله تعالى.

(١٧) كذا في ل.د. وفي و: كأنه قال.

الشيء هي ، واختاره أن تكون «ما» نكرة بمعنى «شيء». وقال قوم «ما» منصوبة الموضع على معنى : نعم شيئا هي^(١)، كما تقول: نعم رجلا زيد، وهو شبه^(٢) بقول القراء . ولوما^(٣) موضع آخر، وهو أن توصل بين الجارة فتصير بمعنى «رب» تقول العرب: اني بما أفعل (كله وكذا)^(٤)، أي: ربما أفعل، وإنشد سيويه:

وإنما ليما نضرب الكبش ضربةً على رأسه تلقى اللسان من الفم^(٥)

كان الأخفش يرويه: الكبش بالرفع على معنى: وإنما^(٦) لمن الأشياء التي يضرب بها الكبش^(٧)، ولوما^(٨) موضع آخر تكون فيه تقريرا محذوفة من «أما»^(٩)، قال الشاعر:

ما ترى الدهر قد أبداً مَعْدًا . وإبداً السراة من فخطان^(١٠)

فقد حصل بما ذكرناه ان لوما^(١١) في الكلام اثنين وثلاثين موضعاً.

(١) في لـ د: نعم شيئا هي.

(٢) في و: شبه شيعة.

(٣) في و: ولما.

(٤) سقطت في لـ د.

(٥) كلما في لـ، والكتاب ٤٧٧/٨، والحواشي ٧٨٧/٩، والمغني ٣٢٧/٨. وفي و. وإني بما اضرب وفي د: وإني لما

يضرب. والبيت من الطويل وقد نسب سيويه إلى أبي حبة النسيوي وهو شاعر مجيد من خصمري الدولتين الأموية

والعباسية. والشاهد في قوله لما ومعه لربما وهي من زيدت عليها ما، وأراد بالكبش الرئيس لأنه يفرغ دون القوم ويصحبهم. وقال

ناسخ (و) في الحاشية: الكبش السيد من الرجال.

(٦) في وـ د: وإني. والتصحيح من لـ.

(٧) كلما في و. وفي لـ د: التي تضرب الكبش.

(٨) في و: ولما.

(٩) قال ابن هشام: وزاد اللامي لاما معنى ثلثا، وهو أن تكون حرف عرس بمنزلة «ألا» فتختص بالقتل، نحو أما تقدم وأما

تقدم، وقد بدع في ذلك أن الحصة للاستفهام التثريوي مثلها في لا وألا. وإن ما نافية، وقد تحلف الحصة كقولها: ما ترى

الدهر. (مفتي الليب ٥٩/٨).

(١٠) كلما في النسخ المخطوطة. وفي مفتي الليب ٥٩/٨: من عدنان. وهو فيه غير مسوب. وهو من الخفيف.

(١١) كلما في لـ د. وفي و: ما.

باب مواضع «من»

ذكر أبو القاسم أن لها أربعة مواضع: تكون استفهاما عن من يعقل، كقولك: من عندك^(١)، وتكون خبراً، كقولك: من قصدي زيد، ومن زارني عمرو^(٢)، وتكون جزاء، كقولك: من يكرمي أكرمه، وتكون نكرة يلزمها النعت كقولك: مررت بمن محسن اليك^(٣)، أي بأنسان محسن اليك^(٤)، قال الشاعر^(٥):

فكفى بنا فضلا على مَنْ غيرنا حبُّ النسبي محمد إسماعيل^(٦)
قال المفسر: الذي ذكره^(٧) أبو القاسم اتفاق^(٨) من البصريين والكوفيين إلا الكاسي فإنه زعم أن لها خمسة مواضع، وزعم أنها تكون زائدة^(٩)، وأنشد:
يا شاة من قنص لمن حلت له حُرمت علي وليتها لم تُحرم^(١٠)
والرواية المشهورة: يا شاة ما قنص، ومن روى «من قنص» على ما قال الكاسي احتجوا أن تكون «من» نكرة و«قنص» صفة لها بمعنى (قائص)، كما يقال: رجل كرم، بمعنى كريم^(١١) كأنه قال: يا شاة رجل قائص، أو إنسان ذى قنص، وأنشد أيضاً:

-
- (١) كلما في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣١١: تكون استفهاماً كقولك: من عندك ومن فصلك ولا تقع على ما لا يعقل
(٢) كلما في ل. د. د. وفي و: وتكون خبراً كقولك: من أبوك ومن قصدي زيد ومن زارني عمرو. وفي الجمل ص ٣١١: من قصدي عمرو ومن زارني زيد.
(٣) سقطت في ل. د. د. والجمل ص ٣٩١: لك.
(٤) سقطت في ل. د. د. والجمل ص ٣٩١: لك.
(٥) كلما في ل. د. د. والجمل. وفي و: قاله حسان.
(٦) من الكامل. قيل: هو لكعب بن مالك الصحابي (في ديوانه ص ٢٨٩)، وقيل حسان بن ثابت وقيل لبشر بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك (الجمل ص ٣١١ حاشية). وقد سه ابن هشام في اللقي ٣٢٨/١ إلى حسان رضي الله عنه، وهو غير موجود في ديوانه طعة صافيه بيروت ١٩٦٦. ويروى: وكفى بنا شرماً..... (ديوان كعب)
(٧) كلما في و. وفي ل. د. د. هذا الذي قاله.
(٨) في ل: اتفأا.
(٩) ينظر معني اللبيب ٣٢٩/١.
(١٠) من الكامل. أنشده ابن هشام في اللقي ٣٢٩/١، ولم ينسبه، وقال بعده: فيس رواه ابن دوث ما، وهو خلاف المشهور.
(١١) كلما في و. وفي ل. د. د. أي كريم.

آل الزبير بنام المجد^(١) قد عِلِمَتْ ذاك العشيرة والأثرون مَنْ عُنْدَا^(٢)
وقال غير الكسائي: أراد من يعد عددا.

(١) في و: الملك. والتصحيح من ل، ده والفتي ٣٢٩٨.

(٢) من البسيط. أنشده ابن هشام في الفتى ٣٢٩٨، ولم ينسبه، وقال بعده. رُنا أنها في الأبلي بكرة موصوفة، أي هل قوم
غيرنا، وباشلة ابن قص، وهذا من الوصف بالصدر للسلالة، وعددا إما صفة لى على أنه اسم وضع موضع الصدر وهو العَد:
أي والأثرون قوما قوى عد، أي قوما معفدين، وإما مضمون ليمد عديفا صفة أو صفة ش. ومن بدل من «الأثرون»

باب مواضع «أى»

ذكر أبو القاسم أن لها أربعة مواضع : تكون استفهاما كقولهم : أيهم أخوك؟ وأي القوم صاحبك؟ ، وتكون جزاء ، كقولهم ، أيهم يكرمني أكرمه ، قال الله تعالى : «أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى»^(١) ، وتكون خبرا كقولهم : أيهم في الدار أخوك . وتكون نعتا ، كقولك : مررت برجل، أي رجل^(٢) .

قال المفسر : زاد، غير أبي القاسم أربعة مواضع^(٣) ، أحدها : أنها تكون بمعنى التمجيد^(٤) ، كقولك : أي رجل أنت^(٥) ، وقول الشاعر^(٦) :

وأي فتى هيجاء^(٧) أنت وجارها إذا ما رجال بالرجال استقلت^(٨)
وقول الآخر :

فأى فتى واروه ثم أتيت أكفهم تدرى^(٩) مما وتهيل^(١٠)

والثاني : أن تكون وصلة الى نداء ما فيه الألف واللام^(١١) نحو : يا أيها الرجل . والثالث : أن تكون للتخصيص ، كقول العرب : اللهم اغفر لنا أيها^(١٢) العصاة ، وعلى المضارب

(١) سورة الاسراء ، الآية ١١٠ .

(٢) في الجمل من ٣١٢ : وليت رجلا أي رجل .

(٣) كلما في ل ، د . وفي و : اوجه .

(٤) في و . يكون أحدهما بمعنى التمجيد .

(٥) في و : أي رجل أنت هـ دوك .

(٦) كلما في و ، د . وفي ل : قال الشاعر .

(٧) في و : الهيجاء . والتصحيح من ل ، د ، والكتاب ٢٤٤/٨ .

(٨) من الطويل ، أنشده سيويه ، ولم ينسبه ، ينظر الكتاب ٢٤٤/٨ .

(٩) في ل ، د : غمي .

(١٠) من الطويل .

(١١) كلما في ل ، د . وفي و : أن تكون واصله بما فيه الألف واللام .

(١٢) في و : أيها .

الوضيعة^(١) ايما الرجل، والرابع: أن تكون نكرة موصوفة بمنزلة «ماء»^(٢) [و«من»]^(٣)
كقولك: [مررت]^(٤) بأني معجب لك.

(١) الوضيعة: الحسارة.

(٢) سقطت في ل.

(٣) الزيلعة من ل، د.

(٤) سقطت في و. بنظر المتن ٣٩٨.

باب القول

قال أبو القاسم في هذا الباب: فإن تكلم بكلام قد عمل^(١) فيه عامل ظاهر فأعدت الجملة حكيتها على حالها^(٢).

قال المفسر: كذا وقع في النسخ، والوجه أن يقال: ظاهر أو مضمر، أو يسقط^(٣) «ظاهر» من الكلام، لأنه لا معنى لتخصيص العامل الظاهر دون المضمر، لأن الجملة تحكى مع العامل المضمر، كما تحكى مع [العامل]^(٤) المظهر، تقول: زرت^(٥) زيدا، فقال لي: مرحبا وأهلا أي: صادفت ذلك، قال الشاعر:

إذا جئت بوابا له قال مرحبا^(٦) ألا مرحبا^(٧) واديك غير مضى^(٨)
وعلى هذا تأول بعض النحويين قول الراجز:

تعرضت لي بمكان حل تعرض المهرة في الطول
تعرضا لم تأل عن قتلا لي^(٩)

(١) كذا في له ده والجمل من ٣١٣. وفي و: ظهر.

(٢) ينظر الجمل من ٣١٣.

(٣) في و: ويسقط. والتصحیح من له د.

(٤) سلطت في و.

(٥) في و: رأيت.

(٦) كذا في النسخ المخطوطة والكتاب ١٤٩٨. والمقتضب ٢١٩٣. وفي ديوان أبي الأسود اللؤلؤي من ٢٩: ولا رأي مغلا

قال مرحبا.....

(٧) كذا في ده والديوان من ٢٩. وفي له د. والكتاب، والمقتضب، ألا مرحبا.

(٨) من الطويل، وقد نسيه سيبويه إلى أبي الأسود اللؤلؤي (الكتاب ١٤٩٨).

(٩) كذا في له د. وفي اللسان في لغة (طول):

تعرضت لي بمكان حل تعرضا لم تأل عن قتلي

تعرض للمهرة في الطول

قال ابن مطير: ويروى: عن قتلا لي. على حكاية أبي عن قرقا قتلا له.

وفي و: تعرضت لي بمكان خال تعرض للمهرة في الطوال

تعرضا لم يأل عن قتال

والطول: حل طويل تشد به قائمة الدامة. والرجز هذا منسوب إلى منظومين مرثد الأمدى (اللسان مادة طول).

قالوا: اراد انها لا راته قالت: قتلا قتلا ائى اقتلوه قتلا، فحكى كلامها.

مسألة

قال ابو القاسم: وكذلك مجرى القول في كلامهم الا القول في الاستفهام خاصة [فان العرب تحريه مجرى: أتظن في الاستفهام^(١)]. قال المفسر: القول المجرى^(٢) مجرى الظن في اللغة الفصيحة له [ثلاثة]^(٣) شروط متفق عليها^(٤)، وواحد مختلف فيه:

احدها: أن يكون الفعل مستقبلا.

والثاني أن يكون معه استفهام.

والثالث أن يكون للمخاطب.

والرابع المختلف فيه أن لا يحول بين الاستفهام والقول بغير الظرف، كقولك: انت تقول زيدا منطلقا فان سيويه يختار الرفع^(٥)، وغيره يستوى عنده الفصل وغير الفصل، فان كان الفصل بظرف نصبت على^(٦) حاله^(٧) قبل ذلك، لان الظرف يتسامع فيه. ومن التحويين من يجرى الفعل الماضي في هذا مجرى المستقبل^(٨).

(١) سقطت في و، ويظهر الجمل ص ٣١٤.

(٢) في لـ د: الجارى.

(٣) سقطت في و.

(٤) في و: ثلاث متفق عليها. والتصحيح من لـ د، ويزيد ذلك كلام الشارح الاي بعد.

(٥) ينظر الكتاب ٦٣٨.

(٦) سقطت في لـ.

(٧) في لـ د: حاله.

(٨) يشير الى اللعب الثاني للعرب في «قول» وهو ممع سلبه. فيجوز القول مجرى ظن في بعض القومين مطلقا أى

سواء كان منصوبا أم غير منصوب. وجدت فيه الشرط المذكورة أم لا توجد (ينظر شرح من عقيق ٤٤٧).

باب حكايات التكرات به «من»

في حكايات^(١) التكرات بمن لفتان للغرب، ذكر ابو القاسم احدهما واغفل [ذكر]^(٢) الأخرى، منهم من يلحق «من» علامة التنية وعلامة الجمع، فيقول اذا سأل عن اثنين «متان» ، واذا استفهم عن جماعة قال: «متون»، وتقول في النصب والخفض: منين ، فيجري «من» مجرى الأسماء التي تنى وتجمع ، ومنهم من لا يلحقها علامة تنية ولا [علامة]^(٣) جمع فيقول: منو ، ومتا ، ومني ، عني واحدا أو اثنين أو جماعة، حكى ذلك سيويه عن يونس^(٤).

سألة

انشد ابو القاسم في هذا الباب:
 انوا نارى فقلتُ مَنْوَنَ انتُمْ فقالوا الجبن قلتُ عموا ظلاما^(٥)
 ثم قال: وقد رأيت بعض من لا يعرف هذا الشعر، يرويه^(٦)؛ عموا صباحا، وهو^(٧) غلط الى آخر كلامه^(٨).

قال المفسر: ليس بغلط كما ذكر، ولكنهما شعران، احدهما على قافية «الميم» وهو

(١) في له، د: حكاية

(٢) الزيادة من له، د.

(٣) سقطت في ر.

(٤) قال سيويه: وحديثا يونس أن قوما يقولون ابدا متا ومني ومتوه عنيت واحدا أو اثنين أو جمعا في الوقف (الكتاب)

(٤٠٧١).

(٥) من الوافر. أنشده سيويه في الكتاب ٤٠٧١، ولم ينسبه. قال البغدادى: والبيت من أبيات اربعة رواها أبو زيد في

نواجره ونسبها لشمير بن الحارث الضبي، وقال أبو الحسن فيها كنه على نواذر أي زيد: سمر المذكور بالسین المهملة (الخرائفة) ٣٣٣

والبيت في كتاب الخيران للحافظ ١٨٦٨، وشرح ابن عقيل ٤٢٧٢.

(٦) كذا في له، د. وفي و: تقول .

(٧) كذا في و، له، والجمل من ٣٢٠. وفي د: هنا.

(٨) ينظر الجمل من ٣٢٠.

الذي انشده عن ابن حريد^(١)، والثاني^(٢) على قافية «الحاء» وهو أطول من هذا، وسنذكره إذا وصلنا إلى شرح الآيات إن شاء الله.

وفي هذا الباب لغة ثالثة شاذة زعم يونس أنه سمع اعرابيا يقول: ضرب [من منا]^(٣)، وذلك أنه سمع قائلًا يقول: ضرب^(٤) فلان فلانا، فلم يحقق الضارب والمضروب، فأستفهم عنهما وأعرب، فيمكن أن يكون^(٥) قول الشاعر: «منون انتم» جاء على هذه اللغة، قال [سيويه]^(٦): وهذا بعيد لا تتكلم به العرب ولا يستعمله [منهم]^(٧) ناس كثير^(٨)، قال: فكان يونس إذا ذكرها يقول: [لا يقبل]^(٩) هذا كل أحد. قال سيويه: وكان يونس يقيس «منه» على «آية»، فيقول: منة، ومنة، ومنة^(١٠) وهذا على لغة من قال: (ضرب من منا، وقال:)^(١١) منون انتم.

(١) ينظر الجمل ص ٣٢٠.

(٢) كذا في د، هـ، و، ل: والأخر.

(٣) ينظر الكتاب ٤٠٧٨.

(٤) سقطت في د.

(٥) في و: يقول.

(٦) سقطت في د.

(٧) الزيادة من الكتاب ٤٠٧٨.

(٨) سقطت في د.

(٩) ينظر الكتاب ٤٠٧٨.

(١٠) سقطت في ل.

باب. الحكاية بـ «أى»

في حكاية النكرات باى ايضا لغتان، ذكر ابو القاسم احدهما^(١) واغفل الاخرى^(٢)، فمن^(٣) العرب من يلحقها علامة التنجيد والجمع. فيقول: «أَيَّان»، و«أَيَّون» في الرفع و«أَيَّين» [و«أَيَّين»]^(٤) في النصب والخفض، ومنهم من يفردا إبدأ

(١) ينظر الجمل ص ٣٢٢.

(٢) في ل، د: فكر الاخرى.

(٣) في ل، د: من

(٤) سقطت في و

باب حكايات الجمل

قال ابو القاسم في هذا الباب: وان سميت ^(١) بجمع سالم نحو «الزيدين» و «العمرين» كان لك فيه وجهان، ان شئت جعلته بالياء على كل حال واعربت النون، وان شئت اجرته مجرى الجمع فجعلته في الرفع بالواو ^(٢) وفي النصب والخفض بالياء ^(٣).

قال المفسر: زاد الكوفيون وجها ثالثا، وهو ان تلزم «الواو» على كل حال، وتعرب «النون» فتقول ^(٤): جاءني زيدون، ورأيت زيدونا، ومررت بزيدون، وقد جاءت الفاظ من هذا النوع كثيرة نحو: حمدون، وطولون، وهو في اسماء العامة [كثير نحو] ^(٥): عسرون ^(٦)، وحزمون وعبدون، وسخنون ونحو ذلك.

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: وان سميت ^(٧) بقولك: لزيد، ويزيد تركته على حاله ^(٨).

قال المفسر: يجوز فيه وجه آخر ^(٩) لم يذكره، وهو ان يقول: هذا لي زيد، وبني زيد، وكان السيرافي يقول: للقياس: لا زيد، لأن «لام الجر» اصلها الفتح، وانما احتج الى هذه الزيادة، لأنه ^(١٠) لا يكون اسم متمكن على أقل من ثلاثة احرف، وهذان حرفان مفردان لم يذهب منهما شيء، فردّ اليهما عند التسمية فتزيد على المكسور من هذه الحروف «ياء»، وعلى

(١) كلما في و. وفي ل. د. والجمل من ٣٢٨: سميت.

(٢) كلما في ل. د. وفي و. والجمل من ٣٢٨: بالواو والنون.

(٣) كلما في ل. د. والجمل من ٣٢٨. وفي و: بالياء والنون.

(٤) في ل. د: فيقال.

(٥) سقطت في و.

(٦) في ل. د: عليون.

(٧) كلما في و. وفي ل. د. والجمل من ٣٢٤: سميت.

(٨) ينظر الجمل من ٣٢٤.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في ل.

المفتوح «الفاء»، وعلى المضموم «واو»، ثم يزيد على كل حرف حرفاً [آخر] ^(١) مثله وتدغمه فيه اقتداء بالعرب ^(٢)، لأننا رأيناهم حين أجروا «لوه» مجرى الأسماء زادوا على الواو «واو» أخرى وادغموا الواو ^(٣) فيها حين لم يكن لها أصل فترد إليه ^(٤)، قال القطامي ^(٥):

ولكن اهلك لَو كثيراً وقبل اليوم عاجلها قِدار ^(٦)

وقال النمر بن تولب ^(٧):

علقت لَو تنكره إن لَواً . ذاك أحيانا ^(٨)

مسألة

قال: وإن سميت رجلاً، أو امرأة: عندات أو طلحات، وما أشبه ذلك أجرته مجراه في الجمع ونوته على كل حال، لأن التثنية فيه بازاء التثنية [في الزيدتين والعمرين] ^(٩).

قال المفسر: وفيه لغة [ثانية مشهورة] ^(١٠) لم يذكرها أبو القاسم، وهي أن من العرب من يجرها مجرى «طلحة» [وعائشة] ^(١١)، فيقول: جاءني عندات [وطلحات] ^(١٢)، ورأيت

(١) سقطت في و.

(٢) كلها في له د. وفي و: وتلغمه فيه لهذا.

(٣) كلها في و: له. وفي د: الأول.

(٤) في و: عليه.

(٥) هو عمير بن شبيب التغلبي، شاعر إسلامي (الجزنة ٣٩٧٨).

(٦) من الواو لم اجده في ديوانه. ورواه القراء بلا عزو في المذكر والمؤنث من ٣٦ ويقول القراء في الصفحة نفسها: والأدوات بمنزلة (أي الحرف) أن شئت فلذلك تلعب به الاللفظ: وإن شئت فالت.

(٧) صحابي يعد من المخضرمين (الجزنة ١٤٦٨) وشعر النمر بن تولب، صمته الدكتور نوري حمودي القيسي من ٨ وما

بعدها).

(٨) كلها في له د. وفي شعر النمر بن تولب من ١٢٠:

علقت لَو تنكرها (ونظير القراء من ٣٦).

وفي للمتعب ٢٣٥٨: حلوت لَو غفلت لها

وفي و: علقت لَو أنكم ففرا

والبيت من مجزئ الرمل.

(٩) سقطت في و، ينظر الجمل من ٣٢٨

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في و.

(١٢) سقطت في و.

هندات وطلحات، ومررت بهندات وطلحات فيمنعها الصرف، ويشد بيت امرئ القيس:

تنورعها من افرعات واهلها يشرب ادق دارها تنظر عالي^(١)

على الوجهين جميعا، وقال الأعشى في اللغة الثانية:

تخيرها اخو عانت شهرا ورجى أولها عاما فعاملا^(٢)

وكان أبو العباس محمد بن يزيد يكسر «الهاء» من «افرعات» و«عانت» في هذه اللغة كسرا بلا تنوين^(٣)، وهذا خلاف مذهب سيويه، وكان الأصمعي يقول: الكسر بلا تنوين خطأ.

(١) من الطويل، وابن عقيل ٧٦٨، والاسموني ٩٤٨، ومعنى تنورعها نظرت الى ثراها وافرعات موضع بالشام. والشاهد في منع المرحلت من الصرف،

(٢) كذا في ل. د. والديوان ص ١٩٧. وفي و:

يخيرها اخو عانت شهرا ورجى أو يا عاما فعاما

وفي المنتخب ٣٣٦٣: تخيرها اخو عانت دهما.....

وفي اللسان (بر) ورجى يرها عاما فعاما

وفي الخزانة ٢٧٨: تخيرها اخو عانت شهرا ورجى خيرها عاما فعاما والبيت من الرافض. وعانت بلد بالشام، والشاهد في حذف التنوين منه، وأولها ما يؤول اليه من ربحها، وللمعنى: نال تاجر الحمير في عانت شهرا يتنارها ويتنقها، ثم حبسها عنده يرجي ما يعود عليه منها س. بعد عام.

(٣) ينظر المنتخب ٣٣٦٣ و ٣٣٤.

باب مواضع «إن» المكسورة [الخفيفة]^(١)

ذكر أبو القاسم في هذا الباب^(٢) أنَّ [إن]^(٣) لها أربعة مواضع، وهو مذهب سيويه^(٤)، وجمهور البصريين، وذكر المروني^(٥) أنَّ لها ستة مواضع وزاد عليه^(٦) غيره موضعاً سابعاً، وموضعاً ثامناً لا اعلم أنَّ نحوياً ذكر أكثر من ذلك.

فالأول: أنَّ تكون جزاء كقولك: إن تكرمني أكرمك^(٧)، وهي أم الجزء.

والثاني: أنَّ تكون نفيًا نحو: إن زيد قائم كما تقول: ما زيد قائم^(٨)، فهي عند سيويه بمنزلة «ما» إلا أنه لا يميز: إن زيد قائماً، بالنصب كما تنصب «ما» وأجاز^(٩) الكسائي والمبرد ذلك، واتشد الكسائي:

إن هو مسئولياً على أحد إلا على حزبه الملاحين^(١٠)

والموضع الثالث: أنَّ تكون مخففة من الثقيلة، وللعرب في هذه المخففة مذهبان^(١١)،

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و.

(٣) الزيادة من ل. ينظر الجمل ص ٣٣٢.

(٤) ينظر الكتاب ٤٧٩.

(٥) هو محمد بن سعد المروني من الطبقة الرابعة من طبقات اللغويين الكوفيين (طبقات النحويين والفقهاء للزبيدي ص ٢٢٦ و ٢٢٧).

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) كذا في و، والجمل ص ٣٣٢. وفي ل، د: إن تأتي أنك.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣٣٢: وتكون نافية بمنزلة ما كقولك إن زيد إلا قائم معناه ما زيد إلا قائم.

(٩) كذا في ل، د. وفي و: واختار.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي ابن عثيل ٣١٧٨، والأشعرى ٢٥٥٨:

..... إلا هل أصعب الحنين

والمرويتان صحيحتان. قال العمري. ديروني إلا على حزبه الملاحين (الأشعرى ٢٥٥٨). والبيت من النسخ، والأشعرى قوله «إنه» ما قبله نافية بمعنى ليس وعملت عمداً.

(١١) في و. وفي هذه المخففة لعرب معدت.

منهم من ينصب بها في حال التخفيف كما ينصب في حال التشديد، ومنهم من يبطل [عملها] ^(١) إذا خففها، ويرفع ما بعدها بالابتداء والخبر، ويلزم خبرها «لام التأكيد» لنلا تلبس بالنافية، والذين يعملونها مخففة لا يلزمونها اللام، لاختلاف لفظ النفي، ولفظ الايجاب، كما لا تحتاج الى ذلك في حال تشديدها، وإذا بطل عملها وقع بعدها الاسم، والفعل معا، فنقول في الاسم: إن زيد لمنطلق، باللام إذا اردت الايجاب، وإن زيد لمنطلق [بغير اللام] ^(٢)، إذا اردت النفي، ونقول في الفعل: إن قام لزيد، في الايجاب، وإن قام زيد، في النفي، هذا مذهب سيويه وأصحابه. والكوفيون يميزون أن تكون للنفي وفي خبرها اللام، ويجعلون اللام بمعنى «الاء» ^(٣) كأنك قلت: ما زيد الا قائم ^(٤)، وما قام إلا زيد، ومن هذا الضرب قوله تعالى: «وإن كنت لمن الساخرين» ^(٥)، وإن كان وعد رينا لمفعولا ^(٦)، وانشد الكوفيون:

وإن ممالك للمصرعني إن تَقَعَفْتُ رحي الحرب أو دارت عليَّ خطوبُ ^(٧)

وانشدوا:

إن القومَ والحي الذي أنسا منهم لأهل مقاماتٍ وشاؤ وجامل ^(٨)

وقال آخر، وهو لعاتكة ^(٩):

شلت بمحسك إن قتلْتُ لُسلما حلت عليك عقوبةُ التعمد ^(١٠)

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و.

(٣) ينظر الانصاف: المسألة ٩٠ ص ٦٤٠-٦٤٣.

(٤) في لـ، د: منطلق.

(٥) سورة الزمر، الآية ٥٦.

(٦) سورة الاسراء، الآية ١٠٨.

(٧) من الطويل. لا أتف هل قتله

(٨) من الطويل. ولم أتف هل ناله.

(٩) هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدنية، ابنة هم عمرو بن الخطاب رضي الله عنه وكانت من المهاجرات

الى المدينة (شرح الشواهد للعبيد بن جابر الخزازة ٢٧٨/٢). وقد سقطت عبارة (وهو لعاتكة) في لـ، د.

(١٠) من الكامل. ينظر ابن عقيل ٣٨٧/١، والأشعراني ٢٩٠/١، وابن روض السالك ٢٦٤/١. وشرح الشواهد الكبرى للعبيد

٢٧٨/٢.

والموضع الرابع^(١): ان تكون زائفة، وتنقسم في الزيادة قسمين، قسم يدخل بعد «ما» الناقية^(٢)، فيظل عملها كقول قزوة بن مسيك^(٣):

فما إن طسبنا جبسنٌ وليكن منايانا ودولةً آخرينا^(٤)

وقسم يدخل بعد «ما»^(٥) التي تقدر بتقدير مصلر قائم مقام ظرف، كقول الشاعر^(٦):

ورج الفقى للخير ما إن رأيت على السن خيرا الا يزال يزيده^(٧)

والموضع الخامس: ان تكون بمعنى «إذ» وعلى ذلك تأول قوم قوله تعالى «وَفَرُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ»^(٨) وقوله تعالى: «لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ»^(٩). وقول النبي عليه السلام [حين وقف على القبور فقال: «وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ»^(١٠) وما ان شاء الله بكم لاجفون»^(١١)، وقوم يتأولونها بمعنى «إذا»، لان «إذا» تحتاج الى جواب كما تحتاج اليه «إن»، والشيطان اذا تفسرعا قريبا وقع كل واحد منها موقع صاحبه. وأما قول الفرزدق:

(١) سقطت في ل.

(٢) كذا في ل. وفي و: قسم تدخل فيه كذا بعد ما الناقية. وفي د: قسم يدخل بعد إن الناقية.

(٣) هو صاحب أسلم عام الفتح وكان يحضر مجلس رسول الله ﷺ ويتعلم القرآن وقرأ القرآن وقرأ القرآن (المحاضرة ١٢٣٧).

(٤) كذا في ل، د، والكتاب ٤٧٥٩، والمحاضرة ١٢٧٧. وفي و، والمحاضرة ١٢٧٧: «وضمنه آخرتنا»، والبيت من الباقية.

والشاهد فيه زيادة إن بعد ما تركبها وهي كالقاف من المل، والطب هنا العلة والسبب، أي لم يكن سبب قتلا الجبن وإنما كان ما جرى به القدر من حضور الميت وانتقال الحلال هنا والموت.

(٥) كذا في ل، د. وفي و: قسم تدخل فيه بعد ما.

(٦) في و: قال الشاعر.

(٧) من الطويل، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣٠٦٧. قال الأعلام: الشاهد فيه زيادة إن بعد ما للتوكيد وما ها هنا

مؤدية معنى الزمان فموضعها نصب على الظرف. وقد نسب السويطي هذا البيت إلى الملوط القريني (ينظر شرح شواهد المفني من ٣٢).

(٨) سورة البقرة، الآية ٢٧٨.

(٩) سورة الفتح، الآية ٢٧.

(١٠) سقطت في و.

(١١) ينظر رياض الصالحين من ١٣٤.

أَتَغَضَّبُ إِنْ أَذْنَا قَتِيَّةَ حَزَنَّا جَهَارًا وَلَمْ تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ^(١)

فَتَأُولَهُ قَوْمٌ بِمَعْنَى^(٢): «إِذْهَ كَمَا تَأُولُوا الْآيَةَ وَالْحَدِيثَ^(٣)»، وَكَانَ الْمَبْرَدُ^(٤) يَرْوِيهِ بِفَتْحٍ. وَالْهَمْزَةُ وَيَجْعَلُهَا غُفَّةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَتَغَضَّبُ لِأَنَّهُ أَذْنَا قَتِيَّةَ حَزَنَّا. وَتَابِعَهُ عَلَى ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ مِيرَانٌ^(٥) وَقَوْمٌ غَيْرُهُمَا، وَقَالُوا: الشَّرْطُ هَا هُنَا مَحَالٌ، لِأَنَّ الشَّرْطَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْمُسْتَقْبَلِ، وَإِنَّمَا قَالَ الْفَرَزْدَقُ هَذَا الشَّعْرَ بَعْدَ^(٦) حَزْنِ أَذْنِي قَتِيَّةَ، وَتَأُولَهُ قَوْمٌ عَلَى مَعْنَى الشَّرْطِ وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَوِيهِ وَالْخَلِيلِ^(٧)، وَبِجَازِ الشَّرْطِ هَا هُنَا إِنْ يَكُونُ الْمَعْنَى: أَتَغَضَّبُ إِنْ أَفْتَخِرَ مُفْتَخِرٌ بِحَزْنِ أَذْنِي قَتِيَّةَ، لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْمُفْتَخِرِ أَنْ يَقُولَ: حَزَنَّا أَذْنِي قَتِيَّةَ وَفَعَلْنَا كَذَا وَكَذَا^(٨)، فَيَكُونُ [بِمَا وَضَعَ^(٩)] الْمُسَبِّبُ فِيهِ مَوْضِعُ السَّبَبِ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ السِّيرَافِيُّ وَقَالَ: الْعَرَبُ قَدْ تَعَادَلَتْ وَتَفَاضَلَتْ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ^(١٠) [الْمَاضِيَيْنِ^(١١)] فِي الْمَوَاقِفِ فَتَسْتَقِيلُ بِهِمَا^(١٢) الْكَلَامَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِنْ تَعَجَّبْ نَعَجَّبْ قَوْلُهُمْ»^(١٣)، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

[إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنْ قَتَلْتُكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَيَعُضُّ قَتْلَ عَارٍ^(١٤)

(١) كَذَا فِي النسخ المخطوطة، والكتاب ١٧٩٨، والكامل للمبرد ٤٢٧١، واللفي ٢٧٨. وَفِي دِيْرَانِ الْفَرَزْدَقِ ٣٢١٧:

..... جَهَارًا وَلَمْ تَغَضَّبْ لِيَوْمِ ابْنِ خَازِمٍ، وَالْيَتَّى مِنَ الطَّرِيقِ.

(٢) فِي لَه: د: عَلَى مَعْنَى.

(٣) فِي لَه: د: كَمَا تَأُولُوا الْآيَةَ وَالْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ.

(٤) فِي لَه: د: وَكَانَ أَبُو الْعِيَاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ.

(٥) هُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْعَسْكَرِيِّ الْمَعْرُوفُ بِمِيرَانَ. أَخَذَ عَنِ الْمَبْرَدِ وَآخَرَهُ بَعْدَهُ عَنِ الزُّجَلَجِ، لَهُ مِنَ

التَّصَانِيفِ: شَرْحُ كِتَابِ سَيَوِيَّةَ، شَرْحُ شَوَاهِدِهِ، شَرْحُ كِتَابِ الْأَعْقَافِ. تَوَلَّى سَنَةَ ٣٤٥ (بَقِيَّةُ الرَّعْدَةِ ١٧٥٨-١٧٧٠).

(٦) سَقَطَتْ فِي ل.

(٧) نَظَرَ الْكِتَابَ ١٧٩٨.

(٨) فِي لَه: د: وَفَعَلْنَا كَذَا وَفَعَلْنَا كَذَا.

(٩) سَقَطَتْ فِي وَ.

(١٠) سَقَطَتْ فِي ل.

(١١) سَقَطَتْ فِي وَ.

(١٢) فِي وَ: بِهِ، وَالتَّصْحِيحُ مِنْ لَه: د.

(١٣) سُورَةُ الرَّعْدِ، الْآيَةُ ٥.

(١٤) كَذَا فِي لَه: د. وَفِي الْمُتَغَضَّبِ ٦٧٣، وَالسِّيَاحِي ص ٣٣. وَالْفَنِّي ٢٧٨:

..... عَارًا عَلَيْكَ رَوْبٌ قَتْلَ عَارٍ

وَهُوَ مِنَ الْكِبَالِ. وَقَدْ سَمِعَ السِّيَاحِيُّ 'أَلْ ثَلَاثَ مِنْ قِطْعَةٍ مِنْ كَتَبِ الْمُتَكِّي (يُنْشَرُ شَرْحُ شَوَاهِدِ الْفَنِّيِ لِلْسِّيَاحِيِّ ص ٣٣، وَشَعْرُ ثَلَاثِ قِطْعَةٍ ص ٤٩).

وقال آخر^(١)

ان يقتلوك. فقد قَجَّتْ ييوتهم بعينة بن الحارث بن شهاب^(٢)

والمخاطبان بهذا الشعر مقتولان، والقتل واقع بهما قبل ذلك وقد كسر «إن». قال:
وهذا ونحوه يحمل على فعل غير هذا الظاهر، كأنهم افتخروا بقتله، فقال: ان يفتخروا
بقتلك فان الأمر كذا وكذا.

والموضع السادس: تكون فيه بمعنى «إماء»^(٣) محذوفة منها كقول النمر بن تولب:
سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما^(٤)

وقال حديد [بن الصمة]^(٥):

لقد كلبتك نفسك فأكلبتها فان جزعاً وان إجمالاً صبر^(٦)

والموضع السابع: أن تكون فعل أمر من «آن» يثين إذا حان.

والموضع الثامن: ان تأمر امرأة من: وأى يثي، اذا وعد، وتدخل عليه النون الحفيفة
للتأكيد فيكون لفظه كلفظ «إن» الحفيفة^(٧) [فقول: إن يا هند، فان ادخلت عليه النون
الشديدة صار لفظه كلفظة إن المؤكدة]^(٨) وعلى هذا انشدوا في بعض الغازم:

(١) سقطت في و.

(٢) من الكامل: لي ل، د: ان يقتلوك فقد هكت ييوتهم بعينة بن الحارث بن شهاب. لم اتف على تاليل هذا البيت،
والعرب تسمي بعينة كثيراً. انظر مادة (هين) في التاج.

(٣) في و: أجل. والتصحيح من ل، د، ينظر المفني ٥٩٨.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ١٣٥٨، والمفني ٥٩٨. وفي شعر النمر بن تولب: سقتها. قال محقق الديوان في
حاشية الصفحة ١٠٤: في بعض مصادر التخرج سقته الرواعد. والبيت من المقارِب، وتقديره عند سيورة: سقته الرواعد إما من
صيف وإما من خريف.

(٥) سقطت في و.

(٦) من الرافِع، وقد استشهد به سيورة على أن قوله «فان جزعاً وان إجمالاً صبره» مثله: إما جزعاً وإما إجمالاً لحفظ وءاء من
وإماء ضرورية، ينظر الكتاب ١٣٤٨ و ٤٧١ و ٦٧٢، وللتعقب ٢٨٨٣.

(٧) في ل، د زيادة (نولك).

(٨) كذا في ل، د. وفي و: ويدخل عليه النون الحفيفة المؤكدة كان لفظه لفظ الراحدة.

(٩) سقطت في و.

إِنَّ هَذَا الْمَلِيحَةَ الْحَسَنَاءَ وَأَيَّ مِنْ أَضْمَرَتْ لِحْلٍ^(١) وَفَاءً^(٢).

أي: علي يا هند وعد من يضر الوفاء بوعده.

(١) كذا في و، د، والمفني ١٩٨. ولي نأ: وأي من أضررت لعمد.

(٢) من خفيف. أشبهه ابن هشام وُد يدكر نائله (ينظر المفني ١٧٨).

وُد يدكره البسيط في شرحه شياهد المفني (انظر طبعة المطبعة الهندية معمر سنة ١٣٢٢ محبرة)

باب مواضع «أن» الخفيفة المفتوحة^(١)

ذكر أبو القاسم [في هذا الباب أن^(٢)] «أن» لها أربعة مواضع وكذلك قال سيبويه^(٣) وأكثر البصريين، وذكر الهروي أن لها سبعة مواضع:

أحدها: أن تدخل على الفعل الماضي، والفعل المستقبل، فيكون تأويلها تأويل المصدر كقوله تعالى «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ»^(٤)، وقول الشاعر:

إِنِّي رَأَيْتُ مِنَ الْمَكَارِمِ حَسْبَكُمْ أَنْ تَلْبَسُوا حَرَّ الثِّيَابِ وَتَشْبَهُوا^(٥)

فهذا مثال دخولها على الفعل المستقبل، ومثال دخولها على الفعل الماضي قوله تعالى^(٦): «فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا»^(٧).

والموضع الثاني: أن تكون مخففة من الثقلة وليها الاسم والفعل الماضي والمستقبل، فإذا وليها الاسم، فلك فيه وجهان، أحدهما: أن تنصبه^(٨) بها كما كنت تنصبه^(٩) في حال تشديدها كقولك: علمت أن زيداً قائم، ولا يلزمها في هذا الوجه عوض عما حذف منها وذلك نحو قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَ^(١٠) الضَّيْفُ الْمُسْرِمِلُونَ^(١١) إِذْ غَبَرَ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالًا

(١) كذا في و. وفي له د: أن المفتوحة الخفيفة. وفي الجمل ص ٣٣٣: أن المفتوحة الخفيفة.

(٢) الزيادة من له د. ينظر الجمل ص ٣٣٣.

(٣) ينظر الكتاب ٤٧٩٨.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٨٤.

(٥) من الكامل، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٤٧٩٨، وقد نسب إلى عبد الرحمن بن حسان، والشاهد في قوله: أن تلبسوا، وقوم أن وما بعدها موقع المصدر، والمعنى: رأيت حسبكم وكافكم لبس حر الثياب والشبع. ولم أجد البيت في شعر عبد الرحمن.

(٦) في له د: عز وجل.

(٧) سورة التكاوت، الآية ٢٩.

(٨) في و: ينصب.

(٩) في ل: علمت.

(١٠) كذا في له د، والاشعري ٢٩٧٨، وابن عثيم ٣٨٩٨ (حاشية). وفي و: والمجتنون.

بأنك ربيعٌ وغيثٌ سريعٌ - وإنك هناك تكون الشمال^(١)

والوجه الثاني، وهو الأجود أن تبطل عملها وترفع^(٢) بالابتداء، ونضمر اسمها، فتقول: علمت أن زيد قائم، تريد: أنه زيد قائم، ومثله قوله تعالى: «وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين»^(٣). وإذا وليها الفعل ارتفع ولزمها العوض مما حذف^(٤)، وهو «السين» وسوف، ولاء مع المستقبل، و«قد» مع الماضي، ويجب أن لا يكون قبلها إلا الأفعال المحققة كعلمت، وإيقنت [وتحققت]^(٥)، ولا أشك، ونحو ذلك كقوله تعالى: «وَعَلَّمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى»^(٦)، وقول أبي حية النعميري:

ريم^(٧) التي قالت لجارات بيتها ضمنت لكم إن لا يزال عييم
وقال الآخر:

وقد سرني أن لا تصد مجاشيع من ألمجد إلا عقر ناب بضور^(٨)
ينشد بالنصب، والرفع.

والموضع الثالث: أن تكون زائدة للتوكيد، وأكثر ما تجيء بعد «لما» التي يراد بها

(١) من الطول، وما جنوب تحت عمرو في الكلب. والرميلون: من أول القوم إذا قلّد زاعم، وعلم أول: قليل الطير، وسرع يفتح الميم وكسر الراء، يقال: أرض مريضة أي غصبة كثيرة النبات، الشمال: الغيات، والشاهد في قوله: بأنك وفي قوله: وأنتك، حيث صرح باسم (أن) المحققة في الموضعين للضرورة، فالعبر عن الأول بالقرود وعن الثاني بالجملة (شرح الشراهد للنعماني في مجلس الأشموني ٢٩٧).

(٢) في زيادة: (الاسم).

(٣) في له: د: عز وجل.

(٤) سورة يونس، الآية ١٠.

(٥) وهو خبره من التحوين عن هذا بأن الأحسن الفصل إذا لم يكن الحبر فعلا أو كان فعلا ولم يكن دهاة ولا جملة. يقول ابن مالك في ذلك.

وإن يكن فعلا ولم يكن دهاء	وإن يكن تصريحه مختصا
فالأحسن الفصل بقدر أو نفي أو	تنفيس أو لو وقيل ذكر لو
(ابن حنبل ٣٨٩١).	

(٦) الزيادة من له، د.

(٧) في له: د: عز وجل.

(٨) سورة المزمل، الآية ٢٠.

(٩) في: د: رمت. والتصحیح من له، د: والكامل للسرد ٣٠٨، وهو من الطويل.

(١٠) من الطويل. لم أتف عل قتله، ولم أجد (ضور) في اللسان ولا في النسخ غير أن اللسان أورد (الضورة) بمعنى الضمير من الرجال.

الظرف كقوله تعالى: «ولما أن جاءت رسلنا لوطاً»^(١)، وكقول ليل الأنبياء: «ولما أن رأيت الخيل قبلاً. تباري بالخلود شُبنا العمالي»^(٢).
 والموضع الرابع: أن تكون بمعنى «أي» التي للعبارة والضمير ولا تحي «إلا بعد كلام تام يكون بمعنى القول»^(٣)، كقولك: كبت إليه أن افعل كذا وكذا، وكقوله تعالى: «وانطلق الملاً منهم إن أمشوا»^(٤). والكوفيون ينكرون «أن» هذه^(٥).

والموضع الخامس: أن تكون بمعنى «لثلاث» كقولك: ربطت الفرس أن ينفلت، وكقوله تعالى: «وبين الله لكم أن تفلحوا»^(٦) أي لثلاث تفلحوا، وكقول عمرو بن كلثوم^(٧):

نزلتم منزل الأضياف منا فعمجلنا القري أن تفتنونا^(٨)

والموضع السادس: أن تكون بمعنى^(٩) «أذا» في مذهب بعض النحويين^(١٠)، وكقولك^(١١): كلمني^(١٢) زيد أن قام عمرو، وغضب زيد أن خربت، وكقوله تعالى: «وعجبوا أن جاءهم منبرٌ منهم»^(١٣) تأولوا «أن» في هذه المواضع بمعنى «أذا»، وأكثر النحويين يجعلها^(١٤) بمعنى «من أجل أن» أو «لأن»^(١٥)، ومنه قول الفرزدق:

(١) سورة المائدة، الآية ٣٣.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة، والاعتصاف ص ٣٧٥، واللسان مادة (قبل). وفي ديوان ليل الأنبياء ص ١٠٥:

ألا أن رأيت الخيل تباري بالخلود شبا العمالي.

وشبا العمالي أطراف الأسنة.

(٣) ينظر للمفني ٣١١ و ٣٢٧.

(٤) سورة ص، الآية ١٠.

(٥) ينظر للمفني ٣٧٨.

(٦) سورة النساء، الآية ١٧٦.

(٧) هو من بني تغلب، جمل من قديم من أصحاب الملققات (الشعر والشعراء ١٥٧٦).

(٨) من الواو، ينظر شرح الفصائل السبع الطوال لأبن الأثيري ص ٤٧٠، والمفني ٣٧٨.

(٩) في و: بمنزلة.

(١٠) في ل: قول. وفي د: في بعض قول النحويين. وينظر للمفني ٣٧٨.

(١١) سقطت في د.

(١٢) في و: علم.

(١٣) سورة ص، الآية ٤.

(١٤) في و: يجعلونها.

(١٥) في ل، د: ولأن.

اتَغَضَّبُ إِنْ اذْنَا قَتِيَّةَ حُرَّتْنَا جَهَارًا وَلَمْ تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمٍ (١)

الموضع السابع: إِنْ تَكُونُ بِمَعْنَى (٢) «لَا» فِي مَذْهَبِ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ (٣) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَقُلْ إِنْ أُلْهِدِي اللهُ أَمْرًا فَلَا يُوَفُّهُ لَكَ اللهُ» (٤)، قَالَُوا: مَعْنَاهُ لَا يُؤْتِي أَحَدٌ (مِثْلَ مَا أَوْتَيْتُمْ) (٥)، وَقَالَ آخَرُونَ: الْمَعْنَى لَا تُؤْمِنُوا بِأَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أَوْتَيْتُمْ إِلَّا مَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ، قَالَُوا: وَقَوْلُهُ تَعَالَى «أُلْهِدِي اللهُ أَمْرًا» اعْتِرَاضٌ بَيْنَ الْقَعْلِ وَالْمَقْعُولِ (٦).

(١) فِي وَ: ظَلَمَ، وَهَذَا سَبَبٌ أَنْ اسْتَشْهَدَ الْمُؤَلَّفَ بِهِ

(٢) فِي وَ: بِمَنْزِلَةٍ.

(٣) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: لِلْمَعْنَى الثَّلَاثِي: الَّذِي كَانُ الْمَكْسُورَةَ لِحْشَاءَ قَالِهِ بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أَوْتَيْتُمْ»

يَنْظُرُ الْمَعْنَى ٣٧١.

(٤) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، آيَةُ ٧٣.

(٥) سَقَطَتْ فِي ل، د.

(٦) يَنْظُرُ الْمَعْنَى ٣٧١.

باب ما يجمع من الجمع

قال أبو القاسم في هذا الباب: وقالوا «أصيل» للعشي، ثم جمعه^(١) فقالوا «أصل» ثم قالوا في جمع الجمع «أصال» فشبهوه^(٢) بعنق وأعناق، ثم جمعوا جمع الجمع^(٣)، فقالوا: «أصائل» فأصائل جمع جمع جمع الجمع^(٤).

قال المفسر: وقع في بعض النسخ «أصايل» بياثين، وفي بعضها «أصايل» بياء واحدة، ولا يصح في واحد منهما^(٥) أن يكون جمعا لأصال، لأن فاء الفعل من «أصال» همزة وأصلها «أصال» بهزتين الأولى همزة الجمع التي في «أفعال» والثانية فاء الفعل استقل اجتماعها فخففت الثانية، فقياس جمعها إذا جمعت أن يقال «أأصيل» لا «أصايل»^(٦) إلا أن يزعم أنها جمعت ثم قلبت فيكون وزن «أصايل» على مذهبه «أعافيل»، والصحيح في «أصايل» أنها «فعايل» جمع «أصيل».

(١) كذا في الجمل ص ٣٥٤. وفي النسخ المخطوطة: جمعوا.

(٢) كذا في ل، د، والجمل ص ٣٥٤. وفي و: شبهوه.

(٣) كذا في و. وفي ل، د، والجمل ص ٣٥٤. ثم جمعوا جمع جمع الجمع.

(٤) كذا في ل، د، والجمل. وفي و: فقالوا: أصايل وأصايل جمع الجمع.

(٥) ينظر الجمل ص ٣٥٤.

(٦) كذا في و، د. وفي ل: منها.

(٧) كذا في ل، د. وفي و: «أصل» لا «أصايل». ينظر اللسان مادة (أصل).

باب ما يجوز للشاعر ان يستعمله في ضرورة الشعر:

قال ابو انعماس . يجوز لمشاعر^(١) صرف ما لا ينصرف ، وقصر المملود ، ولا يجوز له مد المقصور ، ويجوز له اظهار^(٢) المدغم والحق بالمتل بالصحيح وحذف التنوين لالتقاء الساكنين وحذف الياء والواو^(٣) اذا كان ما قبلهما دليلا عليها وكانا زيادة^(٤) في مضمرة ، وتذكير المؤنث الذي ليس بحقيقي [وتأنيث المذكر الذي ليس بحقيقي]^(٥) وتشديد المخفف وتخفيف المشدد ، وحذف الهزة وتخفيف الهزة^(٦) قبلها ياء أو واو أو ألفا^(٧) ، وقطع الف الوصل ، ووصل الف القطع والقاء حركتها على ما قبلها ، وترخيم ما ليس بمنادى ، واسكان الياء والواو في حال^(٨) النصب ، والنصب بالقاء في الواجب^(٩) ، وحذف القاء من جواب الجزاء ، وحذف الياء والواو^(١٠) من وهاء الاضمار واسكانها بعد ذلك ، وإبدال حروف^(١١) المد واللين من الحروف المضاعفة^(١٢).

قال المفسر : ذكر ابو القاسم . في هذا الباب^(١٣) اشياء عددا من ضرورة الشعر وهي مستعملة في الكلام المثور ، واشياء تكون ضرورة على وجه ولا تكون ضرورة على وجه^(١٤) آخر ، واشياء فيها اختلاف بين النحويين ، ولم يفصل ذلك ولم يبينه ، ولم يمثل شيئا مما ذكره

(١) سقطت في و.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٣٦٢: ويجوز اظهار.

(٣) في الجمل من ٣٦٢: وحذف الواو والياء.

(٤) في و: وكانا زائدتين.

(٥) سقطت في و.

(٦) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل: وتثنيها.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل: ياء ورواؤا وكافا.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل: في موضع.

(٩) كذا في و، د. وفي الجمل من ٣٦٢: في غير الجواب. وفي ل: في الجواب.

(١٠) في الجمل: الواو والياء.

(١١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٣٦٢: حرف.

(١٢) ينظر الجمل من ٣٦٢.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) سقطت في و.

بمثال كما فعل سيويه وغيره ممن تكلم في هذا الباب^(١)، وأنا^(٢) أين ما بعد ضرورة من هذا الباب وما لا يعد، وما فيه خلاف بين التحوين، وأمثل كل صنف من احتفاف الضرورة بمثال يتم. فائدة هذا الباب إن شاء الله.

أما قوله: أنه^(٣) يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف فإنه جائز باتفاق بين^(٤) البصريين والكوفيين.

(وأما منع ما ينصرف من الصرف فاجازه)^(٥) [الكوفيون] و^(٦) الأخفش ولم يجزه جمهور البصريين^(٧) واحتجوا بأن الشاعر إذا صرف ما لا ينصرف ردة الشيء إلى أصله وإذا منع ما ينصرف من الصرف أخرج الشيء عن أصله. فمن الضرب الأول قول امرئ القيس:

تبصر خليلي هل ترى من ظفائن ممالك^(٨) نجا بين خزمي شعيب^(٩)

فصرف^(١٠) «ظفائن» وحكمها غير الصرف^(١١)، وأنشد الأخفش والكوفيون في الضرب الثاني أبياتا كثيرة منها قول عباس بن مرداس السلمي:

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في جمجم^(١٢)

ومنها قول ذي الاصبع العلواني^(١٣):

(١) ينظر الكتاب ٨٦-١٣، والمقتضب ١٤٧٨، ١٤٣٠، و ٣٥٤/٣ و ٣٥٤/٣، ومواضع أخرى كثيرة فيها، والأصول لابن السراج ٦٩٣٧، والاتصاف المسألة (٦٩) ص ٤٨٨-٥٢٠.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل. د: من.

(٥) سقطت في ل.

(٦) سقطت في و.

(٧) في و: التحوين. ينظر الاتصاف: المسألة (٧٠) ص ٤٩٣.

(٨) كذا في و، ده والديوان ص ٤٣. وفي ل: سكن شعيبا.

(٩) من الطويل. والحزم: ما غلظ من الأرض. والنفب: الطريق في الجبل. شعيب: اسم مائة ينظر ديوانه ص ٤٣.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) في ل. د: ألا تنصرف.

(١٢) من المتقارب. ينظر ديوانه ص ٨٤. والاتصاف ص ٤٩٩. وهو فيه: فيا كان. والشاهد فيه ترك صرف «مرداس» وهو

منصرف.

(١٣) شاعر ميمر من شعراء الجاهلية وهو حريثان بن حريث من علوان. خزائن الأدب ٤٠٨٢.

ويعن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض^(٩)

قالوا: فلم يصرف «مرداسا» وهو أبوه، ولم يصرف ذو الاصبع «عامرا»^(١٠) ولم يرد به القبيلة، ولو أراد القبيلة لقال: ذات الطول وذات العرض^(١١)، فقال أصحاب سيبويه: الرواية في بيت العباس «يفوقان شيخني»^(١٢) وقال السيرافي: كذا رأيته في شعر العباس برواية^(١٣) أبي عمرو الشيباني قالوا^(١٤): ويمكن أن يريد بعامر القبيلة سماها باسم الأب وإن كان قد ذكر الصفة، فيكون قد حل بعض الكلام (عل اللفظ)^(١٥) وبعضه عل المعنى وذلك كثير في الكلام، واحتج الأخفش والكوفيون أيضا بأشياء كثيرة خرجها من ناقضهم على وجوه تصرفوا إلى مذهبهم. والأظهر عندي قول الأخفش والكوفيين، واحتجوا لذلك بأن قالوا: ضرورة الشعر لا يلزم فيها رد الأشياء إلى أصولها [ولا بد]^(١٦) لانا نجد الشاعر يزيد مالا أصل له في الكلام كقول الراجز:

أحب منك موضع القفن وموضع الأزار والوسن^(١٧)

وقول الآخر:

مسترعلات لصلحهم سابي^(١٨) أراد المصلحهم، فزاد «لاما»:

(٩) من المزح. ينظر الانصاف ص ٥٠٦، والشاهد فيه ترك صرف وعامره وهو منصروف.

(١٠) كذا في و. وفي له، د: وهو أبوه ولا عامراً.

(١١) ينظر الانصاف ص ٥٠٧.

(١٢) ينظر ديوان العباس بن مرداس ص ٨٤ وحاشيته.

(١٣) في ل: في رواية.

(١٤) في و: قال.

(١٥) سقطت في ل.

(١٦) سقطت في و.

(١٧) كذا في و، وفي له، د:

أحب منك موضع القفن وموضع القبة والقرطن

وفي اللسان في مادة (قفن):

أحب منك موضع الوشن وموضع الأزار والفسن

وفي في مادة (وشن):

أحب منك موضع الوشن وموضع الأزار والفسن

يعني: الرشاح، وإنما يزيدون هذه الترتيب للشفقة في ضرورة الشعر. وقد سب اللسان إلى دهلج بن قريع.

(١٨) اللسان مادة (صلحتم) . والمصلحهم: البعير الجسم الشديد الماقي.

قول الآخر:

وجاشت من جبال الصنند نفسي وجاشت من جبال خوارزم^(١).

[أراد خوارزم] ^(٢) فزاد «راء»^(٣) ، وقد نجده نحذف ما هو من اصل الكلمة كحذفهم «الواو» من «هو» في نحو قولهم: قيناه. يُشْرِى رحله قال قائل لمن جمل رغو الملاط نجيب^(٤)

وكحذفهم «الياء» من هي^(٥) في قول الراجز:

دار لُسعدى إله من هواكا^(٦)

وقول لييد:

دَرس المنا بمِجال فابان^(٧).....

وهذه الأشياء خارجة عن الأصول [غير مردودة اليها]^(٨) وأما قوله: وقصر الممدود ولا يجوز له مد المقصور ففيه من الخلاف أيضا مثل ما في الأول ، فمثال قصر الممدود قول الراجز:

(١) من الوافر. لم أتف على نقله.

(٢) سقطت في و.

(٣) سقطت في ل.

(٤) تبه الأعلام إلى الصغير السلوي. ينظر الكتاب ١٤٨. وهو في الخصائص لابن جني ٦٩١، والانصاف ٥١٧٨، والمخزاة ٣٩٧٢. والبيت من الطويل، ومعنى يشري يبيع وهو من الأضداد، والملاط ما وُثِيَ بالمضد من الجنب ويقال للمضدين ابنا ملاط.

(٥) سقطت في و.

(٦) ينظر الكتاب ٩٨، والمخزاة ٣٩٧٢، ولها: «عل أن الأصل إذ هي تحلفت الياء ضرورة قال الفاي في شرح اللباب أوله هل تعرف الدار على تبراكا وهو يكثر التاء موضع وفي هذا رد على الكوفيين في زعمهم أن الضمير في هروهي إنما هو الهاء والراء والياء زائدتان».

(٧) من الكامل، وهو صدر بيت، عمزه: وتقامت بالحس فالسويان

ولنا: منزل، ومطلع: موضع، وأبان: جبل. وقالوا: لنا أراد المنزل ثم حذف الزاي واللام. تقاعدت: قدمت،

والحس: اللام موضع، والسويان: واد (ديوان لييد ص ١٣٨).

(٨) سقطت في و.

لا بد من صنعا وإن طاله السَّرُّ^(١)

وأنشد الكوفيين في مد المقصور:

يحائلك من تمر ومن شِيشاء
[فمعدّ اللّهاء وهي جمع هلاءة. وما جاء من قصر المملود^(٢) ما^(٣)] قال الأعشى:
والقارح العدا وكل طمرة
ما أن تنال يد الطويل قدألم^(٤)

وأما قوله: ويجوز له اظهار المدغم، والحق المعلن بالصحيح فانه اتفاق من
الفرقيين، فمثال اظهار المدغم قول الراجز:

الحمد لله العليّ الأجلل
[الواسع الفضل الوهب المجزل]^(٥)
ومثال الحلق المعلن بالصحيح قول جرير:

فيوما يوافيني الهوى غير ماضي
ويوما ترى منهن غولا تقول^(٦)
وقد ذكر بعض النحويين ان هذا تصحيف وإن الصواب وغير ما صاب^(٧).

وأما قوله: وحذف التنوين لالتقاء الساكنين، فإن هذا لا يعد ضرورة [شاعر]^(٨)

(١) ذكره في اللسان (صنع) ولم ينسب. قال: وإنما تصح للضرورة.

(٢) ينظر الانصاف ص ٧٤٦، واللسان (شيش)، وابن عقي ٤٤٧٢، والأشولي ١١٧/٤، وينظر الجمع ١٥٧٢، والدرر
الروابع ٢١٧٢. وهو جزمه إعرابي من أهل البادية، والشيشاء: الشبص وهو التمر الذي لم يشتد نوله وكذلك الشيشاء ونسب:
يتعلق في السمل وهو موضع السمل من الحلق، والشاهد في اللها حيث منه للضرورة وأصله اللها بالقصر جمع خلا.

(٣) سقطت في و.

(٤) في الأصل: و.

(٥) من الكامل. والقارح من قولهم قرح ذو الحافر إذا انتهت أسنانه وذلك بعد خمس سنين. والعداء قصر للضرورة،
طمرة: خضفة وثابة والفلال مزخر الرأس. (ينظر ديوانه ص ٢٩).

(٦) هذا مطلع اربوزة لأبي النجم المحلي. المقتضب ١١٧٨ والحصاص ٨٧٣، والجمع ١٥٧٢، والدرر الروابع
٢١٧٢.

(٧) كذا في و، والكاتب ٥٩٢. وفي الديوان ص ٤٥٥: فيوما يجارين أقوى غير ما صاب.....

وفي ل، د: فيوما يوافين الهوى غير ماضي.....

وفي المقتضب ١٤٩٨ و ٣٥٤٣، والحصاص ١٥٧٣، وابن يمين ١٠٧١٠: قال الأملد: «الشاهد في تحريك الباء من
ماضي ضرورة يبروي غير ما صاب أي يوافيني الهوى ولا أصبر ولا آتي ما لا يمل ويوما هجره نيلعين الصا واللبو. ويقال غلته
قول إذا ثابته ثابته (ينظر الكتاب ٥٩٢ وحاشيته).

(٨) في و: غير ما صاب. وفي ل: غير ماضي. والتصحيح من د. والديوان ص ٤٥٥ والكتاب ٥٩٢ وحاشيته.

(٩) سقطت في و.

فقد قرأ القراءة^(١) وقل هو الله أحد الله الصمد^(٢) وقرأ أبو عمرو (بن العلاء)^(٣) : وعزير ابن الله^(٤) ، وذكر انه اسم سري وأنه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين ، وقال أبو العباس محمد بن يزيد : سمعت عمارة بن عقيل يقرأ «ولا الليل سابق النهار»^(٥) بالنصب ، فقلت له : ما تريد؟ فقال : أريد سابق النهار^(٦) ، فقلت له : فهلا قلته ، فقال : لو قلته لكان أوزناً ، أراد أنه استقل التنوين فحذفه ، ومثال حذفه من الشعر^(٧) قول أبي الأسود :
فالسفينة غير مستغنى
ولا ذاكرأ الله الا قليلا^(٨)

وأما قوله : وحذف «الياء» و«الواو»^(٩) اذا كان ما قبلها دليلا عليها وكاتا زيادة في مضمر ، فهذا متفق عليه ، ومثاله قول الشاعر

أو تمجبر الظاهر ينبي^(١٠) عن وليه
ماحج ربه^(١١) في الدنيا ولا اعتما^(١٢)

وأما قوله : وتذكير المؤنث الذي ليس بحقيقي ، فهو^(١٣) على الإطلاق غير صحيح ، ولكن يحتاج الى تقييد أغفله أبو القاسم فيقال : ما كان منه^(١٤) مقدما قبل المخبر عنه (جاء في الكلام تذكيره^(١٥) كقوله تعالى : وقد كان لكم آية في فتين التفتاء^(١٦) ، وكقوله «فمن جاءه

(١) في ل. د. : فقد قرأه.

(٢) سورة الاخلاص ، الآية ١ ، ونظر الكامل للمبرد ٢١٦٨.

(٣) سقطت في ل. د.

(٤) سورة التوبة ، الآية ٣٠.

(٥) سورة يس ، الآية ٤٠.

(٦) نظر الكامل للمبرد ٢١٦٨.

(٧) في و. : المتن. والتصحيح من د. د.

(٨) من المخارِب ، ينظر فيرواته في نفائس المخطوطات ص ٤٩ ، والكتاب ٨٥٨ ، والمختضب ١٩٨ و ٣١٤٢ ، والاتصاف

ص ٦٥٩ ، والمغني ص ٥٥٩ ، والشاهد فيه حذف التنوين من ذاكر لالتقاء الساكنين.

(٩) في ل. د. : الواو والياء.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة ، والكتاب ١٢/١ . وفي الاتصاف ص ٥١٦ ينبي.

(١١) كذا في ل. د. والكتاب ١٢/١ ، والاتصاف ص ٥١٦ . وفي و. د.

(١٢) من البسيط ، نسه سيره في الكتاب ١٢/١ الى رجل من باهلة . قال الأعمش : أراد أبو حفص الواو ضرورة وصف

لصا ينبي سرقة بغير لم يستعمله ربه في سفر بلج أو عمرة فيصبه والمخير الظاهر الكثير ويروى للمستلة ومعنى ينبي عن وليته يجعلها تنبو عنه لسمته وكثرة ذرية وكان ينبي ان يقول تنبي ربيته عن ظهره فقلت لانه اذا اتياها عن ظهره فقد أتى ظهره عنها ، والولية البرزخية (الكتاب ١٢/١ «حاشية»).

(١٣) في ل. د. : فهذا.

(١٤) سقطت في د.

(١٥) سقطت في د.

(١٦) سورة آل عمران. الآية ١٣

موعظة من ربه^(١) فإذا تأخر بعد المخبر عنه^(٢) لم يميز إلا^(٣) في الشعر كقول الاعشى
فأما ترى لسي بدلت^(٤) فإن الحوادث أودى بها^(٥)
وأما جاز في حال التقديم، ولم يميز في حال التأخير لعلتين:
أحدهما: أنه إذا تقدم [شبه]^(٦) تعرى الفعل منه بتعريه من ضمير الاثنين والجمع،
وإذا تأخر لزم ثبوته كثبوت الضمير.

والعلة الثانية: أنه إذا تقدم امكن أن يدخل بينه وبين الاسم المخبر عنه كلام
معتز فيحذف لطول الكلام كقولهم: حضر القاضي اليوم امرأة^(٧) وإذا تأخر لم يمكن أن
يدخل بينه وبين الاسم المخبر^(٨) عنه كلام معتز.
وأما تأنيث المذكر الذي ليس بحقيقي فقد جاء أيضا في القرآن. قرأ بعض القراء^(٩)
«تلقطه بعض السبابة»^(٩)، وقوله «فقللت اعتاقهم لها خاضعين»^(١٠) في بعض الأقوال، وما
جاء من ذلك في الشعر قول الاعشى:
وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرفت صدر القنطرة من النهم^(١١)
قول الآخر:
وحال المسكين إذا ألمست بنا الحدشان والأنف المنصور^(١٢)

(١) سورة البقرة، الآية ٢٧٥.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الديوان من ١٧١:

فإن تمسكهمي ولي لة فإن الحوادث أودى بها

وهو من المتغلوب. والعلة الشعر الذي جاوز شعبة الأذن. والشاهد في قوله «أودى بها» حيث لا يلحق تاء التأنيث بالفعل مع
كونه مسددا إلى ضمير مستتر عائد على اسم مؤنث وهذا مما لا يميز إلا في ضرورة الشعر. ورواية البيت في الاصحاح ٥٢/٢: فلما
ترى في ولي لة فإن الحوادث أودى بها.

(٥) الزيادة من د. وفي ل: أشه.

(٦) كذا في ر. وفي ل: القاضي اليوم امرأة. وفي د: حضر اليوم القاضي امرأة.

(٧) في ل. د: الضمير.

(٨) كذا في د. وفي ر. ل: فقد جاء في القرآن في قوله تعالى.

(٩) مدونة يوسف الآية ١٠. ونظر حاشية المكنى على تفسير الجلالين في التفسيرات الآية ٣١٩/٣.

(١٠) سورة الشعراء، الآية ٤.

(١١) من المطبوع. ونشرق: نخص. وصدر الفتحة: اعلاما بظن ديوانه من ١٢٣. والكتاب ٢٥/١. والمقتضب ١٩٧/١.

ووضع ٤٩/٢. والذوق ٥٩/٢. والأصناف ٧٣٢/٢.

(١٢) كذا في نسخ حقيقته. وفي اللسان في نسخة (حدث):

ووهاب المسكين إذا ألمست بين الحدشتين والخامسي المنصور

وأما قوله: وتشديد المخفف (وتخفيف المشدد فمفتق عليه أيضا لا خلاف فيه بين النحويين فمثال تشديد المخفف)^(١) قول الراجز:
 لَيْتَ شَبَابِي عَادَ لِي الْأَوَّلُ
 وما ترد ليت أو لعل^(٢)
 ومثال تخفيف المشدد قول الاعشى:
 لعمرك ما طولت هذا الزمن على المرء الاعناء معن^(٣)
 أراد: معن، وقول لبيد:
 يلمس الأحيلاس في منزله
 يديه كاليهودي المصل^(٤)
 وأما قوله: وحذف الهززة وتخفيفها وقلبها [ياء أو] ^(٥) وأو، فإن هذا أصل^(٦) لم يقبده، لأنه^(٧) لا خلاف بين النحويين أن تخفيف الهززة جائز، قد قرأ به القراء. وكذلك للهززة مواضع مشهورة تقلب فيها نحو جاي^(٨) وخطايا وأداوى^(٩). [وقد حكى الأخفش أن من العرب من يقول: وأخيت بمعنى أخيت وأومات وأومت^(١٠)، وقد حذفوا الهززة من «سواية» وأصلها «سوائية»^(١١)، والذي يعتدونه ضرورة^(١٢) قول المتنخل^(١٣)

وحذفان الدحر وحواذته: نويه، وما يملأ مت واحدا حدث وكذلك أحداه، واحدا حدث. والبيت غير منسوب في اللسان.

(١) سقطت في ل.

(٢) لم يلق على قائله.

(٣) من المتقارب. ومن اسم فاعل من عني بتشديد التثنية أي أتممت وأشقى. يقول لعمرك ما يطول عمر الإنسان في هذا الزمن إلا للعناء والشقاء (فيرواته ص ١٤ و ١٥).

(٤) من الرمل. والأحلاس جمع حلس بالكسر وهو كساء رقيق يكون على ظهر البعير تحت رحله، وقوله: كاليهودي المصل أي كأنه يبري يوصل في جانب يسجد على جبهته. ينظر فيروان لبيد ص ١٨٣، والحزائنة ٢٨٢.

(٥) سقطت في ر.

(٦) في و: الأصل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) جايًا في الأصل (جاي) والتصحيح من اللسان (جيا) . فقد قال: وجيا لغة في جانا وهو من السبي.

(٩) كذا في ل، د، وفي و: وكذلك قلب الهززة مشهور تقلب ياء نحو جاي وخطاي وأداوى.

(١٠) سقطت في و.

(١١) كلامهم من مصادر الفعل ساء. ينظر اللسان مادة (سواء) وقد ساء فيه، قال سيبويه: سألت الخليل عن سوايه فقال هي فعالية بمنزلة فعالية قال والذين قالوا: سواية. حذفوا الهززة

(١٢) في و والفي يعضونه ضرورة.

(١٣) من شعراء هذيل وسماه ملك من غوثهم. حازلي (ديوان نعلاني ٧٢، وسخرانة ١٣٧٢).

ويلمه رجلاً تأتي به غبتا اذا تجرد لا خال ولا بخل^(١)

وقول الآخر: يا ترى الدهر قد اباد معير وأباد السراق من قحطان^(٢).

اراد: أما ترى^(٣) وقد حكى عنهم: رجل ويلمه، للذي يقال له: ويل لأمه^(٤).
وجعلوا من الضرورة قول الفرزدق:

راحت بمسلمة البغال عشيةً فارعى فزارة لا هنالك المرتع^(٥)

فقلب الهزمة من «هنالك» والفاء حين احتاج الى تسكينها، وكذلك قول الآخر:
ولا يرهب ابن العم ما عشتُ صولتي ولا اختتي من صولة المتهدد^(٦)

قال السرياني: وإنما جعلنا هذا من الضرورة في الشعر^(٧)، لأن الهزمة المتحركة اذا
كان قبلها فتحة وكانت مضمومة وقبلها كسرة فإن تخفيفها ان يجعل بين يين ولا تبطل حركتها
، وقد تبطل حركتها في مواضع غير هذه، ومن الجارى مجرى الضرورة قول الشاعر:
اذا ما الشيخ صم فلم يكلم ولم يك سمعه الا ندايا
ولاعب بالعشي بني بنيه كفعل المر يلتص المظايا

(١) من البسيط. ويلمه رجلاً: كلمة يتعصب بها، ولا يراد بها الدعاء عليه، لا خال ولا بخل أي لا خيلاء فيه ولا بخل
(ديوان الخليلين ٣٤٧). والبيت في الشعر والشعراء ٥٥٣/٢: والذين: غضب الربيعي.

(٢) من الخفيف في المغي ٥٥٦: وأباد السرة من عذتان، وهو فيه غير صحيح. وقد سبق أن استشهد به المؤلف

(٣) سقطت في ٥٥٥.

(٤) في ل. د: ويل أمه. قال ابن جني في الخصائص ١٥٠/٣: لما جاء من ذلك في الشعر فوجد: ريمد، وإنما أصله ويل لأمه
ينزل على ذلك ما أشبه الأصمعي:

لأم الأرض ويل! ما أجهت غدا أضرب بخصن السيل

(٥) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ١٧٠/٢ والمقتضب ١٦٧/١. والخصائص ١٥٢/٣ وفي المغيون ١٠٨/٢:

يمضت نسمم الركاب مبروها فارعى فزارة لا هتت سريع

وأثبت من الكامل. والشاعر في أدله الآتية من هزمة في قوله هتت صبريرة

(٦) من طويل، يطر المسد ساذ (حتاً) أشبه به لأخص نعيم من أخص عن عمد، أخرج

ولا يرهب من أخص من صبرية ولا تخشي من صبرية استمسك

ورود من السجح في لأصبر حكاه

لا يرهب من أخص من صبرية ولا تخشي من صبرية سمعت

واختار من ملان. حده من وسمت خوف رحيه (يظهر ديوان شعر من ٤٥٨).

(٧) في ل. د: من ضرورة شعر

يلاعبيهم وودوا لو سَقَوْهُ من الذبغان أنيسةً ملابيا
نابعله الآله ولا ينروى ولا يَشْقَى من المرضي الشفيا^(١)

قال أبو العباس محمد بن يزيد: هذه الأبيات^(٢) لو أنشدت على الصواب لم تنكسر،
فلا وجه لاجازتها، وهذا الذي قاله غير صحيح، لأن الرواية إذا ثبتت بشيء وجب أن
تحمل على ما رواه الراوي^(٣)، وقد اتت الرواية في أشياء مما يخالف المستعمل فحملت على
ذلك وإن كان وزن الشعر دونها قائماً كقول الشاعر^(٤):

كم بجود مقرفاً نال العلا وكريمٌ يخله قد وَصَعَهُ^(٥)
وقول أبي النجم:

قد اصبحتم أم الحيار تدعي عليّ قنباً كله لم اصنع^(٦)
الآن ترى أن نصب المقرف، ورفع لا يكر وزن الشعر، وكذلك نصب «كله» وقد
تأول^(٧) غير أبي العباس هذه الأبيات على وجهين:

(١) اللسان (حاج): ينسبها الأصمعي إلى العصر بن سعد بن قيس عيلان على شيء من الاختلاف في الرواية:
لما ما الموه صم وثم يبكلم واعيا سمعه الانداب
ولاعب بالمشي بنى بنى كضعل اخر يحترش الحظاب
يلاعبيهم وودوا لو سقوه من الذبغان مشرعة إنابا
فلا طاق النسيم ولا شرابا ولا يعضي من المرض الشفاب
وقال: قال أبو الحسن الصقلي حملت ألف النصب على هاء التانيث بمقارنتها هاء في المخرج ومشايتها هاء في الحذف. ووجه ثان
يرجع أنه إذا قال الشفاء وقعت الهزة بين الفين تكرهها كما كرهما في عظامها فلهذا ياء حلا على الجمع. ورواه البهتري في مسامته
(٢٠٣) ونسبها إلى المسترغر بن ربيعة (باختلاف يسي في كلماتها). مهسوزة قوافيها هكذا (نداء . الغطاء (كذا) ملاذ النساء).
وروي ابن جني البين الثاني والرابع بتغيير في الرواية ثم قال بعد ذلك لا ترى أن أبا عثمان قال شبه اللف الإطلاق بناء
التانيث أي فصيح اللام هاء كما يصححها للهاء. (الحصائص ٢٩٦١) وروي ابن جني أيضاً البيت الثاني في التمام (١٥٩) وقيل
بعده: يريد العظيمة. قال أبو عثمان في (الطهايا) أنه شبه ألف النصب بهاء التانيث. والأبيات من الرافر.
(٣) في ل. د. هذه أبيات.

(٤) كذا في د. ه. وفي ل. كان وزن الشعر دونها كما قال الشاعر.
(٥) كذا في ل. د. ه. وفي و. كان وزن الشعر دونها كما قال الشاعر.
(٦) من الرجز. أنشده سيبويه في الكتاب ٢٩٦١ ولا يذكر قائله. والشاهد فيه جواز الرفع والنصب والجر في مقرفه.
وينظر المختص ٦٧٣. والانصاف ص ٣٠٤ وقد ردت كلمة «شريفه» مكان «كريم» فيه. وينظر الإشبوني ٨٧٤، والحزاة
١١٩٣، وشرح الكافية للرعي ٩٧٢.

(٧) من الرجز. ينظر الكتاب ٤٤٨، والحصائص ٦٧٣. والمفني ٢٠٧٦. وقد استشهد به على رفع «كل» مع حذف
الضمير من الفعل، وقال سيبويه: هو منزهة في غير الشعر لأن النصب لا يكر البيت ولا يخل به ترك اظهاره، وكأنه قال: كله غير
مصنوع. الكتاب ٤٤٨.
(٧) سقطت في ل.

أحدهما: ان الشاعر^(١) شبه الف الاطلاق بهاء التانيث فصحيح معها «الياء» كما تصحح في «عظاية» و «عباية».

والثاني: انه كره اجتماع ثلاث الفات^(٢) كما كره ذلك في «خطايا» و «مطايا»^(٣).

وأما تعديد ابي القاسم الفاء حركة الف القطع [عل ما قبلها]^(٤) من ضرورة الشعر فليس بصحيح عل الاطلاق، لأن ذلك مستعمل في الكلام، وقد قرأ به القراء، وانما عده التحويون ضرورة في مواضع مخصوصة منها قول الشاعر:

إذا فحل سوء رامها فاقدع انفه فليس هجينٌ مقرِفٌ كهجان^(٥)
اراد: فاقدع أنفه، (فالقى حركة الهزمة)^(٦) من «انفه» عل العين، وحذفها، ومنه قول الهذلي:

ويلمه رجلاً تأبى به غيبناً إذا تجرد لا خيال ولا بسخل^(٧)

ألقي حركة الهزمة من «امه» عل اللام من «ويل» وحذفها^(٨)، واكرهم ينشده بكر اللام من «ويل» كانه كره التنقل من ضمة «اللام» الى كسرة «الميم» أو يكون عل لغة من يكسر الهزمة من «أم» وقد جاء من هذا شيء في الكلام. حكى عن ثعلب ان اعرابية رأته بناتها يكلمن رجلاً، فقالت: [أفي السوتته]^(٩) تريد «أفي السيئة أنته»، فالتقت حركة

(١) سقطت في و.

(٢) في و: ياءات. والتصحيح من ل، د.

(٣) اللسان (خطأ):

والجمع خطايا نادر حكى ابو زيد في جمعه خطائي يهزئي عل معائل. فلما احتضمت الهزتان ظلت الثانية ياء لان قبلها كسرة ثم استقلت والجمع ينقل وهو مع ذلك معتل فقلبت الياء الفاعل فلبت الهزمة الاولى ياء خاتمة بين الاقرب. وقيل ابو اسحق التوحوي الاصل في خطايا خطايي. فيبدل من هذه الياء همزة فتصير خطائي، مثل خطايع فتجتمع همزتان فظلت الثانية ياء فتصير خطائي مثل خطايي فيجب ان تقلب الياء والكسرة الى الفتحة والالف فتصير خطاها مثل خطايعا فيجب ان تعدل الهزمة ياء لوقوعها بين التين يصير خطايا وانما ادلها همزة حين وقعت بين الفين لان الهزمة مجالسة للالفات فاجتمعت ثلاثة احرف من جنس واحد. قال وهذا الذي ذكرناه مذهب سيوري.

(٤) سقطت في و.

(٥) سقطت في د.

قال ناسخ (و) في الحاشية: المقرف الذي أبوه من المعجم وأمه عربية والمحين عكسه

(٦) سقطت في د.

(٧) مر ذكره.

(٨) سقطت في ل، د.

(٩) الزيادة من المختصر ١٥٧٣.

الهمزة من «أنته» على ثاء السوءة ، فقتحتها [بعد تخفيف الهمزة]^(١) وقد هكي عن العرب: ثلاثة اربعة ، بالفاء حركة الهمزة من «اربعة» على الهاء من «ثلاثة» ، وكان ابن الأنباري^(٢) يقيس على هذا قول المؤذن: الله أكبر الله أكبر ، فيحرك «الراء» من أكبر بحركة الهمزة [من الله]^(٣) ، وهذا خطأ عند البصريين^(٤) . وليس هذا موضع الكلام في ذلك .

وأما ترخيم ما ليس بمنادى فمشهور ، تخفي شهرته عن إيراد مثال له^(٥) ، وسيبويه يميزه على لغة من قال: يا حار ، بالكسر ، وعلى لغة من قال: يا حار ، بالضم ، ولا يميزه أبو العباس المبرد^(٦) إلا على لغة من يضم الراء ، ويجعل المرخم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء . واسكان «الياء» و «الواو» في حال النصب كثير أيضا في الشعر كقول النابغة^(٧):

ردت عليه أقاصيه ولبئنه ضرب الوليدة بالمسحاة في الثأد^(٨)
وقول الآخر:

كان ايدين بالقاع الغدي ايدي عذارى يتعاطين السورق^(٩)
وأما النصب «بالفاء» في الواجب ، فتحو قول الشاعر:

سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريح^(١٠)
وقد روي: لاستريحا ، وهذا لا ضرورة فيه .

وأما حذف «الفاء» من الجواب فنحو قول الشاعر:

(١) المنزلة من المختصص ١٤٧٣ .

(٢) في د: ابن الأعرابي .

(٣) سقطت ي و .

(٤) في ل: د وهذا عند البصريين خطأ .

(٥) في و: أمثلة .

(٦) ينظر الكتاب ٣٣٧٦ ، والضرائر ٥٨ و ٥٩ .

(٧) كما في ل: د وفي د: وأما سكاك الياء والواو في حال نصب في الشعر فمقول النابغة .

(٨) من السبط . ينظر ديوانه ص ٤ ، يقول: ردت لامة أقاصي الخدي وب شئ به على مدته ليرتفع وأقاصيه في موضع نصب ، وقوله: لئنه أي ضامته صرب الوليدة وهي الامة الشبه . والثأد: الدني . وتبني: من تراب حول الجدار لئلا يدخله السيل (ينظر ديوانه ص ٤) .

(٩) من الرجز . ينظر الفسطن مائة (عرق) ، والفرق انكان المستنبي والبيت غير مسطور فيه ، وهو في وصف الآمال بالسرعة .

(١٠) من الرجز . أنشدني سديده ، وهذا قبله . ففي مصب في الشعر اصطفا قول الشاعر سأتريح منزلي في يذكر قائله . وقال الأعمش: الشاهد فيه مصب فاستريح وهو جرح واحد «مصبر» من ضرورة ويروي لاستريحا فلا ضرورة فيه على هذا (ينظر الكتاب ٤٢٥١ . وينظر غني ١٧٥١ . والأصغر ١٥٣٦ و ١٧٢٥) .

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشّر بالشّر عنه الله مثلاً^(١)

وأما حذف الواو والياء^(٢) من «هاء الاضمار واسكانها، فنحو قول الشاعر:

فبت لى البيت العتيق أشيمه ومطوي مشتاقان له أرقان^(٣)

على انه قد قرى وأزجه وأخلاه^(٤).

وأما ابدال حروف المد واللين من الحروف المضاعفة فليس بضرورة على الإطلاق، لأنهم قد حكوا عن العرب، قصّيت اظفاري، أي قصصتها^(٥)، وقد يمكن ان يكون معناه: أخذت أظافئها، فلا يكون بدلاً، وقد حكى عن العرب: فلان يتلم أي يرتعي اللماع^(٦)، وهو أول ما يظهر من التبت، وقد قال ابو عبيدة في قوله تعالى: «الا مكأة وتصديّة»^(٧) انه من: صدّ، يصدّ [والاصل يصدده]^(٨) (وقالوا: صدى، يصدى اذا صفق وتصديّة^(٩)).

(١) كنا في ل، د، والخصائص ٢٨٧٢، والمقتضب ٧٧٢، والسيوطي ص ٩٥، وشواهد الكشاف ص ٢٠٧، والخزانة

٥٤٧١. وفي الكتاب ٤٢٥٨:

والشّر بالشّر عند الله سبحانه

وقد نسب سيويه الى حسان بن ثابت، ولا أجده في ديوانه لا في طبعة دار صادر ولا في طعة دار الاندلس. وقد نسب المبرد في المقتضب الى عبد الرحمن بن حسان وكذا فعل الجندابي في الخزانة، وهو في شعر عبد الرحمن الذي جمعه وحققه الدكتور سامي العاني ص ٥٥. والبيت من البسيط، والشاهد في حذف الفاء من الجواب ضرورة والتقدير ظاه يشكرها. وقد وردت هذه العبارة في (و) على النحو الآتي:

وأما حذف الفاء من فنحو قول الخطبة:

من يفعل الحسنات الله يشكرها لا يلعبه العرف بين الله والناس

وهذا خطأ لأن بيت الخطبة الذي في ديوانه ص ٢٨٤ هو:

من يفعل الخير لا يسمم جوارحه لا يلعب العرف بين الله والناس

(٢) في و: الهاء. والتصحيح من ل، د

(٣) في الطويل. وفي نظمه الاول اكثر من رواية، ينظر المقتضب ٣٦١ والخصائص ١٢٨٨ والخزانة ٤٠٧٢، وقد نسب ليعلى الاحول الأزدي.

(٤) سورة الاعراف، الآية ٩١١.

(٥) ينظر اللسان لغة (صدد).

(٦) في ل، د: خرجت تلم أي يرتعي اللماع. ينظر اللسان لغة (لمع). اقول: يريد يتلم: تلعب.

(٧) سورة الأنفال، الآية ٣٥

(٨) الزيادة من د. ولا نجد هذا في محاذ القرآن لأبي عبيدة عند كلامه على مكأة وتصديّة ٢٤٧٨.

بيديه، وأصله: صَدَدٌ، يَصْدَدُ^(١)؛ ومنهم من يجعله^(٢) من: «الصدى» وهو الصوت^(٣) الذي يوجب الإنسان في الموضع الخالي، فلا يكون من هذا الباب. وقالوا في قوله تعالى: «وقد خاب من دسائها»^(٤). إن الأصل: دسها، فقلبت النين وياء^(٥) كراهية التضعيف، ثم انقلبت «الياء» «الفاء» لتحركها وافتتاح ما قبلها، وانشدوا [في ذلك]^(٦):

وأتت الذي دسيت عمراً فأصبحت حلالته منه أرامل نزعاً^(٧)

وهذا كله ليس بضرورة شاعر، والذي عدوه من الضرورة قول الشاعر [كثير]^(٨):
تسزور أمراً أما إلهه فيتقي وأما بفعل الصالحين فيأتي^(٩)
وروي بعضهم بيت امرئ القيس^(١٠):

..... فلي ثيابي من ثيابك تسلي^(١١)

يفتح «السين»^(١٢)، وقال: أراد: تسَلَّ، (وأصل تسَلَّ: تسَلَّى)^(١٣)، فأبدل «اللام»

(١) سقطت في ل. وينظر اللسان مادة (صدد).

(٢) في ل، د: جملة.

(٣) كذا في ل، د. وفي د: وهو من الصوت.

(٤) سورة الشمس، الآية ٩٠.

(٥) ينظر اللسان مادة (دسا) وكتب القرطبي لابن مطرف الكتابي ٢١٧٢.

(٦) سقطت في و.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان في مادة (دسا):

والتت السلي دسيت عمراً فأصبحت تسلّهم منهم أرامل تسنح

وهو منسوب إليه إلى رجل من طيء، ودسيت: افترقت وأضلعت، وهمرو قبيلة. والبيت من الطويل.

(٨) كذا في د. وفي: وهذا الذي عدوه من الضرورة قول الشاعر. وفي ل: والذي عدوه من الضرورة قول كثير.

وكثير هذا هو كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة، شاعر حجازي من شعراء الدولة الأموية ويكنى أبا صخر واشتهر بكثير عزة وهي محبته (الشعر والشعراء ٤١٠/١)، والمخزاة ٣٨٧٢، ومقدمة ديوانه.

(٩) من الطويل. ينظر ديوانه ص ٣٠٠. وقد وردت كلمة «الصالحات» مكان «الصالحين» في النسخ المخطوطة. وينظر

اللسان (دسا) وابن جنيح: ٢٤٨.

(١٠) سقطت في و.

(١١) من الطويل، وهو عجز بيتة صفوه: وإن كنت قد ساءت مني خليفة.

ومعنى قوله: سل ثيابي من ثيابك. أي أخرجني امرئ من أهلك أي إن كان في خلفي ما لا يرتضيه فاطمي امرئ من أهلك. وينظر: نسل الرئس ينسل وينسل، إذا اسقط (ينظر ديوانه ص ١٢). وتسل في الأصول (تسلي).

(١٢) سقطت في و.

(١٣) سقطت في ل، د.

الأخيرة «ياء»، فبطل الادغام، وكذلك قول كثير: فيأتي، اراد: فياتم، والأصل: فياتم فابدل «الميم» الثانية «ياء» فبطل الادغام من أجل الياء. ومن روى بيت امرئ القيس هكذا، اراد: أن يكون الفعل الثاني من لفظ الفعل الأول، لأنه اذا ضم «السين» أو كسرهما كان من: نسل ينسل وينسل، وكان الفعل الأول من: سل، يسل، فخالف فعل المطاوعة الفعل الذي هو مطاوع له. وفعل المطاوعة باب المجرى ان يكون من لفظ الأول: كقولك: كسرت فانكسر، وحطمت فانحطم، وقد يجيء مخالفاً للأول ومن غير لفظه (ولكن بمعناه)^(١) كقولك: طردته فذهب.

وقد جاء في الشعر أشياء كثيرة من الضرورات لم يذكرها أبو القاسم.

(١) سقطت في ل، د.

باب التصريف

قال ابو القاسم في الباب الثاني منه: ومن العرب من يجري المتل من هذا الجنس مجرى الصحيح فيرفع في موضع الرفع، ويفتحه في موضع النصب، ويسكنه في موضع الجزم، وعلى هذه اللغة قال الشاعر^(١):

ألم يأتبك والانبياء تنجسي بما لأنت لبون بني زياد^(٢)

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح: الا أن مثل هذا لا يجعل لغة كما قال انما يسمى لغة ما كان مستعملا في الكلام، وأما ما ينفرد به الشعر فانما يسمى ضرورة، وقد جعل ابو القاسم الحاق المتل بالصحيح من ضرورة الشعر فيما تقدم وجعله ها هنا لغة كما ترى.

تم كتاب الحل في اصلاح الخلل من كتاب
الجميل والحمد لله وحده وصلواته على
سيدنا محمد النبي وعلى آله وسلامه.

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٣٧٢: وعلى هذه اللغة قال تيس بن زهير: ألم يأتبك.....

(٢) من الوافر. ينظر الكتاب ٥٩٢، والخصائص ٣٣٦، والانصاف ٣٠١، وشرح المفصل لأن يعش ٢٤٨، والمعنى ١٠٨٨. قال الأعلام: وما تشده الأنف في الباب لقيس بن زهير: ألم يأتبك.....

أثبت الياء في حال الجزم ضرورة لأنه اذا اضطر ضمها في حال الرفع تشبيها بالصحيح وهي لغة لغيرة ضميعة فاستعملها عند الضرورة (الكتاب ١٥٩). وقال الأعلام ايضا: الشاهد فيه اسكان الياء في يأتبك في حال الجزم محلا لما عل الصحيح وهي لغة لبعض العرب يهرون المتل مجرى أنسلم في جميع أحواله فاستعملها غرورة (الكتاب ٥٩٢-٦٠).

المصادر والمراجع

- ١- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، تأليف رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الاعظمي- بغداد ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- ٢- أزهار الرياض في أخبار عياض، للمقري التلمساني، تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الاياري وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة ١٣٦١ هـ - ١٩٤٢ م.
- ٣ - الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٩٥٨ م.
- ٤- الأصول، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي (رسالة دكتوراة مطبوعة بالرونيي).
- ٥- الاعلام، لخير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة.
- ٦- الاغانى، لأبي فرج الأصفهاني، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة بيروت ١٩٥٩ م، وطبعة بولاق.
- ٧- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، تحقيق عبد الله البستاني، المطبعة الأدبية- بيروت ١٩٠١ م.
- ٨- الأمالي، لأبي علي القالي، المكتب التجاري- بيروت.
- ٩- املاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء العكبري، بهامش الفتوحات الالهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، تأليف سليمان بن عمر العجيلي الشافعي. الشهير بالجميل، مطبعة حجازي بالقاهرة.
- ١٠- انباه الرواة على انباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية في القاهرة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م.
- ١١- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابن الانباري،

تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٠ هـ ١٩٦١ م.

١٢- الأنواء، لابن قتيبة، حيدر آباد الدكن ١٩٥٦ م.

١٣- أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء، تأليف لويس شيخو، بيروت ١٨٩٥ م.

١٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة النصر- القاهرة ١٣٧٥ هـ ١٩٦٥ م.

١٥- ابضح علل النحو، للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٥٩ م.

١٦- البداية والنهاية في التاريخ، لابن كثير القرشي الدمشقي، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣٢ م.

١٧- بقية الملتصق في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضي، مطبعة روغن- مجريط ١٨٨٤ م.

١٨- بقية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة البابي الحلبي ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م.

١٩- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، طبعة بولاق.

٢٠- تاريخ آداب اللغة العربية، لجرجي زيدان، راجعه الدكتور شوقي ضيف، طبع دار الهلال ١٩٥٧ م.

٢١- تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، طبع دار المعارف، الطبعة الثانية ١٩٦٨ م.

٢٢- تاريخ الأمم والملوك، للطبري، الطبعة الأولى، المطبعة الحسينية المصرية.

٢٣- تاريخ الفلسفة الإسلامية، هنري كوربان، منشورات عويدات- بيروت ١٩٦٦ م.

٢٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل برتات، دار الكاتب العربي بالقاهرة ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م.

٢٥- التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، طبعة البابي الحلبي.

٢٦- تفسير ابن كثير، طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة ١٩٣٧، وطبعة البابي الحلبي.

٢٧- التكملة لكتاب الصلة، لابن الأثير، طبع مضية روغن في مجريط ١٨٨٦ م.

- ٢٨- التمام في تفسير اشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، لابن جني، تحقيق وتقديم الدكتور أحمد ناجي القيسي والدكتورة نجديّة الحديثي والدكتور أحمد مطلوب، مطبعة المعاني- بغداد ١٣٨١ هـ ١٩٦٢ م.
- ٢٩- تنزيل الآيات على الشواهد من الآيات، شرح شواهد الكشف، تأليف عبد الدين افندي، طبعة الباب الحلبي ١٣٧٠ هـ ١٩٥١ م.
- ٣٠- تهذيب سيرة ابن هشام، الطبعة الأولى، القاهرة.
- ٣١- ثمرات الأوراق، لابن حجة الحموي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة السنة المحمدية ١٩٧١ م.
- ٣٢- الجامع في اخبار أبي العلاء المعري وآثاره، تأليف محمد سليم الجندي، دمشق ١٣٨٢ هـ ١٩٦٢ م (مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق).
- ٣٣- الجمل، للزجاجي، تحقيق الشيخ ابن أبي شنب، الامتاذ بكلية الأدب بالجزائر، طبع بمطبعة جول كربونل بالجزائر سنة ١٩٢٦ م.
- ٣٤- جهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر ١٣٨٢ هـ ١٩٦٢ م.
- ٣٥- جهرة اللغة، لابن دريد، حيدر آباد الدكن ١٣٤٤ هـ.
- ٣٦- الجني الداني، للمرادي، تحقيق طه عمن عبد الرحمن (رسالة ماجستير مطبوعة بالروني).
- ٣٧- جولة في دور الكتب الأميركية، لكوركيس عواد، مطبعة المعارف- بغداد ١٩٥١ م.
- ٣٨- حاشية الشمني على مغني ابن هشام، المطبعة البهية ١٣٠٥ م.
- ٣٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك، طبعة البابي الحلبي
- ٤٠- الحلل في شرح أبيات الجمل (مصورة عن مخطوطة محفوظة في خزانة السبك المشكاة في المكتبة المركزية بجامعة طهران).
- ٤١- الحماسة البصرية، لصدر الدين البصري، تحقيق غنار الدين أحمد.
- المعارف العثمانية ناخذ ١٩٦٤ م.
- ٤٢- الحماسة، للبحراني، تحقيق عيسى

- ٤٣- الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة البابي الحلبي.
- ٤٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، للبغدادي، الطبعة الأولى، المطبعة الميرية ببولاق.
- ٤٥- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
- ٤٦- خلق الانسان، للأصمعي (انظر الكثر اللغوي).
- ٤٧- خلق الانسان، للزجاج (انظر رسائل في اللغة).
- ٤٨- دائرة المعارف الاسلامية (الترجمة الميرية- القاهرة).
- ٤٩- دراسات في اللغة، للدكتور ابراهيم السامرائي، مطبعة العاتي- بغداد ١٩٦١ م.
- ٥٠- الدور اللوامع على معجم المواع، لاحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة كردستان العلمية في القاهرة ١٣٢٨ هـ.
- ٥١- الديباج المذهب، لابن فرحون اليمري، مطبعة المعاهد بالقاهرة ١٣٥١ هـ.
- ٥٢- ديوان ابن مقبل، تحقيق الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة- دمشق ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.
- ٥٣- ديوان ابي الاسود الدؤلي (نفائس المخطوطات- المجموعة الثانية)، تحقيق محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف في بغداد ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- ٥٤- ديوان ابي الطيب المتيني، بشرح ابي البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا و ابراهيم الابياري وعبد اخفيظ شلي، طبعة البابي الحلبي، ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م.
- ٥٥- ديوان ابي نواس، تحقيق احمد عبد المجيد الغزالي، مطبعة البابي الحلبي ١٩٥٣ م.
- ٥٦- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة الجمهورية في بغداد ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- ٥٧- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس. شرح وتعليق الدكتور محمد حسين، المطبعة النموذجية بالقاهرة ١٩٥٠ م، وطبعة كابر.
- ٥٨- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد بي الفضل ابراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م.

٥٩- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع بشير يموت، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية في بيروت ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٤ م.

٦٠- ديوان أوس بن حجر، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، الطبعة الثانية، دار صادر في بيروت ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

٦١- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة- دمشق ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.

٦٢- ديوان توبة بن الحمير الحفاجي، تحقيق خليل إبراهيم العطية، مطبعة الارشاد بغداد ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م.

٦٣- ديوان حسان بن ثابت الانصاري، دار صادر - بيروت ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م.

٦٤- ديوان الحطيئة، بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق نعمان أمين طه، الطبعة الاولى، طبعة الباي الحلبي ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م.

٦٥- ديوان رؤبة بن المعجاج (مجموع اشعار العرب)، تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي، مطبعة ليسينج ١٩٠٣ م.

٦٦- ديوان زيد الخيل الطائي، صنعة الدكتور نوري حودي القيسي، مطبعة النعمان في النجف الاشرف ١٩٦٨ م.

٦٧- ديوان سلامة بن جندل، رواية الأصمعي وابي عمرو الشيباني، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الاولى، نشر وتوزيع المكتبة العربية بحلب ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م.

٦٨ - ديوان السموأل، انظر (ديوانا عروة بن الورد والسموأل).

٦٩- ديوان شعر ذي الرمة، عني بتصحيحه وتنقيحه كارليل هنري هيس مكارتي، طبع على نفقة كلية كمبرج في مطبعة الكلية ١٣٣٧ هـ - ١٩١٩ م.

٧٠- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م.

٧١- ديوان طريقة بن العبد البكري، مع شرح الاعلم الشنمري، اعتنى بتصحيحه ونقله الى اللغة الفرنسية مكس سلفسون، طبع في مدينة شارلون بمطبع برطرنده سنة ١٩٠٠ م.

- ٧٢- ديوان الطفيل الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجديد في بيروت ١٩٦٨ م.
- ٧٣- ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر محمد بن القاسم الانباري عن أبي العباس ثعلب، دار صادر وبيروت ١٩٦٣ م.
- ٧٤- ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبري، دار الجمهورية في بغداد ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- ٧٥- ديوان العجاج: رواية الاصمعي وشرحه، تحقيق الدكتور عزة حسن، مكتبة دار الشرق في بيروت ١٩٧١ م. والطبعة الأوروبية.
- ٧٦- ديوانا عروة بن الورد والسؤال، دار صادر وبيروت ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ٧٧- ديوان علقمة الفحل، شرح الأعلام الشتمري، تحقيق لطفي الصفال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي بحلب ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- ٧٨- ديوان عمرو بن معدني كرب الزبيدي، صنعة هاشم الطعان، مطبعة الانتمهورية في بغداد ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- ٧٩- ديوان عنترة، دار صادر- بيروت ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م. وطبعة المكتب الاسلامي.
- ٨٠- ديوان الفرزدق، دار صادر بيروت ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م.
- ٨١- ديوان القطامي، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور أحمد مغنوب، دار الثقافة- بيروت ١٩٦٠ م.
- ٨٢- ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه الدكتور احسان عباس، نشر دار الثقافة في بيروت ١٩٧١ م.
- ٨٣- ديوان كعب بن مالك، الانصاري، دراسة وتحقيق: الدكتور سامي مكّي العاني، مطبعة المعارف في بغداد ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
- ٨٤- ديوان ليل الاخيلية، جمع وتحقيق حليل ابراهيم العطية وجليل العطية، دار الجمهورية في بغداد ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م.
- ٨٥- ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت، تحقيق الدكتور شكري فيصل، دار الفكر، بيروت ١٩٦٨ م.

- ديوان المذللين (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب)، نشر الدار القومية للطباعة والنشر في القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٦٥ م.

- ذيل الأمالي والنوادر، لأبي علي القالي، المكتب التجاري- بيروت.

- رسائل في اللغة (الرسالة الأولى- خلق الإنسان، للزجاج)، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٦٤ م.

- روضات الجنات في احوال العلماء والسادات، لمحمد باقر الخونساري، الطبعة الثانية (طبع ايران- حجري).

- رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، من منشورات المكتبة الأهلية في بيروت.

- سمط اللآلي، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر في القاهرة ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م.

- شذرات الذهب في اخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، نشر مكتبة القدسي في القاهرة ١٣٥٠ هـ.

- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة عشرة، مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

- شرح أبي سعيد السيرافي (تقريرات وزيد)، هامش كتاب سبويه، الطبعة الاولى بالمطبعة الكبرى الاميرية ببغداد ١٣١٦ هـ.

- شرح اشعار المذللين، صنعة ابي سعيد السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني في القاهرة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م.

- شرح الأشموني على الفية ابن مالك، طبعة البابي الحلبي.

- شرح ديوان الأخطل التغلبي، تصنيف وتقديم وشرح ايضاً سبب اخاوي، دار الثقافة- بيروت ١٩٦٨ م.

- شرح ديوان جرير، للمصاوي، طبعة محمد اسماعيل الصاوي (صبعة دار الاندلس في بيروت بالأوفست).

- شرح ديوان حسد بن ثابت الانصاري، ضبطه وصححه عبد الرحمن البرقوقي، دار الاندلس في بيروت ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

- ١٠٠- شرح ديوان الحماسة، للتبريزي، طبعة بولاق ١٢٩٦ هـ.
- ١٠١- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر في القاهرة ١٣٧١ هـ ١٩٥١ م.
- ١٠٢- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٦٣ هـ ١٩٤٤ م)، نشر الدار القومية للطباعة والنشر في القاهرة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م.
- ١٠٣- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الأنثلس في بيروت.
- ١٠٤- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق وتقديم الدكتور احسان عباس، الكويت ١٩٦٢ م.
- ١٠٥- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، مطبعة السعادة بمصر ١٣٧١ هـ ١٩٥١ م.
- ١٠٦- شرح شواهد ابن عقيل للشيخ عبد المنعم الجرجاوي، طبعة البابي الحلبي.
- ١٠٧- شرح الشواهد للعيني، بهامش حاشية الصبان على شرح الإسماعيلي على الفية ابن مالك، طبعة البابي الحلبي.
- ١٠٨- شرح الشواهد المسمى: (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب)، للشتمري، بهامش كتاب سيويه، الطبعة الأولى، بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٣٩٦ هـ.
- ١٠٩- شرح شواهد المغني، للسيوطي، المطبعة البهية بمصر ١٣٢٢ هـ.
- ١١٠- شرح الشيخ رضي الدين علي الكافية، مطبعة الشركة الصحافية العشمانية ١٣١٠ هـ، وطبعة المطبعة العامرة في استنبول ١٢٧٥ هـ (طبع مجمع الرضي).
- ١١١- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لابي بكر بن الانباري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى ١٩٦٣ م.
- ١١٢- شرح المفضل، لابن يعيش، عنيت بطبعه ونشره ادارة الطباعة المنيرية بمصر.

١١٣- شروح سقط الزند خمسة اجزاء تحقيق مصطفى السقا وعبد الرحيم محمود وعبد السلام محمد هارون وابراهيم الايباري وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب في القاهرة ١٩٤٥ م. فبا بعدها.

١١٤- شعر ثابت قنط العتكي، جمع ماجد أحمد السامرائي، وزارة الارشاد بغداد ١٩٧٠

٢

١١٥- شعر الراعي النميري واختباره، جمع وتقديم الدكتور ناصر الحاني، دمشق ١٣٨٣ هـ ١٩٦٤ م (مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق).

١١٦- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، دار الثقافة في بيروت ١٩٦٤ م.

١١٧- شعر عبد الرحمن بن حسان الانتصاري، جمع وتحقيق الدكتور سامي مكّي العاني، مطبعة المعارف في بغداد ١٩٧١ م.

١١٨- شعر عروة بن حزام، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور أحمد مطلوب، مجلة كلية الآداب، العدد الرابع ١٩٦١ م.

١١٩- شعر النابتة الجعدي، الطبعة الاولى، منشورات المكتب الاسلامي بدمشق ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م.

١٢٠- شعر النمر بن تولب، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف في بغداد ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م.

١٢١- الصاحبي، لابن فارس، تحقيق الشوملي، بيروت ١٩٦٣ م.

١٢٢- صحيح البخاري، مطابع الشعب في القاهرة ١٣٧٨ هـ.

١٢٣- الصلة، لابن بشكوال، تحقيق عزة العطار ١٩٥٥ م.

١٢٤- الصلة لابن بشكوال، تحقيق كوديرا، طبع مطبعة روكس في مجريط (الطبعة الأوروبية).

١٢٥- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لمحمود شكري الألوسي، شرح محمد هجة الأثري، المطبعة السننية بالقاهرة ١٣٤١ هـ.

١٢٦- طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهاب (مخطوط منه نسخة مصورة في مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب).

- ١٢٧- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، طبعة الخانجي ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- ١٢٨- العقد الفريد، لابن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (طبعة اوفيسيتد بيروت ١٩٦٥ م).
- ١٢٩- غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق برجستراسر، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣٢ م.
- ١٣٠- الفرج بعد الشدة، للتوخي، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة ١٩٥٥ م.
- ١٣١- الفهرست، لابن التديم، المطبعة الرحمانية بمصر.
- ١٣٢- فهرسة مارواه عن شيوخه ابن خير الاشيلي، مطبعة قوش بمرسطة ١٨٩٣ م.
- ١٣٣- الفيصل في الوان الجموع، تأليف عباس أبي السعود، دار المعارف ١٩٧١ م.
- ١٣٤- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، الطبعة الرابعة، مطبعة دار المأمون ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م.
- ١٣٥- القروطين، لابن مطوف الكتاني، نشر مكتبة الخانجي ١٣٥٥ هـ.
- ١٣٦- قلائد العقيان، للفتح بن خاقان (مصورة بالافست من طبعة باريس)، تحقيق سليمان الحسني ١٨٦٠ م.
- ١٣٧- الكامل في التاريخ، لابن الأثير، دار الطباعة في القاهرة ١٢٩٠ هـ.
- ١٣٨- الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصرف، للمبريد، تحقيق الدكتور زكي مبارك، الطبعة الأولى، مطبعة الباي الحلبي ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م.
- ١٣٩- كتاب الحركة النغوية في الأندلس، لأبير حبيب مطلق، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت ١٩٦٧ م.
- ١٤٠- كتاب سبويه، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٣١٦ هـ.
- ١٤١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشير بعاجي خليفة ويكاتب جنبي، طبع وكالة المعارف في استانبول، طبع بالافست في طبران ١٩٦٧ م.
- ١٤٢- الكنى واللقاب، للشيخ عباس القمي، المطبعة الحيدرية في النجف ١٩٥٦ م.

- ١٤٣- الكثر اللغوي في اللسان العربي (مجموعة رسائل للأصمعي، حررها كتاب خلق الانسان ١٥٨-٢٣٢)، تحقيق هنر، طبع المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٠٣ م.
- ١٤٤- الكواكب الدرية، شرح متممة الأجرومية، للأهدل، الطبعة الثانية، مطبعة البابي الحلبي ١٣٥٦ هـ ١٩٣٧ م.
- ١٤٥- لزوميات أبي العلاء، طبعة صادر- بيروت، وطبعة الخانجي- القاهرة.
- ١٤٦- لسان العرب، لابن منظور، طبعة صادر وبيروت ١٩٥٥ م.
- ١٤٧- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي اسحاق الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، مطابع الأهرام التجارية ١٩٧١ م.
- ١٤٨- مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الكويت ١٩٦٢ م.
- ١٤٩- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، الطبعة الثانية، مطبعة السعادة بمصر ١٩٧٠ م.
- ١٥٠- مجلة كلية الدراسات الإسلامية، العدد الثالث.
- ١٥١- مجلة المجمع العلمي بدمشق، المجلد الثاني عشر.
- ١٥٢- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محمد عبي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٩ م.
- ١٥٣- مختار الصحاح، للرازي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي في بيروت ١٩٦٧ م.
- ١٥٤- مختصر التاريخ، لابن الكازروني، تحقيق الدكتور المرحوم مصطفى جواد، مطبعة الحكومة في بغداد ١٩٧٠ م.
- ١٥٥- مختصر شرح الجامع الصغير، للمناوي، الطبعة الأولى، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٤ م.
- ١٥٦- مختلف القبائل ومؤلفها، لابن حبيب ١٨٥٠ م (ضبعة اوروية).
- ١٥٧- المخصص، لابن سيده (مضبوغ بالأوفست المكتب التجاري في بيروت).
- ١٥٨- المذكر والمؤث، للنساء، نصحيح مصطفى أحمد الزرقا، المطبعة العلمية في حنب ١٣٤٥ هـ (منقح بكتاب كناية المتحف في اللغة للأجمني).
- ١٥٩- مرآة الجنان، ثيلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية بحينر آد - لندن ١٣٣٨ هـ.
- ١٦٠- المصباح المنير، للفيومي، ضبعة بولاق.

- ١٦١- معجم الأدياء، لياقوت، تحقيق مرجليوث، الطبعة الثانية، مطبعة هندية بمصر.
- ١٦٢- معجم البلدان، لياقوت، طبعة صادر في بيروت.
- ١٦٣- معجم الشعراء، للمرزباتي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة البابي الحلبي.
- ١٦٤- معجم المطبوعات العربية والمعرية، ليوسف اليان سركيس، مطبعة سركيس بمصر.
- ١٦٥- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي، مطابع الشعب في القاهرة ١٣٧٨ هـ.
- ١٦٦- معجم المؤلفين، تراجم مصنفى الكتب العربية، تأليف عمر رضا كحالة، مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٨ هـ ١٩٥٨ م.
- ١٦٧- المعارف، لابن قتيبة، تحقيق وتقديم الدكتور ثروت عكاشة، مطبعة دار الكتب ١٩٦٠ م.
- ٥٦٨- المغرب في جلى المغرب، لأبي محمد الحجازي وعبد الملك بن سعيد وأحمد بن عبد الملك ومحمد بن عبد الملك وموسى بن محمد وعلي بن موسى، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م.
- ١٦٩- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني في القاهرة، وتحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الطبعة الثانية، دار الفكر ١٩٦٩ م.
- ١٧٠- الفضليات، للفضي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، مطبعة المعارف في مصر ١٣٦١ هـ ١٩٤٢ م.
- ١٧١- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، بهامش الخزانة، طبعة بولاق.
- ١٧٢- المختضب، للميرد، تحقيق محمد عبد الحائق عزيمة، القاهرة ١٣٨٥ هـ.
- ١٧٣- مقدمة ابن خلدون، مطبعة الكشافد بيروت.
- ١٧٤- المقدمة من كتاب المسائل والأجوبة، لابن السيد البطليوسي، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي، دمشق ١٣٨٢ هـ ١٩٦٣ م.
- ١٧٥- نفااض جرير والفرزدق، تحقيق ييفان، طبعة (لندن) سنة ١٩٠٥-١٩١٢ م.
- ١٧٦- النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوي وعبد الطناحي، طبعة البابي الحلبي ١٩٦٣ م.

١٧٧- هدية المعارفين، لاسماعيل باشا البغدادي، طبعة وكالة المعارف في استانبول ١٩٥٥

٠٢

١٧٨- مع الهوامع، شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تصحيح محمد بدر الدين النعساني،
مطبعة السعادة في مصر ١٣٢٧ هـ.

١٧٩- وفيات الأعيان وانباء ابناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق محمد محي الدين عبد
الحميد، الطبعة الاولى، مطبعة السعادة بمصر ١٣٦٧ هـ ١٩٤٨ م.

I hope that my work will be properly accepted by them.

I deem it necessary to acknowledge my indebtedness for the sound instructions and generous and valuable aid rendered by my professors. Ibrahim al Samura'i whom I hold in high esteem. I also express my personal thanks for those who have aided my work by lending me books or facilitating other matters to me hoping that the Almighty will successfully guide all to the proper service of the glorious Arab nation and its exceedingly valuable heritage.

other books pointed out by contemporary writers. They are alphabetically arranged so that they can be easily referred to. Each book has been briefly pointed out with a reference to those mentioning it in the former times. I have also dealt with its content and mentioned those researchers who published it.

The third chapter leisurely deals with «al Hulal» since it is the book that closely concerns us. I started speaking of «Kitab al Jumal by al Zujjaji for it was the book on which al Badajoz work was wholly based on. I stated his technique in composition and pointed out those who had shown a greater interest in his work. This was deemed necessary as a prelude for adroitly tackling «Kitab al Hulal» and for illustrating Ibn al Sid's objectives and techniques in displaying grammatical matters, the corrections of al Zujjaji's mistakes or other matters thought to be erroneous by some people, and finally, the grammatical views of well-known grammarians of Basrah and Kufa stated by the author. The manuscripts of the book on which I have usefully depended in my research were also spoken of these manuscripts are, the manuscript of the public library of al Awqaf in Baghdad, that of the Egyptian public library and a manuscript sent to me from Leiden library.

In the second part, I have embarked on a thorough research of the manuscript entitled «al Hulal Fi Islah al Khalal Min Kitab al Jumal. I have tried to «extract» a sound copy that can be depended upon. This has been achieved by taking al Awqaf's copy as the most dependable in covering out my research simply because it is the oldest copy. My work has been properly facilitated by the other manuscripts by al Zujjaji's book of «al Jumal», and by other literary, linguistic and grammatical books.

It was not an easy task because the manuscripts were not accurate and because al-Batlyusi grammatical, literary and koranic evidences. Great efforts were made to attain appropriate and precise research of the book.

It can be said that eventually we have managed to bring a copy of al «Hulal» clear, useful and closely resembling that of the author's original book so as to prepare for the researcher, a book that will benefit them.

No thorough or independent scientific study was written on Ibn al Sid save a chapter in a book on the linguistic movement in Andolsia by al beer Habib Mutlaq⁽¹⁾ who dealt with his life and the books he had written i.e. «Saqat al Zand» and «al Iqtidab». By-passing these writings, we shall only find introductions for his book and letters, a preface written by sd. Ibrahim al samurra'i (Ph.D) to introduce Ibn al-Sid's book *Al Masa'il wal Adjwiba*⁽²⁾ - questions and Answers- a preface by sd Hamid Abdul Majid (ph. D) to introduce *An al- Istibsar*⁽³⁾ an other preface (bysd Majid) tointroduce Ibn al sayid's book: «sharh al Mukhtar Min Lizumyat Abi al-'Alà,⁽⁸⁾ The last introduction is, perhaps, the most comprehensive writing up to now written on him. Added to this are what has been written by Muhammad sa'id al Jundi on al Badajoz's explanations of «Sakat al Zand» in his book tiled «Al Jami Fi Akhbar Abi al-alà Mâarri wa àtharih⁽¹⁾ and the writings of the committee which shouldered the responsibility of Publishing the explanations of «Sakat al Zand» based on the aforenaentianed Ibn al Sid's explanation.

So as to be scientific in my work, I have divided our research into two parts: the first part deals with al Badajoz and his books (It comprises three chapters).

In the first chapter, I have spoken of the author's life, his relations with the scholars, and kings of his age and his travels and stay in Andolsian well-known cities: **Badajoz, Toledo, Santa Maria, Albarracin (Azaila) and Valencia** where he eventually settled as an author and a teacher till his death This chapter also deals with the various aspects of his culture, his students and his prose and poetic work.

In the second chapter, I have tried to speak of his work through reference to his printed books as well as his manuscripts and in the light of other references and sources of study appropriate to be depended upon.

I have counted twenty book written by Ibn al Sid not mentioning

(1) 1-547 (and the supplementary 1-758 (in German)

(3) 3-678

(2) 337

(4) 3-4 later he published it in African texts and studies P 140.

(5) (ع-ج)

(6) 1-39

(7) 2-770

(8) 1-D

duplicated and sent to me by Qasim al-Šamurra'i (Ph.D.).

I respektive of his books which revealed both his knowledge and culture, Ibn al Sid's sources of study and its references are, however, very few From then, we get only repeated or requoted pieces of information.

The most comprehensive work written on him in the past was a letter by al fath Ibn khaqan It was completely copied by al Maqqarri in his book «Azher alRiad Fi Akhbar Iyad»⁽¹⁾ It comprises 46 pages. There were also some concise similar translations in wording and contents as well in «Anba» al Rwat Narrators' News - by Ibn al Qafti⁽²⁾, in «al Salat» The connection - by Ibn Bishkwal⁽³⁾ in «Baghyat al by «al-Dabbi»⁽⁴⁾, in «Qala'ed al-'uqyan» by «Ibn Khakan»⁽⁵⁾, in «Shathrat al-Dhahab» by Ibn al-Imad al Hanbali⁽⁶⁾, in «al-Mughrib Fi Hula al-Maghrib»⁽⁷⁾, in al-Dybadj al Mudhahhab» by Ibn farhoun al Ya'muri⁽⁸⁾ in «al Bidayah wal Nihayah.» The begining and the End by Ibn Kathir⁽⁹⁾, in «Wafyat al A'yan», by Ibn Khallikan⁽¹⁰⁾ in «Ghayat al Nihayah.» - by Ibn al-Jazri⁽¹¹⁾, in «Mu'jam al Buldan.» By Yaqut⁽¹²⁾, in Tabaquat al Nuhāt wal lughaween. «by Ibn Qadi Shuhba⁽¹³⁾ in «Baghyat al Wa'at» by al Siuti,⁽¹⁴⁾ in «Mirs 'Tal Jinan» by al-Yafi'i⁽¹⁵⁾ in «Kashf al Zunun.» by Haji Khjalyfa,⁽¹⁶⁾ in «Hadyat al 'Arifin.» by Ismael Paeha al Baghdadi⁽¹⁷⁾, in «Rawathat al Jannat.» by Khonsawi⁽¹⁸⁾ in al «Kuna wal alqab.» by Abbas al Qummi⁽¹⁹⁾ in «Hashyat shamnni» on «al Mughni»⁽²⁰⁾.

In «Mu'jam al Makhtutat Al-Arabyiah,» by Yusuf al Yan Sarkis,⁽²¹⁾ in Mu'jam al Mu'llifin.» by Omar Ridha Kahulah,⁽²²⁾ in «al A'lam,» by Zarkli, in «History of Arabic Eneyclopaedia».⁽²³⁾

(1) 3-103-149.

(3) 1-282.

(5) 321

(6) 1-385 (by several authors).

(9) 12-198

(11) 1-449

(13) 341 a duplicate-the Egyptian public library History shelves.

(14)

(16) 1-488

(18) 413

(20) 1-261-262.

(22) 6-121

(2) 2-142.

(4) 324.

(6) 4-64-65

(8) 140-141

(10) 2-282-284

(12) 1-447

(15) 3-228

(17) 1-454

(19) 1-312

(21) 1-569

(23) 4-268

and philologists due to a little mistake committed by historians of biographies⁽¹⁾.

To this meaning, Ibn Khaqan «had referred when he said, He had worked on recent and ancient sciences and looked for a found approach to them⁽²⁾.

This is, by no means, a strange thing. Ibn al sid had also written «al—Hadaïq» - The Gardens» - that dealt with higher complicated philosophical themes.

Badajoz, who published a book on him with a translation in Spanish in 1940, speaking of him said, «he is considered the first attempt of compromise between Islamic Teachings and the Greek thought⁽³⁾.

We need not go far in giving an evidence to indicate his philosophical attitude. His arguments in «al Hulal», a philosophical book written by him clearly manifested it.

Now couldn't a student, of such a book as al Jumal by such an eminent scholar like Ibn al Sid a student who would follow the track of the reputed author and thoroughly examine, explain and investigate his aforementioned book, couldn't he be entitled to win his M.A.

I was, in fact, greatly pleased to take Ibn al sid al Badajoz's book «al hulal Fi Islah al Khalal Min Kitab al Jumal» as the theme of my thesis. I felt sure that this would bestow on me the honour of actively participating in reviving Arab heritage and in providing the Arab library with a new book which would to be sure, influence grammatical and linguistic studies.

Thus I started looking for its manuscripts in public libraries and for references dealing with Ibn al Sid. Actually, I have got three manuscripts, one from al Awkaf's public library in Baghdad the other from the Egyptian public library for the sake of which I have taken all the trouble to visit Cairo and in acquiring its duplicate. I have been valuably aided by yousif Izze-el-din (Ph.D), and a third manuscript from leiden

(1) History of Islamic Philosophy P. 249.

(2) Palael al Ukban P. 222

(3) History of Andalusian Thought P. 224

... dealt with the explanation of the «selected Luzumyat» by «Abi al-ala» and with «al Mutanabbi's poetic diwan.» He had also written the «Literary Reminder» which comprised many good poems, several of which was related by «Ibn Khakan» in his letter quoted by «Maqqari» in book «Azhar al Riyad-literally the 'gardens', flowers.

He is a well-established linguist whose talent has been affirmed by (1): «great scholar»= «Ibn al jazeri» who says, «He is a well-known imam» of Arabic language.

«Ibn Bishkwal» says, «He is a great scholar of literatures and languages, having full and precise knowledge of them and deeply acquainted with their innermost matters and intrications»(2). His are the following book; «al Iktidhab Fi Sharh Adab al Kuttab summary of the explanation of the writres' Literatures- and a book on «The five letters», The seen(س), The said(س), The dad(د), The tà(ط), and The dâl (ذ)

Referring to the last book, «Ibn Khillikan says, «In it he has collected every unique and rare item.»(3)

Ibn al Sid al Badajoz has also written a linguistic book titled «al - Muthalath» - the Triangle.

He is also an excellent reader. This fact was pointed out by 'Ibn Jazeri in «Ghayat al Nihayah' under the heading of «Readers' categories».

He is a narrator of al Hadeeth or prophet Muhammad's sayings. In his «index «Ibn Khayr says.» Narrator «Abul Husein' Abd al Malik Ibn Muhammad Ibn Hisham» - May God bless him-quoting « Abi Muhammad(4) told me of his book on «E'tal al Hadieth». He had also explained Imam Malik's book entitled «al Mawtta».

He was a philosopher. This had been made clear by Henry Koryen, a philosopher from Badajoz. Badajoz Aseen, an orientalist, managed to «rediscover» this philosopher who was a contemporary of Ibn Baja».- «after having been considered for along time as one of the grammarians

(1) Ghayat al Nihayah.

(3) Walaayat al A'saab 2-292

(2) The connection 1-282.

(4) P 204

Jumal» and, really, I found myself greatly attached to it. It is one of the out-standing linguistic texts to know its worthiness, suffice it to quote al Yafi'ee's words in «Miraat al Jinan» upon my word, two books have benefited people with their clarity of expressions and abundant examples. They are al zajjaji's book and «al Kafi Fi al—fara'id» by «al Sarufi» from Yemen — May God be pleased with him — They are «blessed» books. No one studied them but he would be benefited. This would be particularly applied to the inhabitants of Yemen' for whom «al Kafi's» aforementioned book was a great help, not mentioning «al Jumal», being a source of benefit for the Islamic countries on the whole». al—Yafi'ee mentioned that al zajjaji's book had benefited innumerable people by virtue of his prayers' bliss for he had lived in Mecca's neighbourhood for a while and whenever people called upon him, he would tour for a week invoking God's forgiveness and That the reader would benefit from his book⁽¹⁾.

It is enough to say that only the Moroccans wrote a hundred and twenty books in its explanation⁽²⁾.

Who is who

Ibn al Sid Al Batiyusi is a leading linguist who is highly spoken of by «al-kifti» in «Anbàh' al Ruwat» - narrators', tales-, by « Ibn Qadi shuhba» in «Tabakat al Nahween and al—lughaween» -categories of grammarians and linguists and by «al Sayooti» in «al Bughyah» —the intended aim.

He is a great jurisprudent whose work is highly evaluated by «Ibn farhoun al Ya'muri al Maliki» in his book on al Malikiyah «jurisprudents. The book is titled «al Dybadj al Mudahhab.» —The golden structure in knowing the leading figures of the sect's scholars».

He is also an eminent writer muhamad

«Saleem al Jundi» speaking of al-badajoz, explanation of «Saqa al Zand» says. «Eminent scholars consider it the fullest and most convincing explanation dealing with linguistic and grammatical matters⁽³⁾» He

(1) Mir'at al Jinan 2:332.

(2) I bid.

(3) Al Jam'i. Fi Akhbar Abi al- a la 2- 770.

**IN THE NAME OF ALLAH, THE
COMPASSIONATE, THE MERCIFUL**

SUMMARY

«Praise be to God who has called me for the service of Arabic language, who has made of me a fanatic for the Arabs⁽¹⁾, a fond lover of the language of koran, Its sciences, and its heritage ever since I was young.

Having advanced in my study and gradually having come to know a little of literature and language, I felt, as days passed, a desire to deepen my scope of knowledge. Such a Tendency was fully and, particularly, concentrated, in the end, on grammar. I was eager to learn it for I found it difficult to quench my thirst for it. I was fully absorbed by its problematic aspects. When problem faced me, I would seek its solution in the references as whenever I came upon a strange expression in prose or poetry, I would keep asking how it can be parsed or channelled into convincing answer.

This tendency became stronger when I happened to by— pass the stage of study to that of teaching. When I joined the higher Arabic studies Department and had to choose a subject for my M.A. thesis, I thought of selecting a linguistic subject to suit my purpose. My professor, sd.Ibrahim al—Samurra'i (Ph.D) had suggested that I should choose to research «Kitab Al Hual Fi Islah Al Khalal Min Kitab Al Jumal,» by Ibn Al Sid Al Batlyusi who died in 521 Hijrah to be the subject of my thesis. I was greatly pleased for this would fulfil a much longed for self—desire.

I was still a student when I came to know al zajjaji's book i.e. «al

(1) Adequately worded quotation from al— Zamakhshari's preface to his book «Al-Mufassal».

ثبت الكتاب

مقدمة	٥
ابن: السيد البطليوسي	١١ - ٤٣
الفصل الأول «حياته وثقافته وإدبه»	١٣ - ٢٠
الفصل الثاني «مؤلفاته»	٢١ - ٣٣
الفصل الثالث «دراسة كتاب الحلل في اصلاح الحلل من كتاب الجمل»	٣٤ - ٤١
خاتمة «منهج التحقيق»	٤٥ - ٤٨
كتاب الحلل في اصلاح الحلل من كتاب الجمل	٥٥
الباب الأول «باب اقسام الكلم»	٥٩
باب معرفة علامات الاعراب	٨٠
باب الأفعال	٨٨
باب الفاعل والمفعول به	٩٥
باب ما يتبع الاسم في اعرابه	١٠٤
باب النعت	١١١
باب المعطف	١١٩
باب التوكيد	١٢٥
باب البدل	١٢٧
باب اقسام الافعال في التعدي	١٣٢
باب ما تتعدى اليه الافعال المتعدية وغير المتعدية	١٣٤
باب الابتداء	١٤٤
باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره	١٥٣
باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر	
(وهي : كان وامس واصبح واخواتها)	١٥٧
باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر	
(وهي : ان وان ولكن وكان وليت ولعل)	١٧٨

١٩٣	باب الفرق بين إن وإن
١٩٦	باب الحذف
١٩٧	باب حتى في الاسماء
٢٠٢	باب القسم وحروفه
٢٠٨	باب ما لم يسم فاعله
٢١٥	باب من مسائل ما لم يسم فاعله
٢١٦	باب اسم الفاعل
٢١٩	باب الامثلة التي تحمل عمل اسم الفاعل
٢٢٣	باب الصفة المشبهة باسم الفاعل
٢٢٧	باب التعجب
	باب الفاعلين المفعولين اللذين يفعل كل واحد
٢٢٨	منها بصاحبه مثل ما يفعل في الآخر
٢٢٩	باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز
٢٣١	باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة
٢٣٩	باب كم
٢٤٢	باب مذ ومنذ
٢٤٥	باب الاضافة
٢٤٦	باب النداء
٢٤٧	باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره
٢٤٩	باب الترخيم
٢٥٣	باب الحروف التي تنصب الافعال المستقبلية
٢٥٤	باب الواو
٢٥٨	باب من مسائل حتى
٢٦٢	باب من مسائل الفاء
٢٦٥	باب من مسائل اذن
٢٦٧	باب من مسائل ان الحفيظة الناصبه للمفعل
٢٦٨	باب من المفعول المحمول على المعنى
٢٧٣	باب ما يجزم من الجوابات
٢٧٤	باب الجزاء
٢٧٩	باب ما ينصرف وما لا ينصرف

٢٨٧	بمنه اسماء القبائل والاحياء والصور والبلدان
٢٩٧	باب الاستثناء
٢٩٨	باب النفي بـ «لا»
٢٩٩	باب الاغراء
٣٠٠	باب معرفة العرب والمبني
٣٠١	باب المهجاء
٣٠٤	باب المقصور والمملود
٣٠٦	باب ما يؤنث في جسد الانسان ولا يجوز تذكره
٣١٠	باب ما يؤنث من غير اعضاء الحيوان
٣١٤	باب ما يؤنث ويذكر من اعضاء الحيوان
٣١٨	باب ما يذكر من الاعضاء ولا يجوز تانيثه
٣٢١	باب ما يذكر ويؤنث من غير ما ذكرنا
٣٢٩	باب ما يذكر على معنى ويؤنث على معنى آخر
٣٣٢	باب الافعال المهموزة
٣٣٣	باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء وتسمى حروف الرفع
٣٣٤	باب الوقف
٣٣٧	باب ما جاء من المثني بلفظ الجمع
٣٣٨	باب ما يخلف منه التثنية لكثرة الاستعمال
٣٤٢	باب مواضع «ما»
٣٥٤	باب مواضع «من»
٣٥٦	باب مواضع «اي»
٣٥٨	باب القول
٣٦٠	باب حكايات التكرات بـ «من»
٣٦٢	باب الحكاية بـ «اي»
٣٦٣	باب حكايات الجمل
٣٦٦	باب مواضع ان المكسورة الخفيفة
٣٧٢	باب مواضع ان الخفيفة المفتوحة
٣٧٦	باب ما يجمع من الجمع
٣٧٧	باب ما يجوز للشاعر ان يستعمله في ضرورة الشعر
٣٩٢	باب التصريف

المصادر والمراجع	٣٩٣
English Summary	٤١٥

دارُ الطليقة للطباعة والنشر
بيروت

